٤١٥
فەن

فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية ،

تأليف نور الدين الحلبي، علي بن ابراهيم -١٠٤٤هـ
كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

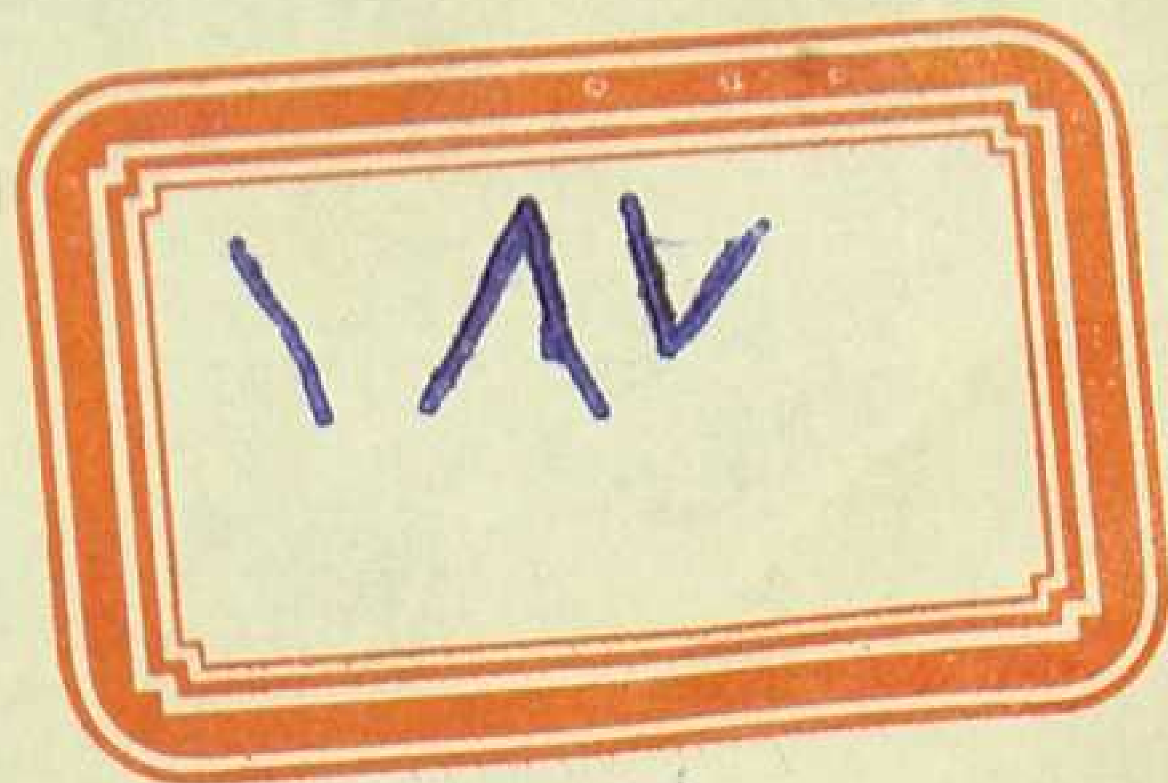
٣٣٨ص ٢٧ س ٥ر٢٠×٥ر١٤سم

٦٠٨٤ نسخة حسنة ، ناقصة الآخر، خطها نسخ جيد ،

الاعلام ٥:٥٤ الازهرية ٤:٢٨٦

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ .

٢٢٢٢/٤


١٨٧



غير مطبوع

قال الصبان عند قول ابن مالك ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة اي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من ان اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وان ظرف المكان يفيد به الاخبار عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا او حينا وبالمكان عن الجثة او المعنى نحو زيد او القتال مكانا امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وما ذكره المصنف مبني كما استظهر سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة اما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز واعلم ان الزمان اذا اخبر به عن المعنى يرتفع غالبا اذا استغرق المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر اي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفي فان لم يستغرق الجميع او الاكثر او كان الزمان معرفة نصب او جر بفي غالبا نحو الخروج يوما او في يوم والصوم اليوم او في اليوم وقد يرفع ومنه الحج اشهر معلومات وان ظرف المكان المتصرف اذا اخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد امامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم اعلم انه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا اخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة او السبت او العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شانك الذي تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد الى الخميس واجاز الفرا وهشام النصب ويتعين رفع اسماء الشهور نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم افاده في الهمع اه بحروفه

خزانة العقود العلوية لحل الفاظ شرح الازهرية

شرح الازهرية



بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن رفع من انتصب لخدمة الفنون العربية فاعربت افعاله عن الاحوال السرية وشهادة
للحق بانه المختص بالعبادة عملا ونية وان محمدا عبده ورسوله لساير البرية
صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه الذين خفضوا نفوسهم وانتصبوا
لاقامة الحق فتميزوا باشرف النعوت الاختصاصية ما اعرب معرب في الاعراب
فصار له في مسكن الضمير مرتبة علية اما بعد فيقول الفقير علي بن ابرهيم
الحلبي الشافعي فازمن واهب العطية بالموهبة والامنية لما رايت
شرح الازهرية اولع به المحصلون للفوايد النحوية لاسيما اهل
الديار المصرية وفي الزمن اليسير تعود بركته عليهم فيصير الواحد منهم
ذا فطنة ذكية وقريحة لوذعية وقد طلب مني اقراه لجماعة المعية
فاجبتهم لذلك رجا حصول بركته الظاهرة الجلية رايت ان اكتب
عليه ما يتحصل وقت المطالعة من فرايد الفوايد السنية فنظمت
تلك الفوايد في عقد بجواهره البهية وتم منه سميته فرايد العقود
العلوية لحل الفاظ شرح الازهرية ومن واهب الهبات المرضية
اسئله دوام النفع بتلك الفرايد العلمية امين واقول قبل الشروع
في المقصود اعلم انه يجب على كل طالب اي متوجه لشي من علم او غيره
ان يتصور ماهية ذلك الشي بوجه ما والا لم يمكنه التوجه اليه
عقلا واذا اراد الشروع فيه لابد ان يعلم ان له فايدة ما وان لم يكن
له فايدة في نفس الامر والا لم يمكنه الشروع فيه عقلا قال السيد المحققين
الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم اولا ان لذلك فايدة ما والا
لامتنع الشروع فيه انتهى ومن الواجب استحسانا ان يتصور ذلك
الشي بحده او رسمه ليكون على بصيرة في الشروع فيه وتزداد تلك البصيرة
باموره منها تصور موضوعه ومنها ان يعلم فايدته في نفس الامر ليصون
سعيه عن العبث في نظره ومنها ان تكون الفايدة معتدا بها بالنظر الى
المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان الشروع فيه عبثا عرفا
ومنها امور اخر ذكرها سيد المحققين لا نطيل بذكرها فحد النحو علم
باصول يعرف بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبناء بناء على ان علم
الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس الان فان اريد شموله

والحمد لله

والحمدلة وافتتاح الكتب بهما والكلام على الفاظ الخطب المشهورة قد بلغ الغاية في الاشتهار
حتى ملته الاسماع وكلت منه الابصار وعد المتكلم به سيما في مثل هذه المصنفات ممن حلى
جيده العاطل بحلي معار وجر ذيل الافتخار وهو من اهل الافتقار وركض خيول الخيال
في ظلول الطلول فحقيق ان لا يستسمن ورمه ولا ينفخ ضرمه بل نتكلم عليهما بما تقبله
الطباع وتلذه الاسماع فنقول اقتدي المصنف رحمه الله بالكتاب المجيد في البداءة بالتسمية
والتحميد وبقوله المنزه عن التكذيب والتقنين كل امر ذي بال اي شان يهتم به شرعا لا يبدأ
فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع البركة بجعل الابتداء
بالبسملة حقيقيا وبالحمدلة اضافيا قريبا من الحقيقي بان يذكر الحمد له عقب ذكر البسملة
بناء على ان الباء في بسم وفي بالحمد صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة او الملابسة فلا
تعارض فقال اولا بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسماء الذات الواجب
الوجود لا بشيء من غيرها الموصوف بانه البالغ في الرحمة اي ارادة الانعام وتفس
الانعام بجلائل النعم واصولها ودقايقها وفصولها فالرحيم في هذا المقام المنيف
كالتتمة والرديف ابتدأ مصاحبا وملابسا او مستعينا ثم قال ثانيا الحمد لله محافظة
على ما هو الاكمل في البداءة والا فاصل البركة يحصل بالبداءة باحدهما بل وبغيرهما من
كل ما هو ذكر لله تعالى تمسكا بما دل على انه ليس المراد هنا بالبسملة والحمدلة خصوصهما
بل كونهما ذكر الله تعالى وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يفتتح بذكر الله
فهو اجذم ولا يقال في هذا حمل المقيد على المطلق والجايز انما هو عكسه لانا نقول ذلك
فيما اذا ذكر مقيد واحد ومطلق وهنا ذكر مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق
فحمله على ذلك المطلق وقولنا هنا احترازا عما ورد فيه نوع مخصوص من الذكر
كالتسمية في الوضوء ثم لا يخفى ان الحمد الصادر من العباد لغة هو الوصف بالجميل
اي بصفة الكمال ولو بزعم الحامد او المحمود بل او غيرهما على احتمال وان لم يكن
اختياريا على الجميل الاختياري حقيقة او حكما على جهة التعظيم بان لا يصدر
ما ينافيه وان لم يعتقد الحامد اتصاف المحمود بذلك الوصف حيث قصد به التعظيم
لا السخرية والمعنى وجد جنس هذا الوصف وحقيقته او كل فرد منه مختص او مملوك
او مستحق لواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وترك العاطف اشارة الى استقلال
كل ولم ينظر لما قيل ان بسم الله متعلق بالحمد لله فان الله لا يحمد الا باسمائه على في او مع
جميع الاحوال لكن في الحديث كان صلى الله عليه وسلم اذا راى ما يكرهه قال الحمد لله

على جميع الاحوال يجوز في على ان تكون بمعنى في على حد قوله ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها والاحوال
جمع حال بمعنى الصفة من خير وشر ويجمع ايضا على احوله وجوز على هذا ان يراد بالاحوال

قوله الحمد لله في الحديث الحمد لله راس الشكر
ما شكر الله عبد لا يحمده وقد سرقت ناقة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لين ردها
الله علي لاشكرن ربي فلما ردت قال الحمد لله
فانتظر الصحابة هل يحدث صوما او صلاة
فظنوا انه نسي فقالوا يا رسول الله قد كنت
قلت لين ردها الله علي لاشكرن قال الم اقل
الحمد لله وفي الحديث ما انعم الله على عبد نعمة
فحمد الله عليها الا كان حمد الله اعظم منها كاينة
ما كانت وفي الحديث لو ان الدنيا بحذافيرها
بيد رجل من امتي ثم قال الحمد لله لكان الحمد
افضل من ذلك

على كل حال واذا راى ما يحبه قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وفي هذا كالذي بعده
براعة الاستهلال وهي ان يكون في الكلام المبتدأ به اشارة الى ما سيق الكلام لاجله
كقول ابي الطيب المتنبي مهنيا الممدوح وهو سيف الدولة بزوال مرض
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم ٭ وزال عنك الى اعدائك الالم ٭ وقول ابي تمام مهنيا
بعض الخلفا بفتح بعض البلاد وقد زعم اهل التنجيم انها لا تفتح في الوقت الذي فتحت فيه
السيف اصدق انباء من الكتب ٭ في حده الحد بين الجد واللعب ٭ وقول بعضهم
متعتبا بعض احبته ٭ من باسيافه هجرهم كلمونا ٭ ما عليهم لو انهم كلمونا ٭ قال
المحقق في المطول ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه ومن ذلك
قول جار الله الزمخشري في المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية انتهى
ثم عمل المص بقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما
فقال واشهد اي اعترف واذعن ان لا اله اي لا معبود بحق في الوجود
الا الله بالرفع على البدلية من محل لا مع اسمها او الرفع بالابتداء او بالنصب
على الاستثناء او على البدلية من اسم لا لان لا لا تعمل في معرفة وحده اي حال
كونه منفردا عن المشابه والمماثل لا شريك له في شيء مما يتعلق بعلي
ذاته وسني صفاته المنزه كلامه النفسي المراد عند الاطلاق عن الالفا
اي التلفظات بالحروف في المثال اي القول والالفاظ ومع تعالى يقال ايضا
حقيقة للالفاظ المؤلفة المتلوة بالالسن ومعنى كون تلك الالفاظ كلام الله
انها دالة على تلك الصفة او من تاليفه لا من تاليف الخلق واشهد اي اعترف
واذعن ان محمدا علم على نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول الفعل
المضاعف اي المكرر العين وهو حمد بالتشديد وقد بينت من سماه بذلك
ومن تسمى به قبله وما يتعلق بذلك فيما كتبته شرحا على انسان العيون
في سيرة الامين المامون ٭ وهو مختصر من عيون الاثر للحافظ اليعمري وزدت
عليه وذلك الشرح سميته كحل الجلا المكنون لايضاح انسان العيون وقوله
عبده هو من الصفات التي غلبت عليها الاسمية وعبر به لان اجل المقامات
السنية مقام العبودية لذكرها في اشرف المواطن العلية ٭ كيف لا وهي ترك الاختيا
والاحتياز والثقة بالفاعل المختار ٭ والتسليم لامر الواحد القهار ٭ وعدم
منازعة الاقدار حتى لا يبقى له مع الله مراد الا ما اراد ٭ تعظيما للنامو الالو

من سمي محمدا قبل النبي صلى الله عليه وسلم الاثلاث المذكورين قال تلميذ ابن حجر المذكور وقد جمعنا من سمي بذلك فجملة
مع تكرار في بعضهم ووهم في بعض فتخلص منهم خمسة عشر نفسا

الهية ونعوت الربوبية ٭ حققنا الله بذلك وسلك بنا تلك المسالك ٭ وقد تحقق ان
عبودية الرسول اكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق الى الحق والرسالة بالعكس
ولان العبد تكفل مولاه باصلاح شانه والرسول تكفل باصلاح شان الامة
وكم بينهما وقوله ورسوله معطوف على الخبر وهو على اشهر الاقوال انسان
اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه المميز المفرق بين الهدي الاسلام والضلال
الكفر ثم عمل المص بقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملايكة
تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وبقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة لا يصلى
فيها على النبي شوها اي قبيحة وبينت في خير الكلام على البسملة لشيخ الاسلام
معنى من صلى علي ومعنى من لا يصلي فيها فليراجع وجمع بين الصلاة والسلام
لفظا كما هو الظاهر من اثباتهما خطا عملا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما فقال صلى الله عليه وسلم اي صل عليه اي ارحمه رحمة تليق بجنابه
المنيف وسلم عليه اي سلمه مما يعد نقصا بالنسبة لمقامه الشريف زيادة في شرفه
اذ الكامل يقبل الترقي في غايات الكمال ولا ينافي هذا انه صلى الله عليه وسلم اوعت
عليه حلل الكمالات فما من كمال الا وهو موصوف به ثابت له صلى الله عليه وسلم كما بينت
في خير الكلام على البسملة لشيخ الاسلام وبينت فيه لم جازت الصلاة في حقه وكرهت
الرحمة مع ان الصلاة ههنا هي كما علمت وعلى اله هم في هذا المقام امة الاجابة
او اتقياؤها وهم بهذا المعنى يشملون الاصحاب قال بعضهم ولا يضاف الا الى العقلاء
ممن له خطر دينا او دنيا ومن الثاني ال فرعون قال ولا يضاف الى نكرة ولا الى مونث
ورد الثاني بقول زهير في مطلع بعض قصائده عفا من ال فاطمة الجواء الذين
جعلهم الله مصدرا اي محلا لصدور صحيح الافعال اي الافعال الصحيحة
الموافقة للشرع وعلى اصحابه جمع صحب بكسر العين مخفف صاحب لا جمع صاحب
لان افعالا لا يكون جمعا لفاعل صحيح العين الا شذوذا بخلاف معتلها نحو ثوب
واثواب والصحابي هنا من اجتمع بالنبي ولو في ظلمة ولو كان اعمى اجتماعا متعارفا
وان لم يشعر به او راى النبي او راه النبي ولو مع بعد المسافة كاهل حجة الوداع وهو
من جنس من يعقل ولو من غير الانسان ولو غير مميز مومنا اي محكوما بايمانه بمحمد
صلى الله عليه وسلم اي بما جاء به من الشرع في حياته الموصوفين بالسلامة من
اللحن وهو هنا الخطا صواب الاعراب في الاقوال صلاة وسلاما منصوبان

علي المفعولية المطلقة لتقوية العامل وتقرير معناه دايمين متلازمين اي مستمرين باقيين علي غاية الكمال لا يعتريهما نقص ولا زوال وبعد الواو عوض عن اما وبعد هنا من الظروف المبنية علي الضم لانقطاعها عن الاضافة مع نية معني المضاف اليه والعامل فيها اما التي نابت عنها الواو ولنيابتها عن فعل الشرط وهو يكن كما نابت عن اداة الشرط وهي مهما والاصل كما قال بعض المحققين وتبعه الجمهور مهما يكن من شي بعد ما تقدم فكذا والقصد من ذلك تحقق مدخول الفاء وهو الجزاء وانه واقع لا محالة لانه علق علي ما هو محقق الوجود وهو وجود شي ما اعم من الزمان والمكان وغيرهما وذلك محقق الحصول لان الكون لا يخلو عن وجود شي من ذلك وبعض الناس سلك في افادة تحقق ذلك غير هذه الطريق وهو بمكان من التحقيق وقد بينت ذلك في خير الكلام علي بسملة شيخ الاسلام بما لا يستغني عن الوقوف عليه فعليك بالرجوع اليه والمضاف اليه بعد هنا ما تقدم من البسملة والحمدلة كونه تعالي متكلما الثابت ذلك باجماع الامة وتواتر النقل عن الايمة عن الصادقين من الانبيا والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين انه قايم بذاته تعالي معني قديم يدل عليه بالنظم المخصوص الذي ليس من تاليف المخلوقين الذي يقال له كلام الله ايضا حقيقة ومعني الصافة علي الاول واضح وهو كونه صفة له سبحانه وعلي الثاني تقدم بيانه فهو متكلم باعتبار تلك الصفة الخ والتشهد والصلاة والسلام علي النبي صلي الله عليه وسلم وعلي اله واصحابه قال بعضهم يستحب الاتيان باما بعد في الخطب والمكاتبات اقتداء برسول الله صلي الله عليه وسلم فكان المص قال اما بعد ما ذكر فيقول العبد الفقير اي كثير الاحتياج او دايمه الي مولاه سيده الغني عما سواه وفيه الجمع بين العبد والمولي بمعني السيد والفقير والغني وابدل من العبد قوله خالد ونعته اولا بقوله بن عبد الله وثانيا بقوله الازهري منسوب الي الجامع الازهر الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة المعزية بناه جوهر قايد المعز صاحب المغرب والمعز هذا اول من ملك مصر من الفاطميين بعد موت كافور الاخشيدي لان بعد موته تولي احمد بن علي بن الاخشيدي فلم تجتمع الكلمة عليه فارسل بعض امرايه للمعز يستنهضه لاخذ مصر فارسل المعز مولاه جوهر المذكور وكان روميا ويعرف بالكاتب في ماية الف مقاتل ومعه من الاموال الف وماية صندوق فانزعج الناس وارسلوا يطلبون منه الامان فامنهم فلم يرض غالب الجند وبرزوا للقتال فكسرهم ثم جدد الامان ودخل يوم الثلاثا ثامن عشر خلت من شعبان سنة ثمان وخمسين وثلاثماية فدخل مصر ونزل في مكان القاهرة اليوم

واسس

قوله خالد الخ
هو اسم المولف وهو مرفوع بدل من ضمير يقول او عطف بيان عليه او خبر لمحذوف او منصوب لمحذوف ويجوز في بن عبد الله الرفع علي النعت لخالد او علي الخبرية لمحذوف استيناما بيانيا والجملة معترضة بين القول ومحكيه والموصوف وصفته لدفع الاشتراك في الاسم ويجري مثل ذلك في بن ابي بكر والازهري نعت لخالد وكان ... مذهب صعيدي الاقليم جرجي البلد ... الجامع الازهر لاستقراره فيه وقد ... الافاق وساد علماوه وطلابه ... فلا موضع اكثر من علمه ولا اجل اتقى ... اهله ومن فضل الله والمنة انه جعل عمال اهله عمل اهل الجنة هـ

والتمس من ليلة القصرين وخطب الناس يوم الجمعة ولم يذكر بني العباس بل عرض بمولاه وذكر الايمة الاثني عشر واذن بحي علي خير العمل وفرغ من بنا الجامع المذكور لسبع خلون من رمضان واقيمت به الجمعة في الشهر المذكور سنة احدي وستين وثلثماية وهذا المسجد الجامع يرجو فيه الامان والجالس فيه يجد الرحمة من قبل الرحمن كما يشهد به الوجدان لا زال كنز التحصيل فيه للاعلام جواهر العلوم وتنفق من مطالب همة علماء الاسلام انواع المنطوق والمفهوم معمورا بصلاة الصلوات وعوايد الطاعات والمبرات ومزدحما لمناكب الفضلاء واقدام الاذكيا النبلاء ما دخل اليه الذليل الا فصار عزيزا ومجيرا مجيزا امين ثم بين المص السبب الحامل له علي وضع هذا الشرح بقوله قد سالني من اعتقد صلاحه اي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده ولا تسعني مخالفته فيما سال فيه ان اشرح ابين واوضح مقدمتي هي الالفاظ المخصوصة علي المختار وهي بكسر الدال اما من قدم اللازم بمعني تقدم اي متقدمة لما اشتملت عليه مما يقتضي تقدمها بنفسها واما من قدم المتعدي اي تقدم من اعتني بها وفهم معناها علي غيره ويجوز فتحها من قدم المتعدي اي قدمت لما اشتملت عليه مما يقتضي تقديمها علي غيرها وفي خير الكلام بيان ما لا وما من ذلك المسماة تلك المقدمة الازهرية في علم العربية اي النحو التي امليتها اي تلك المقدمة لبعض الطلبة شرحا لطيفا مختصرا ظريفا فاجبته الي ذلك اي بادرت الي اجابته بالشروع فيه طالبا للثواب ممن يحتسب منا قبيل الذر لكل عامل فضلا منه واحسانا وجودا وامتنانا وترغيبا للطلاب اي مرغبا الطالبين هذه المقدمة في طلبها والاشتغال بها فان الشرح يكشف مبانيها ويظهر معانيها جعله الله خالصا لوجهه اي ذاته لا يشوبه شي من الرياء المحبط للثواب وجعله موجبا للفوز اي الظفر بالمطلوب لديه اي عنده وفرق في المغني بين لدي وعند من وجهين انه سبحانه علي ذلك قدير وبالاجابة للسوال جدير بفتح الجيم وكسر الدال المهملة حقيق الكلام اي هذا اللفظ حال كونه عند اللغويين اي في اصطلاحهم وعرفهم وهم جمع لغوي منسوب الي لغة العرب وهي الفاظ وضعها الواضع يعبر بها كل قوم عن اغراضهم والواضع قيل هو الله تعالي بمعني انه خلق الفاظا ووضعها بازاء المعاني وخلق علما ضروريا في الناس بان تلك الالفاظ موضوعة لتلك المعاني وقيل هم البشر باصطلاح وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم الدليل القاطع والكلام في المسيلة شهير وقد اوضحته بما لا مزيد عليه في مختصري

فيكون دخوله القاهرة الى كمال عمارة الازهر ثلاث سنوات ... وتسعة عشر يوما

قوله في علم العربية قال الشنواني في حاشيته الصغري علي شرح الاجرومية وقد تطلق العربية علي اثني عشر علما كما قال الزمخشري وهي اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل والمحاضرات والخطب ومنه التواريخ واما البديع فانه ذيل لا قسم براسه هـ

قوله جعله الله الي اخر جملة خبرية لفظا انشائية معنا لان المراد بها الدعا بالاخلاص وهو في الطاعة ترك الريا وهو سبب للخلاص من اهوال يوم القيمة هـ

قوله وفرق في المغني عبارته ثم اعلم ان عند ولدي من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدي ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غايبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدي وعند وقول ...

الاتيان

المسمى بزعمهم في اللغة عبارة اي معبر به عن القول اي ما يتقول به اي يتلفظ
به قل او كثر مهملا كان او مستعملا افاد او لا ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس وفي كلام بعض شيوخنا ما ينبغي الكلام منه لغة حرفان
انتهى وهل يشترط عندهم ان يكون هذا القول صادرا عمن له قصد ويرى الظاهر نعم
وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه في اداء المعنى المراد سواء كان لفظا كالحرف الواحد
المفهم او غيره كالخط المفهم ومنه الحديث ما بين دفتي المصحف كلام الله واشترط
الشلوبين ان يكون بحيث يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا قال فلو كتب قام وحده
لا يسمى كلاما واعترضه الجمال بن هشام بان تسمية الخط كلاما مجاز اي في اللغة
فلا يشترط فيه ما ذكر انتهى فليتامل والاشارة المفهمة ومنه قول بعض المولدين
كلمته بجفون غير ناطقة وفيه السؤال المتقدم وجوابه كما ذكره اي اطلاق الكلام
على كل من المعنيين المذكورين الامام مجد الدين في القاموس والذي رايته فيه او بدل
الواو ولعلها نسخة وظاهر كلامه ان اطلاق الكلام على كل من المعنيين حقيقة واليه
ذهب ابن عصفور في مرة وقال في اخرى الكلام في اصل اللغة اسم لما يتكلم به من
الجمل اي المركبات سواء كانت مفيدة او غير مفيدة وقد تخرجه العرب عن ذلك
فتستعمله في غيره على جهة المجاز انتهى ويطلق الكلام في اللغة ايضا اما حقيقة
او مجازا على معان اخر منها ما يفهم من حال الشيء وعلى المعنى القائم بالنفس
قال الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد لكن اشترط فيه بعضهم ان يكون ذلك المعنى مما
يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا احترازا عما لو تصور ذات زيد مثلا من غير حكم
عليها بشيء وانما اقتصر المص على ما ذكره في بيان المعنى اللغوي لانه انسب بالمعنى
الاصطلاحي لان المعنى الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا وان
لم تكن الفائدة المرادة في الاصطلاح وهو حالة كونه في اصطلاح اي عرف
المتكلمين وهم اهل اصول الدين اشتهروا بذلك لان عنوان مباحثهم كان قولهم
الكلام في كذا او لان مسئلة الكلام اشهر مباحثهم واكثرها نزاعا الى غير ذلك مما اطال به
المحقق في شرح العقايد عبارة اي معبر به عن المعنى ما يعنى ويراد القائم اي
ذلك المعنى بالنفس ويقال له الكلام النفسي ولا بعد في تحقق هذه الصفة لان
من يامر وينهى ويخبر يجد في نفسه معنى ثم يدل عليه بالعبارة فمعنى كونه تعالى
متكلما الثابت ذلك باجماع الامة وتواتر النقل عن الانبياء عن الصادقين من

الانبياء

الانبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين انه قائم بذاته تعالى معنى قديم
يدل عليه بالنظم المخصوص الذي ليس من تاليف المخلوقين الذي يقال له كلام الله ايضا حقيقة
ومعنى الاضافة على الاول واضح وهو كونه صفة له سبحانه وعلى الثاني تقدم بيانه فهو
متكلم باعتبار تلك الصفة النفسانية وخص المعتزلة بل وجميع الفرق كما قال بعضهم
الكلام بالثاني اي الالفاظ المخصوصة اوجدها سبحانه في شيء فسمعت فهو متكلم
بمعنى موجد الكلام في الغير ورد عليهم بما منه ان المتحرك من قامت به الحركات لا من
اوجدها فان قيل يلزم ان يكون ذلك المعنى القائم هو المسموع لموسى صلى الله عليه وسلم
وكيف يعقل ذلك قلنا قال الشيخ الاشعري لما لم يتعذر رؤية ذاته مع انه ليس جسما
ولا عرضا لا يتعذر ولا يستحيل سماع نفس ذلك المعنى الذي ليس بحرف ومن نفى
وجود هذه الصفة قال يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف وموسى صلى الله
عليه وسلم انما سمع الحروف المخصوصة الدالة على ذلك المعنى وخص بالكليم لكونه سمع
تلك الحروف بغير واسطة الملك وهو حالة كونه في اصطلاح النحويين
اي في عرفهم وهم جمع نحوي منسوب الى علم النحو عبارة اي معبر به عما اي
مؤلف اشتمل اي ذلك المؤلف من حيث المجموع على كل واحد من ثلاثة اشيا
اشتمال الكل على اجزائه فالمغايرة بين المشتمل والمشتمل عليه ظاهرة اذ الملحوظ
كما علمت في الاول المجموع من حيث انه مجموع وفي الثاني تلك الاشياء من حيث تفصيلها
لا زايد عليها على القول الصحيح وهي اي تلك الثلاثة اللفظ العربي اي كونه
ملفوظا به كما سياتي انه عندهم حقيقة في ذلك والافادة التامة اي كونه مفيدا
معنى تاما وسياتي بيانه والقصد اي كونه مقصودا اي ان يتصف ذلك المؤلف
بكل واحد من هذه الاوصاف الثلاثة فاندفع ما عساه يقال كيف يصح اشتمال المؤلف
على كل من اللفظ والافادة والقصد ويتصف به مع انها من صفات المتكلم وقيد
التركيب الذي زاده بعضهم في حد الكلام على اللفظ والافادة لا حاجة اليه
اي الى التصريح به كما يعلم من كلامه الاتي ان الافادة تغني عنه وفيه ان المص هنا
اتى مع اللفظ والافادة بما هو اخص من التركيب وهو التاليف على ما اشتهر حيث
فسرها بمؤلف فكان المناسب لهذا ان يفسر بما يشمل وممن صرح بان التاليف
اخص من التركيب لا الفة وهي العلامة ابن القواس في شرح الفية ابن معطي وفي
كلام السيد المحقق ان التاليف والتركيب واحد انتهى اي ومن ثم لم يشترط احد من

النحويين وجود الالفة المشعر بها التاليف بين اجزاء الكلام بل المدار على وجود التركيب
وجدت الالفة بين الاجزاء او لا لكن في التعليقة لابن النحاس والفرق بين التاليف والتركيب
انه لابد في التاليف من نسبة تحصل فايدة تامة مع التركيب مثل قولنا زيد منطلق وقام
زيد فالمركب اعم من المولف انتهى وليتامل فيه فانه عجيب وفي المغني لابن فلاح التاليف
حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف اي المتتالية تشبيها لها بالاجسام واذا اردت
معرفة كل من اللفظ والافادة والقصد فاللفظ في الاصل اي اللغة لان المعنى اللغوي اصل
بالنسبة للمعنى الاصطلاحي لتقدمه عليه مصدر لفظت الشيء اذا طرحته بفتح التاء اي
تقول ذلك اذا طرحته ثم نقل في عرف النحاة جمع ناح وهو العارف بالنحو عن هذا المعنى
المصدري الى اسم المفعول اي الملفوظ به كالنقل الحاصل في الخلق اذا اريد به الموجود
فانه في الاصل مصدر خلق بمعنى اوجد فمعناه الايجاد نقل عن ذلك المعنى المصدري وجعل
وصح بمعنى المخلوق اي الموجود اسم مفعول الا انه فرق ما بينهما من جهة ان الخلق بمعنى
المخلوق مجاز لغوي من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها اي لم يشتهر
في ذلك بحيث هجر المعنى الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة فلم يحكم عليه بانه حقيقة عرفية واللفظ
اشتهر بمعنى الملفوظ بحيث هجر معناه الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة فحكم عليه بانه
حقيقة عرفية ومن هذا التقرير علمت الفرق بين المجاز اللغوي والمنقول وهو ان الاول
لا يترك ويهجر فيه المعنى الاول بخلاف الثاني فادعاء النقل في الخلق فيه مسامحة ومن ثم
اي من هنا اي من اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ جاز استعماله
في الحد اذ لو بقي على معناه المجازي ولم يدع انه مشهور لم يسغ استعماله في الحد لان الحدود
اي حدود اهل الميزان تصان اي يجب صناعة صيانتها وحدود نحو النحاة الا ولى
صيانتها عن المجاز الغير المشهور لان المراد منه غير ظاهر الا بالقرينة الواضحة بخلاف المشهور
فانه كالحقيقة ومن ثم قال امام الحرمين ذو البصاير لا يودعون مقاصد الحدود الا في عبارات
هي قوالب لها تبلغ الغرض في غير قصور ولا ازدياد يفهمها المبتديون ويحسنها المنتهيون
انتهى لكن في كلام ابن السبكي لم ار تعريفا الى الآن لا مجاز فيه لا في المنطق ولا في الكلام ولا
في الاصول وهي العلوم التي تحرر فيها التعاريف اكثر من غيرها فما ظنك بغيرها انتهى اي
كالنحو لان التعاريف فيه لا يراد به الكشف التام عن حقيقة المعرفات وحيث جعل اللفظ
بمعنى الملفوظ في عرف النحاة كان قياسه ان يشمل كل ملفوظ اي مطروح لا خصوص
الحروف والحركات من اي جارحة لا خصوص الفم كما ان الخلق بمعنى المخلوق يشمل كل
مخلوق

اي لكونه صار حقيقة عرفية منه كما ضبطه

مخلوق الا ان النحاة لم يبقوه على هذا العموم بل خصوه بما يلفظه وهي جوارح اللسان
والحلق والشفتان دون غيرهما من الجوارح اي من شانه ذلك كما سياتي وخص اللسان
بالذكر لانه اشهر هذه الالات الثلاثة وبين ما يقوله من الصوت المشتمل على بعض
الحروف الهجائية او الحركات ولما كانت الحركات تابعة للحروف في المخرج اقتصر على الحروف
وتلخص من هذا التقرير ان النحاة تصرفوا فيه اي اللفظ تصرفين وهما النقل عن
معناه الاصلي الذي هو المعنى المصدري الى اسم المفعول والتخصيص بما يلفظه اللسان
والشفتان والحلق من الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية او الحركات وهذا
تصريح بان النحاة خصوه بما ذكر بعد جعله بمعنى اسم الفاعل المفعول وقد تردد د
بعضهم في ذلك فقال اللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء اي باقيا
على معناه المصدري او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يمكن ان يتلفظ به الانسان
وحينئذ يصدق اللفظ على كلمات الله وكلمات الملائكة والجن بناء على انه ليس لهما آلة النطق
المعهودة للانسان من اللسان والشفتين والحلق وتسبيح الحصى ونحوه لان ذلك مما يمكن
ان يتلفظ به الانسان وانما لم يقل والفاظ الله رعاية للادب اي لانه اشتهر ان اللفظ خاص
بما يخرج من الفم ففي ذلك ايهام اثبات الجارحة له تعالى وبهذا تعلم ان الصوت المذكور
الخارج من غير هذه المخارج يكون لفظا اصطلاحا وحينئذ يكون ذكر اللسان والشفتين
والحلق فيما سياتي جريا على ما هو الغالب المعهود كيف وثم حروف لا تخرج من ذلك
عند بعضهم وهي حروف الجوف ثم ان هذا الذي ذكره المص من ان النحاة تصرفوا في اللفظ
تصرفين هو المشهور بين الناس وفي شرح رسالة الوضع واعلم ان اللفظ في اصل اللغة
مصدر بمعنى المفعول فيتناول ما هو صوت معتمد على مخرج وما هو غير ذلك صادر
ذلك من الفم او غيره لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد
على مخرج انتهى وعليه فلم تنفرد النحاة لا بالنقل ولا بالتخصيص لوجود ذلك عند اهل اللغة
ويوافق هذا قول شيخ المحققين اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ
كما يقال الله لدينار ضرب الامير اي مضروبه ان اريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ
من خصوص الصوت المعتمد على مخرج كما هو المتبادر وفي كلام سيد المحققين واللفظ في اصل
اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفم والهذيان مصدر بيان انتهى وهو يفيد ان اللفظ
لم يستعمل في اللغة بمعنى الملفوظ بل بقي فيهما على معناه المصدري اي فيخالف ما سبق
وقوله من الفم هو ظاهر في الصوت المعتمد على مخرج وحينئذ فقد انفرد النحاة بالنقل

الرمي ... بمعنى ع

دون التخصيص وهذا تحرير لما اطال به كثير واستعماله اي اللفظ في الحد اي حد الكلام
اولي من استعمال الصوت فيه لان الصوت جنس بعيد بالنسبة للفظ لانطلاقه
اي الصوت علي الصوت ذي صاحب الحروف اي جنسها والحركات وغيرها اي
وعلي غير ذي الحروف اي والحركات ويقال له الصوت الساذج بخلاف اللفظ فانه
جنس قريب بالنسبة للصوت الذي لا يطلق الا علي الصوت ذي الحروف ولانه اسم
لصوت مشتمل علي ذي صاحب مقاطع اي مخارج كما سيصرح به ولانه يلزم
علي حمل المقاطع علي حقيقتها قصور في تعريف اللفظ وصاحب المخارج اي جنسها الحرف
او الحركة وان لم يكن المخرج لها استقلال وذلك كالظواهر والضماير البارزة او مشتمل
علي ما هو في قوة ذلك الصوت المشتمل علي ما ذكر وذلك كالضماير المستترة
وجوبا او جوازا فانها الفاظ بالقوة لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لانها المعاني
المرادة من غير ان تقصد بلفظ اي لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها فهي صوت مشتمل علي
ذي مقاطع حكما لانه اي الحال اي تلك الضماير المستترة مستحضرة عند النطق بها
بما يلابسها من العوامل استحضار الالفاظ معه ولا لبس فكانها ملفوظة
فهي لفظ حكما ومن ثم اجروا عليها ما اجروه علي الملفوظ بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها
وتوكيدها والعطف عليها ومجيء الحال منها الي غير ذلك وهذا كما لا يخفى لا ينافي القول بان
الضمير المستتر لفظ حقيقة وهو ظاهر صنيع المص لان قايله عني الحقيقة العرفية لا الحقيقة اي
اللغوية ايضا فان قيل قد ذكرت ان الضمير مستتر وجوبا وجوازا ونسمع من السنة المعربين
ان في نحو اضرب ضميرا مستترا وجوبا تقديره انت وفي نحو قام من زيد قام ضميرا مستترا
جوازا تقديره هو فقد لفظ بالضمير المستتر اجيب بان هذا الملفوظ به ليس هو عين
ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا عن ذلك المستتر لضيق العبارة
وتسهيلا علي المتعلم كما يفهمه قولهم تقديره ومن ثم لو قيل اضرب انت او زيد قام هو كان انت
وهو تاكيدا لذلك الضمير المستتر فان قيل حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه فما معنى كونه
مستترا جوازا اجيب بان هذه تفرقة اصطلاحية وهي ان عامل ذلك الضمير ان كان يرفع
اسما ظاهرا او ضميرا بارزا قيل للمستتر فيه انه مستتر جوازا والا قيل انه مستتر وجوبا ووجه
هذه التفرقة ظاهر وقد علمت ان الحركة لفظ وان المص كغيره انما اقتصر علي الحرف لان الحركة
تابعة له في المخرج لا استقلال لها بمخرج فقول بعضهم اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد لم يرد
بذلك الاحتراز عن الحركة بل راي لما ذكرناه فالمراد اخذ بظاهره علي ان بعضهم سمي الحركات

حروفا صغيرة

حروفا صغيرة حيث عبر عن الضمة بالواو الصغيرة الخ وفي كلام ابن يعيش المتقدمون
كانوا يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة لان
الحركات والحروف اصوات وانما راي النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف
حركة وان كان في الحقيقة شيا واحدا انتهى ثم لا يخفى ان قول المص استعمال اللفظ اولي
من استعمال الصوت قيل فيه انه من خلط اصطلاح باخر لان حدود نحو النحاة لا يراد
بها الكشف التام عن المحدودات كما هو شان اهل الميزان بل تمييزها وهذا يكتفى فيه بالاجناس
البعيدة ويرد بان هذا لا يمنع دعوي الاولوية وانما يمنع دعوي الاخلال نعم يقال كان
الاولي حينئذ للمص ان ياتي بدل اللفظ بالقول لان اللفظ جنس بعيد بالنسبة للقول
لانطلاقه علي المهمل اي غير المستعمل وغير الموضوع فقول ابن هشام في شرح القطر والقول
خاص بالموضوع اي او المستعمل وحينئذ لا يخرج عن ذلك المجاز بناء علي انه غير موضوع
قال سيد المحققين في حواشي المطول المجاز غير موضوع البتة وقال في حواشي العضد
الخلاف في ان المجاز موضوع او لا لفظي منشاؤه الاختلاف في معني الوضع انتهى
والحق ان المجاز موضوع بالنوع واجيب بان القول وان كان اخص من اللفظ لما ذكر الا انه
استعمل في الراي والاعتقاد كثيرا حتى صار كالحقيقة العرفية فصار كالمختص بذلك والصوت الذي
هو مسمي اللفظ لا مطلق الصوت كما لا يخفى عرض وهو عند المتكلمين ما لا يقوم بذاته من الممكنات
بل بغيره ومن ثم قال يقوم بالهوا يخرج ذلك العرض من داخل الرية الي خارجها والرية
بالهمزة عضو ذو شعبتين احداها في الجانب الايمن وهي ذات ثلاث شعب والاخري في الجانب
الايسر وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالمراوح اللين له يجذب للقلب بانبساطه
النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخاني المحترق مع النفس مصاحبا للنفس حال كونه
مستطيلا اي ممتدا متصلا بمقطع اي مخرج من مقاطع مخارج حروف الحلق
واللسان والشفتين التي هي الة النطق المعهودة اي يستمر متصلا حتى يعرض له
في الحلق واللسان والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فكل من الحرف والحركة
عبارة عن الصوت الذي يسمع عند انحباس الهوي في المخرج وكان المص اراد بهذا الكلام
اعني قوله والصوت عرض الخ ايضاح ما قدمه من قوله اللفظ اسم لصوت مشتمل علي ذي
مقاطع لاشتمال هذا علي بيان كيفية اشتمال الصوت علي الحروف والا فكان الاولي
ان يقتصر هاهنا علي تعريف مطلق الصوت وهو عند اهل السنة كيفية للهواء يحدث
بمحض خلق الله وعند الحكماء يحدث من تموج الهواء واصطكاك بعضه ببعض ولا يزال

الهوا المتكيف بالصوت يدفعه مابعده الى ان يصل الى الدماغ فيسمع ثم ان المص تجوّز
في اطلاق لفظ المقطع على المخرج لما بينهما من العلاقة وقد اشار اليه ذلك بقوله
واطلاق المقطع على المخرج المعين لا رادة ذلك زيادة لفظة حروف التي لولاها
لكان تعريف اللفظ قاصرا من اطلاق اسم الحال وهو الخارج على المحل اي وهو محل
خروج ذلك الخارج فهو من تسمية المحل باسم الحال فيه كما يسمى الحال باسم محله كالغايط
ومراده الفضلة المخصوصة اذ المقطع عندهم حرف مع حركة او حرفان ثانيهما
ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقى والموسيقى كلمة يونانية معناها
علم الالحان ويعرف الان بالغناء لان النفس تستغني به عن غيره من الملاذ البدنية
في حال سماعه قال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخرس والدينار المقوس
على القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن الهوى
المتحرك وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يوصل الى نعيم الدنيا والاخرة لانه يونس الوحيد
ويزيح التعبان ويسلي الكيب ويحض على الشجاعة واصطناع المعروف قال افلاطون
هذا العلم اي علم الموسيقى لم يضعه الحكما للهوى واللعب لكن للمنافع الذاتية ولذة
الروح الروحانية وبسط النفس وترطيب اليبوسات وتعديل السودا وترويق
الدم انتهى والمقطع ما ذكر على ما صرح به ايضا الامام ابو نصر الفيلسوف نادر الزمن
الفارابي في كتاب الالفاظ والمخرج محل خروج الحرف اي جنسه وسكت عن
الحركة لما تقدم والافادة في الاصل مصدر افاد وليس المراد بها هنا ذلك والا
لخالف ما سبق من جعلها صفة للمولف بل المراد بها افهام معنى من اللفظ لم يكن
عند السامع اي ان يفهم اللفظ معنى يحسن السكوت عليه اي على ذلك المعنى الذي
يفهمه اللفظ من المتكلم بذلك اللفظ او من السامع له او من كل منهما اي المتكلم
والسامع على خلاف في ذلك اي في حسن السكوت ممن ذكر واصحها اي هذه الا
قوال الثلاثة اولها ومن ثم قدم وانما كان اصحها المناسبة لفظية وماذاك الا لان
السكوت خلاف التكلم وقد اتصف المتكلم بالتكلم لصدوره عنه فكما ان التكلم صفة
المتكلم يكون السكوت صفته ايضا اي المناسب ذلك وهذا يندفع ما قيل
السامع يصح ان يتصف بالتكلم ايضا وكما يكون التكلم صفته يكون السكوت صفة
ايضا وحاصل الدفع ان تعلق السكوت بالمتكلم اتم واولى لوجود التكلم منه
بالفعل ووصف السامع بالتكلم انما هو على ضرب من التجوز واشار بعضهم الى ان
هذا الخلاف

صوابه الموسيقي

هذا الخلاف لفظي اي لان معنى حسن سكوت المتكلم ان لا يصير السامع بعد فهم المعنى
من اللفظ الذي اتى به المتكلم منتظر الشيء اخر ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك
المعنى كالمسند اليه ومعنى حسن سكوت السامع انه لا يصير بعد فهم المعنى من اللفظ
الذي اتى به المتكلم منتظرا لشيء اخر ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى كالمسند
اليه المتقدم فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس فان قيل متى
يحسن السكوت قيل اذا اتى المتكلم بالمسند والمسند اليه مع الاسناد والا لم يحسن ومنه
يعلم ان حسن السكوت لا يتوقف على ذكر شيء من الفضلات كالمفعول والحال وانتظار ذلك
لا عبرة به ومن ثم قيل له الانتظار الناقص فقد علم ان الفايدة المذكورة تستلزم الاسناد الذي
هو على المشهور ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فايدة تامة اي ولو بحسب الاصل عند المص
كما يدل عليه كلامه الاتي فخرج بذلك اي باشتراط الفايدة المذكورة المفردات كلها ومنها
نحو عبد الله علما على الراجح كما سياتي ولا يقال المفردات خارجة بما لانها واقعة على المولف لانه
قد يراد المولف ولو من الحروف وخرج بذلك المركبات التي لا تفيد فايدة الكلام المذكور
لكونها غير مشتملة على اسناد اصلا كغلام زيد وعبد الله غير علم وخرج ايضا المركبات
الاسنادية اي المشتملة على اسناد بحسب الاصل التي لا تفيد الفايدة المذكورة لعدم اشتمالها
على اسناد الآن لان الاسناد الذي كان فيها قد زال واضمحل وهي التي يقال لها المركبات الناقصة
ومن ثم قال لكونها ناقصة نحو ان قام زيد وقد عبر عن ذلك بانه قد يراد على التام فيعود
ناقصا ومن ذلك جملة الصفة والصلة والخبر والحال المشتملة على اسناد حاصل الآن لكن تخلفت
عنها الفايدة لكون مضمونها معلوم الثبوت او الانتفا بالضرورة اي لا يكاد احد
يجهله فلم يفهم منها غالبا معنى لم يكن عند السامع وبهذا التقرير يعلم ان الاسناد في كلامه
محمول على الاعم من الموجود بحسب الاصل او بحسب الآن وبه يندفع ما قيل كيف يدعي
ان الجملة الشرطية مشتملة على اسناد ومتى وجد الاسناد توجد الفايدة التامة واذا اردت
معرفة كل من معلوم الثبوت او الانتفاء بالضرورة فالاول اي معلوم الثبوت بالضرورة
نحو الجزء اقل من الكل والواحد نصف الاثنين والثاني اي معلوم الانتفا
بالضرورة نحو الكل اقل من الجزء والاثنان نصف الواحد والحكم على ذلك بانه
غير كلام اصطلاحا لان الاصل والظاهر في ذلك عدم جهله لاحد ولو خوطب به من
يجهل مضمونه بان كان في اول سن التمييز ولا يدري معنى الجزء اذ رب ضروري لشخص يكون
نظريا او كسبيا لاخر على ان عدم العلم بوضع الالفاظ لا يمنع الضرورة وهذا هو المناسب

كله

لما ذكروه من عدم صحة الاخبار عن النكرة حيث لا فايدة ومن صحة الاخبار حيث وجدت
الفايدة وجعلوا من الاول في الدنيا رجل لان العادة توجب عدم خلو الحال مما ذكر وجعلوا
من الثاني عندنا رجل لان العادة لا توجب عدم خلو الحال مما ذكر قال الشيخ ابو حيان كان بعض
من عاصرناه يقول العجب لهولاء النحاة اي لهولاء الطايفة منهم يجيئون لاصل القضايا فيجعلونها
ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان
اي لان ذلك من المعلوم بالضرورة لا يقال هلا سمي ما مضمونه معلوم بالضرورة كلاما
حيث خوطب به من يجهل مضمونه لعدم علمه بوضع الالفاظ لحصول الفايدة منه بالفعل لمن ذكر
والمدار على حصول الفايده بالفعل وعدمها حتى فيما ليس مضمونه معلوما بالضرورة كما يفيده
كلامه الاتي في قوله ومثال اجتماع هذه الثلاثة الخ اي بناء على ان ذلك ليس من معلوم الثبوت
بالضرورة وهو المفهوم من كلامه ويوافقه قول ابن عصفور والمفيد الذي يحصل منه
للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه قبل ذلك انتهى لانا نقول يلزم عليه ان الكلام كما قال الشيخ
ابو حيان اذا طرق سمع الانسان فاستفاد معناه ثم طرقه ثانيا وهو قد علم مضمونه اولا
انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد
كلاما وغير كلام بحسب افادة السامع وهذا خلف انتهى اي لان العرف لا يفرق بين هاتين
الحالتين لسامع في قرب الزمان ومن ثم صرح بعضهم بانه اذا قيل جاء زيد جاء زيد كانت الجملة
الثانية كلاما اتفاقا وان كانت معلومة من الاولى ويلزم عليه ايضا انه لو خوطب اثنان
بقام زيد احدهما يعلم مضمون ذلك والاخر يجهله ان يكون هذا كلاما وغير كلام في ان
واحد وهو بعيد عرفا فهذا لا التفات اليه بل الاول هو المنظور اليه ولا يخالفه قول الجمال
ابن هشام انما نحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فايدة لان المراد ما من
شانه ان يجهل والحاصل ان ما كان مضمونه مما تقتضي العادة بجهله يكون كلاما وان
خوطب به من لا يجهل مضمونه والقصد للارادة [illegible] يطلق للارادة وهي هنا
ان يقصد اي يريد المتكلم افادة السامع مضمون ذلك اللفظ الذي يخاطبه به
وليس المراد سامعا معينا فلذلك قال اي سامع كان اي وجد ومقتضى هذا ان
من قال في خلوته ولم يقصد اسماع احد قام زيد مثلا لا يكون كلاما اصطلاحا وقد
يلتزم ذلك لانه امر اصطلاحي وقد لا يلتزم وهو الظاهر والتقييد بما ذكر جري
على ما هو الغالب من ان العاقل لا يوجه كلامه الا نحو الغير ولو بالتنزيل فقد قال
بعض المحققين الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود المخاطب بالفعل بل يكفي ان

ينزل المعدوم

ينزل المجهول (المعدوم) منزلة الموجود فالمجاز في التنزيل لا في الخطاب والمراد بذلك ان يكون
المتكلم قاصدا لما يتكلم به اي لم يصدر منه على طريق السهو والغفلة فخرج بقصد
افادة السامع كلام النايم والساهي ونحوهما كالمغمى عليه والسكران فان
نحو النايم لا قصد له وذهب الاستاذ ابو الحسن ابن الضايع بمعجمة فمهملة احترازا عن
الصايغ بمهملة فمعجمة الاول ممن اخذ عنه ابو حيان والثاني ممن اخذ عن ابي حيان الى ان
القصد اي كون المتكلم قاصدا لما يتكلم به لا يشترط اي التصريح به بدليل قول المص فانه
مستفاد من حصول الفايدة فيلزم من كون المولف مفيدا ان يكون مقصودا اي صادرا
عن قصد فيكون ذكره من التصريح بما علم التزاما [illegible] هو الاصل في القيود فان قيل
يرد نحو كلام النايم لان قول النايم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شي
فانتفى القصد لانتفاء الفايدة وفيه ان مقتضى هذا الكلام ان ابن الضايع يقول باشتراط
القصد في الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد وليس كذلك فقد رد رحمه الله
على من اشترطه اي كون الكلام صادرا عن قصد حيث اعترض على جمع فسروا الوضع الواقع
منهم الجزولي في حد الكلام بالقصد واخرجوا به كلام الساهي والنايم وقالوا الا ترى ان كلام
الساهي والنايم مفيد لكن بغير الوضع اي القصد بقوله وقول المتاخرين ان كلام الساهي
والنايم والمجنون مفيد الا انه بغير الوضع اي القصد لا ينبغي ان يقال لان مثل هذا اي كلام
الساهي وما عطف عليه لا يفيد بوجه فهو اي هذا القول غلط من قايله ولا بد وانما يمكن ان
يحترز بالوضع مما لا يفيد الا بالعرض لا بالوضع وذلك انك اذا قلت قام غلام زيد افاد هذا
الكلام مفهومين احدهما الاخبار عن غلام زيد بالقيام وهذا هو المعنى الذي وضع له
اللفظ والثاني ملك زيد الغلام وليس اللفظ موضوعا له فاذا هو مفيد له بغير وضع
فمن هذا يحترز القايل بالوضع انتهى كلام ابن الضايع فالمراد بالوضع في كلام الجزولي
الوضع العربي لا القصد ومن ثم قال ابو حيان وفهم من كلامه اي ابن الضايع انه لا يشترط
في الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب
انتهى فكان على المص ان يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفايدة ثم ان في نفي ابن الضا
يع الفايدة مطلقا عن كلام نحو الساهي نظرا اذ غايته ان يكون مما لم يطابق الواقع وقد
تقرر انه لا يشترط في الكلام ان يكون مطابقا للواقع بل يجوز ان يكون مما استحال معناه كقولك
صعدت السما وحملت الجبل الا ان يقال لما كان شان العقلاء الاعراض عما يتكلم به نحو النايم لا
يلتفتون له بالكلية لم يسمى كلاما اصطلاحا وان حصلت منه فايدة فهي في حيز العدم لا اعتداد

بما هذا والمتاخرون علي خلاف قوله اي قول ابن الضايع ان القصد لا يشترط
التصريح به علي ما ذكره المص عنه حيث صرحوا بالقصد في حد الكلام منهم الجز ولي في مقدمته
وابن مالك في تسهيله وابن عصفور في مقربه ولو كان القصد مستفادا من حصول
الفايدة كما زعم لما صرح به هولا الايمة مع ذكر الفايدة والا لكان من ذكر ما لا يحتاج اليه وكلام
هولا الايمة يصان عن مثل ذلك الا هذا تقرير كلام المص وفيه ان تصريح هولا بالقصد لا
يقتضي مخالفة ابن الضايع اذ ليس في كلام التصريح بذلك دلالة علي عدم استفادة القصد
من الفايدة اذ يجوز ان يكون من التصريح بما علم التزاما جريا علي ما هو الاصل في القيود
التي تذكر في التعاريف وايضا الجز ولي لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع واختلف
الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العرفي كابن
الضايع كما علمت والحاصل ان ابن الضايع يقول بعدم اشتراط القصد في الكلام ويحكم
علي ان كلام نحو النايم ليس بكلام اصطلاحا لعدم وجود الفايده وقد علمت وجهه وغيره ممن
لم يشترط القصد قال بان كلام نحو النايم يسمي كلاما اصطلاحا لوجود الفايدة فلا يضر
كونها صادرة عن شخص لا قصد له ولا روية اي من جنس من يعقل بخلاف ما لو صدر ذلك
عن بعض الطيور فلا يسمي كلاما اصطلاحا عند هولا ومنهم من قال باشتراط القصد وبني عليه
ان كلام نحو النايم لا يسمي كلاما اصطلاحا وان حصل منه معني يحسن السكوت عليه وعدم
التصريح به في بعض كتب من يقول باشتراطه للاستغناء عنه بالفايدة لانهم اشترطوا ان تكون
الفايدة مما يحسن سكوت المتكلم عليها وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما
يتكلم به فوصف الكلام بكونه مفيدا بالمعنى المذكور يستلزم وصفه بكونه مقصودا
فليتامل ولا حاجة الي التركيب والتصريح به في حد الكلام الذي وجد فيه اللفظ والا
فادة كحد المص لما سياتي ان الفايدة تستلزمه وان كان التصريح به هو الاصل في التعاريف
لا دلالة الالتزام وفيه ما علمت من ان المص لم يكتفي بذلك بل صرح بما هو اخص منه عند بعضهم وهو
التاليف ولا حاجة الي ذكر الوضع في حد الكلام لان الوضع ليس بمعتبر في الكلام اصلا لان
الصحيح اختصاصه اي الوضع بالمفردات والكلام هنا في المركبات لانه في بيان
حقيقة الكلام والكلام منها كما علم والمركبات دلالتها علي معانيها غير وضعية بل عقلية
علي الاصح والا لتوقف فهم معانيها علي نقلها عن العرب ولا ودعها ايمة اللغة كتبهم كالمفردات
مع ان العرب تركتها لاختيار المتكلم يتكلم بها كيف اراد علي القانون العرفي وهذا المذهب الذي
سلكه المص تبع فيه بعضهم قال ابن اياز كان شيخي سعد الدين المغربي يقول في اشتراط الوضع

عليهما

ذكره

نظر لان واضع

نظر لان واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات وبرهن علي ذلك اي بنحو ما قدمناه ورد
بان المراد بالوضع في المركبات الوضع النوعي وفي المفردات الوضع الشخصي وفرقا بينهما
والذي برهن شيخ ابن اياز علي انتفايه في المركبات هو الوضع الشخصي وايضاح الفرق بين
الوضعين ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة لمعاني مخصوصة كالقرء للحيض او الطهر
فهذا وضع شخصي واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الفاظا قياسية كان يقول مثلا
متي اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم المضاف علي المضاف اليه فتقول نحو غلام زيد
وثوب زيد وعبد زيد مما لا يتناهي وعلي اعتبار الوضع في الكلام فالمراد به الوضع العرفي
وبذلك يخرج ما افاد المعني المتقدم بالعقل كما اذا قال شخص غير مشاهد للسامع قام زيد فان هذا
المولف يفيد معني يحسن السكوت عليه وهو حياة المتكلم به لكن لا بالوضع لان الواضع لم يضع قام زيد
مثلا لحياة المتكلم به واستفادة المعنى المذكور منه انما هي بمحض العقل لان العقل يقتضي
بان كل متكلم حي فتسمية هذا المولف كلاما لا لافادته المعنى المذكور بل لافادته المعنى الموضوع
هو له وضعا نوعيا وهو نسبة القيام الي زيد ويخرج بذلك ايضا ما افاد المعني المتقدم بسبب
التصحيف فلا يسمي كلاما لان استفادة المعنى المذكور بالعقل لا بالوضع ويخرج ايضا المفيد
للمعنى المذكور لا بالوضع الغير العرفي فلا يسمي كلاما لان مدار علم العربية علي التفرقة بين الكلام
العرفي وغيره قال ابن مالك وزاد بعض العلما اي من الاصوليين وهو الامام ابو بكر بن الباقلاني
في حد الكلام من ناطق واحد لانه عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وبصحبانه لا يعتبر
كما لا يعتبر اتحاد الكاتب لتسميته خطا انتهي ووافقه علي ذلك الشيخ ابو حيان واعترضه
المرادي والبدر الدماميني بانه يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة ان كل كلام يشتمل
علي نسبة احد طرفيه الي الاخر والنسبة امر نفساني اي قايم بالنفس لا يقبل التجزي
ورد بان النسبة التي يجب حصولها في الكلام هي ارتباط احد الطرفين بالاخر وهذه قايمة بالكلام
لا بالنفس ويقال لها النسبة بين بين والقايم بالنفس انما هو النسبة بمعنى الحكم
لهذا الارتباط والاولي تقبل التجزي دون الثانية والحاصل في الكلام انما هو الاول
دون الثاني لان كلام نحو الشاك لا يتصور فيه نسبة بمعنى الحكم ثم اشار المص الي ايضاح
ما اعتبره في حد الكلام بمثال وهو جزي يذكر لايضاح القاعدة فقال مثال اجتماع
هذه الثلاثة التي اعتبر اشتمال المولف عليها اعني بذلك اللفظ والافادة والقصد
اي كونه ملفوظا به مفيدا مقصودا القول من له قصد وروية العلم نافع لفظ لانه
صوت مشتمل علي مقاطع اي مخارج بعض حروف الحلق واللسان والشفتين

وهي بعض حروف الهجائية منسوب الي الهجا وهو كالتهجي تقطيع الكلمة لبيان
الحروف التي تركبت منها تلك الكلمة بذكر اسما تلك الحروف فالالفاظ التي متهجا بها اسما
مسميا بها الحروف البسيطه التي يقال لها حروف المباني وهي تسعة وعشرون حرفا وفي
الحديث من لم يومن بالحروف وهي تسعة وعشرون حرفا لا يخرج من النار من لم يعد لام الف
فهو بري مني وانا بري منه مثلا جيم اسم للحرف الاول من جعفر مثلا ومن ثم لما سال
الامام الخليل بن احمد اصحابه كيف تقولون اذا اردتم ان تنطقون بالجيم من جعفر قالوا نقول
جيم قال انما جيتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمي وانما يقال جه اي بدون
افصاح بالها وانما رسمت وفا بقاعدة الخط وقد راعوا في هذه التسمية معني لطيفا هو
جعل المسمي صدر الكل اسم منها ليكون المسمي اول ما يقرع السمع من الاسم الا الالف فانهم
استعاروا الهمزة مكان مسماها لان الالف عند الاطلاق ليست الا ساكنة وربما سميت تلك
الالفاظ التي يتهجا بها حروفا مجازا باسم مدلولاتها التي هي حروف المباني ومنه قولهم حروف
الهجا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من قرا حرفا من كتاب الله تعالي فله حسنة والحسنة بعشر امثالها
لا نقول الف لام ميم حرف بل الالف حرفا واللام حرفا والميم حرفا فقد حكم علي الالفاظ التي يتهجا بها
حروف باعتبار مدلولاتها فالثواب حاصل باعتبار الحرف المسمي لا باعتبار حروف اسمه فالهمزة
والعين والالف من الحلق واللام والنون من اللسان والميم والفا من الشفتين وفي جعل
الفا من الشفتين نظر اي لانها من الشفة السفلي فقط ومفيد لانه افهم معني يحسن
السكوت عليه من المتكلم بحيث لا يصير السامع اي سامع منتظرا لشيء اخر
ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعني انتظارا تاما لوجود المسند والمسند اليه
والاسناد ولا نظر لانتظار ما عداهما كما علمت ومقصود ذلك المعني بالافادة لان
المتكلم قصد افادة السامع اي سامع وهذا مستفاد مما افصحنا عنه فيما سبق لان
مجرد كلامه وقوله اذا كان السامع يجهل ذلك المعني الموافق لكلام المص في شرح
التوضيح واختار المص خصوص هذا المثال لاشتماله علي بعض حروف المخارج الثلاثة
كما بينه في بعض النسخ ولينشط الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطالب ولم
ينظر الي ايهام اختصاص الكلام بما اشتمل علي حروف المخارج الثلاثة خصوصا
وقد جمع بينهما في تعريف اللفظ ولعله لضعف هذا الايهام والافادة اي الفايدة
المذكورة تستلزم التركيب اذ ليس لنا لفظ مفيد الا وهو مركب واما احرف
الجواب فليست هي الكلام كما زعمه ابن طلحه بل الكلام المقدر بعدها والا صل

اذا قلت نعم

اذا قلت نعم في جواب هل قام زيد نعم قام زيد بدليل عمل فعل تلك الجملة المحذوفة
في التابع نحو قولك في جواب الم تضرب زيدا نعم وعمرا والتقدير نعم ضربت زيدا وعمرا وفيه ان دلالة الالتزام
الالتزام مهجورة في التعاريف وقد علم جوابه مما تقدم في الكلام من المركب والكلم مركب
من المعلوم انه لا بد لكل ابعد من اثنين فاكثر يتركب منها فلذلك شرع المصنف في بيان
اجزا الكلام التي يتركب منها بقوله واجزا الكلام التي يتركب منها اي من مجموعها
لا من جميعها واحد منها كما سننبه عليه ثلاثة اشيا احدها الاسم اي ما صدق له
هذا اللفظ وقدم الاسم لشرفه بالاسناد له واليه غالبا ولان الكلام لا يخلو عنه كما سياتي
وثانيها الفعل اي ما صدق له هذا اللفظ وقدمه علي الحرف لشرفه باسناده للاسم و
وثالثها الحرف اي ما صدق له هذا اللفظ وهي اي الاسم والفعل والحرف الكلمات
التي تقدمت عندهم ولا رابع لها بالاستقرا وهو ان ايمة العربية تتبعوا الالفاظ التي
نطقت بها العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة وصرح به الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه
فقد ذكر الزجاجي في اماليه بسنده الي ابي الاسود الدؤلي انه قال دخلت علي علي بن ابي طالب
رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيما تتفكر يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم
لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا
هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقي الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم
وفعل وحرف الخ وفي رواية ان ابا الاسود هو الذي سمع اللحن من ابنته حيث قالت له
وقد رات النجوم ليلا تزهو ما احسن السما ~~فقال لها نجومها فقالت انما اردت بر فع~~ نون
احسن اي ولم تظهر اعراب السما فقال لها نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ينبغي ان
تقولي ما احسن بنصب احسن وقيل سمع قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر
فذهب الي الامام واخبره بذلك وقيل غير ذلك وذهب الاستاذ ابو جعفر بن صابر
الي ان اسم الفعل الماضي والمضارع والامر قسم رابع ولم يسمه بذلك اي باسم
الفعل بل سماه خالفه وانما سماه بذلك لانه خلف عن الافعال اي يقوم
مقامه في افادة معناه فان اسما الافعال انما وضعت لتكون عوضا عن افعال
ما حملهم علي ذلك روم الاختصار لانها بلفظ واحد للمذكر والمونث والمفرد
وغيره مع المبالغة في المعني فان هيهات ابلغ في الدلالة علي البعد من بعد وكذلك
باقيها وبهذا يسقط قول الشاطبي ان تسمية اسم فعل يدل علي انه اسم لان
هذا القايل كما علمت لم يسمه بذلك والجواب الواضح ان اسم الفعل من افراد الاسم

لان الاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في قولنا زيد
قايم واسم اللفظ كقولنا زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان واسم الفعل اما اسم للفعل
الاصطلاحي الذي هو الصيغة وهو الراجح او اسم للفعل اللغوي الذي هو المصدر
وهو المرجوح الذي قال به بعض البصريين وجرى عليه شيخ المحققين فان كان الثاني
فهو من الثالث وهذا الجواب اولى من جواب المصنف عز تبعا للشاطبي بقوله
وهذا القول بان اسم الفعل كلمة رابعة ليست داخلة تحت واحدة من الكلمات
الثلاث حدث بعد انعقاد الاجماع اي اجماع النحاة واتفاقهم على الثلاثة
المذكورة انها اقسام الكلمة فلا يعتد به اي بهذا القول لان فيه خرقا للاجماع
بناء على ان الاجماع في الامور اللغوية يجب اتباعه بل هذا الجواب ساقط لان
فيه تسليم ان اسم الفعل ليس داخلا تحت كلمة من هذه الكلمات الثلاث وقد علمت
بطلانه ومن ثم ذكر الشيخ ابو حيان شيخه الاستاذ ابا جعفر بن الزبير حكى لهم
هذه المقالة عن صاحبه الاستاذ ابي جعفر بن صابر على سبيل الاستغراب لها
قال الشاطبي فان قيل اين الاجماع وقد خالف الفراء في المسألة وهو من الصدر
الاول الذي لا ينعقد اجماع دونهم لانه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين
حيث قال في كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا واجيب بان الفراء لم يحكم
بانها غير الثلاثة بل قال بالوقف لتعارض الدلالة ومن المعلوم ان اجزاء الشيء
المركب لا بد من اجتماعها فيه وليس هذا مرادا هنا بل المراد ان الكلام يتركب
من مجموعها اي تلك الاجزاء لا من جميعها اي لا من كل واحد منها حتى لا يسمى
كلاما الا ما وجدت فيه هذه الثلاثة اذ ليس ذلك شرطا وحيث كان التركيب
من مجموعها فليس كل تركيب من ذلك يكون كلاما فان التركيب الثنائي الواقع
بينها اي بين مجموع تلك الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف على ضربين احدهما
احدهما لا يسمى كلاما لانه غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة اقسام احدها
تركيب حرفين نحو ليتما والثاني تركيب حرف واسم اي والحرف مقدم نحو
الرجل والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد والرابع
تركيب فعل وحرف نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا
والسادس تركيب اسم وحرف اي والحرف متأخر نحو ذلك فلا يرد ان
هذا القسم هو عين القسم الثاني في كلامه اي لان الملفوظ في القسم الاول

تقدم الحرف

نسخة الاولى

تقدم الحرف وفي هذا القسم تقدم الاسم كما هو المفهوم من تعبيره واعترض بانه
لو نظر لذلك لزادت الاقسام على ما ذكر فالصواب اسقاطه وان يذكر بدله
الفعل مع الفعل اي لتتم الاقسام الستة بحسب القسمة العقلية فقد قال
شيخ المحققين والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشيا اعني الاسم والفعل
والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل
مع الاسم او الحرف او الحرفان انتهى وقد يقال انما ترك هذا القسم لانه لا
تركيب بين الفعلين بحيث يكونان كالكلمة الواحدة كما في الاسماء والضرب
الثاني يسمى كلاما وهو ما يفيد فائدة الكلام المتقدم وهو قسمان
احدهما تركيب فعل ظاهر واسم كذلك على وجه يكون الفعل
حديثا عن الاسم نحو بالرفع اي وذلك نحو او بالنصب اعني نحو
قام زيد او فعل ظاهر واسم مضمر بارز نحو قمت وبعت او فعل ظاهر
واسم ضمير مستتر وجوبا نحو استقم او جوازا نحو قام في جواب ما فعل
زيد خلافا لما صرح به المصنف او فعل مقدر واسم مستتر فيه نحو يا زيد
لان التصريح في الكلام ادعو مع فاعله المستتر ومنه ما بعد احرف الجواب كما تقدم
وتسمى هذه الجملة الحاصلة من الفعل والفاعل جملة فعلية لتصديرها بالفعل
والثاني من تركيب اسمين على وجه يكون احدهما خبرا عن الاخر اي فلا
بد ان يكون بينهما اسناد وعدم عد المص لجزأي الكلام لا لكون الفايدة مستلزمة
على ما تقدم بل لكونه شرطا في الكلام لا شطرا منه والا لزم ان لا يوجد كلام ملفوظ
به حقيقة اصلا وهو في غاية البعد على ان بعضهم قال الاسناد من الكيفيات والكيفيات
من قبيل اللفظ ثم مثل لما اولهما مبتدا والاخر خبر بقوله نحو زيد عدل وعبدي حر
ومثل الخبر فاعل اقيم مقام الخبر نحو اقايم الزيدان وتسمى اي هذه الجملة الحاصلة
من المبتدا والخبر او ما قام مقامه جملة اسمية لتصديرها بالاسم فعلم ان الكلام
لا يوجد ويتحقق من نوع الحرف فقط ولا من نوع الفعل فقط ولا منهما فقط
ويتحقق من نوع الاسم فقط واقل ما يوجد ويتحقق من اسمين او من اسم وفعل
والا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قايما او من فعل وثلاثة اسما
نحو علمت زيدا منطلقا او من فعل واربعة اسما نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا
او من جملتي الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قام عمرو او من جملتي القسم والجواب

قوله والفعل مع الاسم هو عين القسم الثاني في كلام الش لان قال الاسم مع الفعل واعترض عليه الازهري في قوله فالصواب اسقاطه يعني تركيب اسم وحرف لانه عين تركيب حرف واسم وهذا مثله مثل ما اعترض اعترض عليه اه تقرير

في التصريح م

القسمين

نحو والله لا اكرمنك او من اسم وجملة نحو زيد يقوم ابوه هذا وقد ذكر شيخ
المحققين ان الكلام ليس الا جملة الجزاء فقط وجملة الجواب فقط وقال سيد
المحققين الحق ان الكلام مجموع الشرط والجزاء لا الجزاء وحده وجواب القسم كلام
بلا نزاع ووجه ذلك مما يطول وادعى ابن الحاجب ان الكلام لا يكون الا من
اسمين او من اسم وفعل وما عدا ذلك خارج عن حقيقة الكلام ولا ينافي ذلك
اطلاق الكلام على المجموع فقد قال بعضهم حقيقة الكلام لا تتوقف على ما وفا
مسند ومسند اليه لكن ساغ اطلاقه على المركب منهما ومما زاد عليهما ومن هذا
كله يعلم ان الفعل له دخل في تحقق الكلام **وانه لا دخل للحرف في ذلك** اي
في تحقق الكلام وهو واضح **لانه ليس مقصودا بالذات** ولذلك لا
يسند ولا يسند اليه **وانما يؤتى به للربط بين اسمين نحو زيد في الدار**
او بين فعلين نحو ان تضرب اضرب وفيه ان هذا ربط بين جملتين
واجيب بانه لما اثر الحرف في كل من الفعلين نسب الربط اليهما **او بين فعل**
واسم نحو مر بزيد وفيه ان هذا ربط بين جملة واسم واجيب بان الفعل
لما كان هو المقصود من الجملة نسب الربط الى الفعل **او بين جملتين** فعليتين
نحو ان جاء زيد اكرمته او فعلية واسمية نحو ان دخلت الدار فعبدي حر هذا
وفي المغني ما يفيد ان الحرف له دخل في تحقق الكلام عنده ولم يذكر عن احد
مخالفته وهو لا التي للتمني لا خبر لها عنده لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا
ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه
وهو تمنى ما انتهى فعلم ان الكلام لا يوجد بدون الاسم ويوجد بدون
الفعل والحرف وبذلك صرح الاستاذ ابو علي الشلوبين حيث قال الكلام
المفيد يخلو عن اسم اصلا ولا يوجد كلام مفيد لا يكون فيه فعل ولا حرف ومن ثم
كان في الكلام اصلا للفعل والحرف انتهى وحيث يقال جزء الشيء ما لا يوجد
ذلك الشيء بدونه فكيف اطلق لفظ الجزء على كل من الفعل والحرف ويجاب بان
اطلاق الجزء عليهما لا باعتبار توقف تحقق الكلام عليهما بل باعتبار توقف بعض
صوره عليهما اما الفعل فواضح واما الحرف فبعناية وفي التعليقة لابن النحاس ان قيل
لا نسلم ان الحروف من اجزاء الكلام لان الكلام لا يفتقر الى وجوده بوجه ما قلنا
وان لم يكن له مدخل في الاسناد الا ان له مدخلا في الكلام اذ احصل الكلام من جملتين

اي جملتين

مررت

كثيرا

انتهى اي مثلا فكل من الفعل والحرف ومن الاجزاء الاصلية العرفية التي لا ينعدم
اصلها بانعدامها كشعر الانسان وغصن الشجرة واما الاسم فالجزء الحقيقي واذا
اردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف **فعلامة الاسم** اي ما صدق عليه هذا
اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد كل فرد منها فليست ال
للحقيقة ولا للشمول **المميزة له عن قسيميه** يعني الفعل والحرف **الخفض وهو**
الكسرة وما ناب عنها **التي تحدث** لفظا او تقديرا **عند عامل الخفض** به
وبسببه **سواء كان** ذلك العامل الذي هو **الخافض حرفا او اسما** مضافا
ولا ثالث لهما على القول **الاصح** ومقابله يثبت الخفض بالاضافة وقيل
بالحرف المقدر لا بالمضاف ويثبت الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل
وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته
لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت للجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو
لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها
ما فيه والاصح يقول بان التابع في غير البدل مجرور بما جر به متبوعه اي وهو
الحرف او الاسم وفي البدل بحرف او اسم مماثل لجار متبوعه لا بالتبعية وان
الجر في المجاورة يرجع الى الجر بالمضاف اي لان مجاوره مجرور به فسرى ذلك
الجر اليه فكان مجرورا به لا بالمجاورة والمجرور في التوهم يرجع الى الجر بالحرف اي
الحرف المتوهم لا بالتوهم وسياتي ذلك في كلامه في باب الاضافة فالمجرور بالحرف
نحو مررت **بزيد** والمجرور بالاسم المضاف نحو **غلام زيد** ومقابل الاصح
يقول الجار في ذلك هو الاضافة وقيل الحرف المقدر والخفض عبارة اهل الكوفة
ويرادفه الجر وهو عبارة اهل البصرة وتفسير المصنف الخفض بالكسرة يناسب
ما ذهب اليه الجمهور من ان الاعراب من قبيل اللفظ لا ما ذهب اليه المصنف في المتن
من ان الاعراب من قبيل المعنى كما سياتي اذ المناسب له ان يكون الخفض تغييرا
مخصوصا علامته الكسرة اي وما ناب عنها فان قيل في تعريف الخفض دور لانه
اخذ الخفض في تعريف الخفض اجيب بانه من التعريف اللفظي وسياتي في كلامه
حكمة اختصاص الخفض بالاسم فان قيل قد وجدت اضافة الاسم للفعل
المضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع في محل خفض باضافة
يوم اليه اجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان

لأمر

دخول

والفعل وان لم يكن ان موجودة ولا مقدرة فهو وان لم يكن اسما حقيقة لكنه في حكم
الاسم وهو كاف **و** علامته المميزة له عن قسيميه ايضا **التنوين** وتاخره عن الجر
لان التنوين يتاخر عن الجر عند اجتماعهما والمراد التنوين الاصطلاحي **وهو**
في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا ادخلت فيها نونا وهو في **نون ساكنة تلحق**
الاخر حقيقة او حكما **تثبت وصلا غالبا فيهن** اي في السكون ولحوق الاخر
وثبوتها وصلا **وتحذف خطا ووقفا** فهو من تسمية الة الشيء فخرج بساكنة
النون الاولى من نحو ضيفن وبلحوق الاخر نحو انكسر والنون اللاحقة لنحو احمد من قولك
احمد انطلق لان المراد بلحوقها للاخر ان تلزم اخر حركته بان لا يمكن التلفظ بها بدون
حركة الاخر وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لاخراجها بقوله تحذف خطا كما
فعل المص في التصريح وبالحذف خطا نون اصابن وانن لثبوت ذلك خطا وهذه
النون في الاول والثاني والثالث يقال لها تنوين الترنم وفي الرابع يقال لها التنوين
الغالي وبذلك يخرج ايضا نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمة او كسرة نحو لتضربن
يا قوم ولتضربن يا هند لانها ترسم نونا وكذا الواقعة بعد فتحة ان خيف اللبس
اتفاقا نحو قولك امرا للواحد اضربن زيدا ونهيا لا تضربن زيدا لانها لو رسمت
الفا لالتبس امر الواحد ونهيه بامر الاثنين ونهيهما وعند الامن من ذلك على المرجوح
واما على الراجح فترسم الفا وعليه فلا بد ان يزاد في التعريف لغير توكيد فان قيل
لا حاجة لذلك ويراد بقوله تحذف خطا محو وبدلها وبه لها هنا لم يحذف قلنا
يصير التعريف غير جامع لانه يخرج عنه التنوين اذا ابدل الفا حالة النصب وقفا
قيل ولا حاجة لذكر السكون ولحوق الاخر لان ما يخرج به يخرج بالحذف خطا
وهو سوال عما عند الاحتياج اليه وايضا هو مما جا على الاصل اذ الاصل في
التعريف التصريح بجميع القيود وان لزم من احدهما الاخر لان الاولى عدم الاكتفا
في التعاريف بدلالة الالتزام كما علمت وقيد بالغالب حتى يصير التعريف جامعا
ولا يخرج بعض افراد التنوين فالتقييد به للادخال بدليل قوله **فمن غير الغالب ان**
التنوين قد يحرك لعارض وذلك **لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر** والساكن
التنوين والنون وحرك ولم يحذف كما حذفت نون التوكيد الخفيفة عند
التقاء الساكنين في نحو اضرب القوم مع ان وضعها السكون ايضا لان التنوين
منزل من الاسم منزلة الجزء للزومه له حيث خلا عن ال والاضافة والنون

المذكورة لا تلزم الفعل وايضا قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية
على النون اللاحقة للفعل **و** من غير الغالب ان التنوين لا يلحق الاخر بل **قد**
يلحق الاول اي ما ليس باخر او بحسب ما كان **نحو شربت ما يا القصر** اي في لغة
القصر لان الميم اول الاسم واخره الالف وقد نقل المص عن الجمال ابن هشام
ان التنوين انما لحق الاخر الذي هو الالف ثم حذفت لالتقاء الساكنين
انتهى على انه لا يبعد اطلاق الاخر على الميم باعتبار انه لا شي بعدها فليتامل **و**
من غير الغالب ان التنوين لا يثبت وصلا بل **قد يحذف وصلا** لزوما كما في المغني
وذلك **اذا كان في علم** اسم او كنية او لقب قيل وما هو كناية عن العلم كفلان وفلانة
موصوف ذلك العلم **بابن** متصلا به قال في المغني وابنة باتفاق او بنت عند
قوم من العرب انتهى وخالف ابن عصفور في ابنة **مضاف** ذلك الابن ونحوه
الى علم اخر او كنية او لقب او ما هو كناية عنه على ما تقدم وذلك **نحو قال زيد**
بن عمرو او ابن ابي بكر او ابن زين العابدين او هند ابنة او بنت عمرو او ابي الخير
او ضيا الدين او فلان بن فلان او فلانة ابنة او بنت فلان **فيحذف تنوين**
زيد في المثال الاول **تخفيفا** لانه كثر استعمال ابن ونحوه بين علمين وصفا لا يكاد
ينفك عن ذلك فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه ومن ثم لم يحذف
اذا لم يكن ابن صفة بان جعل خبرا عما قبله او فصل نحو جا زيد الفاضل ابن عمرو ولم
يكن بين علمين بان كان بين وصفين كجاني كريم ابن كريم او بين علم ووصف كجاني زيد
ابن اخينا لقلة الاستعمال ومن ثم اشترط بعضهم ان يكون العلم الثاني ابا للاول
حقيقة فان كان جدا لم يحذف التنوين لان الاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا الى جده
ومنه قد ينشا توقف في الحاق الكناية عن العلم به لانه لا يكثر استعمالها كالعلم ومن
هذا يعلم ضعف القول بان التنوين انما حذف في ذلك لالتقاء الساكنين وهما التنوين
والباء الا للتخفيف وهل المراد لا يحذف فيما ذكر لزوما كما تدل عليه المقابلة او لا
يجوز حذفه محل نظر وكما خففوا الموصوف بحذف تنوينه لفظا خففوا الصفة وهي
ابن ونحوه بحذف الفه خطا على خلاف القياس كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا
لان الصفة والموصوف كالشي الواحد وهذا يمكن ان يكون هو المراد من تشبيهه
له بامرء واعلم لا ما فهم من بعضهم ان حركة الموصوف حركة اتباع كحركة ابن لا حركة
اعراب وانما كان حذف الالف خطا على خلاف القياس لان القياس والقاعدة

في الخط ان كل كلمة تكتب بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا بها والوقف عليها
وابن ونحوه اذا ابتدا به ثبت فيه الالف ومن ثم لم يرسم التنوين نونا لانه يسقط
في الوقف وانما رسم بدله الفا في حالة النصب وقفا ولم يرسم بدله واوا ولا يا في حالتي
الرفع والجر وقفا لخفة الالف وهذا حيث لم يقع ابن ونحوه اول سطر والا رسمت
الالف لانه في محل الابتدا به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول
السطر الذي بعده **وهو** اي التنوين المذكور اي الذي يصح ان يذكر غير مقيد
اقسام اربعة القسم الاول تنوين التمكين ويقال له تنوين الصرف وسمي بالاول
لانه يدل على تمكن الاسم ورسوخ قدمه في صفة الاسمية حيث لم يشبه الحرف فيما ياتي
فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف الذي هو التنوين المذكور وربما قيل لمطلق
التنوين وسمي بالثاني لانه يدل على انصراف الاسم عن شبه الفعل والحرف هذا وفي
شرح الايضاح لابن ابي الربيع ان لفظ التنوين اذا اطلق يراد به تنوين التمكين
فان اريد غيره قيد وهذا التنوين هو اللاحق للاسم المعرب الذي لم يشبه الفعل
ولم يكن مجموعا بالف وتا معرفة كان او نكرة **نحو** تنوين **زيد ورجل** ورجال وقيل هو
في رجل للتنكير نظرا الى ان مدلوله غير معين وفي المغني تنوين رجل تمكين لا تنكير
كما قد يتوهم بعض الطلبة انتهى ولهذا نص عليه المص في التمثيل وفي كلام شيخ المحققين
انا لا اري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فنقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فان جعل علما تمحض للتمكين انتهى اي فليس التنوين مع
العلمية هو عين التنوين الموجود قبلها فحينئذ يمنع استدلاله في المغني تبعا لابن
الحاجب على نفي كون تنوين رجل للتنكير بقوله ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك
التنوين بعينه مع زوال التنكير انتهى ومن هذا التنوين تنوين صرف ما لا ينصرف ٢
وتنوين المنادي في الضرورة وتنوين الحكاية كان سميت رجلا بعاقلة فانك
تحكي اللفظ المسمي به بتنوينه كما قال ابن هشام انه الحق ونوزع في الثالث بانه
تنوين تمكين قبل العلمية لا بعدها لان تنوين التمكين لا يوجد فيما فيه علتان
تمنعان منه قال الاثري ان الحركة قبل الحكاية اعراب وبعدها ليست اعرابا اي
فهو قسم اخر وفي كلام شيخ المحققين واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم اي
صرف ما لا ينصرف فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف انتهى
واما تنوين الشذوذ فيما حكاه بعضهم من قوله هولاء قومك بالتنوين فاختار

ابن مالك

٣ واشتهر ان الخاص باسم منه صح

٢ نحو رب احمد ودنانير وهو مخصوص بالضرورة وما احسن قول ابن حجة وقد اشار الى هذا المعنى بقوله

قد منعتم المصرف الدنانير عني وكم في الهوى هبات كثيرة وانا شاعر وفي شرح الحمي صرفها واجب لاجل الضرورة وقول ابن الوردي ايضا صرف الشاعر نصفا زغلا عند جبار ان عرف قال هذا زغل قال نعم يصرف الشاعر ما لا ينصرف

ابن مالك انه ليس بتنوين وانه كنون ضيفن تكثير اللفظ **والقسم الثاني التنكير**
اي الدال على ان ما دخله نكرة اي اريد به غير معين وهو لاحق لبعض الاسما المبنية وهو
العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت ويلحق الاول قياسا مطردا والثاني والثالث
سماعا فالاول **نحو سيبويه** وعمرويه ونفطويه وخالويه فتقول من غير تنوين اذا ١
اردت شخصا معينا مسمي بهذا الاسم وبالتنوين ان اردت شخصا ما مسمي بهذا الاسم
فغير المنون معرفة بالعلمية **والثاني نحو صه** وايه من كل ما يدخله التنوين جوازا من اسم
الفعل فتقول لمخاطبك ان اردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين وان اردت
سكوتا ما صه بالتنوين وان اردت استزادة مخاطبك من حديث مخصوص قلت
ايه بغير تنوين وان اردت من حديث ما قلت ايه بالتنوين والثالث غاق غاق فتقول
صاح الغراب غاق غاق بالتنوين ان اردت صوتا ما وان اردت مخصوصا قلت
غاق غاق بغير تنوين فغير المنون من ذلك كالمعرف بال الحضورية وذكر المصنف
في التصريح ان قولهم اسم الفعل يكون نكرة ويكون معرفة مبني على ان مدلول اسم
الفعل المصدر اي الذي هو الفعل اللغوي وهو قول بعض البصريين واما
على القول بان مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو قول الجمهور فلا لان جميع
الافعال نكرات انتهى اي كما اجمع عليه اهل البلدين ومن ثم افاد العموم اذا وقع
في حيز النفي ويؤيد ذلك ان قولهم المذكور مبني على ما ذكر ان الجمال بن هشام في
التوضيح مثل للنكرة التي لا تقبل ال ولكن تقع موقع ما يقبلها بصه منونا قال فانه
يقع موقع قولك سكوتا انتهى وانما كان سماعا في اسم الفعل لان منه ما لزم التنوين
نحو واها في التعجب وويها في الاغرا ومنه ما جاز فيه الوجهان وهو صه وايه وذكر الاصمعي
ان العرب لا تقول الا ايه بالتنوين وانكر ما ورد من قول ذي الرمة وقفنا وقلنا ايه
عن ام سالم قال ابو حيان والصواب ما قاله الجمهور اي من جواز ذلك انتهى قلت ذكر
بعضهم انه جري ذكر الاصمعي بمجلس ابي علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثنا عليه
وتفضيله على اعيان العلما في ايامه فرايت ابا علي كالمنكر لذلك وقال للقايل ما بلغ من
امره قال كان يخطي الفحول من الشعر انكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب
ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم
بان الصواب ان يقول ايه فقال ابو علي اما هذا فالاصمعي مخطي فيه وذو الرمة مصيب وهذه من اوابد
الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم انتهى وفي الصحاح ايه اسم يسمي به الفعل تقول للرجل اذا استزدته

ومنه ما التزم

من حديث او عمل ايه بكسر الهاء فان وصلت نونت فقلت ايه حديثا وقيل اذا قلت ايه يا رجل تامره بان يزيدك من الحديث المعهود بينكما كانك قلت هات الحديث وان اتيت بالتنوين كانك قلت هات حديثا ما لان التنوين تنكير وصه كلمة بنيت على السكون وهي اسم مسمى به الفعل ومعناه اسكت تقول للرجل اذا اسكته صه فان وصلت نونت فقلت صه صه وقيل فان قلت صه يا رجل بالتنوين فانما تريد الفرق بين التعريف والتنكير لان التنوين تنكير انتهى وبه يعلم ان ما اشتهر في صه وايه بين الناس خلاف المشهور في اللغة والقسم الثالث تنوين المقابلة الذي جعل في مقابلة شيء اخر وهو ما لحق ما جمع بالف وتا نحو تنوين هندات من الاعلام ومسلمات من الصفات فانه اي التنوين المذكور في مقابلة النون في اصله وهو جمع المذكر السالم نحو زيدين ومسلمين في المعنى الذي جيء بها لاجله من كونه علامة لتمام الاسم وانفصاله عما بعده على المشهور في ذلك من ستة اقوال كما ان النون في ذلك الاصل الذي هو جمع المذكر السالم قائم مقام التنوين الذي في الواحد اي واحد هذا الجمع وهو زيد ومسلم في ذلك اي في الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده قاله شيخ المحققين الرضي بمعنى هذا اللفظ فان قيل لم لم يجعل التنوين في جمع المؤنث في مقابلة التنوين الذي في واحده ايضا قلنا لان واحده قد لا يكون فيه تنوين بان يكون ممنوعا من الصرف بخلاف واحد جمع المذكر قال الشيخ ابو حيان ونقل عن بعضهم انه اي هذا التنوين عوض وفسره اي ذلك البعض بانه عوض عن الفتحة التي كان يستحقها في حالة النصب وهذا فاسد لثبوته في حالة الرفع والجر انتهى زاد في المغني ولان الكسرة قد عوضت عن تلك الفتحة فما هذا التعويض الثاني وذهب جمع منهم جار الله الزمخشري الى ان هذا التنوين للتمكين واعترض بانه لو كان للتمكين ما ثبت فيما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات علما للموقف الحاج لوجود العلمية والتانيث قال الله تعالى فاذا افضتم من عرفات فثبوته في ذلك دليل على انه للمقابلة لا للتمكين واجاب الزمخشري بان التنوين انما يسقط في عرفات لان التاء التي فيه التانيث فيها ضعيف لان هذه التاء مع الالف علامة الجمع اي ليست متمحضة للتانيث بل له وللجمعية فضعف امرها عن كونها علة ونظر فيه شيخ المحققين بان عرفات مؤنث وان قلنا لا علامة تانيث فيها اصلا وانه لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة ثم قال والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكين وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع نصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه

بيان الفلم سقط ع

متبوع لا تابع فهو كالتنوين في غير المنصرف للضرورة انتهى ويقال من جانب هؤلاء لو كان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة كما تقولون لوجب بقاؤه في نحو عرفات دائما وابدا مع انه يعرب ايضا اعراب ما لا ينصرف فيجر بالفتحة من غير تنوين اجيب بان هذا الوجه ممنوع عند البصريين ومن ثم اعترض ابو حيان على ابن مالك في قوله ان اعراب عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة وبان فعل به ذلك لكونه يشبه تنوين التمكين في الصورة والذي يظهر الان ثم رايت كلام المص في التصريح يصرح به ان الحكم على تنوين جمع المؤنث بانه للمقابلة محله ما دام جمعا فان جعل علما خرج تنوينه عن المقابلة وصار للتمكين والصرف ويؤيد هذا ان المحقق صرح بان تا عرفات علما تبدل في الوقف هاء وجمعا لا تبدل وحينئذ يندفع ما يقال شرط التانيث يمنع من الصرف ان تبدل في الوقف هاء فان قيل لو كان تنوين نحو عرفات للتمكين والصرف لوجب اعرابه اعراب ما لا ينصرف دائما وابدا وكيف جاز جره بالكسرة مع التنوين اجيب بان من اجاز ذلك استصحب بعد العلمية صورة حاله قبل العلمية وعبارة المص في التصريح واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية انتهى وهو كما ترى يصرح بما ذكرته من ان تنوين نحو عرفات ليس للمقابلة ولعل هذا الجواب هو مراد القاضي بقوله وانما نون وكسر اي عرفات وفيه العلمية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين التمكين انتهى اي فاستصحب صورة تلك الحالة بعد العلمية لكن قوله ولذلك اي لكون تنوين الجمع للمقابلة يجتمع مع اللام فيه نظر لان التنوين المطلق لا يجامع اللام وبما قررناه يظهر لك ان استدلال المص في التصريح تبعا لشيخ المحققين وللمغني والمرادي على ان تنوين جمع المؤنث للمقابلة بوجوده في نحو عرفات فيه نظر وسياتي لهذا مزيد بيان عند الكلام على جر جمع المؤنث بالكسرة والقسم الرابع تنوين العوض الذي جعل عوضا عن شيء اخر وهو اما عوض عن حرف اصلي او جملة فالاول نحو جوار من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل في حالتي الرفع والجر ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف حتى يشمل نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو افعيل كابيطر ونحو قاض علما لامراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي

والثاني نحو يومئذ فالاول عوض عن حرف اصلي وهو اليا المحذوفة رفعًا
وجرًا لان الاصل في الاول جواري بالرفع مع التنوين وفي الثاني بالجر مع التنوين
اي بتنوين التمكين نظرا الي ان الاصل في الاسما الصرف والاعلال قوي وهو الثقل
الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة وهي غير ظاهرة استثقلت
الضمة او الكسرة علي اليا فحذفت فصارت اليا ساكنة والتقت مع التنوين وهو ساكن
لان التنوين بعد الحركة التي هي الضمة او الكسرة حذفت اليا لانها جزء كلمة لدفع التقا
الساكنين ثم بعد هذا الاعلال استحقت الكلمة منع هذا التنوين اعني تنوين
التمكين لانها من صيغ منتهي الجموع تقديرا لان الحرف الخامس وهو اليا محذوف لعلة
كالثابت فحذف ذلك التنوين فلما حذف خيف رجوع اليا لزوال ضدها وبرجوعها
يحصل ثقل في الكلمة فجي بتنوين عوضا عنها لخفته اذ جوارٍ بالتنوين اخف من جواري
باليا فالتنوين الموجود حينئذ عوض عن تلك اليا المحذوفة لالتقا الساكنين ومثل
هذا يقال في اعيم وقاضي علما لامراة وقيل التنوين في نحو جوارٍ عوض عن حركة اليا
التي هي الضمة او الكسرة لا عن اليا بنا علي ان منع الصرف مقدم علي الاعلال فاصله في حالة
الرفع جواري بالضمة وفي حالة الجر جواري بالكسرة من غير تنوين التمكين لان هذه
الصيغة لا تقبله لما علم انها من صيغ منتهي الجموع استثقل كل من الضمة والكسرة علي اليا
فحذفت ثم عوض عنه التنوين فالتقي ساكنا مع اليا الساكنة فحذفت اليا لدفع التقا
الساكنين فصار جوارٍ بتنوين عوضًا عن تلك الحركة التي هي الضمة او الكسرة وانما
عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به لحذف اليا الموجبة للثقل في الكلمة واعترض
بانه لو كان منع الصرف مقدما علي الاعلال لوجب الفتح اي فتح اليا في قولك مررت
بجواري ولا وجه لكسرها لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين والجر بالفتحة
وحينئذ لا وجه لحذف تلك الفتحة حتي يكون سببا لحذف اليا في حالة الجر لان الفتحة
خفيفة ويجاب بانهم عبروا بالكسرة نظرا للاصل والا فلو قالوا الاصل جواري بالفتحة
استثقلت الفتحة علي اليا فحذفت لكان صحيحا لان الفتحة حينئذ ليست خفيفة بل ثقيلة
لنيابتها عن الكسرة فلذا ستثقلت علي اليا فحذفت ثم حذفت اليا واما في النصب
فلا خلاف ان جواري باثبات اليا ونصبها بالفتحة الظاهرة من غير تنوين لان الفتحة
في ذلك اصلية ليست نايبة عن حركة ثقيلة هذا وادعي الاخفش ان تنوين نحو جوارٍ
تنوين تمكين فهو منصرف قال لان اليا المحذوفة الحق هذا الجمع باوزان الاحاد

كسلام

كسلام وكلام فصرف وهو مردود بان اليا كما علمت محذوفة لعلة فهي كالثابتة
فلم يخرج عن صيغة الجموع المتناهية المخالفة لاوزان الاحاد وقد يكون عوضا عن
حرف زايد غير اصلي نحو جندل بالتنوين عوضا من الف جنادل التي هي الف الجمع
كما قاله ابن مالك لكن في المغني الذي يظهر انه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس
ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب اليا من نحو جواري انتهي والثاني عوض
عن جملة لان اذ تجب اضافتها الي الجملة اتفاقا والاصل يوم اذ كان كذا وكذا فحذفت
تلك الجملة المضافة لاذ جوازا قال ابو حيان كما يظهر من قواعد العربية انتهي وكسرت
ذال اذ لالتقا الساكنين وربما فتحت نحو قوله تعالي فعلتها اذا وانا من الضالين
وذهب الاخفش الي انه تنوين تمكين والكسرة اعراب المضاف اليه واضافة يوم
الي اذ من اضافة الاعم للاخص اي يوم هو وقت كذا وقيل من اضافة احد المترا
دفين الي الاخر وليس منه اي من تنوين العوض العوض اي الواقع عوضا عن
المفرد اي عن كلمة مفردة اي المتوهم كونه عوضا عن المفرد في مثل كل وبعض
فالحكم عليه بانه من العوض عن المفرد انما هو بحسب ما يتوهم لا بحسب نفس
الامر فلا ينافي ما ذكر قوله فان تنوينهما اي كل وبعض ليس عوضا بل تنوين
تمكين لصدق ضابط السابق عليه لان الاضافة كانت تمنع منه فلما قطع
كل منهما عنها دخله التنوين لانه اسم معرب لم يشبه الفعل حقه ان تدخله حركات
الاعراب مع التنوين ولعل هذا مراد المص بقوله يزول عند الاضافة ويوجد عند
عدمها هذا اي يكون تنوين كل التمكين لا للعوض هو الصحيح ومقابله انه تنوين
عوض عن المضاف اليه المحذوف لان حق كل منهما ان يضاف الي ما بعده فلما قطع عن
الاضافة لدلالة ما قبله عليه عوض التنوين وجري عليه في المغني حيث قال والثالث
اي من تنوين العوض تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة وقيل هو تنوين
التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه انتهي وفي كلام بعض شيوخ مشايخنا
تنوينهما اي كل وبعض عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه مع ذلك تنوين صرف
لان مدخوله معرب اي لم يشبه الفعل فهو من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ
ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني فهو من القسم الرابع انتهي
وكلام المص يمكن حمله علي هذا بان يكون مراده انه ليس من تنوين العوض فقط
بل تنوين تمكين ايضا وحينئذ لا يحتاج كلامه ايراما اولناه به فليتامل وانما

وبعض

اختصت هذه الاقسام الاربعة بالاسم لان المعاني التي جيئ بتلك الاقسام لاجلها
لا يتصور في غيره وبيانه ان تنوين التمكين جيئ به للدلالة علي تمكين مدخوله في صفة
الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصطلاحا فضلا عن تمكنه فيها
وتنوين التنكير جيئ به للدلالة علي تنكير مدخوله كما علمت والحرف لا يتصف بتعريف
ولا تنكير والفعل وان وصف عند اهل البلدين بالتنكير الا ان المراد انه في حكم النكرة
وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه جيئ به في مقابلة ما وجد في جمع اخر هو اصل
لذلك الجمع كما علمت وكل من الفعل والحرف لا يقبل الجمعية وتنوين العوض قد يقع
عوضا عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف لا يضاف اي وحمل ما عدا ذلك من
بقية اقسام تنوين العوض عليه للجوار فسقط ما قيل الفعل يشارك الاسم في الحذف
نحو لم يغز فلم خصوا تنوين العوض بما حذف من الاسم هذا وقد اقتصر ابن الحاجب
في شرح منظومته علي ان الذي من خصائص الاسم تنوين التمكين والتنكير فقط و
علامة الاسم المميزة له عن قسيميه ايضا الالف واللام اي وجودهما اوله والمراد
بهما الزائدتان علي بنية الكلمة المعرفتان المرادتان عند الاطلاق ويكونان في الاسم
والصفة اي المشبهة وافعل في التفضيل فالاول نحو الغلام لانه وان كان
وصفا في الاصل ماخوذ من الغلمة وهي شدة الجماع الا انه غلبت عليه الاسمية
كالمؤمن والكافر والثاني نحو اليقظان من الصفات المشبهة واليقظان
الحذر ونحو الافضل وقيل هي في الصفة المشبهة موصولة لا معرفة وجري
عليه الشيخ بن مالك وتبعه الجمال ابن هشام في شرح القطر وفي الاوضح
لكنه قال في المغني ان هذا القول ليس بشيئ لان الصفة المشبهة للثبوت
فلا تؤول بالفعل اي الدال علي الحدوث ولهذا كانت الداخلة علي اسم
التفضيل ليست موصولة اتفاقا وانما اختصت ال المعرفة بالاسم اي ما قابل الفعل
والحرف حتي صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل
ذلك الاسم قال البدر بن مالك اي لان معني الاسم مستقل ملحوظ بالذات يقبل
التعيين بخلاف معني الفعل والحرف لا يستقلان حتي يقبل التعيين فان قيل سياتي
في كلام المص ان معني الفعل مستقل قلنا ذاك معناه التضمني الذي هو الحدث دون
الزمان او النسبة لعدم استقلالهما لا المطابقي الذي هو مجموع الحدث والزمان والنسبة
كما سنبينه ثم فان قيل هلا قبل التعيين باعتبار هذا المعني التضمني الذي هو الحدث قلت
ذكر

[illegible]

ذكر
بعضهم ان الحدث الذي هو جزء معني الفعل مبهم فلو عين خرج عن وصفه وفيه
من ابن ان الواضع اعتبر الحدث في الفعل مبهما يجوز ان يكون اعتبره من غير
ابهام ولا عدمه وجوز بعضهم ان يراد بالالف واللام اي الزائدتين علي بنية الكلمة ما يعم الموصوله كالضارب والمضروب م
من الصفات الخالصة للوصفية اي التي لم تغلب عليها الاسمية حيث لا عهد
والزايدة اي التي ليست معرفة ولا موصولة سواء كانت مقارنة للوضع
كاليسع والان والذي او عارضة للضرورة نحو وطبت النفس يا قيس عن
عمرو او للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول او للمح الاصل كالحارث او في العلم بالغلبة
كالعقبة والاستفهامية كال رجل في الدار اي هل ودخول الموصولة علي
الفعل المضارع في قول الفرزدق يهجو شخصا من بني عذرة بحضرة عبد الملك
بن مروان. ما انت بالحكم الترضي حكومته. ضرورة عند الجمهور بناء علي ان الضرورة
ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة خلافا لابن مالك حيث قال
انه اختيار لا ضرورة بناء علي ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه لان الشاعر
هنا متمكن من ان يقول المرضي قال في البهجة المرضية ورد بانه لو قاله لوقع في محذور
اشد من جهة عدم تانيث الوصف المسند الي المؤنث انتهي وفيه ان تانيث الوصف حينئذ
جائز لا واجب كما في المغني في الباب السادس ودخول الاستفهامية علي الفعل الماضي
نحو ال فعلت كذا نادر لان المتبادر من الدخول الشائع الكثير الخالي عن الضرورة والندور
هذا وفي المغني من الغريب ان ال تاتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب ال فعلت
بمعني هل فعلت وهو من ابدال الخفيف ثقيلا انتهي فعلم ان ال باقسامها المذكورة
زايدة علي بنية الكلمة وهو اصح فقد قيل ليس لنا ال من بنية الكلمة الا ما كان في
لفظ الجلالة علي ارجح القولين ولو عبر المص بال لكان اولي لان ما وضع علي حرف
بطريق الاصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال البا للجر والواو للعطف ولا
ينطق بلفظهما فلا يقال ب للجر و و للعطف ومن ثم يقال في المتصل بالفعل
من نحو ضربت التا فاعل ولا يقال ت فاعله كما نقل عن بعض المعربين بخلاف ما وضع
علي حرف عارض نحو ق نفسك ول هذا الامر فيعبر عنه بلفظه فيقال ق فعل
امر ول فعل امر لا باسمه فلا يقال القاف واللام لان الحرف في ذلك عارض فاعتبر
فيه الاصل وما وضع علي اكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام
ال وللمركب من الها واللام هل وللمركب من القاف والدال قد ولا يقال الالف

علي ان حكومته مصدر يول بان والفعل فلا ينظر لتانيثه م

واللام ولا الها واللام ولا القاف والدال كراهة الاطالة قال في المغني وعلى هذا
فقولهم ال اقبس من قولهم الالف واللام ولا يخفى ان مثل الالف واللام بدلها
وهي ام عند حمير لانهم يقلبون اللام ميما ولو مدغمة وبها نطق صلى الله عليه
وسلم فقال ليس من امبر امصيام في امسفر وبهذا الحديث رد على من ادعى ان
هذه اللغة مختصة بالاسم الذي لا يدغم لام التعريف في اوله نحو غلام وكتاب
بخلاف نحو رجل وناس لدخولها فيه على النوعين **و**علامة المميزة له عن قسيميه
ايضاً **دخول** اي وجود **حروف الخفض** اوله اي كل حرف من الحروف الموجودة
للخفض نحو **من الله ومن الرسول وقس الباقي** من حروف الخفض وانما اختصت
بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به كما علمت فان قيل
فلا حاجة لذكرها فان الخفض يغني عنها اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء
المبنية لانها ليست الا في محل خفض وقد تقرر ان ما في محل خفض لا خفض فيه
ومن ثم رجح بعضهم التعبير بحرف الجر على التعبير بالجر لقصور الثاني ورد بان
الجر يوجد حيث لا يوجد الحرف وذلك مع المضاف ففي التعبير بالحرف قصور
ايضا ومن ثم جمع بينهما المص وايد الثاني بان حرف الجر يدخل على ما ليس باسم
في اللفظ نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وانما اقتصر المص
على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال
الجلال السيوطي في الاشباه تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم
عدها وقد علمت ان اثنتين منها يوجدان اول الاسم واثنتين يوجدان
اخره واتى في الوضع بعكس ما يقتضيه حيث قدم ما للاخر واخر ما للاول
وهو في قوة الخطا عند المحصلين كما قاله بعضهم لطول الكلام على بعض
ما للاول وهو حروف الخفض ولم يقتصر على عدم تقديمه لئلا يلزم الفصل
بين المتجانسين واخره لطول الكلام عليه وحيث علمت ان الغرض من ذكر
هذه العلامات بيان معظم افراد الاسم لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان
بعض الاسماء المذكورة لا يقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة نحو قط
ونزال ثم لما فرغ من ذكر العلامات التي يتميز بها الاسم شرع في بيان العلامات
التي يتميز بها الفعل بقوله **وعلامات الفعل** من حيث هو اعم من ان يكون
ماضيا ومضارعا وامرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان

معظم تلك

معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول المميزة له اي
الفعل عن قسيميه **قد** الحرفية لانها المرادة عند الاطلاق ومن ثم استغنى عن التقييد
وهي مشتركة بين الماضي والمضارع **و قد تدخل على الماضي نحو قد قام و تدخل
على المضارع نحو قد يقوم** ومعناها معهما مختلف قال الشيخ ابو حيان الذي
تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس ان قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي
وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل اي المضارع انتهى اي لان الماضي وقع
وانقضى والمضارع منتظر الوقوع وفي المغني ان الاكثرين قالوا بانها للتوقع
مع الماضي ومنه قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون قيامها وان بعضهم
انكر كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع
واجاب بان مراد من اثبت ذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار
متوقعا لا انه الان متوقع قال والذي يظهر لي انها لا تقبل التوقع اصلا لا في
الماضي ولا في المضارع وبين ذلك بما يطول وتكون للتقريب مع الماضي اي
لقرب زمنه من الحال لانك اذا قلت قام زيد كان محتملا للماضي القريب والماضي
البعيد فاذا قلت قد قام زيد اختص بالقريب وتكون للتقليل اما تقليل
وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب واما تقليل متعلق الفعل نحو قد
يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وبعضهم جعلها
في ذلك للتحقيق ومنهم الزمخشري حيث قال في الثاني دخلت قد لتوكيد العلم
ووجه ذلك في الاول ان التقليل مستفاد من قولك يصدق الكذوب لا من قد
اذ لو لم يحمل على ان صدور الصدق منه قليل لكان فاسدا لان اخر الكلام يناقض
اوله وتكون للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك في السماء اي ربما نرى ومعناه تكثير الروية وانشد بيت الهذلي
قد اترك القرن مصفرا اناملة • وخرج بالحرفية الاسمية وهي اما بمعنى حسب اي
كاف اي مرادفة لهذا اللفظ واما اسم فعل اي اسم ليكفي فان كان الاول فالاكثر
استعمالها مبنية فتقول على البنا قد بسكون الدال او قدني بنون الوقاية في الغالب
او قدي بحذفها في القليل درهم على المبتدا والخبر اي حسبه او حسبي درهم
وادعى البدر ابن مالك ان حذف النون في ذلك اعرف من اثباتها وغلط في
ذلك بان الصواب العكس وهو ما قدمناه من ان الحاقها واثباتها هو الغالب

نخه
لا تفيد

فيكون الاعرف لان في بقا النون في ذلك محافظة على بقا السكون الذي هو اصل
البنا وتقول على الاعراب قدُ زيد برفع قد وقدي بغير نون الوقاية درهم
على المبتدا والخبر كذلك وان كان الثاني فهي اسم فعل مضارع فلا تكون الا مبنية
كساير الاسماء الافعال ولا تفارقها النون محافظة على ما تقدم فتقول
قدني درهم اي يكفيني درهم فدرهم فاعل ويا المتكلم في محل نصب على المفعولية
وعلامته المميزة له ايضا السين اي مسماها والمراد بها الدالة على التنفيس
اي تاخر الفعل في الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال لانها المرادة عند الاطلاق
ومن ثم استغني عن التقييد وهي كما في المغني صيغة مستقلة ليست مقتطعة من
سوف خلافا للكوفيين ولا زمن الاستقبال فيها اضيق من سوف خلافا للبصريين
وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعني وليس ذلك بمطرد اي فهما
مترادفان ويمتنع الجمع بينهما وينازع في الثاني وهو قول ابن اياز التراخي في
سوف اشد منه في السين بدليل استقرا كلامهم وفي الاول قول الشيخ ابن
مالك زعموا ان السين اصل براسها غير منتزعة على سوف وهذا عندي تكلف
ودعوي مجردة عن الدليل فقد اجمعنا على ان سف وسو فرع سوف ولتكن
السين ايضا فرعها لان التخصيص دون مخصص مردود انتهي فليتامل و
هي مختصة تختص من انواع الفعل بالمضارع نحو قوله تعالى سيقول السفها
وعلامته المميزة له ايضا تا التانيث الساكنة اي مسماها والمراد الدالة على
تانيث المسند اليه ذلك الفعل او تانيث فرده المقصود منه بالحكم وهذا اولي
من قول المص الاتي وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي لحقته لقصوره
كما سنبين ذلك ثم والمراد بكونها ساكنة ان وضعها السكون فلا يخرج
عن كونها التانيث ما حرك لعارض في نحو ضربت وقالت امراة العزيز وقالت
امة بالنقل فخرجت التا الساكنة لانها في ربت وثمت على لغة من سكن التا
لانها في ذلك لتانيث اللفظ وخرج المتحركة اصالة بحركة اعراب فانها توجد
في الاسم نحو لا قوة وهي في ذلك دالة على تانيث الكلمة وتانيث المسند اليه وفي
الحرف نحو ربت وثمت على الاكثر ومنه لات قال المص في التصريح وزيادة التا في
لات لحسن منها في ربت وثمت وانما اختص الفعل بالساكنة لانها لخفتها تناسب
ثقله الاتي بيانه في كلام المص كما اختص الاسم بالمتحركة لثقلها المناسب لخفته

وتختص اي تلك التا من انواع الفعل بالماضي نحو قامت وقعدت هند
وتباركت اسما الله وانكر بعضهم دخول تا التانيث في تبارك وعلامته
المميزة له ايضا يا المؤنثة المخاطبة حال كونها مع الطلب بالصيغة اي بنفس
الصيغة الموضوعة لذلك واستعملت في نحو الاباحة وهي مختصة تختص
من انواع الفعل بالامر نحو قومي يا هند بخلاف ما مع الطلب بغير الصيغة
كالطلب باللام ظاهرة او مقدرة او بغير الطلب بالطلبة فانها لا تختص بالامر
بل تدخل على المضارع مع اللام الظاهرة نحو لتقومي يا هند ومع اللام
المقدرة نحو والوالدات يرضعن اي ليرضعن ومع غير الطلب نحو تفعلين هذا
يا هند وسيذكر المص في علامات الافعال ان اللفظ اذا دل على الطلب ولم يقبل
يا المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين فان قيل حيث
كان غرض المص بيان الفعل من حيث هو ما فايدة التقييد بكون الطلب بالصيغة مع
ان ما لا يدل على الطلب بالصيغة لا يخرج كونه فعلا كما علمت قلنا المص لاحظ
في بيان مطلق الفعل معني لطيفا وهو بيانه بعلامة مشتركة بين الماضي والمضارع
وهي قد وبعلامة مختصة بالمضارع وهي السين وبعلامة مختصة بالماضي
وهي تا التانيث وبعلامة مختصة بالامر وهي يا المؤنثة المخاطبة ولا تكون
علامة للامر الا اذا كانت مع الطلب بالصيغة فقد ظهر لك حسن قوله
في قد وتدخل على الماضي والمضارع وقوله في السين وتختص بالمضارع وفي
تا التانيث الساكنة وتختص بالماضي وقوله في يا المخاطبة مع الطلب بالصيغة
وتختص بالامر فتدبر ذلك واقتصر المص على هذه العلامات لما علم في الاسم
والا فعلامات الفعل كثيرة فقد ذكر الجلال السيوطي ان جميع ما ذكره
الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها في الاشباه وقد
علمت ان اثنين منها يوجدان اوله واثنين منها اخره وقد جا بذلك على الترتيب
المذكور وحيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات بيان معظم افراد
الفعل لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الافعال لا يقبل شيا من هذه
العلامات المذكورة كافعل به وما افعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا نواصب
وحب من حبذا وكفي من كفي بهند ان تفعل كذا وذكر المص تبعا للشاطبي جوابا
عن ذلك وهو ان هذه افعال ماضية تقبل تا التانيث بالنظر الي اصلها

المؤنثة

اي بحسب الوضع وعدم قبولها عارض لان العرب التزمت عدم دخول
تا التانيث فيها والعبرة بالاصل ثم لما فرغ من ذكر العلامات التي يتميز بها
الفعل بعد العلامات التي يتميز بها الاسم شرع في بيان العلامات التي
يتميز بها الحرف بقوله وعلامة الحرف اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد بيانا
والمراد بيان معظم تلك الافراد منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول عدمية اي
ملحوظ في مفهومها العدم وهو النفي وهي ان لا يقبل شيا من ذلك المذكور في
هذا الكتاب من علامات الاسم ومن علامات الفعل وما لم يذكر فيه
من علاماتهما الثابتة لهما المتعرض لها في غير هذا الكتاب فترك العلامة اي
كل علامة علامة له لانه قام الاجماع علي انحصار اجزا الكلام في الاسم والفعل
والحرف وانه لا وجود لغيرها فمتي انتفت الاسمية والفعلية عن كلمة ثبتت لها
الحرفية فان قيل القول بان انتفاء الاسمية والفعلية تثبت لها الحرفية للانحصار
الذي قام الدليل عليه مقبول الا ان المصنف جعل الدليل علي وجود الحرفية انتفاء
كل من الاسمية والفعلية بانتفاء علامته وهو لا يتم الا اذا قلنا بوجوب انعكاس
العلامة والمقرر عدم وجوب انعكاسها فاذا لا يلزم من انتفاء علامة
الاسمية عن كلمة انتفاء الاسمية عنها ولا من علامة الفعلية عن كلمة انتفاء
الفعلية عنها فاذا كان كذلك فلا تثبت الحرفية قلنا ذاك اذا اريد علامة معينة
والمصنف اراد جميع العلامات ويستحيل وجود ذلك من الاسم والفعل عند
المتعلم مع عدم وجود علامة ما لهما وليس هذا من انعكاس العلامة علي
ان العلامة قد يدعي انها من حيث القبول شرط لازم فيلزم من عدم
قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما ومن جهة كونها علامة اشار الي
ذلك البدر بن مالك فان قيل في قول المصنف وما لم يذكر حوالة علي مجهول
اجيب بانه وان كان مجهولا للمخاطب بهذا الكتاب لكنه معلوم للموقف ويعني
هذا مراد بعضهم بقول الحال عليه هنا غير مذكور لا مجهول انتهي فتسمح المصنف في ذكر
اعتمادا علي الموقف للعلم بان المبتدي لا يستغني عن القطع بعجزه عن الاستقلال
وفيه ان ايقاف المبتدي علي جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل وان
هذه الكلمة لا تقبل شيا من ذلك في غاية العسر والمشقة المنافي ذلك لحاله فان قيل اي
محوج الي ذلك وهلا اكتفي المصنف في الاستدلال بالعلامات المذكورة في كلامه هنا

قلنا لو فعل كذلك لكفاه ولا يقال كيف يكفيه ذلك مع قول الجمال ابن هشام كم من
كلمات لا تقبل شيا من العلامات المذكورة وليست حروفا بالاتفاق وحينئذ يصير
المخاطب بهذا يخطي باعتقاد حرفية كل ما انتفي عنه قبول تلك العلامات المذكورة
للاسم والفعل وبعضه غير حرف قطعا لانا نقول علي تسليم ما قاله الجمال ابن هشام
قد قدمنا ان الغرض بيان معظم افراد كل من الاسم والفعل والحرف لا جميعها وهذا
كاف في حق المبتدي لان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفا
دته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة علي الوجه الكامل وغالب الاسماء
والافعال تتميز بما ذكر من العلامات ولا يخرج عن ذلك الا ما قل فحينئذ يكون غالب
الالفاظ التي لا تقبل شيا من هذه العلامات المذكورة للاسم والفعل حروفا
فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفاء قبول هذه العلامات المذكورة ولا
يضر انه قد يخطي باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفاء قبول العلامات المذكورة
مع انه ليس بحرف في الواقع لقلة ذلك بالنسبة لغيره لما علم انه مظنة الخطا علي
الموقف قد يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفي عنها قبول
تلك العلامات المذكورة هنا وليست حروفا في الواقع فكان المصنف قال علامة
الحرف ان لا يقبل الخفض ولا التنوين الي اخره ولا قد ولا السين الي اخره اي كونه
لا يقبل ما ذكر فان قيل الضمير في يقبل يرجع للحرف وحينئذ يلزم الدور لكانه
قال علامة الحرف ان لا يقبل الحرف كذا وايضا علامات الاسم والفعل المذكورة
حروف فكانه قال علامة الحرف ان لا يقبل شيا من هذه الحروف وفيه دور والجيب
عن الاول بان الضمير عايد علي الحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان كونه لفظا
لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا وعن الثاني بان العلامات
لم تذكر بعنوان الحروف وان كانت حروفا في الواقع فلا دور حتي لو فرض
ذكرها بعنوان كونها حروفا لا دور لامكان الجواب عنه بما تقدم ثم
للاستيناف او للترتيب الذي هو اللفظ مطلقا ولو مهملا لا الدال علي معني
بالمطابقة كما فعل المناطقة قسمان لا زايد عليهما مفرد ومركب وبدا بالمفرد لان
التقسيم بحسب الذات وذات المفرد مقدمة علي ذات المركب لاحتياج المركب اليه وانما
اختص اللفظ في ذلك لانه الموجود في الخارج بحسب الاستقرا و لانه اي اللفظ اي
ما صدقه لا يخلو اما ان لا يدل جزوه اي شي من اجزايه علي جز معناه من

حيث انه جزء معنى ذلك اللفظ بان لا يكون لذلك اللفظ جزء او يكون له جزء لكن
ذلك الجزء غير دال علي معنى او يكون ذلك الجزء دال علي معنى لكن ذلك المعنى ليس
جزء المعنى اللفظ من حيث انه جزء او يدل جزؤه اي شئ من اجزائه علي جزء معناه
من حيث هو جزء معناه واحد الجزئين بعض الاخر في اللفظ بان يكون له جزء ولذلك
الجزء دلالة علي معنى وذلك المعنى جزء معنى اللفظ من حيث هو جزؤه فالاول المفرد
كهمزة الاستفهام فانه لا جزء لها وكزيد فانه لا شئ من اجزايه له معنى بحسب الاصطلاح
اللغوي ولا يضر دلالة شئ منها بحسب اصطلاح غير اهل اللغة علي عدد معين
كدير مقلوب زيد لانه لا معنى له فضلا عن جزئيه والقول بانه لو كان مفردا لزم
ان يوصف بالفصاحة ساقط لانه ليس كل مفرد يوصف بالفصاحة وكعبد الله
علما فانه وان دل شئ من اجزايه كعبد علي معنى ذلك المعنى جزء المعنى الموضوع له
اللفظ الذي هو المعنى العلمي لكن لا من حيث انه جزء لذلك المعنى بل من غير هذه
الحيثية وهو جزء معناه الغير العلمي الذي هو جزؤه ومن هذا التقرير تعلم ان
مثل عبد الله علما حيوان ناطق علما علي انسان لان جزؤه وهو حيوان مثلا وان
دل من حيث الوضع الغير العلمي وهو الحيوانية لان المعنى العلمي هو الماهية
الانسانية مع التشخص ولا شك ان كلا من معنى لفظ حيوان ولفظ ناطق
جزء الماهية التي هي جزء المعنى العلمي وجزء الجزء جزء لكن لا يدل عليه لا من حيث
انه جزء للمعنى العلمي اذ لا تتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار احد وضعيه علي جزء
معنى الوضع الاخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الاخر وقيد الحيثية مراد
في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار فلا حاجة لاخراج ذلك بما زاده بعض اهل
الميزان بقوله المقصود لان معنى حيوان ناطق علما الذات المشخصة لا نظر للحيوانية
والناطقية ولا يقصد وان وجدا فيه والثاني المركب كغلام زيد غير علم
فانه لا يدل شئ من اجزائه علي ما ذكر وهو غلام او زيد فقد علمت انه لا يشترط في
المركب ان يدل كل جزء من اجزائه وحينئذ يسقط ما عساه يقال الغين من غلام زيد
جزء للفظ المذكور وهي لا تدل فيه علي معنى فيكون مفردا وفي تقديمه تعريف المفرد
علي تعريف المركب نظر لان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية
والوجود في التصور سابق علي العدم فكان الاولى تاخير المفرد في التعريف وهذا
التعريف للمفرد والمركب في كتب المنطق واطالوا الكلام عليه بما يخرج عن الصدد واكثر

النحاة علي ان

النحاة علي ان المفرد ما يلفظ به مرة واحدة والمركب ما يلفظ به مرتين بحسب العرف
وعليه فغلام زيد علما مركب فقد قال بعضهم المفرد عند المحققين من النحاة الملفوظ
بلفظ واحد بحسب العرف فالعلم المركب غير مفرد اذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب
والبنا وكل مركب مشتمل علي اعرابين وفي اصطلاح المنطق مفرد اذ نظرهم في المعاني
اصالة وبقولنا واحد الجزئين بعض الاخر في اللفظ يندفع ما اورد علي تعريف المركب
من نحو الفعل كما افصح عنه شيخ المحققين بما يطول ذكره والمفرد المذكور باعتبار
ما صدق بحسب الاستقراء لما وجد في الخارج ثلاثة اقسام لا زايد عليها اسم وفعل
وحرف ولانه لا يخلو اما ان يستقل معناه بالمفهومية ولو التضمني بالمفهومية
بان لا يحتاج فهمه منه الي انضمام غيره اليه او لا يستقل معناه بالمفهومية بان يحتاج
فهمه منه الي انضمام غيره اليه الثالث الذي لا يستقل معناه الحرف فالحرف له معنى لكنه
غير مستقل لانه لا يفهم منه بمجرد ذكره بل لا بد من انضمامه الي غيره وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف يدل علي معنى في غيره اي فقط لا في نفسه ففي التعليقة لابن
النحاس اعلم ان قول النحاة الكلمة لها معنى في نفسها او لا معنى لها في نفسها يعنون
به ان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بان لها
معنى في نفسها وان كان فهم تمام معناها متوقفا علي ضميمة فهي المعبر عنها بان معناها
في غيرها فالحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب انتهى وهو كلام في غاية النفاسة
واما قول الجلال السيوطي انه خرق لاجماعهم حيث قال في الهمع ما ذكرناه من ان
الحرف لا يدل علي معنى في نفسه هو الذي اجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ
بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه علي المقرب الي انه يدل علي معنى في نفسه انتهى
ففيه نظر لا يخفى وعن تحقيق سيد المحققين خلافا للنحاة ان الحرف لا معنى له اصلا
لا في نفسه ولا في غيره نقله السيوطي في الاشباه وفي الغرايب واخر الحرف في التقسيم
لما تقدم وقدمه في البيان لانه شئ واحد ومقابله يشتمل علي شيئين وهو
ما اشار اليه بقوله والاول اي الذي يستقل معناه ولو التضمني بالمفهومية
لا يخلو اما ان يدل بهيئته وزنته وضعا علي احد الازمنة الثلاثة
المستقبل والحال والماضي او لا يدل علي ذلك كذلك الثاني اي الذي لا يدل بهيئته
وزنته علي احد الازمنة الثلاثة وضعا الاسم والاول اي الذي يدل بما ذكر علي
ما ذكر الفعل والعماد اي التنافي بين هذه الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف

حقيقي بمعنى الجمع بينهما فلا يوجد لفظ هو اسم وفعل وحرف او بين اثنين
منها فلا يوجد اسم وفعل او وحرف ولا فعل وحرف في ان واحد والخلو عنها
فلا يخلو اللفظ عن واحد من هذه الثلاثة وقد علم بذلك اي بهذ الحصر حد
كل واحد منها اي الاسم والفعل والحرف جامعا مانعا للاحاطة بالمشترك
بين هذه الثلاثة اي الاسم والفعل والحرف وهو اللفظ المفرد وبين الاسم
والفعل فقط وهو اللفظ المستقل بالمفهومية وذلك المشترك هو الجنس
وللاحاطة بما به يمتاز كل واحد عن الاخر وهو بالنسبة للحرف عدم
الاستقلال بالمفهومية وبالنسبة للاسم عدم دلالته بهيئته على احد الازمنة
الثلاثة وبالنسبة للفعل دلالته بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وذلك المميز
به كل واحد هو الفصل والغرض من معرفة الحد معرفة الجنس والفصل مع تقييد
الجنس بالفصل فعلم ان حد الحرف لفظ مفرد لا يستقل معناه بالمفهومية اي
دايما وابدا وان حد الاسم لفظ مفرد مستقل معناه اي المطابقي بالمفهومية
وضعا وان دل مع ذلك بالضمن على غير مستقل بالمفهومية كاسم الشرط
والاستفهام وان حد الفعل لفظ مفرد مستقل معناه اي له معنى مستقل بالمفهومية
يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وذلك المعنى هو الحدث وانما قلنا ذلك لرفع
ما عساه يقال او قيل كيف يدعي ان الفعل معناه مستقل بالمفهومية ومعناه
مجموع الحدث والزمان والنسبة المخصوصة يدل على الاول والاخير بذاته وعلى
الثاني بهيئته وتلك النسبة غير مستقلة اتفاقا وكذا الزمان على ما اقتضاه كلام
سيد المحققين وصرح به بعض الحذاق حيث قال الزمان قيد للنسبة ملحوظ بالتبع
مثل النسبة وحاصل الدفع ان الفعل له معنى تضمني مستقل بالمفهومية وهو الحدث
وان كان له معنى اخر غير مستقل بالمفهومية الذي هو الزمان والنسبة لعدم استقلالها
سواء كان معناه المطابقي الذي هو المجموع غير مستقل لعدم استقلاله وقد اشرنا
الى ذلك فيما سبق بقولنا ولو التضمني استقلاله وهذا تقريب في الكلام على معنى الفعل
الذي زلت فيه اقدام افهام الاعلام ولما قسم المفرد ثلاثة اقسام اخذ يقسم كل قسم منها
كذلك فقال القسم الاول من هذه الاقسام الثلاثة الاسم وهو ثلاثة اقسام
ايضا مظهر هو وما بعده بدل من الثلاثة او من اقسام او خبر لمبتدا محذوف اي الاول
مظهر نحو زيد ورجل والثاني مضمر اسم مفعول من قولك اضمرته اذا اخفيته

وسترة لان

وسترته لان تلك الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس الصوت
الخفي وحينئذ لا يكون اطلاقه على البارز توسعا كما قيل ويقال له الضمير ماخوذ من
الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف اي على حرف وحرفين وهو اصطلاح
بصري واهل الكوفة يسمونه الكناية والمكنى لانه يكنى به عن الاسم الظاهر اختصارا
نحو انا وانت وهو من كل ما دل على شخص متكلم او شخص مخاطب او شخص غايب
اي على الذات المشخصة مع تلك الصفة على ما سياتي والثالث مبهم نحو هذا وهذه
والذي والتي وهذا اي كون اسم الاشارة مبهما هو المشهور وذهب بعضهم
الى ان اسما الاشارة من المظهر قال ابن يعيش وهو القياس قال وقد اشكل امره
على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لانه لشبههما بالظاهر والمضمر فمن حيث
انه لا يفارقه تعريف الاشارة كالمضمر ومن حيث انه يوصف ويوصف به كالظاهر وانما
كان الاسم منحصرا في هذه الاقسام الثلاثة لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس
او لا الاول اي الصالح لكل جنس المبهم والثاني اي الذي لا يصلح لكل جنس
اما ان يكون كناية عن غيره او لا الاول اي ما يكون كناية عن غيره المضمر لانه
لانه يكنى به عن الظاهر اختصارا كما علمت هذا مناسب لمذهب الكوفيين والثاني اي
الذي لا يكون كناية عن غيره المظهر ومنع بعضهم صلاحية المبهم لكل جنس قال على
ما لا يخفى على ذي وضع والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة الفعل اي مطلق
الفعل وهو باعتبار ما صدقه ثلاثة اقسام ايضا على القول الاصح القسم
الاول ماض نحو قام قدمه لانه اصل المضارع والثاني مضارع اخره عن الما
ضي لزيادة حرف المضارعة كما سيصرح به نحو يقوم والثالث امر نحو قم
وانما كان الفعل منحصرا في هذه الاقسام الثلاثة لانه بحسب الاستقرا الماوجد
في الخارج ولانه لا يخلو اما ان يدل وضعا على الاستقبال اي الزمن المستقبل
او لا الثاني الذي لا يدل على الاستقبال وضعا الماضي واما دلالته على الاستقبال
اذا اقترن باداة شرط نحو ان قام زيد فعارضة من نشات من اداة الشرط
فان قيل الذي لا يدل على الاستقبال لا ينحصر في الماضي بل منه ما يدل على الحاضر الذي
هو الحال قلنا ما يدل على الحاضر يجب ان يدل على المستقبل لانهم لم يضعوا للحاضر
بخصوصه صيغة بخصوصها والاول اي الذي يدل على الاستقبال وضعا اما
ان يختص بالدلالة على الاستقبال او لا الثاني اي الذي لا يختص بالدلالة

مبهم صح

لشبههما با

لانه الماضي صح

على الاستقبال بل يدل عليه وعلى الحاضر الذي هو الحال المضارع لانه حقيقة في
الحال والاستقبال على الاصح وكل من القول بانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وبعكس ذلك وغيره لذلك هو مما قيل مرجوح لا يعول عليه واما عدم دلالته
على ذلك اذا جزم بلم نحو لم يقم فعارض نشا من لم والاول اي الذي يختص
بالدلالة على الاستقبال الامر لان الامر يعني الصيغة يدل على طلب ايجاد الحدث
في الزمن المستقبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها للاحاطة بالمشترك وهو
الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الاخر وهو الفصل ولعل المص انما سكت عن
الافصاح بذلك لكونه في بيان هذه الاقسام على الوجه الاجمالي لما سيصرح
به بعد وقد علمت من هذا ان الزمن الحاضر الذي هو الحال لم تضع العرب له صيغة
مستقلة لا يشركه فيها غيره ومقابل الاصح ما ذهب اليه الكوفيون ذهبوا
اليه انه اي الفعل قسمان لا ثالث لهما ماض ومضارع واما الامر فمقتطع من
المضارع كما سياتي في الكلام على اعراب الفعل والقسم الثالث من الاقسام
الثلاثة الحرف وهو ثلاثة اقسام ايضا قسم منها مشترك بين جنس
الاسماء والافعال فيدخل عليهما ولا يعمل فيهما شيئا اي حقه ذلك فلا
يرد ما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس مع اشتراكهما بين الاسماء والافعال
وذلك المشترك الذي لا يعمل نحو هل اي هل ونحوه فان هل لطلب التصديق
لا غير فيدخل على الجملتين الاتي ايراده تقول هل زيد اخوك وهل قام
زيد اذا كان المطلوب التصديق بحصول الاخوة لزيد والقيام له وانما
تكون هل مشتركة اي تبقى على اشتراكها وجواز دخولها على الاسماء اذا
لم يكن في حيزها اي مدخولها مع الاسم فعل كما مثلنا فان كان في حيزها
اي مدخولها مع الاسم فعل فتختص به اي بالفعل ولا يجوز ان تكون داخلة
مع وجود الفعل في الكلام على الاسم حينئذ وان كان معمولا لفعل مضمر يفسره
الفعل المذكور بل لا بد من ايلائها الفعل لفظا في الافصح ولا يليها في نثر الكلام
الا صريح الفعل انتهى فلا يجوز اختيارا نحو هل زيدا ضربته بالضمير ولا يجوز
بالاولى هل زيدا ضربت بغير الضمير وهل زيد خرج برفع زيد هذا مذهب سيبويه
وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل اختيارا اي سواء
كان مرفوعا ام منصوبا هذا هو المفهوم من كلام المص في التصريح لكن قال المحقق ان

الثالث قبيح

الثالث قبيح باتفاق النحاة قال وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج
على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا لانه شايع حسن انتهى ومن هذا تعلم
ان قول المص فزيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور
تقديره اي ذلك الفعل منضما للتركيب المذكور هل قام زيد قام تصحيح للقول
القبيح لا لانه حسن شايع ولا يجوز ان يكون مبتدا وجملة قام خبره فان قيل كيف
بين قولهم هنا ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال وبين قولهم في باب الاشتغال
ان هل مما تختص بالافعال اجيب بان قولهم ثم مخصوص بما اذا كان الفعل في حيزها
لا مطلقا والسر في ذلك اي في اختصاصها بالفعل اذا كان في حيزها ولا يجوز ان تكون
داخلة مع وجوده على الاسم ان هل في الاصل بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فحق هل
ان تكون كذلك وكان مقتضى هذا ان لا يصح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها
اسمان نحو هل زيد اخوك الا ان هل لما تطفلت على همزة الاستفهام في افادتها لان
اصلها اهل قال الشاعر: اهل عرفت الديار بالعرنين: ثم تركت همزة الاستفهام لكثرة
الاستعمال واقيمت هل مقامها في افادته وحينئذ انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به بحيث تراه في حيزها لانها حينئذ تتذكر الاخاء والالفة فتحن الى
الفها المالوف فتعانقه ولا ترضى بفصل غيره بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه
ذاهلة ومن ثم قيل من غاب عن العين غاب عن الخاطر وهذا التوجيه الذي ذكرناه
لعدم جواز تقدم الاسم على الفعل مع هل هو احد توجيهين ثم لا يخفى ان كون هل تاتي
بمعنى قد اثبته جماعة منهم جار الله الزمخشري حيث قال في المفصل وعند سيبويه
ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام انتهى وعبارة
سيبويه وكذلك هل انما هي بمنزلة قد وبين السيرافي ان مراد سيبويه بذلك
ان هل يستقل بها الاستفهام كما ان قد يستقل بها الخبر ومن ثم انكر جماعة مجيء
هل بمعنى قد قال الجلال السيوطي على سبيل المجاز فضلا عن كونها موضوعة له
وذكر الشيخ ابو حيان انه لم يقم على ذلك اي كون هل بمعنى قد دليل واضح انما هو
شيء قاله المفسرون في الاية يعني هل اتى على الانسان وهو تفسير معنى لا تفسير
اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انتهى قال الجلال السيوطي وبالجملة فاكثر النحاة
متفقون على انها عند ارادة الاستفهام ليست بمعنى قد انتهى وقد اشرنا الى ذلك في
صدر توجيه اختصاصها بالفعل وقسم منها مختص بالاسماء اي بجنسها وتدخل عليها

فلا تتعداها الى غيرها وتعمل فيها العمل الخاص بها وهو الجر اي حقه وطريقته ذلك
فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كالكاف او يعمل العمل الغير الخاص كان واخواتها فانها مختصان
بالاسما ولا يعملون فيها العمل الخاص الذي هو الجر بل النصب والرفع فالمختص الذي
يعمل العمل الخاص نحو في اي في ونحوه ومن معانيها بل قيل انه اصلها الظرفية كقوله
تعالى وفي السماء رزقكم وقسم منها مختص بالافعال اي بجنسها وتدخل عليها ولا
ولا تتعداها الى غيرها وتعمل فيها العمل الخاص بها وهو الجزم اي حقه وطريقته ذكر
فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين او يعمل العمل الغير الخاص كلن فانها مختصة
بالافعال ولا يعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم بل النصب وذلك المختص الذي
يعمل العمل المذكور نحو لم اي لم ونحوها كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ثم لا يخفى ان قولنا
حقه وطريقته كذا يقتضي ان ما هو كالجزء من الاسم والفعل حقه ان يعمل العمل الخا
وفيه نظر ومن ثم قيد بعضهم بقوله ولم يكن كالجزء ولما فرغ من تقسيم المفرد وذكر اقسام
شرع في بيان السبب الذي اقتضى تسمية الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا تتميما
للفائدة فقال سمي الاسم اي الاصطلاحي الذي هو قسيم الفعل والحرف اسما
لسموه اي علوه وارتفاعه على قسيميه الفعل والحرف بالاخبار به وعنه اي بمعنا
وعن معناه معبرا عن ذلك المعنى بمجرد لفظه وهذا او لكونه سمة وعلامة على
مسماه الاول على ان الاسم مشتق وماخوذ من السمو وهو ما ذهب اليه اهل
البصرة والثاني على انه مشتق وماخوذ من الوسم بمعنى العلامة وهو ما ذهب
اليه اهل الكوفة واورد على الثاني ان كلا من الفعل والحرف علامة على مسماه ورد
بان وجه التسمية لا يلزم اطراده وانما اخبر بالاسم وعنه بالمعنى المذكور لان
معناه المطابقي مستقل وملحوظ بالذات كما علمت واما الفعل فمعناه المطابقي
الذي هو الحدث والزمان والنسبة غير مستقل وملحوظ بالذات وكذا التضمني
الذي هو الزمان والنسبة كما علمت فلا يصح الاخبار به ولا عنه لعدم استقلاله
واما معناه التضمني الذي هو الحدث فمستقل ملحوظ بالذات كما علمت فهو وان
صح الاخبار به لا يصح الاخبار عنه لان الحدث وضعه الاخبار به لا عنه واما الحرف
فمعناه غير مستقل وملحوظ بالذات بل بالتبع كما علمت فلم يخبر به ولا عنه لان شرط
المخبر به او عنه ان يكون مستقلا ملحوظا بالذات حتى يتمكن من اعتبار النسبة
بينه وبين غيره ومن هذا التقرير تعلم ان الاخبار بالاسم وعنه باعتبار

معناه الموضوع

معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى والاخبار بالفعل لا عنه
باعتبار معناه الموضوع له ضمنا الذي هو الحدث اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى
وعدم الاخبار بالحرف وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك
المعنى واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع له اي الذي هو الحدث بان
استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه تقول هذه ضرب وضرب ثلاثي وكذا
الحرف اذا استعمل في غير معناه الموضوع له كالابتدا مثلا بالنسبة لمن بان استعمل
في مجرد لفظه يجوز الاخبار به وعنه تقول هذه من ومن ثنائي كما يجوز الاخبار
بالاسم وعنه حينئذ اي حين اذ يستعمل في غير معناه الموضوع له كالذات المخصوص
بالنسبة لزيد مثلا بان استعمل في مجرد لفظه نحو هذا زيد اشارة الى الصيغة
المركبة من الزاي والياء والدال وزيد ثلاثي فاقسام الكلمات الثلاث بهذ
الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها وعنها وحينئذ يكون قولهم المبتدا
لا يكون الا اسما محله اذا استعمل اللفظ في معناه الموضوع له لا في مجرد لفظه
والا لم يجب ان يكون المبتدا اسما حينئذ بل يجوز ان يكون فعلا اي صيغة
فعل وحرفا اي صيغة حرف فالاسناد الخاص بالاسم ان يسند للفظ ما هو ثابت
لمعناه الموضوع له لا ما هو ثابت لذلك اللفظ وبه صرح ابن مالك في التسهيل وشرحه
فقد علمت انه لا حاجة في صحة الاخبار عن الفعل وفي صحة الاخبار عن الفعل
في صحة الاخبار بالحرف وعنه الى دعوي ان كلا منهما يصير في مثل هذه التراكيب
اسما للفظه فيكون هناك دال هو اسم ومدلول هو مسمى محكوم عليه حتى
يكون الاسناد دائما وابدا من خصائص الاسما ويكون الاسناد له اليه
باعتبار معناه ومدلوله محافظة على ان المبتدا لا يكون الا اسما كما ادعاه بعض
المحققين ودار على السنة المحصلين وعلى ذلك فالاسناد في ذلك ليس باعتبا
المعنى الموضوع له بل باعتبار المعنى المستعمل فيه من غير وضع لان الواضع لم يضع
الالفاظ لانفسها لان هذا موجود في الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل
اي هذا اللفظ مهمل ودعوي وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم
عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ويلزم على ان الالفاظ موضوعة لانفسها
ان تكون الالفاظ كلها مشتركة بين انفسها وبين معانيها ولا قائل به واجاب
المحقق عن هذا بان هذا وضع غير قصدي والموجب للاشتراك انما هو

الوضع القصدي اي ولا يضر وجود الوضع الغير القصدي في الفاظ المهملة
ومن هذا تعلم ان ضرب فعل ماضي علي ما قلنا مثل ضرب ثلاثي اي من الاسناد
الي مجرد اللفظ اي هذه الصيغة المركبة من الضاد والرا والبا من صيغ الفعل الماضي
اي الموضوعة للدلالة علي الحدث في الزمان الماضي وان كانت غير مستعملة في
ذلك الآن فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو مسمى محكوم عليه بما ذكر
ومن ثم قيل كل حكم ورد علي اسم فهو علي مدلوله الا بقرينة كضرب فعل ماضي
اي فان الحكم علي ما ذكر ليس باعتبار مدلوله بل باعتبار نفسه وعلي ما ادعاه
بعض المحققين ~~وادعي بعضهم ان هذه الصيغة~~ ليس من الاسناد الي مجرد
اللفظ بل من الاسناد اليه باعتبار معناه ومدلوله وهو لفظ ضرب ومعني
كونه فعل ماض انه صيغة من صيغ الفعل الماضي فهل كل من قولنا وما ادعاه
بعض المحققين بكون قولهم الفعل يدل علي الحدث ولا بد له من فاعل محمول علي اذا
استعمل في معناه الموضوع له وضعا وادعي بعضهم ان هذه الصيغة اسم للفظ
ضرب الدال علي الحدث في الزمن الماضي في نحو قولك ضرب زيد ليصح الحكم علي ذلك
الاسم بانه فعل ماضي ثم رايته في المغني صرح بذلك حيث قال فان قلت فاذا
كان اي ضرب اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في
قولك زيد قايم الا تري انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه وهو ضرب
الذي يدل علي الحدث والزمان انتهي وحينئذ لا يحسن الاستثناء المذكور
لان الحكم في هذا علي المدلول ومن ضرب فعل ماض يعرف من حرف جر وهذا
محصل ما اطلت به الكلام مما لا مزيد عليه ولا يعول الا عليه في هذا المقام
في ضير الكلام في شرح بسملة شيخ الاسلام وسمي الفعل اصطلاحي الذي
هو قسيم الاسم والحرف واعني الصيغة المخصوصة كضرب ويضرب واضرب فعلا
باسم مدلول اصله المشتق ذلك الفعل منه وذلك الاصل المشتق منه الفعل هو
المصدر يعني اللفظ الدال علي الحدث الجاري علي فعله كلفظ الضرب لضرب
عند البصريين لان المصدر اي مدلوله الذي هو الحدث هو فعل الفاعل
حقيقة فسمي الفعل الاصطلاحي الذي هو الصيغة فعلا باسم مدلول المصدر
الذي هو الحدث لان الحدث هو فعل الفاعل وسمي المصدر مصدرا لان فعله
يصدر عنه اي يوجد منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم يصدر عنه وهذا

التغيير الموهم

التغيير الموهم تبع فيه المص التعليقة لابن النحاس ففيهما وانما سمي الفعل فعلا لانه
مشتق من المصدر علي مذهب البصريين وهو الصحيح والمصدر فعل حقيقة
لانه الذي يفعله الانسان فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو اصله انتهي وقد
علمت ان المراد بالمصدر مدلوله الذي هو الحدث لان ذلك الحدث هو فعل الفاعل
حقيقة وفي التعليقة قيل وسمي فعلا لان لفظ فعل يعبر به عن كل الافعال
فسمي الفعل الصناعي بما يعبر به عنه انتهي وسمي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حرفا اي
طرفا لانه ليس مقصودا بالذات ومن ثم لم يقع ركنا للاسناد وانما يوتي به للربط
كما علمت هذا ونقل عن المبرد انه كان يقول اجيز ان اسميها اي الكلمات الثلاث
كلها اسما لان كل واحد اسم لما دل عليه واجيز ان اسميها كلها حروفا لانها قطع
من الكلام متفرقة ولعل سيبويه لحظ هذا في اطلاق الحرف علي الاسم والفعل كما نقله
شارح كتابه الامام الصفار وفيه ان هذا خلاف الاصطلاح المشهور وقد
قال سيد المحققين بعد قول المواقف ولا مشاحة في الاصطلاح ما لفظه
الا ان رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور اولي واصوب فان قيل
قد اشتهر ان الاسما لا تعلل قلنا معناه لا يجب ان تعلل بنا علي انه لا يجب ان
يكون بين اللفظ ومعناه مناسبة تحمل الواضع علي الوضع وهو الصحيح كما
بينته في مختصري المسمي بزهر المزهر في اللغة ثم لما قسم المص المفرد الي ثلاثة
اقسام شرع يقسم المركب الي ذلك ايضا فقال والمركب من حيث هو لا المعرف
بما سبق والا لاشكل قوله ثلاثة اقسام لا زايد عليها الاول منها مركب
اضافي ويقال في ضابطه هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما
قبلها كغلام زيد فان زيدا نزل منزلة التنوين مما قبله بجامع ان المضاف
اليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة وهي الجر بالنسبة
للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين والاعراب علي ما قبله اي ما قبل
كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل علما بل هو الغالب في الاعلام المركبة
لان الاكثر في الاعلام الكنية وهي كل مركب اضافي صدر باب او ام وحينئذ
يبقي علي اعرابه قبل العلمية كعبد الله وزين العابدين وابي الخير والثاني
منها مركب مزجي اي مزج فيه الكلمتين وصارتا كالكلمة الواحدة حتي
اتصلتا في الخط ويقال في ضابطه هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة

تا التانيث مما قبلها كبعلبك اسم لبلدة مركب من بعل اسم صنم ومن بك
اسم صاحب البلد فان كلمة بك نزلت منزلة تا التانيث مما قبلها في جامع
ان الجزء الاول منهما ملازم حالة واحدة وهي الفتح . فيهما والاعراب فيهما
علي الجزء الثاني لانه اخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء
والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف اي بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا من غير تنوين للعلمية وللتركيب لان هذا القسم لا يكون في الغالب
الا علما ومن ثم قال فيه بعضهم هذا الذي تركيبه للعلمية وحينيذ فوصفه
بالتركيب انما هو باعتبار اصله المنقول عنه والا فهو الان من قسم المفرد لانه لا
شي من الاعلام يدل شي من اجزايه علي جزء معناه ومن ثم لم تجعل ال في المركب
للعهد وفيه انه يصح يصير حينيذ المراد بالمركب ما ضم فيه كلمة الي اخري وحينيذ
لا وجه لحصره في هذه الاقسام الثلاثة بل منه ما ركب من حرفين او من حرف
وفعل او من حرف واسم الا ان يقال لما كان تركيب هذه لا يكون الا مزجيا والمزجي
لا يكون غالبا الا علما ولم يتفق ان العرب سمت بشي منها لم يتعرض لها فان
سمي بشي منها حكي كالجملة ولم يذكر المركب من فعلين لعدم وقوعه وفيه ايضا ان
هذا الضابط للمركب المزجي الذي ذكره لا يشتمل نحو معدي كرب اسم رجل بكسر
دال معدي علي خلاف القياس مع ان هذا من المركب المزجي ويعرب الاعراب
المذكور اي اعراب ما لا ينصرف علي الجزء الثاني والاول يلزمه حالة واحدة
وهي ليست الفتح بل السكون ويجوز ان يعرب اعراب المركب الاضافي فيضاف
الجزء الاول للثاني وحينيذ يكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة علي اخر
الجزء الاول وهو اليا والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون علي المشهور فان قيل
هلا ظهرت الفتحة حالة النصب كيا القاضي لخفة الفتحة اجيب بان بعضهم
جوز ذلك وهو خلاف المشهور لانه بالتركيب حصل مزيد الثقل فلم تقبل
اليا حركة مطلقا فسكنت للتخفيف ولا يشمل الضابط ايضا الاعلام المختومة
بويه مع انها من المركب المزجي نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه لعدم
الاعراب علي الجزء الثاني بنا علي ما اشتهر فيها من البنا علي الكسر لا يقال يراد
بالاعراب ولو المحلي وهي معربة محلا لانا نقول الاعراب المحلي لا يقال انه علي
الجزء الثاني واما علي غيرها اشتهر من انها معربة اعراب ما لا ينصرف وهو ما

اختاره الجرمي

اختاره الجرمي فيشملها قال الشيخ ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الي سماع
والا لم يقبل لان القياس البنا لاختلاط الاسم بالصوت اسما واحدا انتهي والثالث
منها مركب اسنادي وهو علي المشهور كل كلمتين اسندت احداهما الي
الاخري علي وجه يفيد فايدة تامة كقام زيد وقد يطلق علي ما يشمل غير
المفيد كما علمت نحو ان قام زيد فلو جعل علما نحو شاب قرناها وبرق نحره وتابط
شرا كان مبنيا ولم يبنوا علي ما ذا بني وحكم علي محله بالرفع او النصب او الجر وحكيت
حالته المذكورة قبل العلمية قال الشاعر كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ∴
بني شاب قرناها تصر وتحلب ∴ ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية
ولكن النحاة قاسوه ثم لما قسم الاسم الي ثلاثة اقسام من حيث الاظهار والاضمار
والابهام اخذ يقسمه الي قسمين من حيث الاعراب والبنا فقال ثم ما تقدم
الاسم من حيث الاعراب والبنا بعد التركيب مع العامل قسمان قسم معرب
اي بالفعل فهو بدل من قسمان ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف اي احدهما
معرب اي جار عليه لفظا او تقديرا وقد وقع الاختلاف في الاسم قبل التركيب هل
يقال فيه معرب اصطلاحا او مبني او لا يحكم عليه بواحد منهما ذهب جمع منهم جار الله
الزمخشري الي الاول وذهب جمع الي الثاني وقد بينت ذلك بما يروي الغليل
ويشفي العليل في رسالة سميتها جلا الاذهان بالكلام علي اوايل سورة الدخان
اي بالفعل وقسم مبني ولا ثالث لهما اي للمعرب والمبني اي وليس من
الاسم ما ليس بمعرب ولا مبني فقد قال ابو البقا ليس في الكلام كلمة لا معربة
ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين
هنا واسطة انتهي وهذا القول بانه لا ثالث لهما هو الراجح خلافا اي اقول
ذلك مخالفا وذا خلاف لقوم ذهبوا الي ان المضاف الي يا المتكلم نحو
غلامي من جا غلامي من ذلك اي ليس معربا لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا
لعدم مقتضي البنا لان الاضافة الي المبني ليس شيا موجبا للبنا ولذلك اي
لكونه لا من المعرب ولا من المبني سموه خصيا واعترضه ابو البقا بانه فاسد
لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين اي وهذا احداث قول ثالث قال علي
ان تسميته خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة وكان الانسب ان يسمي خنثي مشكلا
انتهي ويرد بان الخنثي المشكل ليس حقيقة ثالثة اذ لا يخرج عن كونه ذكرا او انثي

وصيرورتهما ح

وفهام

غاية الامر انه لا يدري حاله فلا يحكم عليه بانه ذكر ولا بانه انثى وهو في التعليقة واختلف
في المضاف ليا المتكلم فقيل معرب وقيل مبني وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب
غير موجود اي غير ظاهر فيه والبنا لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون للاسم
منزلة بين منزلتين انتهى ويرد بان عدم ظهور الاعراب فيه لا يخرجه عن كونه معربا
اذ يبعد ان يكون هذا القايل لا يرى الاعراب التقديري ويحكم على كل ما قدر فيه
الاعراب وانتفى عنه مقتضى البنا بانه واسطة ثم رايت عن الولي ابن الدهان الاشارة
الى هذا الاعتراض ونصه وهذا اي القول بان غلامي لا معرب ولا مبني خطا
عند الاكثر لانه يودي هذا القول الى ان عصاك كذلك انتهى اي وفي ذلك بعد
ظاهر فان قيل المعرب والمبني مشتقان من الاعراب والبنا ومعرفة المشتق منه
سابقة على معرفة المشتق فكان المناسب ان يقدم الكلام على الاعراب والبنا
اجيب بان المص يجوز ان يكون اراد بالمعرب والمبني المتصف بالاعراب والبنا
كما سلكناه في شرح كلامه بل اراد الاعم منه ومن الصالح لذلك وحينيذ يحتاج
ان يتبين البنا فيبين الاول الصالح وغير الصالح ثم بين الاعراب والبنا لان
من عرف الصالح للاعراب وغير الصالح ياتي لو اجرا الاعراب وعدم اجرايه فالمعرب
والمبني محل الاعراب والبنا حال والمحل مقدم على الحال فيه وخلو فالقوم
ذهبوا الى ان امس لا يعرب ولا يبني ولقوم ذهبوا الى المنادي المفرد
نحو يا زيد لا معرب ولا مبني والصحيح ان كلا منهما مبني واذا اردت معرفة
كل من المعرب والمبني من الاسم **فالمعرب** منه اي الجاري عليه الاعراب
او الصالح للاعراب بنا على ان الاعراب معنوي **ما** اسم او الاسم الذي **تغير** حصل له التغير او
اي تصلح لان يتغير لفظا وتقديرا **اخره حقيقة كاخر زيد او حكما** ترك حم
اي حكما **كاخر يد** لان ما بعده نسيا ومن الاخر الف اثنا عشر لان عشر حال
محل النون القايمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يجري ما قبله
من كونه اخرا فكذا ما حل محله ولا فرق في تغير ذلك الاخر ان تتغير صفته او ذاته
فالاول ان تبدل حركة ذلك الاخر بحركة حقيقة لفظا كزيد او تقديرا كالفتى
في حالة الرفع لان حالة الرفع اول الاحوال وفي غير المنصرف في حال جره
بعد نصبه كاحمد وموسى والثاني ان يبدل ذلك الحرف الاخر بحرف اخر
حقيقة لفظا او تقديرا كاو وجمع المذكر السالم وكالف المثنى في حالتي النصب

وفي حرو [illegible]

والجر واعتبار كما في ذلك في حالة الرفع لان واو الجمع والف المثنى صار اعلام مبنى
للاعراب ايضا بعد ان كانا علامة مبنى الجمع والتثنية فقط ولا بد ان يكون
ذلك التغير **بسبب عامل** ملفوظ به او مقدر او معنوي والعامل ما به
اصطلاحا يتقوم ويتحقق المعنى المقتضي للاعراب والاصل فيه ان يكون
فعلا ثم حرفا ثم اسما والمقتضي للاعراب في الاسم وجود معاني مختلفة تركيبية
اي حاصلة بسبب التركيب يفتقر في تميزها الى اعراب لتواردها على صيغة واحدة من صيغه
على المشهور في ذلك كما اشار اليه ذلك في علة بنا الحرف كما سياتي وتلك المعاني
الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن ثم قال **يقتضي** ذلك العامل **رفعه**
اي رفع ذلك الاسم المحصل للفاعلية **او نصبه** المحصل للمفعولية **او جره**
المحصل للاضافة اي ايصال الفعل الى ما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر
الزايد والا فالفعل لا يضاف **تقول** اذا اردت التمثيل للاخر الحقيقي
المتغير صفة لفظا اعتبارا **جا زيد وحقيقة رايت زيدا ومررت بزيد**
وللاخر المجازي كذلك **طالت يد وقبلت يدا ونظرت الى يد** وللاخر
المتغير صفة تقديرا حقيقة رايت الفتى ومررت بالفتى وللاخر المتغير
صفة تقديرا اعتبارا جا الفتى ومررت باحمد وموسى بعد قولك
رايت احمد وموسى وللاخر المتغير ذاتا لفظا اعتبارا جا الزيدان وتقديرا
كذلك جا صالحو القوم ومثل ذلك جا الزيدون وصالحو القوم وابوك
وابو القوم وللاخر المتغير ذاتا لفظا حقيقة رايت الزيدين ومررت بالزيدين
بصيغة المثنى او الجمع ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ورايت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم وهذا كله في العامل الملفوظ به واما العامل المقدر فكالعامل
في زيدا من قولك زيدا في جواب من ضربت واما المعنوي فالابتدا في المبتدا
والتقييد بالاخر لبيان الواقع كما نبه عليه الجمال بن هشام في شرح الشذور
لان الاعراب لا يكون الا في الاخر وسياتي توجيهه عند الكلام على الاعراب
وبسبب عامل يخرج ما تغير اخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم منه
ويدخل ما حركه بحركة الاتباع نحو الحمد لله والمجاورة نحو جحر ضب خرب او الحكاية
نحو زيدا باعتبار الحركة المقدرة لتغير اخرهما تقديرا بسبب عامل ودخل امرو وابنم
لتغير اخرهما لفظا بسبب عامل وقد **اختلف** اهل البلدين هل في **امرء وابنم**

وما احسن ما قال بعضهم في الفاعل المفعول
قال لي من صبا وهو مليح برى : فكيف حال من السقم قلت ما بي
فعلت في هواك الطرف جفون : وظاهر اللفظ رفعا وهو مفعول

في قولك جاني امرء وابنم ورايت امرا وابنما ومررت بامرء وابنم على اللغة
الفصحى اعراب واحد او اعرابان فقال البصريون اي النحاة المنسوبون الى
البصرة وهي بتثليث الباء لكن لم ينسب اليها بالضم فيه اعراب واحد وهو حركة الاخر
وحركة ما قبل الاخر اتباع لحركة الاخر اي اتبع فيه حركة العين للام قال بعضهم
ولا ثالث لهما في اتباع حركة العين للام وقال الكوفيون اي النحاة المنسوبون
الى الكوفة فيه اعرابان اعراب على الاخر واعراب على ما قبل الاخر فهو معرب من
مكانين وكذا ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال فانها معربة عندهم
من مكانين كما سياتي في الكلام على الاسما الستة قال الجمال ابن هشام في شرح
الشذور وقول البصريين هو الصواب انتهى قالوا لانه لو جاز ان يجعل في
اسم واحد رفعان لجاز ان يجتمع فيه اعرابان مختلفان فكما امتنع المختلفان
امتنع المتفقان وهناك لغة اخرى في امرء وابنم غير فصحى وهي فتح الراء والنون
في الاحوال الثلاثة والاعراب على الهمزة والميم قيل اخذ الاعراب في تعريف العامل
الماخوذ في تعريف المعرب يوجب دورا وهو توقف كل من المعرب والاعراب
على الاخر ورد بان غاية ما يوجب توقف معرفة المعرب على معرفة العامل
المتوقف على معرفة الاعراب لا توقف معرفة الاعراب على معرفة المعرب وما قيل
ان قولهم ما تغير مانع لتناوله الاسما حال عدم تركيبها مع العامل بعد ان ركبت
مع العامل اي واجري عليها الاعراب بالفعل لانها تغيرت فيما مضى ساقط
لانه يجوز ان لا يكون المراد بالمعرب والمتغير في كلامه المعرب والمتغير بالفعل
بل الصالح للاعراب والتغيير كما علمت على ان الافعال في الحدود لا يراد بها الا
مجرد الحدث مجردا عن الزمان هذا ما يتعلق بالمعرب من الاسم بنا على ان
الاعراب معنوي والمبني منه بنا على ان الاعراب معنوي وكذا على انه
لفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المعرب في معناه المذكور وحينئذ يكون
هو ما الاسم او الاسم الذي لم يتغير اي لم يحصل فيه تغيرا ولم يصلح
لان يتغير اخره حقيقة او حكما لفظا او تقديرا بسبب عامل يقتضي
رفعه او نصبه او جره ولم يكن ذلك التغير لنحو حكاية او اتباع او مجاورة بان
لم يتغير اصلا نحو هولاء من قولك جا هولاء ورايت هولاء ومررت
بهولاء فان اخره لم يتغير اصلا ولذلك كان يكسر الهمزة التي هي اخره في

الاحوال

الاحوال الثلاثة اعني حالة الرفع والنصب والجر او تغير لا بسبب عامل
ولم يكن التغير لنحو ما ذكر فان قيل كان من الواجب ان يعبر بدل الخلاف
بالضد لان الموجود بين المعرب والمبني التضاد المفيد لعدم جواز
اجتماعهما لا الخلاف الصادق بجواز اجتماعهما الذي هو الاصل في التقسيم على انه
يجوز ان يكون المص قصد بذلك ارشاد الطالب الى هذه النكتة الدقيقة
وحينئذ لا يكون التعبير بالضد اولى على ان التعبير بالضد يوهم ارتفاع البنا
والاعراب فاولى منه التعبير بالنقيض لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان
هذا ما يتعلق بتعريف المعرب والمبني على القول بان كلا من الاعراب والبنا
معنوي واما تعريفهما على القول بان كلا من الاعراب والبنا لفظي فلا يخفى انه
يقال في تعريف المعرب حينئذ الاسم ما حصل في اخره حقيقة او حكما اثر ظاهر او مقدر
حقيقة او اعتبارا بعامل ملفوظ به او غيره والبنا ما لم يحصل في اخره المذكور
ما ذكر وليس نحو حكاية ثم لما قسم الاسم الى المعرب والى المبني اخذ يقسم كل
واحد منهما الى قسمين فقال والمعرب قسمان لا ثالث لهما ما قسم يظهر اعرابه
اي علامة اعرابه بنا على ان الاعراب معنوي وعلى انه لفظي لا حاجة لتقدير
هذا المضاف وظهور ذلك لصلاحية اخره لذلك وما اي وقسم لا يظهر
اعرابه اي علامة اعرابه بل يقدر فهي صفة جرت على غير من هي له فكان يجب
ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو الا ان يقال جري على مذهب الكوفيين
وهو ان الابراز لا يجب حينئذ الا اذا خيف اللبس ويدعي هنا انه مامون
وانما قدر فيه لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك ثم قسم القسم الاول
الى قسمين واذا اردت معرفة ذلك فالقسم الاول الذي يظهر اعرابه
اي علامة اعرابه على ما تقدم لفظا حيث لا مانع قسمان لا ثالث لهما قسم
علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة والذي علامة اعرابه حركة
قسمان لا ثالث لهما قسم صحيح الاخر وهو ما اخره حرف صحيح بان
لم يكن من حروف العلة وهي الواو والالف والياء جانسها حركة ما قبلها
او لا والاضافة فيها للبيان لا لهاتر بل قوة الكلمة بحذفها وبتغيرها
وانقلاب بعضها الى بعض تشبيها بالمرض المسمى علة لا بزيل قوة
الانسان او بمعنى اللام اي حروف للعلة لانها تقال عند العلة اي المرض

ح/ اجيب بانه ليس المراد بالمخالفة
مطلق المخالفة بل المخالفة بحيث
تتنافيان ولا يجتمعان بقرينة
تقسيم الاسم اليهما لان التنافي
الاقسام وعدم اجتماعها صح

فان العليل في حال شدة علته يتلفظ بكلمة مركبة من هذه الحروف كواي
فالصحيح كزيد و قسم غير صحيح الاخر لكنه يشبه صحيح الاخر وهو ما اخره
حرف من حروف العلة يشبه الصحيح وهو ما كان في اخره واو وياء
لم يتحرك ما قبلهما بحركة تجانسهما وهي الضمة بالنسبة للواو والكسرة بالنسبة
للياء بل ما قبلهما ساكن نحو دلو وظبي وغزو وعدو ورعي وغلي
وانما اشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة واما الالف فلا تشبه الصحيح ابدا لانها
لا تكون الا ساكنة وقبلها محرك بحركة تجانسها وهي الفتحة تقول اذا
اردت التمثيل لما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه من المعرب بالحرف جا ابوك
وجا الزيدان وجا الزيدون الى اخره ومن الصحيح الاخر جا زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد ومما يشبه الصحيح هذا دلو وظبي وغزو وعدو
ورعي وغلي ورايت دلوا وظبيا وغزوا وعدوا ورعيا ومررت
بدلو وظبي وغزو وعدو ورعي فتظهر فيه اي فيما اخره حرف
يشبه الصحيح الحركات كما تظهر في الصحيح اي حيث لا مانع يمنع من
ظهور ذلك فيهما كما تقدم وذلك كالوقف والادغام والتخفيف والحكاية
والاتباع والمجاورة وسياتي بيانه فيما تقدر فيه حركة فقد علمت ان ظهور
علامة الاعراب في الاسم لا يختص بالحركة كما هو ظاهر في اقتصار المص
ولعل اقتصاره عليها لكونها الاصل لكن الانسب بما ذكره في المقدر ان
يذكر الحرف ايضا كما ذكرناه لانه ذكره فيما يقدر ولم يقتصر على الحركة حيث قال
والقسم الثاني الذي يقدر فيه الاعراب اي علامته قسمان ايضا لا ثالث
لهما قسم يقدر فيه حرف قدمه لانه في محل الخفا وقسم يقدر فيه حركة واذا
اردت معرفة كل من القسمين فالقسم الذي يقدر فيه حرف الاسما الستة
اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن في الاحوال الثلاثة فيقدر فيها الواو والالف
والياء نحو جا ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن والمثنى
اذا اضيف الى ذلك في حالة الرفع خاصة فتقدر فيه الالف نحو جا صالحا القوم
وجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ذلك في الاحوال الثلاثة فيقدر فيه الواو
والياء نحو جا صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم

السالم بالرفع

ومما احسن ما قال بعضهم

والسالم بالرفع صفة لجمع وبالجر صفة لمذكر لانه الموصوف بالسلامة حقيقة وجمع
المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم في حالة الرفع خاصة فانه يقدر
فيه الواو نحو جاء مسلمي اصله بعد الاضافة مسلموي اجتمعت فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون وهي الواو قلبت الواو يا وادغمت اليا العرضية
في اليا الاصلية وقلبت الضمة التي على الميم التي كانت لمناسبة الواو كسرة
لمناسبة اليا ولان بقا الضمة قبل اليا يوجب تغييرها وظاهر كلامه كغيره
انه يبدا بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني حيث
اختار ان يبدا بقلب الضمة على قلب الواو وقال اقداما على الحركة الضعيفة قبل
الاقدام على الحرف القوي انتهى وقدرت الواو التي هي الفرع دون الضمة التي
هي الاصل لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف لا بالحركات على المشهور
من الخلاف الاتي هذا وذهب الشيخ ابو حيان الى ان اعراب مسلمي من القسم
الاول اعني من الملفوظ به لا من المقدر قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت
صفتها والتقدير للشي خلو المحل من المقدر ولا يتاتى ذلك هنا لان تلك الواو
انقلبت يا فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة
الخمر خلا لا يقال ان الذات انعدمت اذ لو انعدمت ما وجد الخل انتهى وهو مما
رضي بان قلب الف المثنى يا وقلب واو الجمع يا من تغيير الذات الا ان يفرق
بين المنقلب لعلة والمنقلب لغيرها وخرج بحالة الرفع حالتا النصب والجر فان
اعرابه فيهما لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب فيهما وادغامها لا يخرجها عن حقيقتها
وكذا يقال في المثنى اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن في حالتي النصب والجر اعرابه
لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب لعدم ما يدل عليها لو حذفت ومما ذكر يعلم
ان هذا القسم لا ينحصر فيما ذكره كما هو مقتضى عبارته ولعل اقتصاره عليه
لما فيه من الخلاف الذي علمته ونص ابن الحاجب على ان تقدير الواو في مسلمي
للاستثقال واعترضه بعض المحققين بانه حكم بالتعذر في عصا بعد الاعلال والقلب
وبالاستثقال في مسلمي وهو تحكم لم يظهر له وجه وجيه انتهى وظاهر صنيع
المص ان هذا التقدير لا يتصف بتعذر ولا استثقال حيث سكت عنه هنا
اي فيما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في مقابله اي فيما تقدر فيه الحركة حيث قال
والذي تقدر فيه الحركة قسمان ما اي قسم تقدر اي الحركة فيه رفعها

ونصبا وجرا للتعذر اما الذاته وذلك كالفتى والعصا من كل اسم معرب اخره
الف لازمة غير مهموزة منصرفا او غير منصرف فان ذلك تقدر فيه الضمة
والفتحة والكسرة للتعذر وهل الفتى يائي او واوي قال في القاموس الفتى
الشاب والسخي الكريم وهما فتيان وفتوان والجمع فتيان وفتوان انتهى
وبه يعلم ان ما في شرح القطر من الجزم بانه يائي فيه نظر وقد تبعه المص
في التصريح حيث قال بعد قول التوضيح نحو الفتى وبعد قوله هما الفه منقلبة
عن يا في ما الفظ والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو انتهى ويسمى ما انطبق عليه
الضابط المذكور مقصورا اي غير ممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره
همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء لان صوت الالف بغير همزة بعدها نفقد
منع المد الذي هو تمام الصوت وقيل سمي بذلك لانه قصر اي منع وحبس عن
ظهور الحركة فكانه قصر على حالة واحدة فعلى الاول لا يسمى نحو يسعى مقصورا
لانه لا يقابل ممدود ولانه ليس في الافعال ممدود حتى يقال ان هذا منع المد
وعلى الثاني مقتضاه انه يسمى مقصورا لانه ممنوع من ظهور الحركة وكذا
نحو غلامي لانه قصر عن ظهور الحركة ولا يسمى مقصورا كما سيعلم مما وبالمعرب
المبني نحو ذا وبالالف اللازمة اباك ونحوه حالة الرفع لانقلاب الف يا
في حالة الجر في الاول وفي حالة النصب ايضا في الثاني وبغير مهموزة المهموزة
نحو رداء وكساء واما ان يكون التعذر لعارض وذلك كغلامي بكسر ما
قبل اليا وفتح اليا واسكانها من كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس
مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا فان ذلك تقدر فيه
الضمة والفتحة والكسرة للتعذر وانما استثنى ما ذكر لان المثنى اذا
اضيف الى ياء المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة نحو جا
مسلماي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي والجمع المذكر السالم يعرب
بالحروف الظاهرة في حالتي النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت
بمسلمي وفي حالتي الرفع وان اعرب بالحروف المقدرة كما تقدم لكنه
للثقل لا للتعذر على ما علمت والمقصور اذا اضيف الى ياء المتكلم وان قدرت
فيه الحركات الثلاث للتعذر نحو فتاي لكن لذاته لا لعارض الاضافة والمنقوص
اذا اضيف الى ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضي لكن الضمة

والكسرة للثقل والفتحة للتعذر لا لذاته بل للسكون العارض للادغام فعلم ان جمع
التكسير وجمع المؤنث السالم اذا اضيفا الى ياء المتكلم يكون اعرابهما مقدرا للتعذر
بسبب الاضافة كالمفرد تقول اذا اردت التمثيل لذلك جا الفتى وفتى مرفوع
بضمة مقدرة على الالف الموجودة في الاول والمحذوفة لالتقا الساكنين في الثاني
للتعذر وغلامي وغلماني وهنداتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
للتعذر ورايت الفتى وفتى وغلامي وغلماني وهنداتي ومررت بالفتى وفتى
وغلامي وغلماني وهنداتي وموجب هذا التقدير في الاول ان ذات الالف
لا تقبل الحركة لان وضعها للسكون وما قبل ياء المتكلم في الثاني وان قبل
الحركة لكن اشتغل بحركة المناسبة لليا وهي الكسرة قبل دخول العامل والحرف
لا يتحمل بحركتين في آن واحد فتقدر فيهما اي في الالف وما قبل اليا الحركات
الثلاث للتعذر لكن لذاته في الاول ولعارض الاضافة في الثاني بهذا اي
تقدير الحركات الثلاث في نحو الفتى اذا كان منصرفا فان كان غير منصرف
نحو موسى قدرت فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالتي النصب والجر
ولا تقدر فيه الكسرة لانها لا تدخل على غير المنصرف وذهب بعضهم الى تقديرها قال
لان الكسرة انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير وجوابه ان [illegible]
الثقل يتحاشى عنه مطلقا ولان الفعل لا يدخله الكسرة مطلقا فكذا ما اشبهه
وعلى قياسه تقدر الكسرة في جمع المؤنث المضاف لياء المتكلم في حالتي النصب
والجر والقول بان الحركات الثلاث تقدر فيما اضيف الى ياء المتكلم هو ما ذهب
اليه الجمهور قال الشيخ ابو حيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواه شيوخنا
انتهى ومقابله ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك فانه ذهب الى ان المضاف
للياء المذكورة تقدر فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب
فقط وتظهر الكسرة في حالة الجر واعترض عليه في ذلك اي عترضه الشيخ
ابو حيان بان هذا مخالف لمذهب الناس في المسئلة اي حيث اتفقوا على تقدير
الاعراب حينئذ وهو القياس الموافق لمذهب البصريين في نظير المسئلة ولان
الكسرة لا يجوز ان تكون للجر لانها موجودة لمناسبة الياء قبل دخول عامل
الجر لان الحكم انما هو على الغلام مع صفة الاضافة لا على مطلق الغلام فلا
يمكن ان تكون تلك الكسرة اثر العامل والا للزم ان يكون مجي العامل لتحصيل

الحاصل واشار المص للجواب عن ذلك بقوله ولد اي للشيخ بن مالك ان
يجيب عن هذا الاعتراض بان يدعي ان الكسرة مع العامل غيرها قبل وجوده التي
كانت للمناسبة وان كسرة المناسبة ذهبت عند دخول العامل وخلفتها
كسرة الاعراب الذي جلبه عامل وتحصل بها المناسبة ويكون هذا القول
كما قالوا اي كقولهم اي النحاة في شرب اذا بنوه للمفعول اي تلك الكسرة
فيه غير الكسرة في شرب المبني للفاعل حتى يطرد قولهم فان كان الفعل ماضيا
واريد بناؤه للمفعول ضم اوله وكسر ما قبل اخره وفي اسناد هذا القول للنحاة
نظر لان هذا القول انما قاله الشيخ ابو حيان بحثا ونصه هل كسرة شرب اذا
بني للمفعول تبقى ظاهر كلامهم نعم ولو قيل انها اي كسرة شرب المذكور زالت
وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في يا منص اذا رخمت منصور
على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة التي هي من حركات الكلمة
الاصلية انتهى اي ومن ثم الغز بعضهم في هذه الضمة بقوله وهي ما ضمة صحت
لاهر حديث او لما قتلكان قدما اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان ردا
على الكوفيين ولك ان تقول المغايرة التي زعموها لا يوخذ منها التبدل المذكور
هنا اي في غلامي وشرب لعدم توقف المغايرة على التبدل ولو الفرضي لانه
يجوز ان يقال ضمة منصور صارت بعد الترخيم للبنا بعد ان كانت للمناسبة
وحينئذ يقال ان الكسرة هنا اي في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد
المناسبة وبعده صارت للاعراب ايضا من غير تبدل ولا شك في ثبوت
المغايرة حينئذ على ان ما تكلفه الشيخ ابو حيان في شرب مبنيا للمفعول
لا حاجة اليه لان قول النحاة يضم اول الماضي ويكسر ما قبل اخره محمول على
غير المكسور علما بانه لا معنى لكسر المكسور فما كان مكسورا يبقى على حالته
وقد صرح المحقق في شرح التصريف بنظير ذلك في المضارع حيث قال
فان كان اي ما قبل اخر المضارع مفتوحا في الاصل يبقى عليه والا يفتح
انتهى ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع وقد صرح الشيخ بن مالك في الف
المثنى وواو الجمع في حالة الرفع الموجودتين قبل دخول العامل علامة
للتثنية والجمع بتقدير مغايرتهما وانهما صارا اعرابا ايضا قال كما تقدم
ضمة فلك في الجمع غير ضمته في الافراد انتهى وحينئذ يقال ما وجه موافقة

المصنف

المص وغيره لابن مالك في الف المثنى وواو الجمع حيث جعلوهما اعرابا وعلامة
في حالة الرفع ونحا الفتحهم له هنا في ان الكسرة ليست اعرابا ولا علامة عليه في حالة
الجر مع ان كلا من الف المثنى وواو الجمع والكسرة موجودة قبل دخول العامل
وجعل اثر الرو مما يقدر فيه الثلاث حركات للتعذر لا لذاته بل لعارض زيادة
على ما تقدم اي وهو المحرك بحركة المناسبة ستة اشيا احدها ما حرك
بحركة الحكاية نحو قول الشاعر • سمعت الناس ينتجعون غيثا • • •
فقلت لصيدح انتجعي بلالا • فان الرواية برفع الناس وكان الشاعر
سمع قايلا يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ونحو
من زيد في جواب من قال مررت بزيد وكذا من زيد في جواب من قال جا
زيد فالناس منصوب بفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر
وزيد في ذلك خبر مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر
لاشتغال المحل بحركة الحكاية خلافا لمن زعم انها في الاخير حركة اعراب
لا حركة حكاية قال لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجوده بالفعل
وانما قلنا بانها حركة حكاية في حالة النصب والجر للضرورة ورد بان تقدير
حركة الاعراب هو قياس النظاير وهذا كله خلافا لبني تميم فانهم يقولون
من زيد بالرفع في جميع الاحوال ولا يحكون قال ابن الانباري وهو
القياس ثانيها ما حرك بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا
لكسرة اللام في قراءة الحسن البصري فالحمد مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على
اخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الاتباع وهذه لغة
بني تميم وهي ضعيفة ففي الكشاف ولا يجوز استعمال الحركة الاعرابية
بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله بكسر الدال اي لان القياس
ان يكون الثاني هو التابع للاول وبذلك قرا يزيد المكي اي الحمد لله بضم
اللام اتباعا لضمة الدال قال ابن جني وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب
وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة
لضمة الدال ووجه ذلك ايضا بان حركة الدال اعراب وحركة اللام
غير اعراب وحركة الاعراب اقوى فالاولى ان تكون متبوعة لا تابعة
انتهى وهذا دليل على الاتباع في الحركة لا يتقيد بكونه في كلمة واحدة ثالثها

ما حرك بحركة المجاورة وفي المغني والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون
في النعت قليل انتهى نحو هذا جحر ضب خرب بكسر الباء من خرب لمجاورته
لضب المجرور وهو صفة لجحر فهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
التعذر لاشتغال المحل بحركة المجاورة رابعها ما سكن للوقف نحو جاء زيد
ومررت بزيد ورايت زيد بالسكون للوقف على لغة ربيعة في الثالث
فزيد مرفوع في الاول بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال
المحل بالسكون العارض لاجل الوقف خامسها ما سكن للتخفيف نحو
فتوبوا الى باريكم واعبدوا باريكم وباريكم متفضل بالسكون للهمزة تخفيفا
فباري في الاول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني منصوب بفتحة مقدرة
وفي الثالث مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل
بالسكون العارض لاجل التخفيف سادسها ما سكن للادغام نحو وقتل
داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا فداود فاعل
فهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره ومفعول فهو منصوب بفتحة مقدرة والعا
ديات مجرور بكسرة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال
المحل بالسكون العارض لاجل الادغام فعلم ان الموجب لتقدير الاعراب
من الحركات اربع حركات حركة المناسبة وحركة الحكاية وحركة الاتباع
وحركة المجاورة واما المجرور بالحرف الزائد نحو كفى بالله شهيدا وبحسبك
درهم فيقال فيه انه محل كذا كما صوابه في غير ما محل في المغني واعلم
ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد
نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعليق بعامل انتهى فان قلت
هلا كان من المعرب تقديرا كما ادعاه بعض شيوخنا كالمحرك بحركة المجا
ورة وما الفرق بينهما وكيف وصف بانه في محل مع ان المحل انما هو للمبني
قلت انما حكموا عليه بانه في محل ولم يعربوه تقديرا لما يلزم عليه ان يصير
الاسم معربا باعرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظا والاخر تقديرا
ولا نظير له في كلامهم ولا يلزم ذلك فيما حرك بحركة المجاورة وكون المحل لا
يكون الا للمبني ممنوع بل غايته الامر انه اشتهر عندهم ان المحل للمبني والا
فقد وصفوا المعرب تقديرا بانه في محل ففي التعليقة لابن النحاس اذا

[illegible]

والناس

ويحتمل ان تقدير الاعراب فيما سكن للوقف والتخفيف للنقل لا للتعذر ويفرق بينهما وبين ما سكن للادغام لان الادغام لا يمكن بغير تسكين فالتسكين فيه واجب بخلافهما ومما يدل لذلك ما نقل عن ابن الناظم فيما تقدر فيه الحركة قسمان قسم يمتنع فيه النطق بالحركة لعارض فلزم فيه التقدير كالمدغم وقسم يمكن فيه اثبات الحركة فسكن جوازا كتسكين تا بعوثتهم

قلنا ان

قلنا ان الفتى والقاضي في موضع رفع نعني به ان الضمة مقدرة على الالف
والياء ولولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة على ياء القاضي لظهرت الحركة
انتهى فتدبر ذلك تدبرا حميدا ولا تكن ممن يفهم تقليدا ثم لما فرغ من ذكر القسم
الاول اعني ما تقدر فيه الحركة للتعذر شرع في الكلام على القسم الثاني وهو
ما تقدر فيه الحركة للاستثقال فقال وما اي وقسم تقدر اي الحركة فيه رفعا
وجرا للاستثقال وذلك كالقاضي وقاض من كل اسم معرب اخره ياء لا
زمة قبلها كسرة منصرفا او غير منصرف ويسمى ما انطبق عليه هذا الضابط
المذكور منقوصا لنقصه اما من حذف التنوين او لانه نقص من ظهور بعض
الحركات فيه وخرج بالاسم الفعل نحو يرمي والحرف نحو في وبالمعرب الذي وبالياء
ما اخره الف نحو الفتى وباللازمة ياء نحو ابيك وبقبلها كسرة ياء نحو كرسي فانه
اي القاضي ونحوه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر
لثقلهما وثقل هذه الياء وثقلها الضمة وتظهر فيه الفتحة في حالة النصب حيث
لا مانع لخفتها لما سنذكره تقول اذا اردت التمثيل لذلك جا القاضي وقاض
بضمة مقدرة على الياء الموجودة في الاول والمحذوفة لالتقاء الساكنين في الثاني
ومنه زان من قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك ومررت بالقاضي وقاض
بكسرة مقدرة على الياء كذلك وربما ظن بعض ضعفة الطلبة من المبتديين ان
الكسرة الظاهرة في نحو قاض في المثال المذكور علامة الجر ومن ثم سال بعضهم
في الاية المتقدمة كيف عطف المرفوع اي وهو مشرك على المجرور اي
وهو زان وقيل له كان الاولى بك ان تقول كيف جر الفاعل وتقول رايت القا
ضي وقاضيا وجواريا بفتحة ظاهرة على الياء الموجودة حيث لم تكن نائبة عن
الكسرة ولم يتعرض لذلك لان كلامه في المقدر وانما قال وتظهر فيه الفتحة
ليتحقق المقدر وعدم ظهور الفتحة على الياء في قول القايل اعط القوس باريها
بالسكون لغة وقيل ضرورة ويؤيد الاول قراءة جعفر الصادق من اوسط
ما تطعمون اهاليكم وقراءة غيره اهليكم بسكون الياء وموجب هذا التقدير للضمة
والكسرة ان الياء المكسور ما قبلها ثقيلة وتحريكها بالضمة والكسرة يزيدها
ثقلا وظهورها اي الضمة في قول جرير يهجو الفرزدق ∴ وعرق الفرزدق
شر العروق ∴ خبيث الثرى كابي الازند ∴ والكسرة في قول الشاعر ∴

لا بارك الله في الغواني هل ∴ يصبحن الا لهن مطلب ∴ ضرورة وموجب ظهور الفتحة خفتها كما علمت ومحل تقدير الكسرة اذا كان المنقوص منصرفا والا قدرت فيه الفتحة نيابة عن الكسرة في حالة الجر نحو مررت بجوار وليال من قوله تعالى والفجر وليال ولا تقدر فيه الكسرة خلافا لبعضهم لما علمت في المقصور وانما قدرت الفتحة حينئذ ولم تظهر لانها نابت عن حركة ثقيلة التي هي الكسرة فلحقها الثقل كما تقدم في الكلام على تنوين العوض ومحل ظهور الفتحة في حالة النصب ما لم يكن من المركب المزجي الذي جزؤه الاول يا نحو معدي كرب واعرب اعراب المركب الاضافي والا قدرت الفتحة في حالة النصب نحو رايت معدي كرب لما قدمناه في الكلام على المركب المزجي وهو مزيد الثقل الحاصل بالتركيب فلم تقبل اليا الحركة مطلقا وسكنت للتخفيف وعن هذا احترزنا بقولنا حيث لا مانع وفيه ان هذا التقدير حينئذ ليس للثقل بل للتعذر بالسكون العارض لاجل التخفيف فليتامل فان قيل قد اقتصر المص فيما يظهر اعرابه على ذكر الحركات مع انه لا يختص بها كما علمته ولم يقتصر على ذلك فيما يقدر اعرابه بل ذكر تقدير الحرف وقدمه على تقدير الحركة فما سر ذلك قلنا تقدم الجواب عن ذلك وهو انه انما اقتصر فيما يظهر اعرابه على الحركات لانها الاصل ولانه لما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب نبه عليه وقدمه على الحركة ثم لما ذكر تقسيم القسم الاول الذي هو المعرب شرع في تقسيم القسم الثاني الذي هو المبني فقال والمبني قسمان لا ثالث لهما ايضا ما اي قسم يظهر فيه حركة البنا اي حركة للبنا بنا على ان البنا معنوي او حركة هي نفس البنا بنا على انه لفظي وما اي وقسم يقدر اي حركة البنا فيه ثم فالقسم الاول الذي تظهر فيه حركة البنا ثلاثة اقسام قسم يبنى على الفتح وقسم يبنى على الكسر وقسم يبنى على الضم ولم يذكر ما يبنى من الاسما على السكون ويظهر فيها ويمكن دخوله في كلامه بان يراد بالحركة وجودا او عدما فكانه قال فالذي تظهر فيه حركة البنا او عدم حركته كذا لان السكون عدم الحركة بسكون الفم وعدم تحركه عند النطق به ومن ثم سمي سكونا ولا يضر عدم تمثيله له فحينئذ تكون الاقسام اربعة فالمبني على الفتح نحو اين بالبنا على الفتح اي علامته وهي الفتحة او هو نفس الفتحة وسمي فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شيء من العضلتين عند التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف الاستفهام او الشرط وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقي ساكنان او ليعلم ان له اصلا في الاعراب

وكان على

وكان على خصوص الفتح للخفة لانه اقرب الى السكون ومن ثم كثر في كلامهم ولذلك بدا به المص اذ لو حرك بالكسرة الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين لثقل لثقل الكسرة مع اليا مع كثرة استعمال هذا اللفظ فيلزم كثرة التثقيل فلا ينقض بنحو جير لقلة استعماله ولما كان الكسر هو الاصل في التخلص من الساكنين وكان اعدل الحركات لانه بين الضم والفتح في الثقل وابعد الحركات من الاعراب واقربها الى البنا لانه لا يكون اعرابا الا مع التنوين او ما عاقبه من ال والاضافة كان المبني عليه اكثر من المبني على الضم ولذلك قدمه عليه فقال ونحو امس بالبنا على الكسر اي على علامته وهي الكسرة او هو نفس الكسرة وسمي كسرا لانه ينشا عن اللحي الاسفل اي انجراره الى اسفل انجرارا قويا عند التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم لو بما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم والبعيدة منه لكن المتبادر الغالب في الاستعمال الاول فكانه معرف بال العهدية تقديرا ومن ثم وصف بما فيه ال في قولهم لقيته امس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير ما ذكر لانه ليس احد المعارف المعروفة التي هي الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بال والمضاف لواحد منها وكان بناؤه على حركة لما تقدم وكان على خصوص الكسر لما انه على اصل التقا الساكنين اي الاصل في التخلص من التقا الساكنين وانما كان الكسر هو الاصل في ذلك لان الجر مختص بالاسما كما علمت والاصل ان يدل عليه بالكسرة كما سياتي والجزم مختص بالافعال كما علمت والاصل ان يدل عليه بالسكون كما سياتي فصارت الكسرة ضد السكون والاصل ان يتخلص الشيء بضده وفي كلام الشاطبي وانما كان الاصل ذلك لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة الاعراب الا مع التنوين او ما عقبه انتهى اي كما تقدم بخلاف الضمة والفتحة فان كلا منهما يكون اعرابا مع عدم ما ذكر كما في الاسم الذي لا ينصرف ثم بنا امس على الكسر في الاحوال الثلاثة هو لغة اهل الحجاز ووافقهم اكثر بني تميم في حالتي النصب والجر واعربوه في حالة الرفع اعراب ما لا ينصرف اي رفعوه بالضمة من غير تنوين وذهب قليل منهم الى اعرابه المذكور في الاحوال الثلاثة للعلمية اي الجنسية والعدل عن الامس ومحل هذا الخلاف اذا توفرت في امس ست شروط احدها ان يراد به معين سوا كان ذلك اليوم المعين هو اليوم الذي يليه يومك الذي انت فيه كما هو

استعماله

لما وصف بذلك ومعناه قلنا بتقدير ما ذكر (?)

المتبادر الغالب في الاستعمال كما تقدم ثم رايت بعض الشيوخ في بحث الحد اخذا
من اطلاق قول الشذور واذا اردت به معينا ثانيها ان لا يعرف بال ثالثها
ان لا يضاف رابعها ان لا يكسر خامسها ان لا يصغر سادسها ان لا يستعمل
ظرفا فان فقد شرطا من هذه الشروط بان اريد به غير معين اي اريد به يوما ما من الا
يام الماضية قبل يومك كمضى امس او عرف كمضى الامس او اضيف كمضى امسنا او كسر
كمضت اموس او صغر كمضى اميس وفي كلام بعضهم ولا يصغر امس كما لا يصغر
غد او استعمل ظرفا نحو اعتكفت امس فلا خلاف في اعرابه في غير فوات الشرط
الاخير لزوال علة البنا وهي تضمنه معنى حرف التعريف ويكون منصرفا فيما عدا
المعرف والمضاف وانما صرف لفوات العلمية الجنسية التي هي احدى علتي منع
الصرف فان قيل لم اعرب عند تعريفه بال مع انه في حالة بنائه متضمن لمعناها
كما علمت قلنا لان عند ارادة تعريفه بذلك ينوى تنكيره وقد قال بعضهم
ليس في العربية مبني يدخل عليه ال الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف بال
صار معربا والمراد انه مبني في حال تعيينه لا في حال تنكيره فلا يرد ان خمسة
عشر واخواته لا يصير معربا بدخول ال عليه بل يبقى معها على بنائه لانه مبني حال
تنكيره وفي فوات الشرط الاخير يكون مبنيا اجماعا كما في الاوضح وفي كلام سيبويه
وقد جاء اي في ضرورة الشعر امس بالفتح ثم ختم بالمبني على الضم فقال ونحو حيث
بالبنا على الضمة وسمي ضما لانه ينشا عن ضم الشفتين عند التلفظ به وانما بنيت
لتضمنها معنى حرف الشرط ان كانت شرطية او لافتقارها الى الجملة افتقارا لازما
وكان بناؤها على حركة لما علم وكانت على خصوص الضم تشبيها لها بقبل وبعد
واخواتهما من الغايات التي بنيت على ذلك للفرق بين حركة اعرابها وحركة بنائها
لان الضم ليس حركة لها حال الاعراب فجعل حركة لها حال البنا ووجه الشبه
ان حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد الذي كان حقها ان تضاف اليه كسائر
اخواتها كما ان قبل وبعد قطعا عن الاضافة الى ذلك فلا يقال حيث ملازمة
للاضافة ونحو قبل وبعد غير مضاف فاين المشابهة وبناؤها على الضم هو
احدى اللغات التسع المشهورة الحاصلة بتثليث الثا المثلثة مع اليا
او الواو او الالف ووجه بنائها على الكسر والفتح يعلم مما تقدم في اين وامس
وحكى الكسائي ان فقعس يعربونها مطلقا اي في الاحوال الثلاثة وقراة

بعضهم

واغا اعرب م

بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل الاعراب والبنا وذهب
الزجاج الى ان حيث اسم موصول بمعنى الذي وليست مضافة فبناحيث
وكونها غاية هو المشهور وذهب بعضهم الى اعرابها موافقة لفقعس والمبني على
السكون من الاسما نحو كم بنيت للشبه الوضعي او المعنوي لانها تضمنت معنى
همزة الاستفهام ان جعلت استفهامية ومعنى رب الذي للتكثير ان جعلت
خبرية ومما بني على السكون نحو ذا ومتى والظاهر انه مقدر للتعذر لان الالف
ساكنة بالذات فلا تقبل سكونا اخر فقد علمت ان الاسم بالنسبة للبنا اربعة اقسام
لانقسام انواع البنا اليها كما سياتي مبني على الفتح ومبني على الكسر ومبني على الضم ومبني
على السكون وعلمت ان الفتح على ان البنا لفظي هو الفتحة والكسر هو الكسرة والضم هو
الضمة وعلى ان البنا معنوي تكون الفتحة والكسرة والضمة علامات وعلمت وجه
التسمية بذلك وعلمت ان الاسم اذا بني على الفتح او الكسر او الضم يسال فيه ثلاثة
اسئلة لم بني ولم كان بناؤه على حركة ولم كانت الحركة خصوص الفتحة او الكسرة او الضمة
ولا يخفى انه اذا بني على السكون يسال عن سؤال واحد وهو لم بني ولم يذكر المص
ما يبنى من الاسما على ما ينوب عن الحركة كما فعل في المعرب فمما يبنى على نايب الفتح
المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث السالم اذا وقع كل اسما للا العاملة عمل ان نحو لا
مسلمين ولا مسلمين ولا مسلمات بالياء في الاولين والكسرة في الاخير نيابة عن
الفتحة ومما يبنى على نايب الكسر ما بني على الفتحة نيابة عن الكسرة نحو سحر على القول
بنايه ومما يبنى على نايب الضم المثنى وجمع المذكر في الندا نحو يا زيدان لمعين ويا زيدون
كذلك والتمثيل بسحر لما ناب عن الكسرة ذكره الجلال السيوطي في النكت وقال كما
يعني في الشذور واقول فيه نظر لانه في الشذور وشرحه لم يمثل لما بني على نايب الكسر
لا بهذا المثال ولا بغيره وكنت تخيلت سابقا ان يمثل له بلا مسلمات بالفتح على
القول به وهو الراجح وحينئذ تكون نيابة عن الكسرة لانه حينئذ بني على خلاف ما ينصب
به لو كان معربا لان النصب في ذلك بالكسرة لا بالفتحة بطريق الاصالة لان النصب في ذلك
بالكسرة لا بالفتحة لانه اصل مهجور لا يلتفت اليه ويقربه قوله في المغني في اسم لا ويبنى على الكسرة
في نحو مسلمات وكان القياس وجوبها لكن جاز بالفتح وهو الارجح لان الحركة التي
يستحقها المركب انتهى اي لان المركب حقه ان يبنى على الفتحة لخفتها فليس المراد ان
استحقاقه للفتحة هنا لانها الاصل في نصب ما ذكر لانه اصل مهجور كما علمت ثم

ظهر ان هذا بعارض جعل بناء مسلمات علي الكسرة بطريق النيابة عن الفتحة اذ لو كان
النصب بالفتحة في ذلك اصلا لا مهجورا لما وقعت النيابة عنها واما السكون في بناء
الاسماء فلا نايب عنه ثم ظهر انه لا يحسن دخول السكون في كلام المص وانه انما اقتصر علي المبني
علي حركة دون المبني علي السكون ودون ما يبني علي نايب الحركة لقوله والذي تقدر
فيه حركة البنا لان كلا من السكون والالف والواو والياء يقدر في البناء في الاسماء
فلا يستقيم التقسيم والذي يقدر فيه حركة البناء من الاسماء نحو المنادي المفرد
المبني قبل الندا فالمنادي نحو سيبويه من قولك يا سيبويه من كل علم مختوم بويه
وعلة بنائه التركيب لتضمنه معني حرف العطف وقيل لمشابهته لاسم الصوت فبناؤه
لمشابهته المبني ونحو حذام من قولك يا حذام من كل علم لمؤنث جاء علي فعال سواء
الان لمزه رآء كوبار وخضار وسفار او لا كقطام فان هذا النوع مبني عند اهل الحجاز
لتضمنه معني الحرف وهو تا التانيث وقيل لمشابهته للمبني وهو اسم الفعل الذي
علي وزن فعال للامر كنزال في الزنة المبني لمشابهته الحرف في الاستعمال او لوقوعه
موقع المبني الذي هو الفعل كما قيل وكان علي حركة لما تقدم وكانت كسرة لما علم في
امس وقيل لانها تشعر بالتانيث ومن ثم كسرت التاء في انت للمؤنث وذهب
اكثر بني تميم الي بناء ما ختم براء واعراب ما لم يختم بها اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتانيث
وقيل العدل عن فاعلة فانك تقدر فيه اي في نحو سيبويه وحذام في الندا الضمة لان
المنادي المفرد يبني علي ما يرفع به لو كان معربا فهذا يبني علي الضم تقديرا ونحو المنادي
المذكور اسم لا العاملة عمل ان المبني قبل دخولها نحو لا سيبويه بالتنوين عندنا فانك
تقدر فيه الفتحة لان اسمها المفرد يبني علي ما ينصب به لو كان معربا فهذا يبني علي
الفتحة تقديرا وهذا التقدير وان كان لا يظهر اثره في المتبوع الذي هو الاسم المبني
لكن يظهر اثر ذلك التقدير في الاسم المعرب التابع لذلك الاسم المبني تقول
في تابع المنادي يا سيبويه العالم او نفسه او زين العابدين بالرفع لذلك التابع
اتباعا للضم اي لذلك الضم المقدر في اخره اي اخر ذلك الاسم المنادي الذي هو
المتبوع فحركة المتبوع بنا وحركة التابع اعراب كما علم من تعبيره وفي جعل حركة التابع
اعرابا اشكال قوي لان عامل المتبوع لا يقتضي الرفع وقد تقرر ان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع واجاب الفاضل الهندي في شرح الكافية بان العامل فيهما
يا الندا لشبهها بالرافع في كون اثره عارضا مطردا او فيه نظر لا يخفي وعندي

ان حركة التابع اتباعا لا اعراب والتعبير عنها بالرفع فيه مسامحة وحينئذ يكون
منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع او ان العامل
متوهم كانه توهم ان المتبوع نايب فاعل الفعل الذي ناب عنه يا بان يقدر مبنيا
للمجهول ويجوز ان تقول العالم او نفسه او قفه بالنصب اتباعا للنصب الثابت
لمحله اي لمحل ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع لانه في محل نصب علي المفعولية
بالفعل المقدر الذي نابت عنه يا وظاهر كلامهم استوا الوجهين فيما ذكر ثم رايت
ابن الانباري قال والحمل علي الموضع هو الاختيار عندي لان الاصل في وصف
المبني هو الحمل علي الموضع انتهي ويمتنع العالم او نفسه او بطة بالجر اتباعا للكسر
الثابت للفظه اي للفظ ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع وتقول في تابع اسم
لا لا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدر وكانه ركب مع الموصوف قبل دخول
لا ويجوز نصبه فيقال ظريفا نظرا لمحل ذلك الموصوف ويجوز رفعه فيقال
ظريف نظرا لمحل ذلك الموصوف مع لا ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ
به وما ذاك الا لان حركة البنا الاصلية لا يجوز اتباعها لضعفها بلزومها
وعدم مفارقتها بخلاف العارضة بسبب الندا ونحوه كدخول لا فانه
يجوز اتباعها لانها شبيهة بحركة الاعراب من حيث انها تحل وتزول وحركة
الاعراب مع كونها طارية اقوي من حركة البنا لانها لمعني بخلاف حركة البنا وقد
الغز بعضهم في هذه المسيلة بقوله يا هولاء اخبروا سايلكم ما اسم له لفظ
وموضعان ولا يراعي لفظه في تابع والموضعان قد يراعيان ولما قسم الاسم
من جهة وصفه بالاعراب والبناء قسمين اي معرب ومبني قسم الفعل
من الجهة المذكورة الي ذلك فقال والفعل من حيث هو قسمان قسم معرب
علي خلاف الاصل عند جمهور البصريين اي جاري عليه الاعراب او صالح له وقدمه
لشرفه وقسم مبني علي الاصل ولا ثالث لهما ولم يحك المص خلافا في اثبات الواسطة
هنا كما قدمه في الاسم وهو بظاهره ربما يفيد انه لا قايل بذلك هنا مع ان
قياس من اثبت الواسطة في الاسم بما لم يظهر اعرابه ان يثبتها هنا في الفعل
المضارع الذي لا يظهر اعرابه وهو الفعل المعتل الاخر ثم رايت المص في التصحيح
نقل ذلك عن ابن السراج ومن تبعه وعللوا عدم تقدير الاعراب فيه بان الاعراب
في الفعل فرع لا حاجة الي تقديره فيه انتهي ومن المعلوم انه غير مبني فهو واسطة

ثم رايت الشاطبي نقل عن بعضهم ان الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد
مباشرة او غير مباشرة لا معرب ولا مبني قال فهو حالة بين حالتين كما
المضاف لياء المتكلم اي عند من قال انه واسطة كما تقدم وستعلم ضعف
هذا القول وان المضارع المذكور مبني في الاول ومعرب في الثاني علي الاصح
واذا اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الفعل **فالمعرب** منه بالمعنى المتقدم **الفعل**
المضارع لان الاسم في المعنى الذي اقتضى اعراب الاسم وهو وجود معاني تركيبية
تفتقر في تمييزها الى اعراب لتوارد ها علي صيغة واحدة علي المشهور وتقدم انها
في الاسم الفاعلية والمفعولية والاضافة واما في الفعل فهي النهي عن كل من امرين
والنهي عن الجميع بينهما والنهي عن الاول واباحة الثاني كما سياتي ايضاحه
وذلك الفعل المضارع هو **المجرد من نون الاناث** اي الموضوعة لهن وان استعملت
في غيرهن من المذكور ضميرا او علامة **ونون التوكيد** المباشرة له لفظا وتقديرا بان لا
يفصل بينهما وبينه فاصل في اللفظ او التقدير ثقيلة كانت او خفيفة كما سياتي
في كلامه ولم يذكر للمعرب هنا ضابطا فلم يقل هو ما تغير اخره بسبب عامل الى اخره
كما فعل في الاسم لانه نوع واحد وذلك المجرد اما مرفوع **نحو يضرب** او منصوب نحو
لن يضرب او مجزوم نحو **لم يضرب والمبني** منه الفعل المضارع غير المجرد مما ذكر علي
الاصح كما سيذكره المص في علامات الافعال واحكامها والمبني منه ايضا **الفعل**
الماضي اتفاقا اي بالاتفاق او حال كون بنائه متفقا عليه ولا حظ له في الاعراب
لا لفظا ولا تقديرا لعدم ما يقتضي اعرابه ومنه ستعلم واما محله فقد حكموا عليه في قولك
ان قام زيد قام عمرو بانه في محل جزم وان الجزم محكوم به لذلك الفعل وحده
لا للجملة باسرها اي لرفع فاعله **وكان حقه ان يبني علي السكون لانه**
اي السكون **الاصل في البنا** اي الغالب الكثير لان البنا ضد الاعراب والاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة لتمييز تلك المعاني المقتضية له فالمناسب ان يكون
البنا بعدم الحركة والسكون لتحقق المضادة ولانه لخفة هو اليق بالمبني
الثقيل لملازمته حالة واحدة ولانه عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب
استصحابه ولا يعدل عنه الا لسبب وقد ذكروا للبنا علي حركة اسبابا بحق لها
اكتسابا منها خوف التقاء الساكنين ومنها الاعلام بان له اصالة في الاعراب وقد
تقدم او منها مشابهة المعرب وحينئذ انما عدل هنا عن الاصل **وبني** اي الفعل

الماضي

الماضي **علي حركة لمشابهته الاسم** اي المعرب وهو اسم الفاعل وفي التصريح للمص لمشا
بهته للمضارع في الجملة ولو قال لمشابهة المعرب لشملهما والمشابهة **في** امور منها **وقوعه**
اي المضارع واسم الفاعل
ظاهرا **صفة وصلة وخبرا وحالا** فصفة **في قولك مررت برجل ضرب و**صلة
في قولك جا الذي ضرب وخبرا في قولك **زيد ضرب و**حالا في قولك **رايت زيدا**
قد ضرب وانما قلنا ظاهرا لان المحكوم عليه في الحقيقة بذلك هو الجملة لا الفعل وحده
وذكروا للبنا علي خصوص الفتحة اسبابا منها الخفة فلذلك قال **وكانت تلك**
الحركة فتحة اي خصوص الفتحة لفظا او تقديرا **التعادل خفتها** اي الفتحة
ثقل الفعل لما سيبنيه عليه ومن المبني فعل الامر علي الاصح فلذلك قال **والامر**
اي فعل الامر **مبني** لكن لا اتفاقا كالماضي بل **علي القول الاصح عند جمهور البصريين**
علي ما هو الاصل في البنا وهو السكون او نائبه وستعلمه **و**مقابل الاصح **ما ذهب**
اليه الكوفيون وبعض البصريين ذهبوا **الي انه مضارع معرب مجزوم** جزما
بالسكون او ما ناب عنه **بلام الامر** حال كونها **مقدرة** غير ملفوظ بها **فاصل**
اضرب مثلا عندهم اي الكوفيين وبعض البصريين **لتضرب** بلام الامر وبتا
المضارعة ثم **حذفت** تلك **التا** تخفيفا ايضا **او خوف** اي الخوف **الالتباس**
بالمضارع الصحيح الاخر المرفوع **وقفا** اي في حالة الوقف فلا يقال الالتباس مرفوع
لان المرفوع محرك الاخر بالضمة والمجزوم ساكن الاخر ويكفي الالتباس ولو في
ضرورة فعلم ان ما لا لبس فيه محمول علي ما فيه لبس طرد اللباب **ثم** بعد حذف التا
لما صارت الضاد ساكنة ولا يمكن الابتدا بالساكن **اتي بهمزة الوصل توصلا**
الي النطق بتلك الضاد الساكنة ولم يكتفوا بتحريك الضاد مع انه ايسر من
اجتلاب الهمزة محافظة علي صيغة المضارع التي هي الاصل وفيه ان هذا خلاف
الاصل فلا يعول اي في دعوى ان الاصل ما ذكر ثم تصرف فيه بما ذكر من غير ضرورة
تدعو اليه لكنه قال في المغني وبهذا القول اقول واستدل له بامور منها انهم قد نطقوا
بهذا الاصل كقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا
وفي الحديث لتاخذوا مصافكم بالتا الفوقانية ثم لما قسم المعرب من الاسماء الى قسمين
ما يظهر اعرابه وما يقدر اخذ يقسم المعرب من الافعال الى ذلك فقال **ثم المعرب**
من الافعال اي الذي هو كما علمت الفعل المضارع المجرد من نوني الاناث والتوكيد
قسمان اي قسم **يظهر اعرابه** اي علامة اعرابه لفظا لصلاحية اخره لذلك

حذفت تلك اللام حذفا مستمرا تخفيفا ح

وما اي وقسم لا يظهر اعرابه بل يقدر هو اي اعرابه اي علامة اعرابه لعدم صلاحية
اخره لظهور ذلك وكان من حقه ان يبرز هذا الضمير لان يقدر صفة جرت على غير
من هي له وفيه ما تقدم فالقسم الذي يظهر اعرابه اي علامة اعرابه لفظا حيث
لا مانع قسمان لا ثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة
او عدمها وهو السكون والقسم الثاني من القسم الاول هو الفعل المضارع
الصحيح الاخر وهو ما اخره حرف صحيح اي ليس من حروف العلة المتقدم ذكرها
ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة ولم يقم به مانع يمنع من
ظهور ذلك بقرينة تمثيله المرفوع بقوله يضرب وللمنصوب بلن يضرب و
للمجزوم بلم يضرب والقسم الاول من القسم الاول هو الفعل المضارع الذي اتصل
به الف اثنين او واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة ولم يوكد بالنون نحو يفعلان
ويفعلون وتفعلين ولن تفعلا ويفعلوا وتفعلي فقد علمت ان ظهور علامة الا
عراب في الفعل لا يختص بالحركات كما هو ظاهر اقتصاره عليها وتقدم له نظير
هذا في الاسم وقلنا فيما سبق ان اقتصاره عليها العلة لكونها الاصل وان الا
نسب بما ذكر في المقدر ان يذكر الحرف ايضا كما ذكرنا لانه ذكره فيما يقدر ولم
يقتصر على الحركات وهذا ياتي نظيره هنا فانه ذكر الحرف فيما يقدر حيث قال
والذي يقدر اعرابه اي علامة اعرابه قسمان هما اي قسم يقدر فيه حرف
وقدمه لما سبق في الاسم وهما اي وقسم يقدر فيه حركة فالذي يقدر فيه حرف
الفعل المضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة او الف الاثنين او يا
المؤنثة المخاطبة اذا اكد بالنون اي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة
النون له في اللفظ وتقدر فيه نون الرفع وخرج بالمرفوع المجزوم فان اعرابه
يكون ظاهرا لما سياتي فالمضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة المذكور بما ذكر
نحو لتبلون و المتصل به يا المخاطبة نحو لتبلين واذا اردت معرفة اصل كل
واحد منهما فلتبلون اصله بعد التوكيد بالنون المذكورة لتبلوونن بوا
وين اولاهما لام الفعل المضارع يبلو من الابتلاء وهو الاختبار والتجربة
وثانيهما واو الجماعة وثلاث نونات زوائد نون الرفع ونونا التوكيد تحركت
الواو الاولى التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها قلبت الفا وفقا بالقاعدة
فاجتمع حينئذ ساكنان تلك الالف المنقلبة عن الواو وواو الجماعة حذفت الالف

بيان المنقلبة عن واو ... وواو الجماعة

لالتقا

هو الذي في القام في الجملة الاولي

لالتقا الساكنين اي للتخلص منه او يقال استثقلت الضمة على الواو الاولى التي
هي لام الفعل فحذفت تلك الضمة للثقل فاجتمع ساكنان الواو الاولى والثانية
حذفت الاولى لانها جزء كلمة للتخلص من التقا الساكنين ثم بعد هذا الاعلال
توالت امثال ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون
الرفع لتوالي الامثال فاجتمع ساكنان على غير حده بناء على ان الذي على
حده ان يكونا في كلمة واحدة ويكون الاول منهما حرف مد والثاني مدغما
والساكنان هما واو الجماعة ونون التوكيد الاولى المدغمة في الثانية
والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم يمكن تحريكها فحركت الواو بالضمة لمناسبتها
لالتقا الساكنين اي للتخلص منه وخصت بالتحريك ولم تحذف تلك الواو لعدم
وجود ما يدل عليها من الحركات قبلها وهي الضمة ولم تحذف النون المشددة
لانه يجي انها لغرض يفوت بحذفها وهو التاكيد فان قلت قد علم مما سبق
ان القاعدة انه اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وما
السبب في ان الواو لم تقلب ههنا الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها قلت
السبب في ذلك ان الحركة وهي الضمة هنا عارضة للتخلص من الساكنين
والحركة العارضة لا اعتداد بها في الاعلال فلا يعل لاجلها ولتبلوان
اصله بعد التوكيد لتبلوانن توالت فيه امثال ثلاثة زوايد وهي نون
الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي تلك النونات الثلاث
فاجتمع فيه ساكنان على غير حده على ما تقدم الف الاثنين ونون التوكيد الاولى
المدغمة في الثانية ولم تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا
يمكن تحريك النون الاولى ولم تحذف النون المشددة لما تقدم ولم تقلب
الواو الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يلزم التقا الساكنين ايضا
والحاصل انهم اغتفروا هنا التقا الساكنين وهما الالف والنون الاولى
المدغمة على غير حده وغاية ما فعلوا ان حركوا النون الثانية بالكسرة كنون
المثنى فعلم ان هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقا الساكنين كما يتوهم
ولتبلين اصله بعد التوكيد لتبلوينن تحركت الواو التي هي لام الفعل و
انفتح ما قبلها قلبت الفا وفقا بالقاعدة فالتقى ساكنان على غير حده تلك
حذفت تلك الالف لالتقا الساكنين اي للتخلص منه وخصت بالحذف

الالف المنقلبة ... وياء المؤنثة المخاطبة

لانها جزء كلمة بخلاف اليا وبعد هذا الاعلال توالت امثال ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي تلك النونات فاجتمع ساكنان يا المخاطبة والنون الاولي من نوني التوكيد المدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلا يمكن تحريكها كما علمت فحركت تلك اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة ليحصل التخلص من التقا الساكنين وخصت تلك اليا بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها وهي الكسرة ولم تحذف النون المشددة لما تقدم وفي اليا ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين في كلام المص وبالتقييد بزوايد لا يرد انه قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنني في الماضي ويجنني في المضارع لان منها اثنتين من نفس الكلمة وواحدة زايدة والثقل انما يحصل بالزوايد وحيث حذفت نون الرفع لعارض توالي النونات فانها تقدر علامة للرفع حرصا علي بقا علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت لا لتوالي الامثال بل للجازم بان كان المضارع المذكور اي الذي اتصلت به واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة واكد بالنون الثقيلة مجزوما فانها لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين وعن هذا احترز المص بقوله المرفوع وقد اشرنا اليه فيما سبق ووعدنا ثم بحجة ما المضارع المذكور المجزوم من المعرب لفظا لان اصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم نحو يصدون ذلك حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون المدغمة حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصدنك وهذا من المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل فواو الجماعة وان لم تكن فاصلة في اللفظ فهي فاصلة في التقدير وقد قدمنا ان نون التوكيد لا تقتضي بنا المضارع الا ان باشرته في اللفظ والتقدير ومن قولنا ثم اكد بالنون اي بعد دخول الجازم وهو الواضح لا قول الجمال بن هشام في شرح القطر اصله قبل دخول الجازم يصدونك لانه انما ياتي علي شذوذ وهو توكيد الفعل الخالي عن الطلب وما في معناه واصل الثاني قبل التوكيد ودخول الجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان وهما

الالف والنون

الالف والنون المدغمة لا جايز ان تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت ما جي بها لاجله والنون المدغمة لا يمكن تحريكها كما علمت فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى الي اخر ما تقدم في تبلوان واصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترايين بوزن تمنعين فالرا فا الكلمة والهمزة عينها والياء الاولي لامها نقلت حركة الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار تريين بفتح الرا وكسر الياء الاولي وسكون الثانية قلبت الاولي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او استثقلت الكسرة عليها فحذفت فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار ترين بفتح الرا وسكون اليا ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزايدة فحذفت النون فصار اما تري بسكون اليا المفتوح ما قبلها ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان وهما يا المخاطبة والنون المدغمة وحذف احداهما متعذر لما علمت فحركت اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة وفيه ما تقدم فكون الاعراب في هذه الثلاثة لفظي واضح لانه حذف النون للجازم لا تقديري وان النون حذفت لتوالي الامثال كالثلاثة قبلها كما توهمه بعضهم وربما حذفت نون الرفع من المضارع المرفوع الذي اتصل به ما ذكر لغير توالي الامثال بل لمجرد التخفيف كقول الشاعر ✽ ابيت اسري وتبيتي تدلكي ✽ وجهك بالعنبر والمسك الذكي ✽ وهو نادر هذا ما تعلق بما يقدر فيه حرف ولم يذكر ان تقدير هذا الحرف للتثقل او للتعذر وظاهر صنيعه ان هذا لا يتصف بتعذر ولا استثقال حيث سكت عنه في ذلك فذكره فيما تقدر فيه الحركة حيث قال والذي تقدر فيه الحركة قسمان ما يقدر اي الحركة فيه تعذرا لذاته وهو ما في اخره اي ما اخره الف كيخشي لما علمت ان ذات الالف لا تقبل الحركة فانه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب علي الالف للتعذر لذاته نحو هو يخشي ولن يخشي ومما تقدر فيه الحركة للتعذر لكن لا لذاته بل لعارض ولم ينبه عليه كما اشار في الاسم اليه ما اشتغل اخره بحركة النقل كما في قول القايل ✽ ولهيت نفسي بعدما كدت افعله ✽ بفتح اللام والاصل بعدما كدت افعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الها التي هي الفتحة الي اللام بعد السلب ضمتها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا او بالسكون للادغام نحو يضرب بكر وقد تقدر

ثم حذفت هـ
اي الواو

عدم الحركة وهو السكون للتعذر لا لذاته بل لعارض بان اشتغل آخر
المضارع بحركة التخلص من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وعن هذا العارض
احترزنا فيما سبق بقولنا ما لم يقم به مانع يمنع من ظهور ذلك وما اي وقسم
تقدر اي الحركة فيه استثقالا وهو ما في اخره اي ما اخره واو كيدعو
وما في اخره اي اخره يا نحو يرمي فانه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع
فقط على كل من الواو واليا للثقل فان كلا من الواو واليا حرف ثقيل وتحريكه
بالضمة يزيد ثقلهما واما ظهورها على الواو في قول الشاعر اذا قلت علّ القلب
يسلو وعلى اليا في قول الشاعر تساوي عنزي غير خمس دراهم فضرورة
وتظهر الفتحة على كل من الواو واليا حالة النصب لخفتها وعدم ظهورها
على الواو في قول الشاعر ارجو واملُ ان تدنو مودتها وعلى اليا في قول
الشاعر ما اقدر الله ان يدني على شحط ضرورة وقال بعضهم هو اختيار
وخرج عليه قراة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو
وفيه انه يجوز ان يكون ذلك على اهمال ان في المعطوف عليه والمبني
من الافعال قسمان لا ثالث لهما القسم الاول مبني على الفتح لفظا
او تقديرا فالمبني منه على الفتح لفظا كضرب واستخرج وعلى الفتح تقديرا نحو
كفى وضربت بتثليث التا وضربنا زيدا وضربتما وضربتم وضربتن وضربن والذي
يدون ضربوا فانه مبني على الفتح تقديرا منع من ظهورها التعذر لذاته في نحو
كفى ولعروض السكون للتخفيف في ضربت وضربنا وضربتما وضربتم وضربتن لخوف
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما سيصرح به وحمل عليه نحو
اكرمت واستخرجت وقولهم كالكلمة الواحدة احترازا عن الكلمات فربما
اجتمع فيها ثمان حركات متواليات كقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا
ولا يرد نحو علبط وجندل لانه مزال عن اصل اذ اصل الاول علابط والثاني
جنادل حذفوا الالف تخفيفا وما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به وقيل
انما سكن ما قبل نا في ضربنا التمييز الفاعل من المفعول ثم حملت التا والنون
علي نا للمساواة في الرفع والاتصال وبهذا التعليل قال الشيخ ابن مالك و
لعروض الضمة لمناسبة واو الجماعة في ضربوا فعلم ان محل بنا الماضي على الفتح لفظا
اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك نحو ضربت بتثليث التا وضربنا وضربتما

وضربتم

وضربتم وضربتن وضربن كما سيصرح به بعد او واو الجماعة نحو الزيدون
ضربوا والا بني على الفتح تقديرا وتقييد ضمير الرفع بالمتحرك مصرح بان فتحة
ضربا للبنا ويوجه بانها استصحبت بعد دخول الالف الاثنين وصحبت
لها المناسبة وليست لمحض المناسبة وهذا الصنيع اي جعل الفعل الماضي
مع واو الجماعة مبنيا على الفتح تقديرا وان الضمة فيه للمناسبة لا للبنا يرشد اليه
قول المص هنا فقسمان اذ هو يقتضي ان لا شي من الافعال يبنى على الضم
وقد صرحوا بذلك برمتهم وصرح به المص فيما سياتي وصرح فيما سياتي بان
الضم للمناسبة وسياتي وجه بقا ما قبل واو الجماعة على الفتح لفظا في نحو
غزوا ورموا فقد علم ان قوله اذا لم شرط البنا الماضي على الفتح لفظا ومنه يعلم
ان ما اتصل به ضمير الرفع المتحرك ليس مبنيا على السكون خلافا لما يقتضيه
كلامهم من ان الفعل مع ضمير الرفع المتحرك مبني على السكون ومع واو
الجماعة مبني على الضم هذا وذهب بعضهم الى انه مع ضمير الرفع المتحرك مبني على
السكون وعلله بان اصله البنا واصل البنا السكون والضمير يرد الاشيا الى اصولها قال ابن ايان وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي
اربع متحركات لانه لا يطرد في استخرجت واشباهه انتهى وقد علمت ان نحو
استخرجت محمول على نحو ضربت والقسم الثاني قسمان مبني على السكون
لفظا او تقديرا وهو الاصل في كل مبني وحينئذ كان المناسب ان يقدمه
على المبني على الفتح الا ان يقال اخره لحلول الطول عليه او مبني على نائبه اي
نائب السكون وهو الحذف اما للام الفعل او لغيرهما مما هو منزل منزل
لها فالاول اي المبني على السكون لفظا كاضرب يا زيد واضربن يا هندات
وتقديرا كاضرب الرجل فان السكون فيه مقدر منع من ظهوره اشتغال
اخر الفعل بالحركة العارضة لخوف التقا الساكنين ومعلوم ان محل بنا اضرب
ونحوه مما هو صحيح الاخر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد والا بني
على الفتح كاضربن وحينئذ يكون من القسم الاول والثاني اي المبني على
نائب السكون وهو الحذف للام الفعل كاخش واغز وارم مما هو
معتل الاخر وليس حرف العلة فيه بدلا من همزة فان كان بدلا من همزة
كاقرا جاز الحذف وعدمه كما سياتي في كلامه وما لم يتصل به الف اثنين

ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة والا وهو صحيح الاخر اتصل بها النون وهو لم يتصل به نون نسوة ولم تباشره نون التوكيد والا لم يكن بناوه على نايب السكون في الاول نحو اخشين واغزون وارمين وعلى الفتح في الثاني نحو اخشين واغزون وارمين كما سياتي في احكام الافعال وعلامتها ولغير لام الفعل نحو قولا وقولوا وقولي مما هو صحيح الاخر وقد اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة او يا المونثة المخاطبة وكذا معتل وقد اتصل به ما ذكر وان اكد بالنون نحو اغزن واغزوا والثاني واغزي فانه اي ما ذكر من اخشي وما بعده مبني على نايب السكون وهو الحذف فا المحذوف من اخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن اغز الواو والضمة قبلها دليل عليها ومن ارم اليا والكسرة قبلها دليل عليها وكل من الالف والواو واليا لام الفعل فهو احذف اصالة كما سياتي في كلامه والمحذوف من قولا وقولوا وقولي ومن اغزوا واغزوا واغزي النون التي هي علامة الرفع وليست لام الفعل بل هي في حكم الاخر ومنزلة منزلته مما اتصل به واو الجماعة او يا المونثة المخاطبة صحيحا كان او معتلا لحذف كل من الواو واليا لخوف التقا الساكنين نحو قولن وقولن واغزن واغزن وان اتصل به الف الاثنين لا تحذف منه الالف نحو اضربان واغزوان لخوف الالتباس وسياتي ثم ايضا ان فعل الامر قد يدخله الحذف حتى يصير على حرف او حركة او صيغة يقتضي انه لا نايب للفتح في بناء الافعال وهو كذلك كما انه لا نايب للسكون في بناء الاسماء كما علمت وان كلا من الفتح والسكون لا يقدر وليس كذلك كما علمت وقياس ما سبق له في الاسم ان يقول بعد قوله والمبني من الافعال قسمان ما يظهر فيه علامة البنا وما يقدر فيه وقد علمت ما يظهر فيه علامة البنا وما تقدر فيه ولما تكلم المص على الاسم وقسمه الى معرب ومبني وعلى الفعل وقسمه كذلك اخذ يتكلم على الحرف فقال والحروف كلها مبنية اي كل واحد منها مبني لانه لا مقتضي لاعرابها لان المقتضي للاعراب كما تقدم وسياتي توارد معاني تركيبية على الكلمة بصيغة واحدة فيفتقر في تمييزها الى اعراب وهي خالية عن ذلك لانها لا يتداول عليها من المعاني المختلفة التركيبية اي الحاصلة بسبب التركيب بصيغة واحدة ما تفتقر في د لالته اي في الدلالة عليه الى الاعراب لتمييز تلك المعاني فلو اعربت لكان اعرابها

ضايعا

ضايعا كما صنع الشيخ ابن مالك واعترض ابو حيان بانا نجد كثيرا من الحروف يكون لمعاني كثيرة تفهم منه وكل معنى منها حالة التركيب وذلك نحو من فانها تكون للابتدا الغاية وللتبعيض وللتبيين اي بيان الجنس انتهى وفيه ان هذا غفلة عن اعتبار الصيغة الواحدة ومن لا تحتمل هذه المعاني بصيغة واحدة في تركيب واحد ثم لك ان تقول ما السر في ان المص لم يذكر علة اعراب المعرب من الاسم ولا علة اعراب المعرب من الفعل المضارع ولا علة المبني منهما فيما سبق وذكر هنا علة بنا الحرف وقد علمت مما سبق ان الاسم بالنسبة الى البنا اربعة اقسام مبني على الفتح او نايبه ومبني على الكسر او نايبه ومبني على الضم او نايبه ومبني على السكون وليس له ما ينوب عنه وسكت المص عن المبني من ذلك على السكون وان الفعل بالنسبة الى البنا قسمان مبني على الفتح وليس له ما ينوب عنه ومبني على السكون او نايبه واما الحرف فقد اشار اليه بقوله وهي اي الحروف بالنسبة الى البنا اربعة اقسام لانقسام انواع البنا كما سياتي قسم مبني على السكون وهو الاصل في كل مبني لا خصوص الحرف لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب ضد البنا فالمناسب ان يكون البنا بعدم الحركة لتحقق المضادة او لان السكون اخف من الحركة فهو اليق بالمبني الثقيل لملازمته حالة واحدة فلا يعدل عنه الا لسبب او لان السكون عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب استصحابه ما لم يمنع منه فيعدل الى الحركة ومن ثم قدمه نحو من الحروف الجازمة للمضارع وقسم مبني على الفتح اي الفتحة وانما بني على حركة لخوف التقا الساكنين وكانت فتحة للخفة نحو ليت من الحروف الناسخة وقسم مبني على الكسر اي الكسرة وانما بني على حركة لما تقدم وكانت كسرة على اصل التقا الساكنين اي لان الاصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسرة لما تقدم نحو جير بفتح الجيم وسكون اليا التحتية وكسر الرا على الاشهر من الحروف الجوابية اي التي يجاب بها الكلام كنعم واحتملوا ثقل الكسرة مع اليا لقلة استعمال هذا اللفظ وربما فتحت للتخفيف وقسم مبني على الضم اي الضمة وانما بني على حركة لما تقدم وكانت ضمة تشبيها بالغايات التي هي قبل وبعد واخواتهما في شدة الانضمام والاحتياج الى ما تضاف اليه نحو منذ

الجارة قال في الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ انتهى **بخلاف**
الرافعة فانها اسم مبتدأ وخبر مبنية للشبه اللفظي في نحو ما لقيته منذ يومان
فعلى الاول يكون التقدير امد عدم اللقي يومان وعلى الثاني يكون التقدير بيني
وبين لقائه يومان فيكون هذا التركيب كلاهما يتضمن جملتين مستانفتين
الاولى مستانفة استينافا نحويا والثانية مستانفة استينافا بيانيا لانها جواب
سؤال مقدر ناشي عن الجملة الاولى كانك لما قلت ما لقيته قيل لك على الاول ما امد
ذلك اي مدته فقلت امده اي مدته يومان والثاني قيل لك ما بينك وبين لقائه
فقلت بيني وبينه يومان وعلى الاول اقتصر ابن هشام في القواعد لان الثاني
بعيد من جهة اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان فيه جعل اللفظ الواحد بمعنى ظرفين
مضافين ولا نظير له في كلامهم واما المعنى فلان المناسب ان يكون السؤال
عن عدم اللقي وان يكون جوابه كذلك لا عن اللقي لانه لا ينشا عن ما لقيته السؤال
عن اللقي بل عن عدمه وقيل هو ظرف مضاف للجملة بعده ويومان فاعل بفعل
محذوف اي لنفي اللقي منذ مضى يومان فما عاملة في منذ لما فيها من معنى النفي
وقيل يومان خبر لمبتدا محذوف وتلك الجملة صلة للذال من منذ لانها ذو
الطائية تركبت مع من الابتدائية والتقدير من الزمان الذي هو يومان وقيل
ان منذ وما بعدها جملة اسمية في موضع نصب على الحال والتقدير ما لقيته
في حالة كون عدم لقيه يومان والكلام على هذه الاقوال الثلاثة جملة
واحدة مستانفة لا جملتين مستانفتين كما في القولين الاولين وضعف
الاول من هذه الاقوال الثلاثة بان فيه حذف الفعل من غير احتياج اليه
والثاني بان فيه حذف صدر صلة غير اي من غير استطالة ولا دليل على ان
منذ مركبة من من الابتدائية وذو الطائية وضعف الثالث بانه يلزم وقوع
الجملة الاسمية حالا من غير رابط واما الجواب عنه بانه يكفي الربط من جهة
المعنى وهو من وجود وان كان من جهة اللفظ مفقودا ففيه نظر لان
الربط اللفظي في الاسمية الواقعة حالا لا بد منه لفظا او تقديرا وهو اما
الواو او الضمير او هما وهذا توضيح لما اوضحه الكلام في هذا المقام وقد علمت
فيما سبق حكمة تقديم الفتح على الكلام كل من الكسر والضم وتقديم الكسر
على الضم ثم لما فرغ من ذكر المعرب والمبني شرع يتكلم على الاعراب والبنا مقدما

للكلام على البنا لقلة الكلام على اقسام انواعه فقال **والبنا على القول بانه معنوي**
وهو ما عليه غير الجمهور من قدما النحاة وبعض المتاخرين يقال في تعريفه انه **لزوم**
اخر الكلمة حالة واحدة لفظا او تقديرا **لغير عامل** اي عدم تغير ذلك
الاخر لفظا او تقديرا بعامل ملفوظ به او غيره بان لا يتغير اصلا او يتغير لا بسبب
عامل نحو حيث لان اخرها وان تغير لكن لا بعامل على ان لك ان تمنع تغير اخر حيث
لان الفتح والكسر والضم لغات مختلفة زاد بعضهم في التعريف ولا اعتلال حتى لا يرد
لزوم اخر المعتل كالمعني ولا حاجة اليه لان المعتل وان لزم اخره حالة واحدة
لفظا لكن لا يلزم اخره حالة واحدة تقديرا وذلك **كلزوم كم** وقم ولم **للسكون**
وقد علمت وجه بنا كم **ولزوم اين** وبان وان **للفتح** صح
وقد علمت وجه بنا اين وهو تضمنه معنى حرف الاستفهام او الشرط وعلمت
ايضا وجه البنا على حركة ووجه خصوص كونها فتحة **ولزوم هؤلاء** وجير
للكسر وانما بنيت هؤلاء لمشابهتها الحرف في المعنى وهو الاشارة وقد علمت
وجه البنا على حركة ووجه خصوص كونها الكسرة **ولزوم حيث** ومنذ **للضم**
وقد علمت وجه بنا حيث ومنذ وعلمت وجه بنائهما على حركة ووجه خصوص
كونها ضمة **والبنا على القول بانه لفظي** وهو ما عليه الجمهور يقال في تعريفه انه
ما جيء به لفظا او تقديرا **لا لبيان مقتضى العامل** اي الامر الذي
يطلبه العامل ويقتضيه **من شبه الاعراب** بيان لما اي المشابه له في كونه حركة
او حرفا او سكونا او حذفا في الاخر **وليس** اي ذلك الشبه **حكاية ولا نقلا**
ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا **فالحكاية**
نحو من زيدا بالنصب ومن ~~زيد~~ مررت ومن زيد بالجر جوابا **لمن قال رايت**
زيدا ومررت بزيد وكذا زيد بالرفع لمن قال جاء زيد على الراجح كما تقدم عند
قول المص وذهب ابن مالك الى ان المضاف الى يا المتكلم فالمص اقتصر على المتفق
عليه **والنقل نحو من اوتي بضم النون نقلا** اي بنقل تلك الضمة **من الهمزة**
الى تلك النون **والاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة**
اللام على ما تقدم **والتخلص من التقا الساكنين نحو لم يكن الذين**
كفروا بكسر النون وفيه انه علم مما سبق ان من اسباب البنا على حركة خوف
التقا الساكنين وهو تصريح بان حركة البنا تكون للتخلص من الساكنين
والمناسبة نحو ضربوا والتخفيف نحو ضربت على ما تقدم والوقف نحو جاء زيد

بالسكون فليس هذا السكون ولا شيء من الحركات المذكورة بنا ثم لما ذكر
حقيقة البنا على انه معنوي وعلى القول بانه لفظي مقدما للاول على الثاني عكس
ما ياتي له في الاعراب اخذ يذكر انواع البنا فقال وانواع البنا على القولين
اربعة ضم اي نوع من اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالضم وعلا
مته على الاول الضمة ملفوظا بها او مقدرة وما ناب عنها وعلى الثاني هو نفس
الضمة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية الضم ضما لكن اذا كان بمعنى الضمة واما
اذا كان بمعنى اللزوم فلعله باعتبار علامته ولم ينظروا في وجه التسمية لما ناب
عن الضمة وكسر اي نوع من اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى با
لكسر وعلامته على الاول الكسرة ملفوظا بها وعلى الثاني هو نفس الكسرة
وتقدم التوقف فيما ينوب عن الكسرة وتقدم وجه تسمية الكسر كسرا لكن اذا
كان بمعنى الكسرة وفيه نظير ما سبق وهما اي الضم والكسر ثقيلان واثقلها
الضم كما تقدم ولثقلهما المعلوم مما تقدم وثقل الفعل المعلوم مما ياتي
لم يدخلا فيه اي الفعل ودخلا الاسم والحرف وقدمنا ان ذلك دليل
على ان الضمة في ضربوا للمناسبة لا للبنا وفتح اي نوع من انواع اللزوم او
من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالفتح وعلامته على الاول الفتحة ملفوظا
بها كالفتحة في اين او مقدرة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية الفتح فتحا لكن اذا
كان بمعنى الفتحة وفيه نظير ما سبق وسكون اي نوع من انواع اللزوم او من
شبه الاعراب مخصوص يسمى بالسكون وعلامته على الاول قطع الحركة لفظا
او تقديرا كاضرب الرجل وما ناب عنها او هو نفس قطع الحركة وما ناب
عنها وتقدم وجه تسمية السكون سكونا لكن اذا كان بمعنى عدم الحركة وفيه
نظير ما سبق وهما خفيفان الفتح والسكون ولخفتهما دخلا الكلم
الثلاث يعني الاسم والفعل والحرف فعلم ان هذه الانواع الاربعة
قسمان قسم مشترك بين الاسم والفعل والحرف وقسم مختص بالاسم
والحرف والى ذلك اشار بقوله فحينئذ السكون والفتح يشتركان فيها
فيوجدان فيه نحو كم من اسماء الاستفهام واين من اسماء الشرط والا
ستفهام والفعل يوجدان فيه نحو قم فعل امر وبان فعل ماض والحرف
يوجدان فيه نحو لم من الحروف الجازمة وان من الحروف المؤكدة

وحيا

والكسرة والضم يختص بهما الاسم والحرف ولا يدخلان الفعل لما تقدم مثال
دخول الكسر في الاسم والحرف وجير امس لغة وتقدم الكلام عليهما ومثال دخول
الضم في الاسم والحرف منذ في من رفع بها او جر فالرافعة اسم
والجارة حرف وتقدم الكلام على ذلك مستوفى وكان المناسب لما
سياتي له في الاعراب ان يقول هنا ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول
وعلامات فروع ثم اشار الى الكلام على الاعراب بقوله والاعراب مصدر اعرب
اذا غير او حسن او ابان وقد ياتي لازما بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل
عراب او اعطى العربون وكل المعاني التي ذكرت للمتعدي وكذا اللازم
بالنسبة لمعناه الاول تناسب المعنى الاصطلاحي المقابل للبنا وهو على
القول بانه لفظي وهو مذهب الجمهور قال بعضهم الوجه ان يدل على انه
الحق لانه انما جيء به للتمييز بين المعاني والتمييز انما يكون بما يظهر انتهى يقال في
تعريفه ما اي شيء جيء به لفظا او تقديرا اخر الاسم الذي لم يشبه الحرف
او الفعل المضارع الخالي من النونين سواء كان ذلك الاخر حقيقة او حكما
لبيان مقتضى العامل اي ما يقتضيه العامل ويطلبه وهو الرفع والنصب
والجر والجزم ومن ثم يبين ذلك بقوله من حركة او حرف او سكون او حذف فخرج
حركة الاتباع والحكاية والنقل والتخلص من الساكنين والمناسبة والسكون للوقف
او التخفيف او الادغام فليس شيء من ذلك اعرابا كما انه ليس بنا كما تقدم والا
عراب على القول بانه معنوي وهو ما عليه غير الجمهور من قدماء النحاة وبعض
المتاخرين ونسبه بعضهم لاكثر اهل العربية وايد بانه يقال حركات الاعراب
فلو كانت الحركات نفس الاعراب لم تصح الاضافة اذ لا يضاف الشيء الى نفسه
وبان الحركات قد تزول بالوقف مع الحكم بالاعراب ورد الاول بانه قول
صادر عن غير تامل اذ الاضافة في ذلك من اضافة الاعم الى الاخص ولا
شبهة في تغايرهما ورد الثاني بان الحركة في الوقف مقدرة يقال في تعريفه
تغيير اي تغير اخر الاسم حقيقة او حكما ذاتا او صفة حقيقة او اعتبارا
وقد بيناه في المعرب والمراد بالاسم الاسم المتمكن اي الذي له تمكن في باب
الاسمية حيث لم يشبه الحرف شبها قويا بمعنى ان لا يعارضه ما يرجع به الى الاعراب
مما هو من خصائص الاسماء وممن ذكر ان سبب بنا الاسم مشابهته الحرف لا غير

ابن جني والزجاج جي وذكر ابن الحطار انه مذهب الحذاق من النحاة وجري علي
ذلك الشيخ ابن مالك وجعله في الخلاصة اربعة اشيا احدها الشبه الوضعي بان
يكون الاسم مشبها للحرف في الوضع بان يكون علي حرف او حرفين بحسب الوضع
الاصلي ومن ثم اعرب ما وضع من الاسماء علي اكثر من حرفين ثم دخله الحذف حتى
صار علي حرفين نحو يد ودم واب واخ ولهذا الشبه الوضعي بنيت الضماير علي اشهر
الاقوال لان اكثرها علي حرف او حرفين بحسب الوضع وما وضع منها علي الاكثر
من ذلك فبطريق الالحاق وقد انكر الشيخ ابو حيان هذا الشبه حيث قال
لم اقف علي الشبه الوضعي الا لهذا الرجل يعني ابن مالك ثم لا يخفى ان محل اعتبار
الشبه الوضعي في غير باب التسمية لان من يري الشبه الوضعي اعرب الاسم المسمى به
وان كان علي حرف او حرفين وقد قال سيبويه اذا سميت بباضرب قلت جا
اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وكانهم نظروا الي ان وضع التسمية طاري
فهو ضعيف عن تاثير البنا اي وجوبا والا فاعراب ما ذكر ليس بواجب اذ يجوز فيه
البنا ومن ثم جوزوا بنا قد الاسمية لشبهها بقد الحرفية بخلاف ما هو باصل وضع
اللغة لقوته فاندفع ما قيل هذا من ينفي الشبه الوضعي ثانيها الشبه المعنوي
بان يودي بالاسم معنى من معاني الحروف اي معنى غير مستقل ملحوظا تبعا واذ لم
يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة فمن ذلك اسما الاستفهام والشرط
الا اي فانها اعربت لوجود المعارض وهو ملازمتها الاضافة الي المفرد واسما
الاشارة الا ذان وتان فانهما اعربا لوجود المعارض وهو مجيئهما علي صورة المثنى
وليسا من المثنى لان من شرط ما يثنى قياسا مطردا حتى يقال له مثنى حقيقة ان
يكون معربا يقبل التنكير وايضا لم يجيا علي قياس المثنى اذ قياسه فيهما ذيان
وتيان بقلب الفهما يا لان اصل ذا ذيي حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه الفا
ومثل ذا تا كما يقال في تثنية الفتى فتيان او فتوان بقلب الالف يا او واوا لان
اصلها لانهم فرقوا بين تثنية المعرب والمبني وبهذا يعلم رد اعتراض المص علي الجمال
بن هشام في قوله في التوضيح وانما اعرب هذان وهاتان لضعف الشبه بما عارضه
من مجيئهما علي صورة المثنى انتهي بان هذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما
معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما علي صورة
المثنى وليسا مثنيين حقيقة فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما

مثنيان حقيقة وقوله ثانيا لمجيئهما علي صورة المثنى يقتضي انهما ليسا مثنيين حقيقة
واذا الجمع بين طرفي كلامه اتضح كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم
اقف عليه انتهي ثالثها الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحرف بان يكون
عاملا غير معمول او لا عاملا ولا معمولا لان من الحروف ما ليس عاملا ولا معمولا فيشمل
الشبه الاهمالي وللمعنى الاول بنيت اسما الافعال لانها تعمل ولا يعمل غيرها فيها علي ما قاله
الاخفش وجري عليه ابن مالك وللمعنى الثاني بنيت الاسما قبل التركيب مع العامل
عند الشيخ ابن مالك رابعها الشبه الافتقاري وهو ان يفتقر الاسم الي جملة افتقارا
لازما ومن ثم بنيت الظروف المضافة لزوما الي الجمل كاذ وحيث وبنيت الاسما الموصولة
لافتقارها الي الصلة الا اي فانها اعربت في غالب احوالها عند سيبويه وفي
ساير احوالها عند غيره لوجود المعارض وهو ملازمتها الاضافة الي المفرد والا
اللذان واللتان فانهما اعربا لوجود المعارض وهو مجيئهما علي صورة المثنى وليسا من
المثنى لما علمت ان من شرط المثنى الحقيقي ان يكون مفرده معربا يقبل التنكير وايضا لم
يجيا علي قياس التثنية اذ قياس التثنية فيهما اللذيان واللتيان باثبات اليا كما
يقال في تثنية القاضي قاضيان وفيه ما تقدم في ذا ان علي ان المص نقل ان الشيخ ابن مالك
قال في شرح التسهيل العرب استغنت بتثنية الذ بحذف اليا واللت كذلك عن تثنية
الذي والتي باثبات اليا لان العرب لم تثنيهما انتهي فان قيل هلا اعرب الذين بالواو
رفعا وباليا نصبا وجرا كما فعل بعض العرب لان الجمع من خصايص الاسما فقد
عارض شبه الحرف ما هو من خصايص الاسماء وهو مجيئه علي صورة الجمع وليس من
الجمع الحقيقي لان من شرط الجمع المذكور الحقيقي ان يكون مفرده معربا يقبل التنكير
والذي ليس كذلك كما تقدم وايضا هذا مفرده اعم منه معنى ومن ثم حكم عليه بانه اسم
جمع لا جمع قلنا فرق الشيخ ابن مالك بين صورة المثنى والجمع حيث قال ولم تعرب
الكثر العرب الذين اي بالواو رفعا وباليا نصبا وجرا وان كان الجمع من خصايص
الاسماء المتمكنة اي كما ان التثنية كذلك لان الذين مخصوص باولي العلم والذي
عام فلم يجر علي سنن الجموع لفظا ومعنى انتهي وفيه ان المقتضي للاعراب كونه علي صورة
الجمع لا ان يكون جمعا حقيقيا فكونه ليس علي سنن الجمع هو المراد واجاب بعض
الشيوخ بانه وان كان المدعي انه علي صورة الجمع لكن كونه علي صورة مع مخالفته
لواحده لا اثر له لضعف المشابهة في الصورة مع اختلاف المعنى انتهي ومن هذا

يعلم ان الشبه الوضعي والاستعمالي لا معارض لهما واعترض على حصر سبب البنا في شبه
الحرف بان الناس قد ذكروا للبنا اسبابا غير شبه الحرف كالاضافة الى المبني والوقوع
موقع المبني ومشابهة المبني والخروج عن النظير كذا قال بعضهم واشار الشيخ ابن مالك
للجواب حيث قال في شرح العمدة جعل شبه الحرف سببا لبنا الاسم اولى من غيره لان
اعتباره مغن عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره انتهى اي فسائر الا
سباب التي ذكروها للبنا لا تخرج عن هذه الانواع الاربعة وقد قال بعضهم شبه
الحرف لا ينحصر في هذه الانواع الاربعة اذ منه سقوط موجب الاعراب ومنها الجمود
ومنها اللزوم لموضع واحد واجاب بعضهم بان الشيخ ابن مالك اراد الشبه الموجب
للبنا وهو شبه الحرف المذكور في هذه الاربعة وما عداه يجوز معه الاعراب وهذا
كله على تسليم ان عبارته في الخلاصة تفيد حصر هذه الانواع الاربعة بان تكون الكاف
داخلة باعتبار تعدد مثل هذه الانواع المذكورة والا فعبارته ظاهرة في عدم حصر
شبه الحرف في الانواع المذكورة اذ في الكاف تنبيه على ان ثم اشيا من شبه الحرف لم يذكرها
اذ لو اراد الحصر لقال في الشبه الوضعي الخ ومن ثم قال بعضهم اشار اي الشبه الا
همالي الذي ذكره في الكافية بالكاف وقد علمت دخول الشبه الاهمالي في الاستعمالي
ثم ان بعضهم اعترض بانه لا يصح الحكم على الاسم بالبنا لاجل مشابهة الحرف في هذه
الانواع الاربعة لان الحرف لم يبن لاجل شي منها وانما بني لما قدمه المص وهو
عدم تداول المعاني التركيبية عليه بصيغة واحدة ومن شرط الجامع ان يكون هو سبب
الحكم واجيب بان هذه الانواع وان لم تكن اسبابا لبنا الحرف الا انه يصح الالحاق
بسببها على طريقة قياس الشبه وهو حمل الفرع على الاصل لضرب من الشبه غير
العلة التي علق عليها الحكم في الاصل وفي البنا بالمشابهة سوال وهو اذا اشبه
الاسم الحرف لزم ان يشبه الحرف الاسم فلم اثرت مشابهة الاسم للحرف حتى بني
ذلك الاسم ولم تواثر مشابهة الحرف للاسم حتى يعرب ذلك الحرف اجيب بان الحرف
ثبت استغناوه عن الاعراب فلو اعرب لكان الاعراب فيه ضيعا كما تقدم **و**عطف
على الاسم المتمكن قوله و**الفعل المضارع** اي وتغير اخر الفعل المضارع حقيقة
او حكما **الخالي عن النونين** اي نون الاناث ونون التوكيد حال كون ذلك
التغيير **لفظا** اي ملفوظا به او بعلامة الدالة عليه **او تقديرا** اي مقدرا ومفر
وضا وجوده اي وجود تلك العلامة الدالة عليه ولابد ان يكون ذلك التغيير

بسبب **عامل ملفوظ به** اي بذلك العامل **او مقدر** اي مفروض وجود ذلك
العامل وقد منا تعريف العامل وهو ما به اصطلاحا يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
وهو في الاسم تمييز الفاعلية والمفعولية والاضافة لتواردها على صيغة واحدة
من صيغه وفي الفعل تمييز النهي عن كل من امرين والنهي عن الجمع بينهما والنهي عن
الاول واباحة الثاني لتواردها على صيغة واحدة من صيغه وسياتي في كلام
المص قريبا بيان كل من الصيغتين وسنوضح الكلام على ذلك وقد اختلف كلامهم
في توجيه جعل الاعراب في الاخر وحسن ان هذه المعاني التي جي بالاعراب لا
جلها احوال للذات وهي متاخرة عنها والمناسب ان يكون الدال على المتاخر
متاخرا وهذا ما وعدناك به ثم لما بين حقيقة الاعراب في الاسم والفعل المضا
رع اخذ يذكر امثلة يتحقق فيها ذلك الاعراب ليتضح كل الاتضاح فقال
مثال تغير اخر الاسم حقيقة صفة **لفظا او تقديرا** حقيقة او اعتبارا **بعامل**
ملفوظ به جاء زيد والفتى ورايت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى
ومثال تغير اخر الفعل المضارع الخالي من النونين حقيقة صفة **لفظا او تقديرا**
حقيقة **بعامل ملفوظ به لن يضرب ولم يضرب ولن يخشى** ولم يخش
ومثال تغير اخر الاسم حقيقة صفة **لفظا او تقديرا** حقيقة او اعتبارا
بعامل مقدر جوازا **زيد والفتى في جواب من قال من قام** وزيدا والفتى
في جواب من قال من رايت فزيد والفتى في الاول مرفوعان على الفاعلية
بفعل محذوف اي مقدر جوازا **تقديره قام زيد والفتى** لان قوله في
السوال من قام كناية عن اقام زيد او عمرو او خالد الى غير ذلك فجملة السوال في
الحقيقة فعلية فالمناسب ان تكون جملة الجواب كذلك وبهذا يندفع ما قيل
كان المناسب ان يعرب زيد مبتدا لا فاعلا حتى تكون الجملة اسمية كجملة السوال
وفي الثاني منصوبان على المفعولية **بفعل محذوف** اي مقدر جوازا
تقديره رايت زيدا والفتى ومثال تغير اخر **الفعل** المذكور حقيقة
صفة **لفظا او تقديرا** حقيقة **بعامل مقدر** جوازا **حتى يقوم ويسعى**
زيد فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر جوازا وهو ان
المصدرية وبقية الاقسام قد منا امثلتها في الكلام على المعرب فلا عود
ولا اعادة وقد يكون العامل مقدرا وجوبا نحو وان احد من المشركين

استجارك فاجره ولم يتعرض للعامل المعنوي وهو شيان على الاصح الابتدا والتجرد وقد يعتني ببيان كلام المص فيجعل داخلا فيه بان يراد بالمقدر ما عدا اللفظ ولا يضر عدم تمثيله له هنا فقد مثل له فيما سياتي في اجتماع الرفع والنصب والجر في الاسم واجتماع الرفع والنصب والجزم في الفعل ثم لما ذكر حقيقة الاعراب والامثلة التي يتحقق فيها اخذ يبين انواعه فقال **وانواع الاعراب اربعة رفع** اي نوع مخصوص من التغير او مما جي به لبيان مقتضى العامل يسمى بالرفع وعلامته على الاول الضمة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الضمة او ما ناب عنها كذلك وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الالف والنون وقيل سمي رفعا لارتفاعه على اخويه لانه اعراب العمدة ومن ثم قدم وهو مشتق من الرافع الذي هو عامله **ونصب** اي نوع كذلك يسمى بالنصب وعلامته الفتحة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الفتحة او ما ناب عنها كذلك وسمي نصبا لانتصاب الشفتين عند التلفظ به او بعلامته وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة والياء وحذف النون وهو مشتق من الناصب الذي هو عامله وقدم على ما بعده لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بطريق الاصالة **وخفض** اي نوع كذلك يسمى بالخفض وعلامته على الاول الكسرة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الكسرة او ما ناب عنها كذلك وسمي خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته وهو ظاهر في الكسرة والياء دون الفتحة وهو مشتق من الخافض الذي هو عامله وقدم على الجزم لانه مختص بالاشرف **وجزم** اي نوع كذلك يسمى بالجزم وعلامته على الاول السكون او ما ناب عنه ملفوظا بذلك او مقدرا وعلى الثاني هو نفس السكون او ما ناب عنه كذلك وسمي جزما لانجزامه اي انقطاع الحركة او الحرف المشبه لها وهو مشتق من الجازم الذي هو عامله ثم ان هذه الانواع الاربعة ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاسم والفعل فيوجد فيهما وقسم مختص بالاسم فيوجد فيه دون غيره واذا اردت معرفة ذلك **فالرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص بالافعال** فعلم ان الاسماء يوجد فيها الرفع والنصب والخفض ولا يوجد فيها

الجزم

الجزم **مثال** ذلك اي **دخول** اي وجود **الرفع والنصب والخفض في الاسماء** في صيغة واحدة محتملة لها **نحو** قولك **ما احسن زيد** فان زيد في هذا التركيب محتمل للرفع والنصب والجر فلذلك قال **بر زيد على النفي** اي بناء على ان ما نافية وزيد فاعل باحسن وهو فعل ماض اي لم يوجد من زيد احسان **وبنصبه** اي زيد **على التعجب** اي بناء على ان ما تعجبية وهي نكرة تامة او ناقصة او اسم موصول مبتدا وزيدا مفعول باحسن وهو فعل ماض ايضا وفاعله ضمير يعود على ما والجملة على الاول خبر ما وعلى الثاني صفة له وعلى الثالث صلة له والخبر عليهما محذوف وجوبا والتقدير على الاول شي احسن زيدا وعلى الثاني شي احسن زيدا شي عظيم وعلى الثالث الذي احسن زيدا شي عظيم وفي هذا الوجه الذي هو النصب ان الرسم لا يساعد عليه الا ان يقال بان الالف تسقط في الخط تبعا للنطق بناء على انه يوقف عليه بالسكون **وبخفضه** اي زيد **على الاستفهام** اي بناء على ان ما استفهامية مبتدا واحسن خبره وزيد مجرور باضافة احسن اليه لانه اسم تفضيل اي اي شي في زيد احسن **والنون** اي نون احسن **في الوجهين الاولين** وهما رفع زيد ونصبه **مفتوحة** اي محل لحركة الفتح لانه فعل ماض **وفي الوجه الثالث** وهو خفض زيد **مرفوعة** اي محل لحركة الرفع لانه افعل تفضيل وانما قلنا اي محل الخ لان الذي يتصف بكونه مفتوحا او مرفوعا انما هو كلمة احسن بتمامها لا النون فقط كما هو ظاهر ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الاسم اعرب الاسم لتتميز تلك المعاني ثم حمل غير هذه الحالة عليها اي حمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس وهذا هو المشهور كما تقدم قال الزجاجي وهذا قول جميع النحويين الا قطرب فانه عاب عليهم ذلك وقال انما دخل الاعراب للفرق بين وصل الاسم والوقف عليه انتهى وقيل انما اعرب الاسم ليتميز الفاعل عن المفعول لوقوع اللبس بينهما في بعض الصور التي يجوز ان يكون كل منهما فاعلا ومفعولا نحو ضرب زيد عمرو ثم حمل غير هذه الحالة اي ما يتميز فيها الفاعل عن المفعول نحو شرب زيد الماء على هذه الحالة وعلم ان الافعال يوجد فيها الرفع والنصب والجزم ولا يوجد فيها الخفض **مثال** ذلك **دخول** اي وجود **الرفع والجزم في الافعال** في صيغة واحدة محتملة لها نحو قولك **لا تاكل السمك وتشرب اللبن** فان تشرب في هذا

التركيب يحتمل الرفع والنصب والجزم فلذلك قال **برفع تشرب على الاستيناف**
اي بنا على ان الواو للاستيناف اي لا تاكل السمك ولك ان تشرب اللبن فقد نهاه
عن الاكل واباح له الشرب **وبنصبه** اي تشرب **على المصاحبة في النهي** اي بناً
على ان الواو للمصاحبة بمعنى مع اي لا تاكل السمك مع شرب اللبن اي مصاحبا له
اي لا يكن منك اكل ولا شرب والسبك في مثل هذا مطرد من غير سابك حالا فالما
يفهم من كلام المص في التصريح لانه اذا نصب تشرب بان مضمرة ليتعين في الظاهر
لكونه اما معطوفا على فعل وهو ممتنع وقد نهي عن الجمع بينهما طبا ففي شرح الشفا
لابن نفيس قال اصحاب التجارب من الهند وغيرهم ان الجمع بين اللبن والسمك يولد
امراضا ردية مزمنة سريعا مثل الجذام والبرص والفالج والهيضة والقولنج ثم
بين وجه ذلك بما يطول **وبجزمه** اي تشرب **على النهي عن الشرب ايضا**
اي كما وقع النهي عن اكل السمك اي بنا على ان الواو للعطف اي لا تاكل السمك
ولا تشرب اللبن فقد نهاه عن كل من الاكل والشرب في كل حال اي ظاهرا
فلا يعترض بانه على تقدير جعل الواو للعطف لا يتعين ان يكون النهي عن كل
منهما في كل حال بل يجوز ان يكون النهي عن الجمع بينهما وبين حصوله المنهي عنه طبا
كما علمت فقد قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفي كل منهما في
في كل حال ويحتمل ان يكون المراد نفي اجتماعهما في وقت المجي فاذا جي بلا وقلت ما جاني
زيد ولا عمرو كان الكلام نصا في المعنى الاول وحاصل الجواب ان على الجزم
يكون النهي عن كل واحد منهما في كل حال اي ظاهرا فلا ينافي في ذلك احتمال النهي
عن الجمع بينهما وهذه المسيلة الغز فيها بعضهم بقوله وما حرف يليه الفعل
مجزوما ومرفوعا وينصب بعده ايضا وكلا جا مسموعا وقد علمت انه
لفظ في هذا التركيب ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الفعل الواو
اعرب لتمييز تلك المعاني ثم حمل غير هذه الحالة عليها اي حمل ما لا التباس
فيه على ما فيه التباس ولهذا قيل لهذا الفعل مضارع لمضارعته اي مشابهته
الاسم في المعنى المذكور على المشهور واعترض بان الفعل الماضي يتوارد عليه
معان تركيبية بصيغة واحدة فكان حقه ان يعرب نحو قولك ما صام زيد
واعتكف فان هذا التركيب يحتمل نفي كل من الامرين في كل حال ويحتمل نفي الاول مصاحبا
للثاني ويحتمل نفي الاول واثبات الثاني واي فرق بين النفي والنهي واعترض ايضا بانه

يجزم

حيث كان المعنى المقتضي لاعراب الاسم والمضارع واحدا وهو توارد معان تركيبية
بصيغة واحدة فلم حكموا بان الاعراب اصل في الاسم فرع في المضارع وهلا كان اصلا
فيهما لذلك كما قال الكوفيون واجيب عن الثاني بان الاسم احوج للاعراب اذ ليس لتلك
المعاني صيغ تدل عليها لان الرافع والناصب والخافض لزيد على كل حال هو لفظ الحسن
وفي المضارع يميزها اظهار العوامل المقدرة كاظهار ان والجر في النهي عن الاول فقط
بان يقال ولك ان تشرب واظهار لا في النهي عن كل حال بان يقال ولا تشرب فكان
الاعراب في المضارع فرعا هكذا احتج الشيخ بن مالك لاصالة الاعراب في الاسم
وفرعيته في المضارع ولغيره على بيان وجه ذلك ازدحام واطالة كلام فمن ذلك
قول ابي الحسن بن خروف لان اكثر الاسماء معرب والقليل مبني واكثر الافعال مبني
والقليل معرب والكثرة دليل الاصالة والقلة دليل الفرعية قال الشيخ ابو حيان
وليس بذاك الدليل اذ تكثر الفروع وتقل الاصول وفيه ان ابن خروف نظر لما هو
الاصل ومن ذلك قول ابي الحسن ابن عصفور لان الاسماء كلها معربة الا ما اشبه
منها المبني والافعال كلها مبنية الا ما اشبه منها المعرب والاعراب انما دخل الفعل
من جهة الشبه لا من جهة انه واي لا لاعربت جميع الافعال فاذا لم يشبه المعرب بقي على
اصله من الاعراب فان قيل اذا كان الاعراب في المضارع فرعا فلم علّلوا ابناه مع
نون الاناث والتوكيد وقد تقرر ان ما جاء على الاصل لا يعلل قلنا قد اشرنا للجواب
عن ذلك فيما سبق بان الاعراب فيه صار اصلا فروعي من هذا الاصل الطاري **ومثا ل**
دخول الرفع فقط **في الاسماء والافعال نحو** قولك **زيد يقوم على جهة**
الابتداء اي بزيد **و**على جهة **الخبر** اي بجملة يقوم **فزيد اسم مرفوع بالابتدا**
وهو جعل الشي اولا **وعلامة رفعه الضمة** الظاهرة **ويقوم** مع فاعله المستتر
فيه جوازا **خبره وهو** اي يقوم **فعل مضارع مرفوع بالتجرد** وهو اخلاؤه
من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **ومثال** دخول
النصب فقط **في الاسماء والافعال ان زيدا لن يضرب فزيدا** بالنصب
على الحكاية وفيه ان حكاية المفرد بعد غير من شاذة وهو **اسم منصوب بان على**
انه اي زيدا **اسمها** اي اسم ان **وعلامة نصبه الفتحة** الظاهرة **ويضرب**
فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **ومثال**
اختصاص الاسم بالخفض نحو بزيد مررت فزيد اسم مخفوض با لبا

الموحدة **وعلامة خفضه الكسرة** الظاهرة **ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو لم يقم فيقم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون** الظاهر وفي كلامه ادخال الباء على المقصور وهو قليل لكنه عربي جيد والشايع الكثير دخولها على المقصور عليه وبقولنا فقط يعلم وجه الجمع في التمثيل بين ما في شرح المصنف ومتنه ولا يخفى ان ذكر ما يختص الاسم به وهو الخفض وما يختص الفعل به وهو الجزم لمجرد الايضاح وتتميما للاقسام والا فقد علم مما سبق اول الكتاب وقد سبق الوعد بانه سياتي في كلام المص بيان حكمة اختصاص الاسم بالخفض واختصاص الفعل بالجزم وقد اشار الى ذلك ههنا بقوله **وانما اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما** اي بين الاسم والخفض وبين الفعل والجزم **لان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون** الذي هو علامة الجزم **اخف من التحريك** الحاصل بالكسرة التي هي علامة الخفض **فاعطي الخفيف** الذي هو الاسم **الثقيل** الذي هو التحريك الحاصل بالكسرة **واعطي الثقيل** وهو الفعل **الخفيف** الذي هو السكون **لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك ويعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا الاسم خفيف والفعل ثقيل لان مدلول الاسم** اصالة **بسيط** وهو الذات او المعنى او اللفظ **ومدلول الفعل** اصالة **مركب من الحدث والزمان** والنسبة على ما تقدم **والمركب ثقيل والبسيط خفيف** ولان الاسم يوجد فيه الثلاثي الساكن الوسط اصالة بخلاف الفعل فالثقل فيه من جهة اللفظ والمعنى والخفة في الاسم من جهة اللفظ والمعنى وفي كلام ابي البقا الخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ فالخفيف من اللفظ ما قلت مدلولاته والثقيل ما كثرت وعلل بعضهم ثقل الفعل بافتقاره للفاعل فيثقل بخلاف الاسم قال فان قلت فان المبتدا يحتاج الى خبره فالي كاحتياج الفعل الى الفاعل قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل منزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدا انتهى وعلل ذلك بامور اخر لا نطيل بها ههنا وفي كلام بعض شراح الجمل السؤال عن مبدا اللغات يودي الى التسلسل فلا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر وانفردت الافعال بالجزم قلت ويؤيد ذلك ان الخليل لما ساله

اصحابه لم رفع الفاعل ونصب المفعول وهلا نصب الفاعل ورفع المفعول قال لهم رايتم لو كان الامر اليكم وفعلتم ذلك لكان لقايل ان يقول لم نصب الفاعل ورفع المفعول قالوا كان سوالك كسوالنا فقال قد اجبتم انه لا جواب لسوالكم اذا كانت اجابتكم عنه تعود الى مثل سوالكم انتهى واقول لعل الامر في ذلك على قياس ما قدمناه في تعليل الاسما فيكون المراد انه لا يجب السوال عن مبادي اللغة والا فقد علل الخليل رفع الفاعل ونصب المفعول بما يطول ثم لما فرغ من ذكر انواع الاعراب وبيان المشترك منها والمختص شرع في بيان علامات تلك الانواع بناء على القول بان الاعراب معنوي كما علمت فقال **ولهذه الانواع الاربعة اعني** اي اقصد واريد بذلك **انواع الاعراب** التي هي **الرفع والنصب والخفض والجزم علامات** وهي على قسمين علامات **اصول وعلامات فروع يعرف بها** اي بتلك العلامات تلك **الانواع الاربعة وتمييزها عن انواع البنا** الاربعة التي تقدمت في كلامه وهي الضم والفتح والكسر والسكون ولك ان تقول تمييز انواع الاعراب عن انواع البنا حاصل باختلاف التسمية فاذا قيل مرفوع مثلا يعلم انه معرب واذا قيل مضموم مثلا يعلم انه مبني فتمييز تلك الانواع لا يتوقف على تلك العلامات على انه كيف تمييز انواع الاعراب عن انواع البنا بهذه العلامات لانها كما هي علامات لانواع الاعراب هي علامات لانواع البنا ايضا بناء على القول بان البنا معنوي فاي تمييز على انه يلزم على جعلها علامات لهما عدم التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البنا ويلزم على القول بان كلا من الاعراب والبنا لفظي ان تكون تلك العلامات اعرابا وبناء فيلزم اجتماع الاعراب والبنا على ذات واحدة مثلا الضمة تسمى رفعا وتسمى ضما ويجاب عن قولنا ويلزم عدم التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البنا الخ بانه لا محذور في جعل الفتحة والضمة والكسرة والسكون علامات لانواع الاعراب ولانواع البنا ولا في جعلها اعرابا وبنا ولا يلزم من ذلك عدم تمييز علامات الاعراب عن علامات البنا ولا اجتماع الاعراب والبنا على ذات واحدة لان الضمة مثلا ان جي بها العامل ولزمت الاخر فهي بنا او علامة عليه وان لم تلزم الاخر فليست اعرابا ولا بنا ولا علامة عليهما واذا قيل مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الضمة يعلم ان الضمة علامة اعراب او هي نفسه واذا قيل مضموم وعلامة ضمه او ضمه الضمة يعلم انها علامات بنا او هي نفسه فان قيل هل لا فرق بين حركات الاعراب وحركات البنا

في التسمية كما فرقوا بين انواع الاعراب والبنا في ذلك فسموا انواع الاول رفعا ونصبا
وخفضا وجزما وسموا انواع الثاني ضما وفتحا وكسرا وسكونا فيقولون في حركات
الاعراب رفعة ونصبة وخفضة وجزمة لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمعرب
الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ويقولون في حركات البنا ضمة وفتحة
وكسرة وسكون لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمبني الذي هو الضم والفتح
والكسر والسكون اجيب بانهم اكتفوا في التمييز بالمغايرة في التسمية بين انواع
الاعراب والبنا ولم يغايروا بين حركات الاعراب والبنا بل اطلقوا على حركات
الاعراب ضمة وفتحة وكسرة وسكونا للخفة لان الضمة اخف من الرفعة والفتحة
اخف من النصبة والكسرة اخف من الخفضة والسكون اخف من الجزمة واكتفوا
في التمييز بين تلك الحركات بما تقدم واذا اردت معرفة كل من العلامات الا
صول والعلامات الفروع فالعلامات الاصول اربعة جاءت على عدد
انواع الاعراب الاربعة كل علامة منها اي من تلك العلامات تختص
بنوع من تلك الانواع الاربعة العلامة الاولى من تلك العلامات الاصول
الضمة وهي علامة للرفع الذي هو النوع الاول من انواع الاعراب عند المص
لها يتحقق ويوجد نحو جاء زيد فزيد فاعل جاء وهو مرفوع وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة والعلامة الثانية من تلك العلامات الفتحة
وهي علامة للنصب وهو النوع الثاني من انواع الاعراب لها يتحقق
ويوجد نحو رايت زيدا فزيدا بالنصب على الحكاية وفي ما عملت مفعول
وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والعلامة الثالثة
من تلك العلامات الكسرة وهي علامة للخفض وهو النوع الثالث من
انواع الاعراب لها يتحقق ويوجد نحو مررت بزيد فزيد مخفوض
بالبا الموحدة وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة والعلامة الرابعة
من تلك العلامات السكون وعلامة للجزم وهو النوع الرابع من انواع
الاعراب لها يتحقق وجد نحو لم يضرب فيضرب مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون الظاهر فان قيل المص بصدد بيان العلامات الاصول
وسياتي يبين المواضع التي تكون فيها علامات فما وجه ذكر هذه الامثلة
اجيب بانه ذكرها لمجرد الايضاح فان قيل قد ذكرت ان جعلها ذكر علامات

انما هو على القول بان الاعراب معنوي مع انا نجد من يعتقد ان الاعراب لفظي
يعبر بالعلامة فيقول تارة يرفع الاسم مثلا بكذا واخرى وعلامة رفعه كذا
اجيب بان هذه عبارة من يعتقد ان الاعراب معنوي الفتها الالسن فصارت
تسبق اليها من ثم تداولتها السن المعربين من القبيلين لا ترى واحدا يقول
مرفوع ورفعه الضمة مثلا وهذا اولى مما اجاب به المص في التصريح من ان العلامة
في قول من يعتقد ان الاعراب لفظي علامات رفعه ضمة مثلا بمعنى العلم اي فالضمة
علم مسماه الرفع وكذا الباقي اذ لا ياتي ذلك في العلامات الفروع اذ لا يقال ان
الرفع يسمى بالضمة وبالواو وبالالف وبالنون وان كان لا علم على الرفع ثم لما بين تلك
العلامات الاصول شرع في بيان مواضعها التي تكون فيها علامة على ما ذكر
فقال ولها اي لتلك العلامات الاصول مواضع احد عشر موضعا تقع
فيها علامة على ذكر اذا اردت معرفة تفصيل تلك المواضع فاما الضمة
فتكون علامة للرفع في اربعة مواضع الموضع الاول من تلك المواضع
يكون في الاسم المفرد اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد به هنا ما ليس
مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الخمسة وان دل على جماعة كقوم القوم الرجال
دون النساء اذ لا واحد له من لفظه ورهط الرهط دون العشرة من
الرجال لا يكون فيهم امراة ونسا وان كان غير منصرف وذلك الموضع هو اخر
ذلك الاسم المفرد ولا شك ان اخر الشي موجود في ذلك الشي فاندفع ما
يقال يلزم على هذا ظرفية الشي لنفسه لان الاول هو عين الاسم المفرد في
الواقع وذلك نحو زيد واحمد والقاضي وقاض والفتى وفتى وغلامي من
قولك جاء زيد واحمد والفتى وفتى والقاضي وقاض وغلامي فزيد
والفتى مرفوعان على الفاعلية بجاء حقيقة في الاول وحكما فيما بعده
وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في اخر زيد مقدرة في اخر الفتى اي
والقاضي الملفوظ به والمحذوف في فتى وقاض وقد الغز بهذا فقيل ما معرب
اعرابه قدر في حرف ذهب وتقديرها في الفتى وفتى للتعذر لذاته وفي القاضي
وقاض للثقل وللتعذر لعارض في غلامي فالضمة تكون في الاسم المفرد للرفع ظاهرة
ومقدرة وقد اجتمع التقدير للتعذر والثقل في قوله تعالى وجنى الجنتين دان فان
جنى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للتعذر ودان مرفوع بضمة مقدرة للثقل على اليا

المحذوفة لالتقا الساكنين **والموضع الثالث** من تلك المواضع يكون **في جمع التكسير**
اي التغيير اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وفيه ما تقدم **و**جمع التكسير **هو ما د ل**
على اكثر من اثنين **وتغير فيه بنا** اي لفظ **واحده** عن حالته قبل الجمع تحقيقا
او تقديرا لغير اعلال سوا كان منصرفا او غير منصرف وذلك **نحو الرجال**
والاسارى من قولك **جا الرجال والاسارى فالرجال مرفوعان**
على الفاعلية بها حقيقة في الاول وحكما في الثاني **وعلامة رفعهما ضمة**
ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى للتعذر لذاته او لعارض
كجاء غلماني وغير المنصرف نحو هذه مساجد فالضمة تكون في جمع التكسير
علامة للرفع ظاهرة ومقدرة والتغير الحقيقي حصره ابن مالك في ستة اقسام
فقال التغيير اما بالزيادة اي لما ليس عوضا نحو صنو وصنوان لاكثر من
اثنين والفرق بين صيغة المثنى والجمع ان نون الجمع منونة ونون المثنى
غير منونة والصنوان نخلة لها راسان او بالنقص نحو تخمة وتخم وتبديل
الشكل نحو اسَد واُسْد او بالزيادة وتبديل الشكل نحو رجل ورجال واما
بالنقص وتبديل الشكل كرسول ورسل او بالنقص والزيادة مع تبديل
الشكل نحو غلام وغلمان والتغيير التقديري نحو فلك ودلاص وهجان وكناز
مما جا للمفرد والجمع بصيغة واحدة ولا مميز لانه يقال للواحدة والجمع
من السفن فلك فيقال فلك مشحون اي مملوء ومشحونة اي مملوءة او مشحونات
اي مملوات قال تعالى في الفلك المشحون وقال حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
ويقال للواحد والجمع من الدرع دلاص فيقال درع دلاص اي براق ودرع دلاص
اي براقات ويقال للواحد والجمع من الابل هجان فيقال جمل هجان اي ابيض وابل
هجان ويقال للواحد والجمع من النوق كناز فيقال ناقة كناز اي مكتنزة اللحم
فالحركات في فلك مفرد الحركات قفل وفيه جمعا الحركات بدن والكسرة في نحو
دلاص مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في كلام ودعاهم الى ذلك اي
تقدير التغيير ولم يجعلوه من المشترك بين المفرد والجمع كجنب حيث قالوا هذا
جنب وهولا جنب ولم يقدروا التغيير في جنب انهم قالوا في تثنية فلك فلكان
ولم يقولوا هذان جنبان بل قالوا جنب فلم يقصدوا بذلك ما قصدوا بجنب
فالفارق بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في الافراد والجمع

واحد وجدان التثنية فيما بعد منهما اي وقد وجدت التثنية فيما بعد فلك ايضا
ويعرف الجمع من المفرد بالنعت والضمير فان قيل هلا اعتبر تبديل الشكل في صنو
وصنوان وتخمة وتخم مع الزيادة في الاول والنقص في الثاني تقديرا اجيب
بانهم انما اعتبروا تبديل الشكل تقديرا حيث لا سبب ظاهر يحال عليه وهنا
السبب الظاهر موجود وهو الزيادة او النقص فلا حاجة معه الى تقدير شي
وبهذا يسقط قول الشيخ ابي حيان اعتراضا على الشيخ ابن مالك ما ذكره يعني
ابن مالك لا تحرير فيه لان قوله بزيادة كصنو وصنوان ونقص كتخمة وتخم هو
في التحقيق من زيادة وتبديل شكل ونقص وتبديل شكل لان الحركات التي
في الجمع غير الحركات التي في المفرد فيه تقسيمه تداخل انتهى وخرج بقولنا تغيرا لاعلال
ما تغير لاجله نحو قاضون والاعلون من جموع التصحيح والملحق به لان اصلهما
قاضيون والاعليون نقلت حركة اليا الى ما قبلها بعد ان سلبت حركته طلبا
للتخفيف في الاول وحذفت حركة اليا لثقلها في الثاني ثم حذفت اليا فيهما
لالتقا الساكنين وبقولنا لما ليس عوضا نحو في نحو الزيدون فان الواو وان
زيدت فيه لكن عوضا عن الضمة على ما سياتي تحريره في الكلام على اعراب جمع
المذكر السالم ويستثنى من اطلاق قوله الملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه سوا اطردت
صيغة جمع المذكر السالم فيه او لا فالاول نحو سنين وبابه والثاني ارضون وابون
واخون وحمون وهنون وبنون وظبون **والموضع الثالث** من تلك المواضع
يكون **في جمع المؤنث السالم** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وفيه ما علم
وهو كما سياتي في كلام المص انه ما جمع بالف وتاء مزيدتين **اسما كان**
ذلك المؤنث **او صفة** وتكون فيه ظاهرة ومقدرة وذلك **نحو** قولك **جات**
الهندات المسلمات وجات الهاديات صبحا ثم شرع في بيان ما يجمع هذا
الجمع اي بالالف والتا قياسا مطردا او ما يقتصر فيه على السماع وقبل ذلك ليعلم
ان الذي يجمع هذا الجمع قياسا مطردا خمسة انواع الاول ما فيه تا التانيث علما
كان كفاطمة وطلحة او اسم جنس كبنت وذات بمعنى صاحبة وذات الموصولة التي
بمعنى التي بنا على القول باعرابها اعراب ذات بمعنى صاحبة وجمعهما ذوات الثاني
علم المؤنث سوا كان فيه التا كما تقدم او لا كهند لها قل او لغيره كعفرا اسما على دابة
لونها عفر الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل مثل راسيات ومعدودات

الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف اسما كان كصحرا او صفة كحبلى غير فعلى فعلان وفعلى افعل وما عدا ذلك مقصور على السماع لا يقاس على شي منه وحينئذ يكون منه بنات او برو وبنات عرس فقد ذكر المص في التصريح ان الاول جمع ابن او بر والثاني جمع بن عرس قال ولا يقال بنو او بر ولا بنو عرس لانه لا يعقل والمص ذكر ما لا يشمل هذه الانواع الخمسة فقال فان كان ذلك المؤنث اسما علما اي لمؤنث فانه يجمع هذا الجمع اي بالالف والتا بلا شرط اي سوا كان فيه التا او لا وسوا كان لعاقل او لا كفاطمات وهندات وسعديات وعفراوات واشترط ابن ابي الربيع ان يكون لعاقل وعليه فلا يقال عفراوات قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم احدا ذكر هذا الشرط غيره انتهى ويستثنى من هذا النوع ما بني من اعلام المؤنث نحو حذام ووبار لان الجمع مناقض للبنا وعلى من اعرب ذلك اعراب ما لا ينصرف يجمعان هذا الجمع فيقال حذامات ووبارات ويستثنى نحو شاة وشفة وامراة علما لمؤ نث فلا يجمع هذا الجمع لانه استغني بجمعه تكسيرا عن جمعه هذا الجمع وان كان ذلك المؤنث صفة لمن يعقل او لغيره وله اي لذلك المؤنث الواقع صفة مذكر فشرطه اي شرط جمع ذلك المؤنث هذا الجمع ان يكون مذكره قد جمع جمع مذكر سالم اي بواو ونون في حالة الرفع اي قياسا مطردا كما هو المتبادر ويجوز الاخذ بالاطلاق كمسلمات واخريات جمع مسلمة واخرى فانه مذكر هذه الصفة في الاول مسلم وفي الثاني اخر وقد جمع بواو ونون فقيل فيه مسلمون واخرون وان لم يجمع مذكره بذلك فلا يجمع هذا الجمع نحو سكرى صفة لامراة وحمرا كذلك لان مذكرهما وهو سكران واحمر لم يجمع بواو ونون كما سياتي فلا يقال سكريات ولا حمراوات فان جعلا علما لمؤنث جمعا هذا الجمع وان لم يكن له اي لذلك المؤنث الواقع صفة مذكر اصلا فشرطه اي شرط جمع ذلك المؤنث الواقع صفة هذا الجمع ان لا يكون مؤنثه اي لا يكون ذلك المؤنث مجردا من التا كحايض صفة لامراة بمعنى متاهلة للحيض اي بلغت فان اريد بها من طرا لها الحيض لحقتها التا فيقال حايضة وحينئذ يجمع هذا الجمع وكلامه يفيد ان نحو عجز الكبيرة العجز وعذرا من لم تزل عذرتها اي بكارتها لا تجمع هذا الجمع لانه لا مذكر لذلك

سنذكر

والمؤنث

والمؤنث مجرد من التا اذ لم يسمع رجل عجز الكبير العجيزة والرجل لا عذرة له حتى يقال له عذر وهو خلاف ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك حيث قال يقال عجزاوات وعذراوات لانه انما امتنع هذا الجمع في سكرى وحمرا المنع مذكرهما من الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر لانه لا مذكر لهما انتهى بالمعنى وخالفه الشيخ ابو حيان وقال الذي ينبغي ان يجري فعلا من هذا النوع اي الذي لا فعل له مجرى ما له افعل الذي لا فعل له نحو الكمرة لعظيم الكمرة مجرى افعل الذي له فعلا نحو احمر في منع جمعه بالواو والنون فكما امتنع افعل الذي لا فعلا له من الجمع بالواو والنون فكذلك يمنع مقابله من المؤنث وهو فعلا الذي لا افعل له من الجمع بالالف والتا واما جمعهم خيفا فشاذ انتهى بالمعنى فعلم من كلامه ان كل ما فيه تا التانيث المؤنثة من الاعلام وما فيه تا التانيث من الصفات يجمع هذا الجمع فمن الصفات علامة ونسابة وبنت واخت فيقال علامات ونسابات وبنات واخوات وانه يخرج من كلامه علم المذكر الذي فيه تا التانيث نحو طلحة وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو ايام معدودات وجبال راسيات وذكر الشيخ ابو حيان ان ابن عصفور لم يذكر في كتبه ان صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتا وانه يخرج مصغر ما لا يعقل نحو دريهمات وخرج اسم الجنس المؤنث بالالف نحو صحراوات وحبليات بقلب الالف واوا في الاول ويا في الثاني مع ان كل ذلك يجمع هذا الجمع قياسا مطردا كما علم مما علمت فعلم ان ما عدا الانواع الخمسة التي ذكرناها لا تجمع قياسا مطردا وان سمع شي منه حفظ ولا قياس عليه فمن ذلك سماوات وارضات وحمامات وسرادقات واصطبلات وجوالقات وفراسنات لكن في كلامه شي ان ما لم يجمع تكسيرا من اسم الجنس الذي لم يونث بالالف ولا بالتا ولم يصغر يكون جمعه هذا الجمع اي بالف وتا قياسا مطردا حيث قال لا يقال جواليق وفراسن ويقال حمامات وسرادقات لانهم لم يكسرا فقد جعله علة جواز جمع حمام وسرادق هذا الجمع كونهما لم يكسرا وجعله علة منع جمع جوالق وفراسن كونهما كسرا وحينئذ يضاف هذا النوع للانواع الخمسة فعلم ان جمع المؤنث السالم ما تحققت جمعيته بزيادة الف وتا قياسا مطردا وما عدا ذلك من الملحق به ومنه اولات وكذا ما سمي به من هذا [illegible] الجمع نحو عرفات وانما كان اولات وعرفات من الملحقات لان الاول اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات والثاني لا مفرد له بالطية وقد جروا على الغالب في تسميتهم هذا الجمع

ولا يجمع هذا الجمع كما اجروا افعلهم

جواليقات وفراسنات لانهما كسرا بلغ م

بجمع المؤنث السالم لانه كما علمت لا يختص بالمؤنث بدليل دريهمات وحمدودات
وراسيات ولا يختص بالسالم بدليل صحراوات وحبليات ومثل المص في شرح الاجرومية
للاول باصطبلات وقد يقال لما كان ما لا يعقل في حكم المؤنث سموه مؤنثا ويجوز
ان يكون من سمي بهذه التسمية لا يري جمع نحو صحرا وحبلي هذا الجمع قياسا مطردا
وربما يؤيده ما تقدم ان ابن عصفور سكت عن ذلك في كتبه اذ لو كان ذلك مذكورا
في كلام القوم لم يسعه السكوت عنه في ساير كتبه واصطبلات علمت انه غير مقيس
علي ما فيه واما سجدات ففي حواشي المغني للشمني نقلا عن الجاربردي لكن بصيغة التبري
انه ليس من جمع التكسير بل من جمع التصحيح حيث قال كل ما جمع بالف وتا فهو جمع
تصحيح لا تكسير وان تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كدعد ودعدات
وتمرة وتمرات وقطرة وقطرات لان التغيير انما عرض له بعد مجي الالف والتا وفي
كلام بعض المشايخ ان جمع المؤنث السالم صار علما بالغلبة علي جمع تحققت
جمعيته بالف وتا ولو غير قياس فيدخل فيه ما جمع بهذا الجمع من غير الانواع
المتقدمة وما مفرده مذكر وغير سالم ويخرج عنه ما ليس بجمع كاولات وما
جعل علما كاذرعات وعرفات فانهما من الملحقات وسياتي محترز الزيادة في
الالف والتا في نصب هذا الجمع بالكسرة والموضع الرابع من تلك المواضع
يكون في الفعل المضارع المعرب اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد
المجرد من نوني الاناث والتوكيد الذي لم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة
لفظا او تقديرا ولا ياء مخاطبة بقرينة تمثيله بقوله نحو يضرب ويخشي
فيضرب ويخشي مرفوعان بتجردهما عن الناصب والجازم وعلامة
رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشي منع من ظهورها
التعذر لذاته او لعارض نحو يضرب بكر واما الفتحة التي هي العلامة الثانية
من تلك العلامات الاصول فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع
الموضع الاول من تلك المواضع الثلاثة يتحقق في الاسم المفرد اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وان كان غير منصرف وقد علمت حقيقة المفرد وفي هذا التركيب
نظير ما مر وذلك الاسم المفرد نحو زيدا والفتى وفتا وغلامي من قولك رايت
زيدا والقاضي وقاضيا واحمد والفتى وفتى وغلامي فزيدا والفتى
منصوبان علي المفعولية برايت حقيقة في الاول وحكما فيما بعده وعلامة

نصبهما

نصبهما فتحة ظاهرة في اخر زيد والقاضي وقاضيا واحمد مقدرة في اخر
الفتى ورايت غلامي للتعذر لذاته او لعارض في نحو وتري الناس سكارى فالفتحة
تكون علامة للنصب في الاسم المفرد ظاهرة ومقدرة والموضع الثاني من تلك
المواضع الثلاثة يكون في جمع التكسير اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد
علمت حقيقة جمع التكسير والمراد غير ما الحق منه بجمع التصحيح وقد علمته
ولو كان غير منصرف نحو الرجال والاساري والمساجد وغلماني من قولك
رايت الرجال والاساري والمساجد وغلماني فالرجال والاساري
منصوبان علي المفعولية بفتحة ظاهرة في اخر الرجال اي والمساجد
مقدرة في اخر الاساري للتعذر لذاته وفي اخر غلماني لعارض فالفتحة
علامة للنصب في جمع التكسير ظاهرة ومقدرة والموضع الثالث وبه تتم
تلك المواضع الثلاثة يكون في الفعل المضارع المعرب اي الخالي من
نوني الاناث والتوكيد الذي لم تتصل به الف اثنين او واو جماعة لفظا او
تقديرا او ياء مخاطبة بقرينة قوله نحو لن يضرب زيد ولن يخشي فيضرب
ويخشي منصوبان بلن وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في اخر يضرب
مقدرة للتعذر لذاته في اخر يخشي او لعارض نحو لن يضرب بكر فالفتحة
تكون علامة للنصب في الفعل المضارع ظاهرة ومقدرة واما الكسرة التي
هي العلامة الثالثة من تلك العلامات الاصول فتكون علامة للخفض
في ثلاثة مواضع ايضا تقع فيها علامة علي ما ذكر الموضع الاول من تلك
المواضع الثلاثة يكون في الاسم المفرد المنصرف وقد علمت حقيقة
المفرد واما المنصرف فستعلم انه ما سلم من شبه الفعل وذلك نحو زيد والفتى
وفتا والقاضي وقاض وغلامي من قولك مررت بزيد والفتى وفتى والقاضي
وقاض وغلامي فزيد والفتى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة
في اخر زيد مقدرة في اخر الفتى والقاضي الملفوظ به والمحذوف في فتا وقاض
للتعذر لذاته او للثقل او للتعذر لعارض في نحو غلامي فالكسرة تكون علامة
للخفض في الاسم المفرد المنصرف ظاهرة ومقدرة والموضع الثاني من تلك
المواضع الثلاثة يكون في جمع التكسير المنصرف غير الملحق بجمع التصحيح
نحو من قوله تعالى يعوذون برجال وقولك يرفقون بالاساري

وقولك مررت بغلماني فالرجال والاساري مخفوضان بالبا الموحدة
وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في اخر الرجال مقدرة في اخر الاساري
للتعذر لذاته وفي اخر غلماني لعارض فالكسرة تكون علامة للخفض في جمع
التكسير المنصرف ظاهرة ومقدرة والموضع الثالث وبه تتم المواضع الثلاثة
يكون في جمع المؤنث السالم حالة كونه باقيا علي جمعيته وقد علمت حقيقة
جمع المؤنث السالم ولما كان كل من الاسم المفرد وجمع التكسير يكون منصرفا تارة
وغير منصرف اخري قيدهما ههنا بالمنصرف ولما كان جمع المؤنث لا يتصف بالصرف
ولا عدمه لان تنوينه للمقابلة كما تقدم اطلقه وبه يعلم ما في قول المص في شرح
الاجرومية ولا يكون الا منصرفا الي اخره وذلك نحو قولك هندات ومسلمات
ومسلماتي والعاديات ضبحا بالادغام مررت بهندات ومسلمات — من قولكم
ومسلماتي والعاديات ضبحا بادغام فهندات ومسلمات مخفوضان
بالبا الموحدة وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة فيهما مقدرة للتعذر
لا لذاته في نحو مسلماتي والعاديات ضبحا بالادغام فان لم يبق علي جمعيته بان
زال معني الجمعية منه بان جعل علما كعرفات فانه علم لموضع الوقوف واستدل
ش علي علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها علي الحال لانه لو كان نكرة كان
ذلك صفة لا حالا لانه وهو في الاصل جمع عرفة وقال الفرا لا واحد له وقول
الناس نزلنا عرفة ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الحج عرفة وعرفة كلها
موقف فليتامل وقد علمت مما تقدم في مبحث التنوين ان ما جعل علما من هذا
الجمع للتمكين والصرف لا للمقابلة فحق هذا العلم المؤنث ان يمنع الصرف اي يمنع هذا
التنوين ويجر بالفتحة والعرب لم تلتزم ذلك بل جاز فيه عندهم الصرف اي
ان يكون منصرفا وعدمه اي عدم الصرف اي ان يكون غير منصرف فعلي الصرف
اي علي انه منصرف يخفض بالكسرة والتنوين وهي اللغة الفصحي ووجهه كما
قال المص في التصريح ان قائل هذا اعربوه علي ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف
تنوينه لانه في الاصل اي في حال الجمعية قبل التسمية للمقابلة فاستصحب بعد التسمية
انتهي وقد تقدم ان هذا تصريح من المص بان تنوين ما جعل علما من هذا
الجمع نحو عرفات ليس للمقابلة اي بل للصرف وان به يرد الاستدلال علي
ان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة بوجوده في نحو عرفات علما ومع ترك

اي اومع ترك التنوين ووجهه كما قال المص في التصريح ان قائل هذا اعربه علي
ما كان عليه قبل التسمية اي من جهة الجر بالكسرة مراعاة للجمعية اي الاصلية
وترك تنوينه مراعاة للعلمية والتانيث اي لما علم من ان تنوينه للتمكين و
الصرف وهو لا يجامع ذلك وفيه اي في تسمية ما جر بالكسرة مع عدم التنوين
منصرفا ان هذا لا ياتي علي ما هو المشهور من ان الصرف هو التنوين الدال علي
تمكن الاسم في باب الاسمية وانه متي سقط تبعه الجر بالكسرة ولا علي انه اسم لهما
بل علي انه الجر بالكسرة كما سياتي في الكلام علي ما لا ينصرف ثم رايته في التسهيل
ذكر هذا الوجه غير لا عرف ورايت بعضهم ذكر ان الكسرة في ذلك نائبة عن الفتحة — ان ام
التي كان حقه ان يجر بها لانه غير منصرف وهو يخالف ما ذكره المص وعلي منع
الصرف اي علي انه غير منصرف يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة بلا تنوين
وكان ينبغي ان لا يجوز الا هذا الوجه الوجيه لكن اللغة سنة متبعة ثم رايت
في شرح الشواهد للعيني ان هذا الوجه ممنوع عند البصريين ولعله تبع
في ذلك قول الشيخ ابو حيان ذكر ابن مالك ان اعراب عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة
وهو خلاف مذهب البصريين وانما قاله الكوفيون وليس لهم دليل في ذلك من
سماع وانما قالوه قياسا علي فاطمة انتهي اي لم يبين الكوفيون ان مستندهم في ذلك
السماع بل القياس فلا ينافي ذلك ثبوت السماع بما قالوه فقد روي الثقات اذرعات
بهذه الاوجه الثلاثة في قول امرئ القيس تنورتها من اذرعات البيت والحاصل — معني
ان الوجه الاول راعي في نحو عرفات علما الجمعية فقط حيث جره بالكسرة مع
التنوين والوجه الاخير راعي العلمية فقط حيث جره بالفتحة من غير تنوين
والمتوسط بينهما راعي الجمعية من حيث جره بالكسرة وراعي العلمية من حيث
منعه التنوين ثم لا يخفي انه لا حاجة للتقييد بقوله باقيا علي جمعيته لانه اذا
جعل علما صار مفردا لا جمعا كما تقدم الا ان يقال قيد بذلك لانه قد يطلق عليه
لفظ الجمع باعتبار ما كان واما السكون التي هي العلامة الرابعة من تلك
العلامات الاصول فيكون علامة للجزم ظاهرا او مقدرا في موضع
واحد وابدل من ذلك الموضع باعادة الجار قوله في الفعل المضارع
الصحيح الاخر وهو كما علمت ما ليس في اخره اي اخره حرف علة
وقد علمت حرف العلة نحو لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم

وعلامة جزمه السكون الظاهر ولم يضرب الرجل عمرا فيضرب فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة
العارضة لخوف التقاء الساكنين فالسكون يكون علامة للجزم في الفعل المضارع
الصحيح الآخر ظاهرا او مقدرا ولما فرغ من العلامات الاصول شرع يذكر العلا
مات الفروع فقال **واما العلامات الفروع فسبع اربعة احرف**
وحركتان فالاحرف الواو وتكون نائبة عن الضمة في بابين باب جمع المذكر
السالم وما الحق به وباب الاسماء الستة **والالف** وتكون نائبة عن الضمة في باب
المثنى وما الحق به وعن الفتحة في باب الاسماء الستة **واليا** وتكون نائبة عن الفتحة
في باب المثنى وما الحق به وباب جمع المذكر السالم وما الحق به وتكون نائبة عن الكسرة
في ذلك وفي باب الاسماء الستة **والنون** وتكون نائبة عن الضمة في باب واحد وهو
باب الافعال الخمسة **والحركتان الكسرة نائبة عن الفتحة** في باب واحد وذلك
في جمع المؤنث السالم وما الحق به في حالة النصب وكذا في حالة الجر فيما جعل علما
من ذلك نحو عرفات عند بعضهم كما قدمناه **والفتحة نيابة عن الكسرة** في باب
واحد وذلك **فيما لا ينصرف والسابعة الحذف** للحرف في بابين باب الفعل
المضارع المعتل وباب الافعال الخمسة **فهذه** العلامات **تنوب عن الحركات
الثلاثة** التي هي الضمة والفتحة والكسرة **وعن السكون فمنها ما ينوب
عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة
ومنها ما ينوب عن السكون** واذا اردت معرفة كل من ذلك **فينوب
عن الضمة ثلاثة** وهي **الواو والالف** لانهما من حروف اللين التي هي اولى
بالقيام مقام الحركات **والنون** الشبيهة بحروف اللين من جهة الخفا والغنة
وستاتي امثلتها اي امثلة ما تنوب فيه **وينوب عن الفتحة اربع**
وهي **الكسرة والالف واليا** لانهما من حروف اللين **وحذف النون
كما سياتي** بيان ذلك **وينوب عن الكسرة اثنان** وهما **الفتحة واليا
وينوب عن السكون واحدة** وهي **حذف الحرف الاخير** حقيقة وهي
الواو والالف واليا من المعتل او حكما وهو النون من الافعال الخمسة **ولما** لهذه
العلامات الفروع **مواضع** اربعة عشر موضعا **تكون فيها** اذا اردت
معرفتها فالاول مما ينوب عن الضمة **الواو** وهو الحرف الاول من احرف النيابة

تكون

وحذف ثم

تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما الموضع الاول
منهما يتحقق **في جمع المذكر السالم** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو اسم دل على
اكثر من اثنين بزيادة واو او يا على مفرده الذي من لفظه المجهول علما لمذكر عاقل
او صفة له خرج ما لم يدل على اكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا ~~[illegible]~~ الجمع كزيدون
علما على رجل مثلا وخرج بزيادة واو او يا على مفرده الذي من لفظه ما لا مفرد له كذلك
بان لا يكون له مفرد اصلا نحو عشرين وتسعين وما بينهما لانه لا مفرد لذلك اصلا اذ لا
يجوز ان يكون مفرد عشرين عشرة والا وجب اطلاق عشرين على ثلاثين لانه يجب
اطلاق صيغة الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ومنه يعلم انه لا يجوز ان يكون مفرد اربعين
اربعة الخ او له مفرد لكن لا من لفظه بل من معناه نحو اولوا بمعنى اصحاب فان مفرده
ذو بمعنى صاحب فكل من نحو عشرين والوا ليس جمعا بل اسم جمع وخرج بالمجهول
علما لمذكر عاقل او صفة له نحو عالمون واهلون ووابلون فان مفرد الاول عالم وهو ما
سوى الله ومفرد الثاني اهل وهم العشيرة ومفرد الثالث وابل وهو المطر الغزير وهي
اسما اجناس لا اعلام ولا صفات وكذلك يخرج به اللذون والذين في لغة من اعرب
لان مفرده وهو الذي لا علم ولا صفة وحينئذ لا يحسن زيادة المعرب في الحد لاخراج
ذلك ويخرج به ايضا نحو ارضون وبنون وابون واخون وسنون وان كانت
صيغة هذا الجمع مطردة في نحو سنين وشاذة فيما ذكر معه لان مفرد ذلك ليس علما
لمذكر عاقل ولا صفة له فلا حاجة لزيادة السالم من التغيير حالة جمعه في الحد لاخراج ذلك
ويخرج به ايضا نحو ظبون جمع ظبة بكسر الظا وهي طرف السيف لانه ليس علما ولا صفة فلا
حاجة لزيادة الذي لم يستغن عن تصحيحه بتكسيره في الحد لاخراج ذلك فالجمع المذكر السالم
حقيقة ما انطبق عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملحق بالجمع المذكور في اعرابه
واطلاق الجمع عليه باعتبار ذلك فقد اشترطوا لكل ما يجمع هذا الجمع قياسا مطردا شروطا
الاول ان يكون علما او صفة لمذكر عاقل ولو حكما فيهما الثاني ان يكون كل من العلم
والصفة خاليا من تا التانيث وان لم يقصد بها التانيث في الصفة الثالث ان يبقى
على حاله قبل الجمعية بان لا يتغير اصلا او يتغير تغييرا يقتضيه القياس الاعلالي فلا
يرد نحو قاضون فان التغيير الذي في اخره لا يخرجه عن السلامة اذ هو مقتضى القياس
الاعلالي الرابع ان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا او مزجيا الخامس ان يكون
له في الخارج ما يوافقه في لفظه السادس ان يكون ذلك الموافق له في اللفظ موافقا له في المعنى

ايضا السابع ان يكون معربا الثامن ان ينكر التاسع ان تكون تلك الصفة قابلة
باطراد لتا التانيث التي يقصد بها التانيث او تدل تلك الصفة على التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع قياسا مطردا غير العلم كرجل حيث لم يجعل علما ولا علم المونث كزينب وزيد
علما لامراة فان جعل زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع ولا صفة المونث كحائض
ولا علم غير العاقل كسابق صفة لفرس فلو جعل الاول علما لمذكر عاقل والثاني
صفة له جمع هذا الجمع ولا علم لمذكر فيه تا التانيث كطلحة ولا صفة لمذكر فيها تا التانيث
وان لم يقصد بها التانيث كعلامة ونسابة فان المقصود بها تاكيد المبالغة وخرج
بتا التانيث ما فيه الف التانيث فيجمع هذا الجمع قياسا مطردا سوا كانت مقصورة
وحينئذ تحذف نحو حبلى علما لمذكر عاقل فيقال الحبلون او ممدودة وحينئذ تقلب واوا
نحو حمرا علما لمذكر عاقل فيقال الحمراوون وقد علم انه لا يرد ما اطرد فيه هذا الجمع من
جموع التكسير وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر تكسيرا
يعرب بالحركات نحو شفة وعزة وعضة وثبة بمعنى الجماعة ولا ما شذ منها مما لم
يكن كذلك اما لعدم التعويض وذلك نحو ابون واخون وحمون وهنون وبنون فان
العوض فيه همزة الوصل واصله بنو واما لكونه تكسيرا يعرب بالحركات نحو ظبون
لانهم وان عوضوا منه التانيث لكنهم كسروه تكسيرا يعرب بالحركات وانما لم يرد
جميع ما ذكر لان المفرد منه ليس علما ولا صفة فلا يجمع هذا الجمع العلم المركب
الاسنادي اتفاقا نحو برق نحره وتابط شرا فان اريد جمع ذلك بهذا الجمع جي
بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال جاذووا برق نحره وذووا تابط شرا
ولا المركب المزجي على الاصح نحو بعلبك وسيبويه فان اريد جمعه بهذا الجمع جي
بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة ايضا فيقال جاذووا بعلبك وذووا سيبويه
ومقابل الاصح يقول جا بعلبكون وسيبويهون وقيل سيبون بحذف الجزء
الاخير الذي هو كلمة ويه وهذا الخلاف في المختوم بويه محله على القول ببنائه
وهو المشهور كما تقدم واما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف
في جواز جمعه بهذا الجمع واما المركب الاضافي فيجمع منه الجزء الاول بهذا
الجمع ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد جا غلاموا زيد وجوز الكوفيون
جمع الجزئين فيقال غلاموا الزيدين ولا يجمع ما ليس له في الخارج ما يوافقه
في لفظه واما نحو عشرون واولوا فيحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع ما لا يوافقه

كواشق علما للكلاب
ولا صفة غير العاقل لاحم

في معناه

في معناه ايضا كالمشترك واجازه ابن مالك وهو مبني على الاصح من صحة اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه معا لغة والاول على منع ذلك وقال بعضهم يجوز الجمع وان
قلنا بامتناع اطلاق اللفظ المشترك على معانيه معا لان الجمع في قوة تكرار المفردات با
بالعطف فكانه استعمل كلا في معناه ومثل المشترك الحقيقة والمجاز فيجوز جمعه
بناء على جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معا وهو الصحيح عند امامنا الشافعي
رضي الله عنه وغيره ولا يجمع غير المعرب فنحو الذين يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع
ما لا يقبل التجرد التنكير نحو فلان وفلانة مما هو كناية عن العلم ولا يجمع العلم باقيا
على علميته فان قيل اشتراط التنكير ينافي اشتراط العلمية اجيب بانه لا منافاة لان
العلمية شرط للاقدام على الحكم الذي هو الجمع والتنكير شرط لتحقق ذلك الحكم فاذا
اريد جمع العلم لا بد ان ينكر اي يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم فيحصل مجردا عن
المشخصات فيصير كساير اسما الاجناس كرجل ومن ثم قال في اللباب وطريق
تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به فيصير كاسم الجنس وهذا واضح
في علم الشخص واما علم الجنس فهو نكرة معنى فلا معنى لتنكيره الا ان يقال معناه ان لا
يلاحظ فيه التعيين في الذهن الذي هو تشخص ما وقد الغز البدر الدماميني بهذا المعنى
اي اشتراط العلمية ثم ايجاب التنكير في جملة ابيات ايات قال يعني نفسه مخاطبا
لعلماء الهند • فيسال ما امر شرطتم وجوده • لحكم فلم تقض النحاة برده •
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا • منعتم ثبوت الحكم الا بفقده • وهذا
لعمري في الغرابة غاية • فهل من جواب تنعمون برده • واجاب عنه بنحو ما تقدم
ولا يجمع من الصفات ما لا يدل على التفضيل كافعل فعلا نحو احمر فلا يقال احمراوون
ويلحق به في منع هذا الجمع افعل الذي لا فعلا له نحو اكمر لعظيم الكمرة وادر لعظيم
الادرة فلا يقال اكمرون وادرون كما لا يقال احمرون وما لا يقبل باطراد تا
التانيث التي يقصد بها التانيث بان لا يقبل التا اصلا نحو جريح بمعنى
مجروح وصبور بمعنى صابر اذ لا يقال جريحة وصبورة وكذا سكران اذ لا يقال
سكرانة الا على لغة ضعيفة او يقبل التا التي يقصد بها التانيث نحو علامة ونسابة لان
التا فيهما لا يقصد بها التانيث بل تاكيد المبالغة كما تقدم او يقبل التا التي يقصد بها
التانيث لكن لا باطراد نحو مسكين فانه جا على خلاف القياس مسكينة للمونث فمسكينون
يحفظ ولا يقاس عليه فلو خرج كل من احمر وجريح وصبور وسكران عن الصفة

وجعل علما لمذكر عاقل جمع هذا الجمع ذكره المص في التصريح وذكر في التسهيل ان مما يجمع هذا
الجمع قياسا مصغر المصغر نحو رجيل وغليم وفتي واحيمر وسكيران فيقال رجيلون وغليمون
وفتيون واحيمرون وسكيرانون فهذا الجمع الذي توفرت فيه هذه الشروط وما الحق به
مما تقدم يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة **اسما كان او صفة** فالظاهرة منه **نحو جاء
الزيدون المسلمون فالمسلمون فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه
الواو** الظاهرة **نيابة عن الضمة** والمقدرة نحو مسلمي كما تقدم **هذا** اي رفع
جمع المذكر السالم بالواو **وهو** القول **المشهور** وانما رفعوه بالواو لانها تقع
ضمير الجمع ولانه اقل دورانا في الكلام من المثنى فجعل الثقيل للقليل مما دلا ومقابل
هذا المشهور اقوال منها وهو اصحها انه مرفوع بضمة مقدرة على الواو كما انه
ينصب بفتحة مقدرة ويجر بكسرة مقدرة على اليا منع من ظهورها التقل ورده
ابن مالك بوجوه منها انه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على اليا قال ولما انتفى
اللازم وهو ظهور الفتحة على اليا علم انتفا الملزوم وهو تقدير الحركة واعترضه
الشيخ ابو حيان بانهم حملوا حالة النصب على حالة الجر فقدروا الفتحة كما قدروا
الكسرة ومنها انه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو كما انه منصوب بفتحة مقدرة
ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها تلك الضمة ضمة ما قبل
الواو ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرة ما قبل اليا ورده الشيخ ابن مالك بو
جوه منها ان الاعراب لا يكون الا اخرا ومنها اقوال اخر في غاية الضعف لا تكر
بذكرها وتقدم في كلام المص عند الكلام على اقسام التنوين ان نون هذا الجمع جي
بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقد قدمنا ان هذا هو المشهور
ووعدنا ثم بذكر مقابله هنا واختاره في التسهيل انها زيدت لرفع توهم الاضافة
في نحو مررت ببنين كرام والافراد في نحو مررت بالمهتدين ثم حمل ما لا يوجد
فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ومنها انها زيدت عوضا عن حركة المفرد
ورد بان الذي جعل عوضا عنها انما هو الواو في حالة الرفع واليا في حالتي
النصب والجر ومنها انها زيدت عوضا عن التنوين في المفرد لان الحركة عوض
عنها الواو واليا والتنوين لم يعوض عنه شي فجعلت عوضا عنه ورد بان هذه
تكون غير منصرف نحو احمدان ومنها انها زيدت عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد
وقد تداولت هذه السنة اكثر المعربين ورد بانه اذا لم يكن عوضا عن احدهما

فان لا

فان لا يكون عوضا عنهما احق واولى قال الشيخ ابو حيان وقد رد الاستاذ
ابو الحسن ابن عصفور وغيره من شيوخنا هذه المذاهب بان هذه النون تثبت
في الوقف باتفاق والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف فلو كانت النون عوضا منهما او من
احدهما لم تثبت لان العوض يحكم له بحكم ما عوض عنه قال ومن هذا الخلاف وهما لا طائل
تحته بل هو من فضول الكلام وحركت النون لخوف التقا الساكنين وكانت الحركة
فتحة لخفتها وثقل الجمع **والموضع الثاني** يتحقق **في الاسما الستة** المعتلة **وهي**
اي تلك الاسما الستة **ابوك واخوك** بفتح الكاف وكسرها **وحموك** بكسر الكاف
لا غير بنا على ان الحم قريب الزوجة خاصة ابا او غيره وقريب الزوج يقال له ختن كما
هو المشهور وعلى مقابل المشهور من ان الحم يقال لقريب الزوجة ايضا يجوز فتح الكاف
وفوك بفتح الكاف وكسرها **وذو مال** قيل لم يضفه للضمير ردا على المبرد حيث
اجاز اضافته للضمير تمسكا بقول القايل انما يعرف الفضل من الناس ذووه
وهو محمول عند الجمهور على الشذوذ وقول المص ذو مال مرادف لقول غيره بمعنى
صاحب والغرض من ذلك الاحتراز عن ذو الطائية التي هي اسم موصول وهي عندهم
مبنية على سكون الواو في الاحوال الثلاثة على المشهور ومقابله لجاز اعرابها اعراب ذي
هذه اعني التي بمعنى صاحب في الاحوال الثلاثة وقيل يختص بمحل الجر لانه المسموع
في قول القايل فحسبي من ذي عندهم ما كفاني بجره كما رواه ابن جني قال المص وهو
مشكل فان سبب البنا قائم ولم يعارضه معارض واصل ذو ذوو فعل قال ابو
حيان وفي المحذوف قولان احدهما الواو الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس
وهو الظاهر والثاني الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة **وهنوك** بفتح الكاف
وكسرها والهن اسم يكنى به عن اسما الاجناس وقيل اسم لما يستقبح التصريح به وقيل
اسم للفرج خاصة ولا تعرب هذه الاسما هذا الاعراب الا بعد توفر شروط اربعة
اشار المص الى اولها بقوله **بشرط ان تكون** اي هذه الاسما **مفردة** فما يثنى منها
يعرب اعراب المثنى الاتي بيانه وكلها تثنى نحو جاني ابوان واخوان وحموان وفان
وذوا مال وهنوان وما يجمع منها جمع تكسير يعرب اعراب جمع التكسير وقد علمته وكلها
تجمع هذا الجمع نحو جاني اباؤك واخوتك واحماؤك وافواهك واذوا مال واهناؤك
وما يجمع منها جمع مذكر سالم يعرب اعراب جمع المذكر السالم المتقدم بيانه ولم يسمع
جمعه منها الا الاب والاخ وعليهما اقتصر الجمال ابن هشام في شرح التوضيح زاد المص

في شرحه لفظ الهن وضم ابن هشام في شرح القطر للاب والاخ لفظ الحم نحو جاني
ابون واخون وحمون وهنون وفي كلام ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع
لكن لا اعلم انه سمع ورده الشيخ ابو حيان بان القياس يا باه اي لان هذه الصيغة
لا تطرد في جمع التكسير الملحق بجمع التصحيح في اعرابه الا في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض
عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات وهذه الاسما مما حذفت لامه ولم
يعوض عنها شي فما جا منها عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه كما تقدم وحكي بعضهم
سماع ذون وعن ثعلب يقال في فم فون وفين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة
واشار الي الشرط الثاني بقوله **مكبرة** فان صغر منها شي اعرب بالحركات الظاهرة
نحو جاني ابيك لان حرف العلة في ذلك يشبه الصحيح بسكون ما قبله والي الشرط الثا
لث بقوله **مضاف** لفظا او تقديرا خلافا لما في الاوضح من اشتراط الاضافة لفظا
فلو قطع منها شي عن الاضافة لفظا وتقديرا اعرب بالحركات الظاهرة ايضا نحو
جاني اب ولك وكلها تقطع عن الاضافة المذكورة الا ذو وفو فانهما لا يكونان الا مضافين
لفظا او تقديرا ومن الثاني قول الشاعر • خالط من سلمى خياشيم وفا • اي خياشيمها وفاها
فحذف المضاف اليه ونوي ثبوت لفظه وادعي في الاوضح شذوذه وفي الاوضح انه لا حاجة
لاشتراط الاضافة في ذو واي لانه يوهم انها قد تفرد ويتخلف هذا الحكم وليس كذلك اي
لان الاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل فكان ينبغي استثناوهما من اشتراط الاضافة ورد
بان اشتراطها بالنسبة لها لبيان الواقع وقد ذكروا ان القيد كما يكون للجمع والمنع يكون
لبيان الواقع بل قيل هو الاصل وعلي الاكتفا بالاضافة المقدرة يا في فو ما ذكر
في ذو والي الشرط الرابع اشار بقوله **الي غير يا المتكلم** اي ولا بد ان تكون تلك الا
ضافة لغير يا المتكلم من اسم ظاهر او ضمير مخاطب او غايب او متكلم غير اليا وانما ذكرها
مضافة للكاف لانه المناسب لمقام التعليم فان اضيف منها شي الي يا المتكلم اعرب
بالحركات المقدرة علي ما قبل اليا للتعذر وكلها تضاف لياء المتكلم الا ذو فانها لا
تضاف اليها وفو اذا اضيفت لها قلبت تلك الواو ميما عند بعضهم والاكثر قلبها ياء
وادغامها في اليا نحو جاني واخي وحمي وهني بغير رد اللام المحذوفة التي هي الواو
وفي تقلب الواو واجاز المبرد رد اللام المحذوفة في الاب والاخ وقلبها يا وادغا
مها في اليا نحو ابي واخي بالتشديد وفتح اليا وحينئذ تعرب اعراب مسلمي اي بالواو
المنقلبة يا المدغمة في يا المتكلم وانما لم تضف ذو لليا لانها لا تضاف الا الي اسم الجنس

لانها وضعت وصلة الي الوصف باسما الاجناس النكرات او المعارف وتوهم
بعضهم من قولهم انها لا تضاف الا الي اسم جنس ان المراد به النكرات فاستشكل بسبب
هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذا رحمك وغاب عنه مواضع في التنزيل
والله ذو الفضل العظيم وحيث كانت ذو لا تضاف لليا ياتي فيها ما تقدم ويشترط
لاعراب فو هذا الاعراب ان لا تبدل واوه ميما كما نطق به المص فان ابدلت ميما اعرب
بالحركات الظاهرة حيث لم تضف ليا المتكلم كما تقدم كقوله صلي الله عليه وسلم لخلوف فم
الصايم اطيب عند الله من ريح المسك واشترط ابن الصايغ بمهملة فمعجمة ان لا يلحق هذه
الاسما يا النسبة فان لحقها منها يا النسب اعرب بالحركات الظاهرة نحو جا ابويك واخويك
وذووياء بالضمة الظاهرة علي اليا ورد بان هذا الشرط يغني عنه اشتراط الاضافة لان
مع يا النسب لا اضافة وامثلة هذه الاسما الستة نحو قولك **هذا ابوك واخوك وحموك**
وفوك وذو مال وهنوك في لغة قليلة حكاه سيبويه عن العرب فقال ومن
العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك فيجريه مجري الاب انتهى وهذه اللغة لم يطلع
عليها الفرا ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة وانما نبه المص علي قلة هذه
اللغة لقول الشيخ ابن مالك ومن لم ينبه علي قلته اي اعراب الهن هذا الاعراب ممن ذكره
مع هذه الاسما اوهم مساواته لها فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب
فهذه الاسما الستة مرفوعة علي الخبرية عن المبتدا الذي هو اسم الاشارة حقيقة
في الاول وحكما فيما بعده **وعلامة رفعها الواو** الظاهرة **نيابة عن الضمة علي**
القول المشهور الذي هو كما قال الشيخ ابن مالك اسهل المذاهب وابعدها
عن التكلف ومقابله اقوال منها وهو اصحها وعليه جمهور البصريين انها مرفوعة بضمة
مقدرة علي الواو منع من ظهورها الثقل وحركة ما قبل الواو اتباعا لتلك الحركة المقدرة
كما انها تنصب بفتحة مقدرة علي الالف منع من ظهورها التعذر وتجر بكسرة مقدرة
علي اليا منع من ظهورها الثقل وحركت ما قبل اليا اتباعا لتلك الحركة فاصل ابوك
ابوك اتبعت حركة البا لحركة الواو فضمة بعد سلب حركتها فصار ابوك بضم البا
والواو واستثقلت الضمة علي الواو فحذفت واصل اباك ابوك تحركت الواو
بالفتحة وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل ابيك ابوك اتبعت حركة البا لحركة الواو فكسرت
بعد سلب حركتها فصار ابوك بكسر البا والواو واستثقلت الكسرة علي الواو فحذفت ثم
قلبت الواو يا لسكونها بعد كسرة كما في ميزان ففي الاول النقل بدون قلب وفي الثاني

القلب بدون نقل وفي الثالث النقل والقلب معا ومنها انها مرفوعة بالضمة التي قبل الواو والواو اشباع كما انه منصوب بالفتحة التي قبل الالف ومجرور بالكسرة التي قبل اليا وكل من الالف واليا اشباع ورد بان اشباع الحركات بابه ضرورة الشعر ومنها اقوال اخر لا نطيل بذكرها وانما اعربت بالحروف توطئة لاعراب المثنى والجمع على حده بالحروف **و** الثاني مما ينوب عن الضمة **الالف** وهو الحرف الثاني من احرف النيابة و **تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة** في موضع واحد وذلك يتحقق **في المثنى المرفوع** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمثنى هو الاسم الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا على مفرده المعرب الذي له ثان في الخارج الموافق له لفظا ومعنى فخرج ما دل على واحد نحو زيدان علما لرجل ورجلان للراجل ضد الفارس وكلبتان للالة المخصوصة وبحران علم على البلدة المعروفة قال ابن هشام والذي يظهر ان النحاة اذا اطلقوا المثنى في باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لانه وضع ان يدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز انتهى اي فلا يخرجه ذلك عن تسميته مثنى فهو من المثنى لا من الملحق به وخرج به فقط ما دل على اكثر من اثنين نحو صنوان اريد به اكثر من اثنين وما اريد به التكثير نحو كرتين من قوله تعالى فارجع البصر كرتين وحنانيك وهذاذيك لان المعنى كرة بعد اخرى وحنان بعد اخر وهذ بعد اخر لا خصوص اثنين ومن ثم قال في الاية ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير اذ من المعلوم ان البصر لا ينقلب خاسئا حسيرا من مرتين فقط وفي كلام الجمال ابن هشام التحقيق ان هذا النوع اي ما اريد به التكثير من المثنى لا من الملحق به لانه وضع ليدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته مثنى انتهى ~~اي فهو من المثنى لا من الملحق به~~ ويخرج به نحو زوج وشفع وزكى بالتنوين بمعنى الشفع في الصحاح وزكا الشفع لان ما ذكر لا يدل على اثنين فقط ولا حاجة لاخراجه بقولنا بزيادة الف او يا على ان بعضهم منع دلالة ما ذكر على اثنين اي اصالة وقال كل يصدق باثنين ولا يدل عليهما لان زوج مثلا مقابل للفرد وذلك اعم من الاثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه وخرج بالف او يا كلا وكلتا لان الف الاول كالف عصا منقلبة عن واو وقيل عن يا التي هي لام الكلمة والف كلتا كالف حبلى اي للتانيث والتا بدل عن لام الكلمة المحذوفة التي هي الواو او اليا فانهما ليستا للتثنية فلا حاجة لاخراجهما بقولنا على مفرده الذي يخرج به ما لا مفرد له نحو اثنان واثنتان لان الصحيح انه لم يسمع اثن ولا اثنة ولعل مقابل الصحيح ما في المصباح مختصر الصحاح واثن واثنة كابن

وابنة وعن بعضهم ان محل كون الف كلتا للتانيث اذا كانت مضافة للظاهر فان اضيفت للضمير لم تكن للتانيث بدليل عدم قلبها في الاولى يا في حالتي النصب والجر وقلبها في الثانية كذلك وفي ذلك فيتامل قال في التعليقة المضمر **الذي يضاف** اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا وفي كلام ابن الانباري والذي يدل على ان الف كلا وكلتا ليست للتثنية انها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجر اذا اضيفتا الى المظهر لان الاصل هو المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة وليست للتثنية وادعى الكوفيون ان الالف فيهما للتثنية واستدلوا على ذلك بان الالف تنقلب فيهما الى اليا في النصب والجر اذا اضيفتا الى المضمر ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب قلنا انما قلبت مع المضمر لانها اشبهت الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت الفها مع المضمر يا كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك انتهى ملخصا وخرج بالمعرب نحو ذان وتان واللذان واللتان فانها ليست من المثنى لان مفردها مبني ونقل الشاطبي عن الشيخ ابن مالك انه لا يشترط الاعراب وخرج بالذي له ثان في الخارج موافق له في اللفظ ما لا ثاني له في الخارج ~~موافق له في اللفظ ما لا ثاني له في الخارج~~ كذلك نحو قمران للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر وابوان للاب والام او الخالة ومن الثاني رفع ابويه على العرش على ما قاله بعض المفسرين واماان للام والجدة والجديدان والملوان لليل والنهار والامران للفقير والعري والاجوفان للبطن والفرج والبردان للغنى والعافية والاحمران للذهب والزعفران والاطيبان للشباب والنكاح والخافقان للمشرق والمغرب وحقيقة المغرب والبصرتان للبصرة والكوفة والمشرقان للمشرق والمغرب وحقيقة المشرق والمغربان لهما ايضا وحقيقة المغرب والاسودان للتمر والما والفمان للفم والانف والاخوان للاخ والاخت والاذنان للاذان والاقامة والعاشقان للعاشق والمعشوق وفي كلام الجمال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى اي حقيقة لا من الملحق لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى في اصله تجوز انتهى اي ان اطلاق المثنى على هذا النوع بحسب الاصل مجاز وصار عندهم حقيقة عرفية وخرج بموافق له في المعنى نحو عينان اريد بهما الذهب والباصرة مثلا ومن ثم لحنوا الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه ۞ عينه فانثنى بلا عينين ۞ ونحو لسانان اريد بهما القلم والجارحة وفي كلام الشيخ ابن مالك اكثر المتاخرين على منع هذا النوع اي

في المعنى ما وافق في اللفظ وخالفه

تثنية المشترك او الحقيقة والمجاز والاصح الجواز ومما يؤيد ذلك قولهم القلم احد
اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد الشتاتين واللبن احد اللحمين والحمية احد
الموتتين ورده الشيخ ابو حيان وقال الذي ينبغي انه لا يجوز تثنية المشترك ولا تثنية الحقيقة
والمجاز اي وما ذكر يحفظ ولا يقاس عليه ومن ثم قال ابن ناظر الجيش الحق ان تثنية ما اختلف
معناه لا يجوز الا سماعا والحكم عليه بانه مثنى لغوي لا صناعي انتهى فعلم ان المثنى حقيقة
ما انطبق عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملحق به واطلاق المثنى عليه مجاز الا
اعرابه اعرابه وانما لم يكن من المثنى الحقيقي لان اكثر النحويين اشترط لكل ما يثنى قياسا مطردا
شروطا الشرط الاول ان يكون مفردا فلا يثنى المثنى ولا الجمع تصحيحا ولا ما على صورتهما ولا
المجموع تكسيرا الذي لا نظير له في الاحاد اي وهو مفاعل او مفاعيل واما غير ذلك فيجوز
كالجمالان فقد ذكر المص في التصريح ان مما دخل في المثنى جمالان وظاهره ان تثنية ذلك قياس
مطرد وفي كلام الشيخ ابو حيان جمع التكسير لا يجوز تثنيته بقياس فان جا فضرورة اي
كما في قول الشاعر • تنقلت في رمن التنقل • بين رماحي مالك ونهشل • وقول الاخر
لاصبح الناس اوبادا ولم يجدوا • عند التفرق في الهيجا جمالين • وفي التصريح ايضا ان مما
دخل في المثنى تثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس اي الجمعي كالغنمان انتهى اي فان الغنم كما
في الصحاح اسم موضوع للجنس يقع على الذكور والاناث وظاهر كلام التصريح ان ذلك
قياس مطرد وفي كلام الشيخ ابي حيان قد نصوا على انه لا يجوز تثنية اسم الجمع الا
في الضرورة ومنه قول الشاعر • وكل رفيقي كل رحل وان هما • تعاطى القنا قوماهما اخوان •
وكذا نصوا على انه لا يجوز تثنية اسم الجنس باقياعلى جنسيته فلا يقال لبنان وماآن الا
اذا اريد نوعان من اللبن والما انتهى الشرط الثاني الاعراب فلا يثنى كحذام ووبار
في لغة من بنا واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ وضعت وضع المثنى واعرب
اعرابه على ما تقدم على انهم لم ياتوا بهذه الصيغ على القياس في التثنية كما علمت الشرط الثالث
عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادي اتفاقا كبرق نحره وتابط شرا ولا المزجي على الاصح
كبعلبك وسيبويه فان اريد تثنيتهما جي بكلمة ذي بمعنى صاحب مثناة فيقال جاذوا
برق نحره وذوا تابط شرا وذوا بعلبك وذوا سيبويه ومقابل الاصح يقول جا
بعلبكان وسيبويهان وسيبوان بحذف الجزء الاخير الذي هو كلمة ويه وهذا
الخلاف في المختوم بويه على القول ببنائه وهو المشهور واما على القول باعرابه اعراب
ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز تثنيته واما الاضافي من الاعلام فيستغنى بتثنية

الميم

قيل

الخلاف

المضاف

عن تثنية المضاف اليه فيثنى الجزء الاول ويضاف للثاني فيقال جاء ابوا بكر وجوز الكوفيون
تثنية الجزئين فيقال جا ابوا البكرين الشرط الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته فان اريد
تثنيته نوي تنكيره وقد علمت معنى تنكير العلم فلا يثنى ما لا يقبل التنكير كالكناية عن العلم
نحو فلان ونحو ذا وتا والذي والتي واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ وضعت وضع
المثنى كما تقدم الشرط الخامس ان يكون له ثاني في الخارج موافق له في اللفظ فنحو قمران
للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر ليس من المثنى الحقيقي على ما تقدم وفي كلام المحقق وجميع
باب التغليب من المجاز ولم اجد احدا حام حول بيان مجازيته ولا علاقته ولا نوعه
وقد سكت القوم عن تعريفه وكانهم لم يجدوا اقدرا مشتركا تندرج فيه تلك الحقائق المختلفة
واللفظ فيه اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يرد به كل من المعنيين
اي فليس من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما قد يتوهم قال ولا يلزم ذلك في جميع المعاني
في الحقيقة الشرط السادس ان يكون ذلك الثاني موافقا له في المعنى ايضا فلا يثنى المشترك
ولا الحقيقة والمجاز ومن ثم حكموا على ان قول الحريري جاد بالعين حين اعمى هواه عينه
فانثنى بلا عينين • لحن كما تقدم وعلى نحو قولهم القلم احد اللسانين بانه شاذ على ما تقدم
وفي المثنى ما قدمناه في الجمع من ان المنع في ذلك مبني على ان المشترك لا يصح اطلاقه على
معنييه معا نعم وجواز ذلك مبني على جواز ذلك ومثل المشترك في ذلك الحقيقة والمجاز
فالمنع مبني على عدم جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه والجواز على جواز ذلك الشرط
السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره او بما هو على صورة المثنى او بغير ذلك عن تثنيته ومن
ثم لم يقولوا سوآان استغنا بسيان تثنية سي بمعنى مثل وحكي بعضهم سواان ولم
يقولوا اجمعان ولا جمعاوان استغنا بكلا وكلتا على انهما لا يقبلان التنكير ولم
يقولوا في غيرهم ماية والف من اسما العدد ثلاثتان واربعتان وخمستان استغنا بستة
وثمانية وعشرة ويقال مايتان والفان الشرط الثامن ان لا يراد به الاستغراق كالاسما
المختصة بالنفي نحو احد وعريب بالمهملة بمعناه وديار الشرط التاسع ان لا يكون لفظ كل
ولا بعض فلا يقال كلان ولا بعضان وان جاشي من ذلك حفظ ولا يقاس عليه قال
ذي المتوفى لا انعقاد التثنية نوجداله في اللغة العربية ثم اخذ المص
بعوده يمثل للمثنى نحو بقوله قال رجلان فرجلان والفاعل مرفوع وعلامة
رفعه الالف الظاهرة نيابة عن الضمة ومن ملغز ذلك قول بعضهم
انا نا عبيد ا نته في صحن داره • وقول الاخر كذلك انا نا ابي د او د في

موقع حضب لان اثنانا مثنى اثنان وهي الاتني من الحمر الاهلية حذفت
نونه للاضافة وقد تكون الالف مقدرة نحو جا صالح القوم كما تقدم
ومنه قول بعضهم ملغزا لقد قال عبد الله شر مقالة • ومنه قول الاخر كذلك
لقد قال عبد الله قولا عرفته بفتح دال عبد الله فان كلا من صالح وعبد الله
مثنى حذفت نونه للاضافة والفه لالتقاء الساكنين وزيدت النون
في المثنى لما تقدم في الجمع وهو الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده اولدفع
توهم الاضافة في نحو جاني خليلا موسى وعيسى والافراد في نحو الجون
لان تثنية الجون لا وهي كما في الصحاح مثنية فيها تفكك ثم حمل ما لا يوجد فيه
هذا التوهم على ما يوجد فيه او عوض لما من الاقوال السابقة وحركت النون
خوف التقاء الساكنين وكانت الحركة كسرة لانها الاصل في التخلص من
التقاء الساكنين ولخفة المثنى وربما ضمت بعد هذه الالف التي هي علامة
الرفع ومنه قول الشاعر يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تألفه العينان بضم النون
مثنى عين التي هي الباصرة والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذة وهو
البرغوث فالقذان البراغيث ويمكن تخريج هذا على لغة من يرى اعراب المثنى على النون
بالحركات الظاهرة ولا تفتح بعد هذه الالف واما قول الشاعر اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا بفتح النون مثنى عين التي هي الباصرة وظبيان اسم رجل وقيل
مثنى ظبي فالالف في ذلك ليست علامة الرفع على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكانت
الالف لما حلت محل اليا اعطيت حكمها وهو فتح النون بعدها على لغة كما سيأتي
ذهب اليه او توجيها للكلمة صدرت منه وهذا من جملة ما طعن به في كتاب سيبويه وطعن فيه
ايضا بانه احتج فيه بشعر بشار بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان هجاه لتركه الاحتجاج
بشعره ورفع المثنى اي ما الحق به بالالف انما هو على القول **المشهور** وانما رفعوه بالالف لانها
تقع ضمير الاثنين ولان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع فهو اولى بالتخفيف فجعلوا الخفيف
وهو الالف للكثير ويقابل المشهور نظير ما تقدم من الاقوال التي حكيناها في جمع المذكر
السالم ويزيد على ذلك ما ذهب اليه الزجاج من انه مبني لتضمنه معنى حرف العطف
لان زيدان مثلا اصله زيد وزيد كما بني خمسة عشر لذلك اذ اصله خمسة وعشرة
ومما ينوب عن الفتحة ايضا الالف وقد اشار الى ذلك بقوله **وتكون الالف**
ظاهرة ومقدرة **علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الاسماء الستة المتقدم**
ذكرها فالظاهرة **نحو رايت اباك واخاك وحماك وفاك وذا مال**
وهناه

عطف

وهناك في لغة قليلة وأباك وما عطف عليه مفعول حقيقة في اباك وحكما فيما
عطف عليه **والمفعول منصوب وعلامة نصبه الالف** الظاهرة **نيابة عن الفتحة**
والمقدرة نحو رايت ابا الخير حذفت لالتقاء الساكنين كما تقدم **واليا** التي هي الحرف الثالث
من احرف النيابة **تكون علامة للخفض** نيابة عن الكسرة **في ثلاثة مواضع** تكون ظاهرة
فقط في بعضها وظاهرة ومقدرة في البعض الاخر **الاول** من تلك المواضع الثلاثة يتحقق
في المثنى المخفوض ولا تكون فيه الا ظاهرة **نحو مررت بالزيدين** وصالحي القوم **فالز**
يدين وصالحي القوم كل **مخفوض وعلامة خفضه اليا** الظاهرة **المفتوح**
ما قبلها المكسور ما بعدها غالبا وكسر على اصل التقاء الساكنين وربما فتح للخفة المناسبة
لكثرة المثنى ومنه قول الشاعر يصف قطاة بسرعة الطيران • على احوذيين بفتح النون مثنى
احوذي وهو الخفيف في المشي واراد به الشاعر الجناح **والثاني** من تلك المواضع يتحقق
في جمع المذكر السالم المخفوض وتكون فيه ظاهرة **نحو مررت بالزيدين** ومقدرة
نحو مررت بصالحي القوم **فالزيدين** وصالحي القوم كل **مخفوض وعلامة خفضه اليا**
الظاهرة في الاول والمقدرة في الثاني لحذفها لالتقاء الساكنين كما تقدم **المكسور ما**
قبلها لقلة جمع المذكر **المفتوح ما بعدها** للخفة المناسبة لثقل الجمع المذكور وربما
كسر ومنه قول الشاعر • وانكرنا زعانف آخرين • بكسر النون جمع آخر بفتح الخا بمعنى
مغاير ومنه قول الشاعر • وقد جاوزت حد الاربعين • بكسر النون وخرجه
بعضهم على ان هذا جاء على راي من يرى كالزام جمع المذكر السالم اليا واعرابه
بالحركات على النون ظاهرة منونة وقد يكون كسر ما قبل اليا في الجمع المذكور مقدرا
كما في المصطفين من قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار اصله المصطفيين
بكسر اليا الاولى وفتح ما قبلها تحركت اليا الاولى وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا لا يقال يلزم من فتح ما قبل اليا التباس هذه
الصيغة بصيغة المثنى لانا نقول ممنوع ذلك لان في المثنى يقال المصطفيين بياءين
بقلب الالف يا وايضا لا التباس في الاية بوجود وضعه بالجمع ودخول من التبعيضية
عليه بعد وانهم ومحال ان يكون الجمع من الاثنين **والثالث** من تلك المواضع الثلاثة
يتحقق **في الاسماء الستة المتقدم ذكرها** المخفوضة وتكون فيها ظاهرة
نحو مررت بابيك واخيك وفيك وذي مال وهنيك في لغة قليلة
حكاها سيبويه كما تقدم **فابيك وما عطف عليه مخفوض وعلامة خفضه**

اليا الظاهرة نيابة عن الكسرة وتكون فيها مقدرة نحو مررت باني الخير حذفت لالتقا الساكنين كما تقدم ومما ينوب عن الفتحة ايضا اليا وقد اشار الى ذلك بقوله واليا تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين احدهما يتحقق في المثنى المنصوب ولا تكون فيه الا ظاهرة نحو رايت الزيدين وصالحي القوم فالزيدين وصالحي كل مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها غالبا كما تقدم والموضع الثاني يتحقق في جمع المذكر السالم وتكون فيه ظاهرة ومقدرة فالاول نحو رايت الزيدين والثاني نحو رايت صالحي القوم فالزيدين وصالحي القوم كل مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة في الاول والمقدرة في الثاني المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها غالبا كما تقدم والنون التي هي الحرف الرابع من احرف النيابة وبه تتم تلك الاحرف تكون علامة للرفع ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة في الافعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين ضميرا او غير ضمير او واو جمع كذلك او يا مخاطبة ولا تكون الا ضميرا ويقال لها الامثلة الخمسة ايضا وهو اولى لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسما كذلك بل امثلة يكنى بكل منها عما وازنه نحو يفعلان وتفعلان بالياء والتا الفوقية والتحتية فانها كناية عن يقومان ويا كلان ويشربان الى غير ذلك ونحو يفعلون وتفعلون بالياء والتا الفوقية والتحتية فانها كناية عن نحو يقومون وياكلون ويشربون الى غير ذلك فهذه الافعال الخمسة كنايات وهي بحسب من هي له سبعة فان يفعلان بالتحتية للمذكرين الغايبين فقط نحو الزيدان يقومان ويقومان الزيدان وبالفوقية لثلاثة للمذكرين المخاطبين نحو انتما يا زيدان تقومان وللمونثتين المخاطبتين نحو انتما يا هندان تقومان والتاء في ذلك للخطاب والالف ضمير وللمونثتين الغايبتين نحو الهندان تقومان او تقومان الهندان والتاء في ذلك للتانيث والالف ضمير وغير ضمير واما ضميرهما اي ضمير المونثتين الغايبتين فهل هو كذلك فيقال هما تقومان بالفوقية او يقومان بالتحتية دارت هذه المسيلة بين علما الاندلس واختلف فيها افتاوهم فافتى بعضهم بالاول اجرا للضمير مجرى الظاهر وبعضهم بالثاني نظرا للفظ وايد الاول بالسماع ويفعلون بالتحتية لجماعة الذكور

الغايبين

الغايبين نحو الزيدون يقومون ويقومون الزيدون وبالفوقية للمونثة المخاطبة لا غير نحو انت يا هند تقومين فهذه الافعال الخمسة في الامثلة المذكورة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون اي النون الثابتة لفظا فهو كجرد قطيفة وقد تكون النون مقدرة كما تقدم في نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين نيابة عن الضمة وهي بعد الالف مكسورة على اصل التخلص من الساكنين وحملا على نون المثنى وربما ضمت وقد قرى شاذا اتعدانني بضم النون ونقل الشيخ ابو حيان ان بعض العرب يفتح وانه قرى اتعدانني بفتح النون قال الشاطبي وهي مروية ايضا عن نافع وابي عمرو وبعد الواو واليا تكون مفتوحة للتخفيف لثقل اجتماع الواو والكسرة واليا والكسرة وحملا على نون جمع المذكر السالم هذا اي رفع هذه الافعال الخمسة بالنون ظاهرة او مقدرة هو القول المشهور ومقابله ما قيل علامة رفعها ضمة مقدرة على لام الفعل اي ما قبل هذه الاحرف التي هي الالف والواو واليا منع ظهورها اشتغال ما قبل تلك الحروف بحركات المناسبة لهذه الحروف كالمضاف ليا المتكلم وما قيل ايضا ان الالف والواو واليا علامة اعراب بمنزلة الذيدان والزيدين والزيدون والزيدين وقوله ويقال فيها كلها اي في جميع هذه الافعال الخمسة اي الصيغ المذكورة فعل وفاعل وعلامة رفع يقتضي اختصاص الكلام بما اذا كانت الالف والواو ضميرين لا علامتين وفيه قصور لان هذا الاعراب لا يختص بذلك الا ان يقال اقتصر على الاول لضعف الثاني ولما فرغ من الكلام على احرف النيابة الاربعة شرع يتكلم على الحركتين النايبتين وهما الكسرة والفتحة مقدما الكسرة لقلة الكلام على ما هي فيه فقال والكسرة تكون علامة للنصب ظاهرة او مقدرة نيابة عن الفتحة في جمع المونث السالم وهو ما جمع جمع اي تحقق جمعيته نحو رايت الهندات فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة الظاهرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مونث سالم والمقدرة نحو رايت العاديات ضبحا بالادغام حملوا نصبه بالكسرة على جره لما الذي هو الاصل لكونهما علامتي الفضلة وحملا للمشترك على المختص كما حملوا النصب باليا وهو خلاف الاصل على الجر لما الذي هو كالاصل في اصله جمع المذكر السالم للمعنى المذكور ليلحق الفرع وهو جمع المونث باصله الذي هو جمع المذكر السالم وتقدم في كلام المص ما يعلم منه ان محل كونه ينصب بالكسرة مع التنوين اذا لم يجعل علما والا لم يتعين فيه ذلك وقد مر الكلام على ذلك مستوفى وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكي

الكساي منهم سمعت لغاتهم بفتح التا وحضر بعضا منهم بمثل هذا المسموع اي من كل
ما حذفت لام مفرده ولم ترجع اليه في حالة الجمع كبنات اذ لم يقولوا الغوات ولا اللغيات
ولا بنوات برد اللام المحذوفة فصار شبيها بجمع التكسير فتنصب بالفتحة وهي في هذه
اللغة عند البصريين وعلى هذا فنحو سنوات ينصب بالكسرة اجماعا من اهل البلدين
لا يجوز فيه غير ذلك لرد لامه في الجمع ولما دعوي ابي علي الفارسي في تخريج ذلك ان لغات مفرد
اصله لغوة او لغية تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار لغات فغير مسموعة
لان قوله اصله لغوة او لغية فيه الجمع بين العوض وهو هنا التانيث والمعوض وهي لام الكلمة
التي هي الواو والياء اذ الاصل لغو او لغي حذفوا تلك اللام وعوضوا عنها التانيث فصار
لغة وبعد قلب اللام الفا فيه الجمع بين العوض وما هو قائم مقام المعوض الا ان يمنع ابو علي ان
اصل لغة لغو او لغي ويدعي ان اصلها لغوة او لغية وهذه اللغة لا تحذف اللام بل تقلبها
الفا فلم يلزم ما تقدم وغير هذه اللغة يحذف اللام ويعوض عنها التانيث اي يقصد
عوضيتها لا انه يجي انها المعوضية وذهب الاخفش والمبرد الى ان جمع المؤنث معرب
في حالتي الرفع والجر مبني في هذه الحالة اي حالة النصب على الكسرة قال الشيخ ابو حيان
وهذا القول مرغوب عنه لانه لا سبب لبنائه وايضا لم نجد اسما يعرب في حالتين ويبني
في حالة او عكسه فليتامل وخرج بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة لاصالة الالف لانقلابها
عن اصل لان الاصل قضية وغزوة تحركت كل من الياء والواو وانفتح ما قبله قلب الفا وبزيادة
التاء نحو ابيات واموات لاصالة التاء لوجودها في المفرد فليس شي من ذلك من هذا الجمع
بل من جمع التكسير فينصب بالفتحة على الاصل فان قيل من جمع المؤنث السالم فاطمات وبنات
واخوات كما علم مع وجود التاء في المفرد اجيب بان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا
الجمع حذفت منه هربا من اجتماع علامتي تانيث في كلمة ومن ثم لم تحذف التاء في بكيت
وميت لانها ليست للتانيث فان قيل نص سيبويه في احد قوليه على ان تاء بنت واخت
ليست للتانيث اجيب بان هذا القول منه محمول على التجوز بدليل قوله في تعليل ذلك
لسكون ما قبلها صحيحا اي لان ما قبل تاء التانيث في الواحد لا يكون ساكنا صحيحا بل يكون
متحركا نحو طبية وشبهه او ساكنا معتلا كقناة وقناه اي فتاء بنت واخت لما خرجت
عما هو حق تاء التانيث كانها ليست للتانيث وبدليل قولهم يوجد في البدل فايدة لا توجد
في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث فان قيل
هلا حذفوا الف التانيث في نحو حبلى وصحرا فقالوا حبلات وصحرات كما قالوا مسلمات

حوف

خوف اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة اجيب بان الف التانيث منزلة من الكلمة منزلة
جزئها بخلاف تاء التانيث كما سياتي التنبيه عليه في الكلام على ما لا ينصرف قيل ولا حاجة
للتقييد بزيادة الالف والتاء لان المتبادر مما جمع بالف وتاء كونهما مستجلبتين لاجل
الجمع لان الظاهر ان البا في مثل ذلك للسببية والاستعانة متعلقة بجمع لا للمصاحبة والملابسة
وما ذكر من نحو قضاة وغزاة وابيات واموات لم يتحقق جمعيته بسبب الالف والتاء
بل الصيغة لانه جمع تكسير كما علمت فقيد الزيادة مستدرك اجيب بانه بعد تسليم ما ذكر
جي بذلك لدفع ارادة المصاحبة والملابسة او الحالية وللحركة الثانية الفتحة وتكون
علامة للخفض ظاهرة او مقدرة نيابة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وهو ما اي اسم مفرد او جمع تكثير اشبه الفعل ولما كانت المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية اشترط ان يشبهه في علتين فرعيتين مختلفتين من علل مخصوصة
سياتي بيانها مرجع احداهما الى اللفظ ومرجع الاخرى الى المعنى او علة فرعية قوية
بحيث تقوم مقام تلك العلتين الفرعيتين في افادة ما يفيدانه من الثقل وقد ثبت
وتقرر عندهم ان الفعل فيه علتان فرعيتان مرجع احداهما اللفظ والاخرى المعنى وذلك
اي وبيان ذلك ان في الفعل علة فرعية عن الاسم في اللفظ وهو ذكر باعتبار
الخبر عند البصريين اشتقاقه اي الفعل من المصدر ولا يكون الا اسما فضرب مثلا
مشتق من الضرب ولا شك ان المشتق فرع المشتق منه والاشتقاق امر يرجع الى اللفظ
وعند الكوفيين القايلين بعدم اشتقاق الفعل من المصدر هو التركيب لان الاسم
كالمفرد لان مدلوله وضعا شي واحد ودلالة بعض الاسما على الزمان كاسم الفاعل عارضة
كما تقدم والفعل كالمركب لان مدلوله وضعا متعدد وتجرد بعض الافعال عن الزمان
عارض كما تقدم وادخال الكاف هنا واضح دون الاول لما علم من الكلام على المفرد
والمركب والمفرد اصل المركب والتركيب امر يرجع الى اللفظ وان فيه اي الفعل علة
فرعية عن الاسم في المعنى وهو احتياجه اي الفعل وافتقاره الى الفاعل ليتم به
الكلام والفاعل لا يكون الا اسما والاحتياج امر يرجع الى المعنى فاذا وجد في اسم مفرد
ليس من الاسما الستة او في جمع تكسير علتان فرعيتان من العلل التسع الاتي بيانها
او علة تقوم مقامهما الاتي بيانها صار هذا الاسم بذلك مشابها للفعل في الثقل
فيستحق منع الصرف وهو من حمل الاصل على الفرع والصرف عند المحققين هو التنوين
اي تنوين التمكين وحده لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم وما يسقط التنوين

يتبعه في السقوط الجر بالكسرة ولا يوجد بدونه لتاخيهما في الاختصاص بالاسم فكما لا يكون
في الفعل تنوين الصرف ولا الجر بالكسرة لا يكون ذلك فيما اشبهه من الاسماء وقيل الصرف
هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر تابعا للتنوين
في السقوط قال الشيخ ابو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وقد اكثر النحويون من
الاستدلال لهذا الاقوال انتهى ولم يمنع هذا الاسم من الجر لانه لا يخرج بهذه المشابهة
عن الاسمية بالكلية وحينئذ جر بالفتحة على خلاف الاصل حملا للجر على النصب لاشتراكهما
في الفضلة كما حمل المنصوب بالكسرة على الجر في جمع المؤنث السالم لذلك كما تقدم
وان كان في ذلك حمل المشترك على المختص وفي هذا عكسه فان قيل هلا اكتفي في منع
صرف الاسم بمشابهة الحرف من جهة واحدة اجيب عنه باجوبة احسنها ان
المشابهة للفعل بالفرعية وهي ضعيفة غير ظاهرة كما تقدم بخلاف مشابهة الحرف
ليست بالفرعية فكانت ظاهرة قوية فان قيل اذا اشبه الاسم الفعل فقد اشبه
الفعل الاسم فهلا اعطي الفعل بهذه المشابهة حكم الاسم وهو الاعراب كما اعطي
الاسم حكم الفعل وهو منع الصرف بها قلنا قد تقدم ان ما عدا المضارع الاعراب
فيه ضايع ومن هذا التقرير علمت ان الاسم الذي لا ينصرف نوعان نوع يمتنع
صرفه لوجود علتين ونوع يمتنع صرفه لوجود علة تقوم مقامهما وقد نبه على
ذلك المص مقدما الثاني على الاول لعدم طول الكلام عليه ولانه كالبسيط
بقوله ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان النوع الاول ما يمتنع صرفه بوجود
علة فرعية واحدة تقوم مقام العلتين الاتي بيانهما فيما يفيد انه من الثقل
وهو منحصر في شيئين الشيء الاول ما كان على وزن اي موازنة ومشاكلة
صيغة اي هيئة منتهى الجموع اي ان يكون موازنا ومشاكلا للصيغة التي
انتهت اليها الجموع ولم تتجاوزها بحيث تجمع تكسيرا وذلك منحصر في شيئين
مفاعل ومفاعيل فانهما صيغتا جمع لا نظير له في الاحاد العربية وضابطه
اي موازنه منتهى الجموع انه كل جمع بعد الف تكسيره حرفان فقط اولهما
مكسور لفظا او تقديرا سوا كان في اوله ميم ام لا فالاول كمساجد والثاني
كمواضع كصوامع ودراهم وصياقل وهياكل وملايك وصيارف وهذا
في المكسور لفظا والمكسور تقديرا نحو دواب اصله دوابب وذلك في الهيئة
كمفاعل وقد انتهت اليه الجموع ولم تتجاوزه ويمتنع صرفه سوا كان نكرة

ام معرفة

ام معرفة نحو المالب جمع كلب فانهم لم يجمعوه فخرج بالجمع الاحاد غير المنقولة
عن هذا الجمع كعثمان بالمثلثة وكذا المنقولة عنه كحضاجر علما للضبع بنا على انه
منصرف وهو خلاف ما عليه الاكثر اذ الاكثر على انه منع صرفه نظرا للحال قبل العلمية وخرج
بقولنا اولهما مكسور ما اول الحرفين فيه ساكن كعبالة جمع عبالة وهي الثقل فانه مصروف
او كل جمع بعد الف تكسيره ثلاثة احرف اوسطها اي تلك الاحرف ساكن
سوا كان في اوله ميم ام لا فالاول كمصابيح والثاني كقناديل وذلك موافق
في الهيئة لمفاعيل وقد انتهت اليه الجموع ولم تتجاوزه ويمتنع صرفه سوا كان
نكرة او معرفة نحو اناعيم جمع انعام جمع نعم وهي الابل فانهم لم يجمعوا هذا الجمع
وقد الغز في هذا الحريري في قوله ما كلمة ان شئتم حرف محبوب او اسم لما فيه حرف
حلوب وهي لفظ نعم فانها حرف جواب وان عنيت بها الابل كانت اسما وفي
تلك الابل الناقة التي يقال لها حرف وهي الضامر تشبيها لها بحرف السيف او التخمة
تشبيها لها بحرف الجبل فخرج بالجمع الاحاد ولو منقولة عن هذا الجمع نحو سراويل
فانه علم منقول عن هذا الجمع لانه في الاصل جمع سروالة حقيقة بنا على انها
سمعت وتقديرا بنا على انها لم تسمع وهذا بنا على انه منصرف وهو خلاف
ما عليه الاكثر اذ الاكثر على منع صرفه نظرا للحال قبل العلمية او هو جمع سروال
مثل شملال وشماليل وعلى هذا الغز فيه الحريري بقوله واي اسم يتردد بين
فرد حازم وجمع ملازم فان سراويل كما علمت محتمل لان يكون مفردا ولان
يكون جمعا وعنى بقوله ملازم انه لا ينصرف وعنى بقوله حازم انه شم
على المنصرف فهو حازم له وخرج باوسطها ساكن ما اوسطها متحرك نحو
صياقلة وملائكة وفراعنة وصيارفة فانها مصروفة لمشاكلتها للاحاد نحو طواعية
وعلانية وكراهية وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله ما علة تمنع الاسم صرفه وهي
ولاخرى ليس يمنعان واراد بالاخرى تا التانيث فانها علة من علل منع الصرف
كما سياتي وقد الغز الحريري في ذلك ايضا بقوله وايتها اذا الحقت اماطت
الثقل واطلقت المعتقل فان هذا الجمع لما كان قبل لحوقها معتقلا اي ممنوعا من
الصرف صار منصرفا بلحوقها لانها صيرته الى اوزان الاحاد كما علمت هذا
وذهب الشيخ ابن مالك الى ان الجمعية في ذلك ليست شرطا بل الشرط ان يكون
مفاعل او مفاعيل اوله مفتوحا فيخرج نحو عذافر بالعين المهملة والذال المعجمة للعظيم وان

لا لكون الفه عوضا من احدي ياي النسبة ليخرج نحو يمان بالتحتية من يميني فان
ياي النسب حذفتا الاولي عوض عنها الالف والثانية عوض عنها التنوين وان يكون
ما يلي الفه مكسورا ليخرج عبال وان تكون الكسرة اصلية ليخرج نحو تداني فان وزنه
تفاعل بالضم جعل مكان الضمة كسرة لتصح اليا وعلي هذا يكون حضاجر علما غير
منصرف وان لا ينوي بالحرف الوسط وما بعده الانفصال في مفاعيل ليخرج
نحو حواري بالحا المهملة وهو الناصر لان الحرف الوسط من ذلك منوي به وبما
بعده الانفصال لانها للنسب ويا النسب مقدرة الانفصال وعلي هذا يكون
سراويل غير منصرف فتامل هذا المحل ولا تلتفت لكلام من تكلم عليه فكان
كخائض سيل وحاطب ليل و اختلف في السبب الذي اقتضا استيثار
هذا الجمع بالمنع فقال جمع وتبعهم المص انما استاثر هذا الجمع بالمنع لانه بمثابة
جمعين لانه كما علمت نهاية جمع التكثير فلا يكثر مرة ثانية فنزل لزوم هذا الجمع
وعدم جمعه مرة اخري منزلة جمع اخر فكانه قد جمع مرتين وفي ذلك مزيد ثقل وقال
بعضهم انما استاثر هذا الجمع بالمنع لانه لا نظير له في الاحاد العربية وعدم النظير
يقوم مقام علة ثانية فهي علة فرعية ترجع الي اللفظ وعلة فرعية ترجع الي المعني
وهي الدلالة علي الجمع اي فقد وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا
من العلل الاتي بيانها فلا تغفل وكما تكون الفتحة فيما ذكر ظاهرة تكون مقدرة
في مفاعل نحو جوار وغواش وليال نيابة عن الكسرة ولنيابتها عن الكسرة
لم تظهر اليا كما تقدم التنبيه عليه هذا ما يتعلق بالشي الاول واما الشي الثاني
فنحصر في شيئين وهما الف التانيث المقصورة والف التانيث الممدوده وقد
نبه علي ذلك المص بقوله اوكان مختوما بالف التانيث المقصورة وهي الف
مفردة بخلاف الممدوحة فان معها الفا اخري كما سياتي ويمتنع صرف
مصحوبها كيف ما وقع اي سوا وقع نكرة كذكري فانه مصدر ذكر ام معرفة كرضوي
بفتح الرا جبل بالمدينة المنورة وكلتا مسمي بها لان الفها للتانيث كما علمت وفيه ما علمت من ان
محل ذلك عند بعضهم اذا كانت مضافة للظاهر فعنده تقيد المسيلة بما اذا كانت
كلتا المسمي بها ماخوذة من ذلك لا من المضافة للضمير اوجمعا كجرحا جمع جريح اوصفة
كحبلي اوختم بالف التانيث الممدودة وهي اي الف التانيث الممدودة الف قبلها
الف فتنقلب هي اي تلك الالف المحدث عنها بان قبلها الفا وهي الالف المتاخرة همزة

لاجل

كراهة اجتماع الفين وخصت التانيث بالابدال لتطرفها لان الاطراف محل التغيير ولم تحذف
لفوات ما يدل علي التانيث ولم تحذف الاولي ولم تقلب لفوات المد فالهمزة بدل من الف
التانيث والممدودة هي الالف الاولي وحينئذ ففي وصف الف التانيث بانها ممدودة
تجوز لان الممدودة كما علمت انما هي الالف الاولي وحينئذ يكون وصفها بالممدودة لانها
السبب في حصول المد وقيل الدال علي التانيث هي الاولي والثانية مزيدة للفرق بين مونث
افعل ومونث فعلان فان الاول مونثه ممدود بخلاف الثاني فوصفها بانها ممدودة علي
هذا لا تجوز فيه ورد القيل بانه يلزم عليه وقوع علامة التانيث حشوا وقيل هما معا للتانيث
ورد بانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين ويمتنع صرف مصحوبها اي الف التانيث
الممدودة كيف ما وقع اي سوا وقع نكرة كحمرا وهي المغالاة ام معرفة كزكريا ام
جمعا كاصدقا ام صفة كحمرا والفتحة في ذلك ظاهرة واختلف في السبب الذي اقتضي
استيثار هذا اي ما فيه الف التانيث بالمنع فقال جمع منهم المص انما استاثر ما فيه
الف التانيث بالمنع لانه تانيث لازم لان الالف التانيث غير مقدرة الانفصال
بخلاف تا التانيث فانها مقدرة الانفصال ولزومها في نحو قمحدوة وحجارة نادر
فنزل لزومها اي التانيث بالالف منزلة تانيث اخر فهو بمثابة تانيثين فكانه انث
مرتين وفي ذلك مزيد ثقل وقال بعضهم انما استاثر بالمنع لان فيه علة فرعية ترجع
الي اللفظ وهي لزوم الزيادة التي هي الالف حتي صارت كانها من اصول الاسم
وعلة فرعية ترجع الي المعني وهي الدلالة علي التانيث الذي هو فرع التذكير فقد وجد
فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا من العلل الاتي بيانها كما تقدم في الجمع
فهذا القول مقابل لما قاله المص فجعله ايضا حالته من الخفا الظاهر ثم اشار الي
ما يمنع صرفه للعلتين بقوله والثاني اي النوع الثاني ما يمنع صرفه بوجود
علتين فرعيتين من العلل التسع الاتي بيانها وهو اي هذا النوع الثاني نوعان
ما نوع يمنع اي صرفه مع العلمية اي تكون العلمية فيه احدي العلتين وما اي
ونوع يمنع اي صرفه مع الوصفية اي تكون الوصفية فيه احدي العلتين
فالنوع الاول اي ما يمنع صرفه مع العلمية ما اي الذي اشرنا اليه بقولنا
او اجتمع اي او ما اجتمع فيه العلمية شخصية كانت او جنسية لان علم الجنس
كعلم الشخص في احكامه اللفظية التي منها منع الصرف وانما اختص العلم
بذلك من بين ساير المعارف لان المضمرات والمبهمات التي هي اسما الاشارة

والاسما الموصولة مبنية وغير المنصرف معرب وذو اللام والمضاف تنوين الصرف
ساقط فيهما لاجل اللام والاضافة لا لشبه الفعل فلا اثر لمنع الصرف فيهما وزيادة
الالف والنون المضارعتين اي المشابهتين لالف التانيث الممدودة
وكذا المقصورة وانما شابهتهما ما ذكر لانهما في بنا يخص المذكر كما ان الف التانيث
الممدودة والمقصورة في بنا يخص المونث ولانهما لا تلحقهما التا التي للتانيث
كما لا تلحق الف التانيث فكانا سببا لمنع الصرف فان قيل حيث اشبها الف التانيث
هلا استاثرا بالمنع من غير احتياجهما الي علة اخري تنضم اليهما كما استاثرت الف التانيث
بالمنع قلنا انما لم يستاثرا بالمنع لنقصان المشبه وانحطاط رتبته عن المشبه به
وذلك اي ما اجتمع فيه العلمية والالف والنون المزيدتان كعمران وعفان وحيان
وعثمان وغطفان اسم لقبيلة واصبهان اسم للبلد فان فيه اي عمران وكذا ما عطف
عليه العلمية الشخصية وحمارقبان فيه العلمية الجنسية فانه علم الجنس دويبة
اصغر من الخنفسا علي قدر الدينار مرتفعة الظهر ولها ستة ارجل يتولد في الا
ماكن الندية وهي اي العلمية فرع التنكير وهي علة ترجع الي المعنى دايما وفيه
الزيادة للالف والنون وهي اي الزيادة فرع المزيد عليه وهي علة ترجع
الي اللفظ بخلاف غير المزيد تبين نحو طحان وتبان بفتح التا وهو بايع التبن
وكسرها نعت تبع الحميري وبضمها سراو بل صغير يستر العورة فقط مسمى
بذلك فان الاول من الطحن والثاني اي مفتوح التا من التبن وهو طعام
الدابة التبن وما احتمل فيه الزيادة وعدمها بحسب الاشتقاق يجوز فيه الصرف
وعدمه فمن ذلك رمان بالضم والفتح وحسان ودهقان بكسر الدال وضمها
وشيطان وقبان اعلاما فمنع صرفها بناء علي انه لا اول من الرم وهو رمة البيت
والثاني من الحس وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله والثالث من الدهق وهو الكسر
والتقطيع والرابع من الشيط وهو الهلاك والخامس من القب وهو القطع
وصرفها بناء علي انه الاول من الرمن والثاني من الحسن مصدرا والثالث من
الدهقنة والرابع من الشيطنة وهي البعد مصدر تشيطن اي بعد وعلي
هذا الجمهور وضعف الاول بوجود النون وسقوط الالف في تصاريف
هذه الكلمة والخامس من القبن وهو الذهاب او الانكماش في الارض وهذا
كما تري يفيد ان الالف والنون علي ثلاثة اقسام اما ان يتمحضا للزيادة

اوللاصالة

اوللاصالة او يتردد ا بينهما وان المرجع في الزيادة والاصالة الاشتقاق وحينئذ
يشكل جعل عفان وحيان من القسم الاول مع انه يجوز ان يكون الاول من القسم
الثالث اذ يجوز ان يكون من العفن وهو البلا فيكون مصروفا وان يكون من
العفة وهو الكف عن المحارم فيكون ممنوعا من الصرف ومن ثم قال بعض
الملوك لشخص يسمى عفانا عفان ينصرف او لا فاجابه بانه ان اعتنى به الملك
لا ينصرف والا انصرف اشار الي ما ذكر وهو انه ان اخذ من العفة لم ينصرف
وان اخذ من العفن انصرف ويجوز ان يكون الثاني من الحياة فيكون ممنوعا
من الصرف وان يكون من الحين الذي هو الموت فيكون مصروفا ومن ثم
لما سال بعض الملوك الشيخ اباحيان انه هل ينصرف فاجابه بقوله ان احياه الملك
لم ينصرف وان اماته انصرف اشار الي ما ذكر وكذا يشكل جعل طحان وتبان من
القسم الثاني مع انه يجوز ان يكونا من القسم الثالث اذ يجوز ان يكون الاول
من الطح وهو الانبساط والثاني من التب وهو الخسران وكذا يشكل جعل
رمان من القسم الثاني لقول الشيخ ابي حيان اذا جاءت النون بعد الالف فيما
لا يعرف له اشتقاق وفيه الشرطان المتقدمان اي وهما ان يكون قبل الالف
ثلاثة احرف وان لا تكون علي وزن جحجان قضينا بالزيادة حملا علي الاكثر فمن ذلك
رمان اذا سميت به اي كما ذهب اليه الخليل وسيبويه قال وذهب الاخفش الي صرفه
وهي ارض رمنة اذا انبتت الرمان فالنون اصلية واذا ثبت هذا وجب ان يصرف
ولو حفظ عن الخليل وسيبويه ذلك لقضينا باصالة النون لوضوح الاشتقاق
انتهى ونقل عن الاخفش انه علل صرف رمان بالكثرة فعال في الابنا نحو حماض
وعناب وحمار ثم الحكم علي حسان بانه من القسم الثالث مخصوص بغير
الصحابي الشاعر المشهور فقد قال الشيخ ابو حيان حسان اسم الشاعر ماخوذ
من الحس يدل علي ذلك منع صرفه علي السنة الرواة وفي شعره اي ولو كان من
محل الوجهين لسمع صرفه ولم يسمع فلا يقال منع صرفه هو احد الوجهين الجايزين
فلا دلالة فيه علي الزيادة انتهى وهذا يفيد ان ما فيه الالف والنون ان سمع منع
صرفه فقط اقتصر عليه ولا يجوز لنا صرفه وان كان الاشتقاق يقتضي ذلك وما
سمع صرفه فقط لا يجوز لنا منع صرفه وان اقتضى الاشتقاق ذلك نحو طحان وتبان
وحينئذ لا يرجع الي الاشتقاق الا فيما لا يدري حاله بان لم يسمع فيه الصرف ولا عدمه

عن حيان

وهذا القسم لو امكن فيه اشتقاقان في احدهما تكون النون زايدة وفي الاخر تكون
النون اصلية جاز الصرف وعدمه ليظهر وجه كل منهما فعليك بهذا التحرير فان هذا المحل
مما اشكل علي الكثير فايدة لو ابدلت من النون الزايدة لاما لمنع الصرف اعطا للبدل مع المبدل
منه وذلك نحو اصيلال مسمي به اصله اصيلان تصغير اصلان ولو ابدلت النون من حرف
اصلي صرف نحو حفان وهو الحفا مسمي به اصله حفا ابدلت همزته نونا ذكره المصنف في التصريح
وفي كلام بعضهم ولو صغر ما فيه الالف والنون فان بقيت الف بقي علي منع صرفه نحو عثيمان
والا بان قلبت يا صرف نحو سليطين في سلطان علما فان قيل هلا منع سليطين من الصرف
نظرا لاصله لان ياه بدل من الالف كما منع اصيلال من الصرف مع ابدال نونه لاما نظرا لاصله
اجيب بان التصغير صيغة مستقلة مستانفة بخلاف الابدال كما قال **او اجتمع فيه العلمية**
والتركيب المزجي الذي لم يختم بويه وقد علمت من كلام المص فيما سبق حقيقة المركب
المزجي من انه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تا التانيث مما قبلها **كبعلبك فان فيه العلمية**
لانه علم علي بلدة مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب تلك البلد جعلا اسما واحدا
واما المختوم بويه مثل سيبويه فكذلك بنا علي القول باعرابه هذا الاعراب وهو راي
مرجوح كما تقدم ولعل المص انما اطلق المركب المزجي لياتي علي القولين **وهي** اي العلمية
علمت انها علة فرعية لانها **فرع التنكير** وانها راجعة دايما الي المعنى **والتركيب**
وهو علة فرعية لانه **فرع الافراد** وهي علة ترجع الي اللفظ **او اجتمع فيه العلمية**
والتانيث لفظا ومعني اي يكون مونثا من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة
المعنى فبان يكون علما لمونث واما من جهة اللفظ فبان تلحقه علامة التانيث وهي
تا زايدة في اخر الاسم تقلب في الوقف ها بخلاف تا بنت واخت فانها وان كانت
للتانيث كما علمت الا انها لا تقلب في الوقف ها لانها خرجت عن طريقة تا التانيث بسكون
ما قبلها صحيحا حتي لذلك ادعي سيبويه في احد قوليه انها ليست للتانيث كما تقدم
او لفظا لا معنى اي يكون مونثا من جهة اللفظ بان تلحقه التا المذكورة لا من جهة
المعنى بان لا يكون علما لمونث **او** يكون مونثا **معنى** اي من جهة المعنى بان يكون علما لمونث
لا لفظا اي لا من جهة اللفظ بان لا تلحقه التا المذكورة **فالاول** اي المونث لفظا ومعنى
كفاطمة وعايشة **لامراة والثاني** المونث لفظا لا معنى **كطلحة لرجل** من اعلام
الاشخاص واسامه ودواله وثعاله من اعلام الاجناس ومنها جمعة احد ايام
الاسبوع لان اياه من اعلام الاجناس **والثالث** اي المونث معنى لا لفظا **نحو زينب**

وسعاد

وسعاد وسالم **لامراة وهو** كما علمت **تانيث معنوي** لا لفظي لان مسماه مونث ولم
تلحقه التا المذكورة فعلامة التانيث في الاول والثاني ظاهرة وفي الثالث مقدرة فعلم ان
التانيث اللفظي اسم لما علامته ظاهرة والمعنوي اسم لما علامته مقدرة وبهذا يندفع ما
عساه يقال او قيل يلزم علي كلامه ان تكون الفرعيتان في هذا الثالث راجعتين الي
المعنى فيخالف ما شرطه اولا من رجوع احدهما الي اللفظ والاخري الي المعنى وحاصل
الدفع ان التانيث مطلقا اي ملفوظا بعلامته او مقدرة علامته امر يرجع الي اللفظ
لان المقدر كالملفوظ لكن لضعفه وانحطاط رتبته عن الملفوظ اشترط لوجوب
تاثيره في منع الصرف احد امور اربعة كما نبه علي ذلك المص بقوله **وشرط تحتم**
منعه اي المونث المعنوي المذكور **الصرف** وجود شرط واحد من شروط اربعة حتي
تصير به العلامة كانها موجودة في اللفظ اما **الزيادة علي الثلاثة كما مثلنا** اي
كمثالنا المذكور وهو زينب فانه زايد علي ثلاثة احرف ليكون الزايد قايما مقام
التلفظ بعلامة التانيث وانما اشترطوا الزيادة علي ذلك لان تا التانيث لا تزاد
ثالثة واما نحو شاه فمحذوف اللام كما علمت قال بعضهم وحيث كان زايدا علي الثلاث
لا يشترط في مسماه ان يكون مونثا اي كما فعل المص بل ولو كان مذكرا كزينب لرجل
لانه لما قام الحرف الرابع مقام التا في اللفظ صارت كانها موجودة في اللفظ فهي
في حمزة لرجل قال ومعنى كون التانيث معنويا حينيذ مع ان المسمى مذكر كون اللفظ
المجرد من علامة التانيث مستعملا في ~~اللفظ~~ الاصل للمونث لا يتحتم منع صرفه كسالم
لرجل **او** اما **تحرك الوسط** اي وان لم يكن زايدا علي الثلاثة فلا بد ان يتحرك الوسط
كسقر لجهنم وقدم لامراة لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الزايد علي الثلاث القايم
مقام التلفظ بتا التانيث وذكر الشيخ ابو حيان ما حاصله مع الايضاح ان الدليل علي
ان حركة الوسط هنا منزلة منزلة الحرف الرابع انهم نزلوها في باب النسب منزلة الحرف
الخامس الواجب الحذف ليا النسب فانهم قالوا في النسب الي جمزي بالف التانيث رابعة
وهي صفة من الجمز ضرب من السير جمزي اي قالوا هذا حمار جمزي بفتح الجيم والميم مع
الزاي اي سريع السير فحذفوا الف التانيث مع انها رابعة والحقوه بجباري مما
الف التانيث فيه خامسة في ايجاب حذف تلك الالف ولم يلحقوه بما الف التانيث
فيه رابعة وهو ساكن الوسط مثل حبلي في جواز حذف تلك الالف او قلبها واوا
حيث قالوا حبلي وحبلوي انتهي وجواز ابن الانباري في هذا اي محرك الوسط الخمس

مقتضي هذا ان ما ليس
مستعملا في الاصل للمونث حم

وعدمه فلم ينزل الحركة منزلة الحرف الرابع ولا بد وفي الوسيط فان جعل كلا من سقر وقدم
علما لمذكر منع الصرف ايضا عند من منع صرف زينب لرجل اي لتنزيل الحركة منزلة الحرف
الرابع وفي كلام شيخ المحققين اذا سمي رجل بسقر لا خلاف عندهم في وجوب صرفه
لعدم تقدير تا التانيث **او اما العجمة** اي وان لم يكن محرك الوسط فلا بد ان يكون
اعجميا **كحمص** لان العجمة مع التانيث المعنوي بمثابة التانيث اللفظي فالعجمة هنا
ليست موثرة لمنع الصرف استقلالا بل مقوية لاحدي العلتين وهي التانيث المعنوي
المنضم للعلمية فلا يقال سياتي ان العلم الاعجمي لا يتحتم منع صرفه الا اذا كان زايدا على
ثلاثة احرف **او اما النقل من المذكر الي المونث** اي وان يكن اعجميا فلا بد ان يكون
منقولا من المذكر الي المونث بان ذلك الاسم يستعمل في الاصل لمذكر اي يكثر استعماله فيه **كزيد
علما لامراة** لان هذا النقل يلحق هذا المونث المعنوي بالمونث اللفظي للثقل الحاصل به
قال الشيخ ابو حيان والسبب في ذلك انه خرج من الباب الاخف وهو باب التذكير
الي الباب الاثقل وهو التانيث وذهب الجرمي والمبرد الي جواز الصرف في ذلك ووهم
ابو الفضل الصفار في ادعايه انه ممنوع الصرف بلا خلاف انتهى ملخصا **فان تخلف شرط**
اي كل شرط **من هذه الشروط** الاربعة اي لم يوجد شرط منها **جاز الصرف وعدمه**
وذلك **كهند ودعد وجمل** ونحو يد لامراة من الاعلام الساكنة الوسط وضعا خلافا
لقول صاحب البسيط ان يد تصرف بلا خلاف وكذا لو سكن للتخفيف نحو فخذ لامراة او للاعلال
مثل دار اصله دور تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا لان عارض التسكين كمتاصله
ومحل جواز الوجهين فيما ذكر ما لم يصغر وتلحقها التانيث والا منع الصرف اجماعا نحو
هنيدة ويدية **فمن صرفه** اي نحو هند **نظر الي خفة اللفظ** بسبب السكون **وانها**
اي خفة اللفظ **قد قاومت** احد العلتين **الفرعيتين** فكانه لم يوجد فيه الا علة واحدة
ومن لم يصرفه نظر الي /// **وجود** العلتين **الفرعيتين في الجملة** ولم ينظر لفقد
شرط تاثيرهما وقال السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف **واختلف
في الاولي منهما** اي الصرف والمنع منه **فعن سيبويه الاولي المنع من الصرف وعن
ابي علي** الفارسي شيخ ابن جني **الاولي الصرف** قياسا علي ما سياتي في نوح ولوط ونحوهما
قال ابن هشام الخضراوي لا اعرف احدا قال هذا القول قبله وهو غلط جلي انتهى وقال
ابن جني منع الصرف هو الاكثر في كلامهم وهو القياس **وقد روي بالوجهين** ...
لم تتلفع بفضل ميزرها :. دعد ولم تسق دعد في العلب فقد جمع بين الصرف
وعدمه

وعدمه حيث صرف الاول ومنع الثاني والمعنى ان دعد هذه ليست من بنات الاعيان
لانها لم تتلفع بالميزر الذي له فضل وزيادة ولم تشرب في الاقداح المتخذة من الخشب
كما هو شان الاعيان واعترض بعض الشيوخ علي المص بان عبارته تقتضي ان سيبويه
يجوز الوجهين ويري المنع اولي وليس كذلك ففي الرضي ما نصه الزجاج وسيبويه والمبرد
جزموا بامتناعه وغيرهم خيرٌ لفوات السادّ مسدّ حرف التانيث انتهى واقول ما قاله المص قاله
الشيخ ابو حيان ونصه وهذا اي جواز الوجهين وكون الاجود المنع ما ذهب اليه سيبويه
وابو الحسن المبرد والزجاج والرماني والجماعة وزعم ابو علي ان الصرف افصح وغلط في ذلك
انتهى فايدة مصر للبلدة كهند يجوز فيها الوجهان لا لان ثبت انه اعجمي او منقول من المذكر
الي البقعة فيتعين المنع **او** اجتمع فيه **العلمية ووزن الفعل** اي ان يكون علما وزنه يعد
من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غالبا فيه او اولي به وعلي الاول والاخير اقتصر
المص تبعا لما في شرح القطر للمصنف حيث قال **وشرط الوزن اختصاصه بالفعل**
بخلاف ما يختص بالاسم او يغلب في الاسم او يكون فيهما علي حد سوا فلا يمنع الصرف
فالوزن مطلقا خمسة اقسام فمن الوزن المختص بالفعل فَعَّل بفتح الفا والعين مكررة
من صيغ الماضي نحو فرّح ففي الاسم العربي **كشمّر علما للفرس** وخضم بالمعجمتين لرجل وعثّر
لوادٍ بالعقيق وبذّر لما من مياه العرب وفي الاسم المعرب بقّم بفتح الفا والعين لصبغ
معروف وهو العندم وشلّم لمدينة بيت المقدس ومن الوزن المختص بالفعل فُعِل
بضم الفا وكسر العين من صيغ الماضي المبني للمجهول نحو ضرب وقد جا في الاسم نحو دويل
لدويبة ومن الوزن المختص بالفعل استفعل من صيغ الماضي نحو استخرج وقد جا
في الاسم المعرب نحو استبرق لكنه جا في القران مصروفا وقد ذكر الشيخ ابن مالك في
شرح الكافية من الاوزان المختصة بالفعل جملة لكنه لم يذكر اسما جا علي تلك الاوزان
فلذلك لم نتعرض لها وذكروا ان من الاوزان الغالبة في الفعل إفْعِل بكسر الهمزة والعين
من صيغ الامر نحو اضرب من ضرب وقد جا في الاسم نحو اثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وان
من ذلك أفْعُل بضم الهمزة والعين نحو اكتب من كتب وقد جا في الاسم اثمد موضع وان
من ذلك إفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين من صيغ الامر نحو اذهب من ذهب وقد جا في الاسم
نحو اصبع وذكروا ان الاولي بالفعل الميد وبزيادة تدل دايما علي معنى في الفعل ولا تدل علي
معنى في الاسم كذلك فان هذا الوزن بسبب ذلك صار الفعل به اولي فالوزن المانع
ثلاثة اقسام وزن مختص بالفعل ووزن غالب فيه ووزن اولي به وبعض النحاة

ادخل الثاني في الثالث اراد بالوزن الاولى بالفعل ما يشمل الغالب والمص كما علمت لم يتعرض
للغالب ولم يشملهما بل اقتصر على الاول وعلى امثلته حيث قال عطفا على اختصاصه بالفعل
او افتتاحه اي او يكون الاسم مفتتحا بزيادة هي بالفعل اولى منها بالاسم لكونها
تدل دايما في الفعل على معنى ولا تدل كذلك على معنى في الاسم بل قد تدل وقد لا تدل
كاحرف المضارعة وهي حروف انيت كاحمد من اعلام الاشخاص وبنات اوبر وابن
اوى من الاعلام الجنسية الاول علم الجنس من ضرب الكماة ردي قيل هو اولها والثاني
علم الجنس حيوان معروف كريه الرايحة صياحه يشبه صياح الصبيان لا يقال وزن
الفعل في ذلك انما هو في المضاف اليه والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه لانا نقول
ذكر البدر الدماميني ان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزيها الثاني حكمها لو كان
علما وحده ويشكر علمين الاول لنبينا والثاني لنوح عليهما الصلاة والسلام
وعلى ساير الانبيا والمرسلين وتفعل بالنون والتا المثناة فوق علمين فان الهمزة
واليا لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على معنى دايما وهو تكلم المتكلم وحده
غير معظم نفسه بالنسبة للهمزة وغيبة الغايب بالنسبة لليا وكذا النون والتا لا يدلان
على معنى في الاسم ويدلان عليه في الفعل وهو تكلم المتكلم مع غيره او المعظم نفسه بالنسبة
للنون وخطاب المخاطب بالنسبة للتا وكذا غيبة الغايب والغايبتين فان قيل لم
لم يعتبر المص الوزن الغالب في الفعل مانعا للصرف قلنا تبع في ذلك الجمال ابن هشام
في شرح القطر كما علمت وهو تابع في ذلك لابن الحاجب وقال شارح كلام شيخ المحققين
الحامل لابن الحاجب على عدم اعتبار الغلبة في الافعال ان الغلبة لو كانت معتبرة لامتنع
صرف حاتم علما لاكثرية ان فاعل في الافعال اغلب مع انه مصروف اتفاقا والانصاف
ان الغلبة في الفعل ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين اي الاسم
والفعل لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزانهما وهو اما متعذر او متعسر لا سيما على
المبتدي فلا يصح ان تجعل الغلبة شرطا لوزن الفعل انتهى وفيه ان هذا ياتي في الوزن
المختص والاعتماد في مثل ذلك انما هو على نقل الايمة او اجتمع فيه العلمية والعدل
الذي هو فرع المعدول عنه وهو اخراج الاسم عن صيغته الاصلية ولو بحسب الفرض
والتقدير فهو قسمان عدل عن اصل محقق وعدل عن اصل مقدر مفروض الوجود
فالاول ما كان الدليل عليه غير منع صرف ذلك الاسم والثاني ما كان الحامل عليه هو
منع صرف ذلك الاسم اي لم يصر اليه الا لوجود الاسم غير منصرف ولم يوجد فيه

الا علة

الا علة واحدة وهذا الثاني هو المراد هنا ومن ثم قيد المص العدل بقوله التقديري
كعمر وسحر اريد به يوم معين فانهما معدولان عن اصل مقدر مفروض فانه اي عمر معدول
عن عامر العلم المنقول عن الصفة للاختصار وقيل خوف الالتباس اي التباس عامر
العلم بعامر الصفة كانهم قصدوا ان يسموا بعامر فخافوا ان يلتبس عامر العلم بعامر
الصفة فعدلوا عنه الى عمر فان هذه الصيغة اعني فُعَل قد كثر فيها العدل الحقيقي كغُدَر
وفُسَق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل علما ممنوعا من الصرف علمنا
انه معدول او مصروفا نحو أُدَد علمنا انه غير معدول وسحر معدول عن السحر لانه نكرة
فكان قياسه ان يعرف بالطريق التي يعرف بها النكرات وذلك بدخول الالف واللام
فعدلوا عن ذلك واكتفوا بارادة التعيين بل وانما فرضوا هذا التقدير حفظا للقاعدة
التي اثبتوها وهي وجود علتين فرعيتين ترجع احداهما الى اللفظ والاخرى الى
المعنى فانهم لما وجدوا هذين الاسمين ممنوعين من الصرف ولا مقتضى له فيهما الا
علة واحدة لم تقم مقام العلتين العلمية وذلك خارم لقاعدتهم قدروا لهما علة
اخرى وهي العدل ومن ثم لم يعدل الى هذا العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره
يمكن اعتباره ولذلك رجح بعضهم ان المانع لصرف الاعلام المونثة التي جات
على وزن فعال وليس اخرها را نحو حذام عند جمهور بني تميم القايلين بمنع صرف
ذلك العلمية والتانيث المعنوي كما قال المبرد لا العدل عن حاذمة كما ذهب اليه سيبويه
فلو نكر هذا العلم اعني عمر ومثله سحر اي اريد بهما غير معين صرف لفوات التعيين او صغر ذلك
العلم الذي هو عمر صرف لعدم بقا موجب العدل والحاصل ان اسما الشهور كاسما الا
يام من قبيل اسما الاجناس فهي اعلام جنسية وقد علمت ان العلم الجنسي كالعلم
الشخصي في منع الصرف فما وجد منها مع العلمية علة اخرى كان ممنوعا من الصرف
كشعبان ورمضان او يوجد منه علة تقوم مقام العلتين كالف التانيث المقصورة
كجمادى وما لم يوجد منه ذلك منها ما سمع منه منع صرفه في كلام العرب ومنها ما
لم يسمع منه ذلك فمن الاول صفر ورجب فانهما سمعا ممنوعين من الصرف ولم يوجد
فيهما الا العلمية فيحتاج الى تقدير العدل فيهما عن الصفر وعن الرجب كما تقدم في سحر
ومن الثاني محرم وربيع وشوال وذو القعدة وذو الحجة فهي منصرفة ودخول ال على
محرم للمح الاصل كالحسن والحسين لا يقال هلا اعتبر العدل في شوال لانا نقول قد علمت
انا انما نعتبر العدل فيما سمع ممنوعا من الصرف وليس فيه الا علة واحدة وهذا سمع

مصروفا او اجتمع فيه العلمية والعجمة التي هي فرع العربية بان يكون الاسم من اوضاع
العجم وهم ما عدا العرب قال ابن هشام الخضراوي كل كلام ليس عربيا فهو عجمي ثم ان
هذا الاسم اما ان تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك او تستعمله العجم غير علم بان
يكون عندهم من اسما الاجناس ثم تستعمله العرب في اول استعمالها له علما فالاول ممنوع
الصرف اتفاقا والثاني على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال ابن هشام في شرح القطر
وان لم تستعمله العرب في اول احواله علما فيصرف اتفاقا وبما يوافق ما في شرح القطر قول
المص وشرط العجمة المنضمة للعلمية كون علميتها ثابتة في اللغة الاعجمية والزيادة
في الحروف على الثلاثة غير يا التصغير كابراهيم فانه علم في اللغة الاعجمية ايضا وهو زايد
على الثلاثة احرف بخلاف ما ليس بعلم في اللغة الاعجمية بل اسم جنس سوا استعمل علما في اللغة
العربية في اول احواله او لا فالاول نحو قالون فانه في اللغة الرومية من اسما الاجناس اسم جنس للجيد
استعملته العرب في احواله علما ومن ثم سمى به نافع راويه عيسى لجودة قراته والثاني نحو فيروز
ولجام فانهما من اسما الاجناس الاعجمية ولم تستعملهما العرب في اول احوالهما الا علمين فاذا
فرض انهما جعلا علمين لمذكرين فانهما لا يمنعان الصرف بل هما مصروفان لفقد
الشرط وهو الاول العلمية في اللغة الاعجمية وسكت المص عن التمثيل للاول من القسمين
الخارجين من كلامه وبخلاف ما لم تزد حروفه على ثلاثة نحو نوح ولوط وشيث
وشتر علم لقلعة تاران فانها اي هذه الاعجمية مصروفة لفقد الشرط الثاني
وهو الزيادة على الثلاثة لان كلام العجم مبناه على الطول بخلاف كلام العرب وقيل الثلاثي
الساكن الوسط من ذلك نوح يجوز فيه وعدمه الجمال ابن هشام في شرح القطر
ومن زعم من النحويين ان هذا النوع اي نوح ونحوه يجوز فيه الصرف وعدمه فليس
بمصيب وقيل المتحرك الوسط من ذلك نحو شتر متحتم المنع قياسا على ما تقدم
في ساكن الوسط ومحركه في المونث المعنوي كهند وسقر وعلى الاول يفرق بان التانيث
المعنوي اقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة وبخلاف ما كان على اربعة
احرف ورابعها يا تصغير فعجمته لا تمنع الصرف فاطلاق المص في الزيادة ليس بجيد الا
ان يقال قرينة التمثيل تدفع ذلك قالوا وتعرف العجمة بنقل الايمة وبخروج الاسم عن
اوزان الاسما العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في الاسما العربية او يجتمع
فيه الجيم مع الصاد كصولجان او مع القاف كمنجنيق او مع الكاف نحو سكرجه او يجتمع فيه
النون والرا نحو نرجس او يجي الاسم في كلامهم غير منصرف ولم يمكن فيه ادعا تقدير

العدل

العدل مع العلمية نحو ابليس فايدة قالوا اسما الانبيا كلها اعجمية الا اربعة محمد وصالح وشعيب
اتفاقا وهود على الاصح وقيل ادم بدل هود فهي عربية منصرفة لكن ذكر المص ان هرون
غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ولا يخفى ان اسما الانبيا الاعجمية غير منصرفة الا ثلاثة لوط
ونوح وشيث وقد جمع بعضهم ما ينصرف من اسما الانبيا اعجميا او غيره في قوله
تذكر شعيبا ثم لوطا وصالحا ❊ وهودا ونوحا ثم شيثا محمدا ❊ قالوا واسما الملايكة كلها اعجمية
الا اربعة منكر ونكير ورضوان ومالك واما عزير وثمود فمن لم يصرفهما نظر الى انهما اعجميان
ومن صرفهما نظر الى انهما عربيان وقد ذكر الجلال السيوطي ان ثمود اسم عربي نص عليه ايمة
اللغة منهم الجوهري في صحاحه ولذا نص اهل التاريخ قاطبة على ان قبيلة ثمود من العرب
لا من العجم فليس فيه حينيذ الا العلمية ان اعتبر اسما للحي وان اعتبر للقبيلة منع من الصرف
للتانيث مع العلمية هذا ما يتعلق بالنوع الاول وهو ما يمنع مع العلمية والنوع الثاني
ما نوع يمنع اي صرفه مع الوصفية وهو ما اشرنا اليه بقولنا او اي او ما
اجتمع فيه الوصف الذي هو فرع الموصوف والوصف هنا ما وضع لذات مبهمة وصالح لها باعتبار
معنى هو المقصود بالوضع فيصح اطلاقه على كل من اتصف بتلك الحال والعدل الذي هو
فرع المعدول عنه التحقيقي اي المعدول عن اصل محقق ثابت يدل عليه غير منع صرف ذلك
الوصف وذلك كاخر بضم الهمزة جمع اخرى مونث اخر بفتح الهمزة والخا والمد بمعنى غير
وهذا هو المراد بقول المص تبعا للتسهيل مقابل اخرين نحو اخر من قوله تعالى فعدة
من ايام اخر فانه اي اخر صفة لايام وهي معدولة عن اخر بفتح الهمزة والخا
والمد بمعنى غير الذي هو مذكر مفردها فان القياس الوصف به اي باخر لانه في الاصل اما
افعل تفضيل اصله ااخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ثم ابدلت الساكنة الفا تخفيفا بمعنى
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير واما مشابهه له في الصيغة والوصفية وان معناه لا يقوم
الا باثنين ولا يستعمل في الابتدا ومن المعلوم ان قياس افعل التفضيل اذا كان مجردا
من ال والاضافة اي معرفة يجب ان يكون مفردا مذكرا ولو كان موصوفه
وهو المفضل مثنى او مجموع مذكرا او مونثا فتقول زيد او هند او الزيدان او
الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو فحق اخر هذا ان يكون كذلك اي مفردا
مذكرا نظرا الى اصله او لمشابهه فيقال مررت بزيد وبرجل وامراة وبرجلين او امراتين
او رجال او نسا اخر ولم تلتزم العرب ذلك كما التزمته في افعل التفضيل بل قالوا برجل اخر
وامراة اخرى ورجلين اخرين وامراتين اخرتين ورجال اخرين ونسا اخر قال تعالى

واخران يقومان مقامهما واخرون مرجون لامر الله فعدة من ايام اخر فعلم ان اخر بضم
الهمزة معدولة عن اخر بفتحها وقيل معدولة عن الاخر مقرونا بال لان القاعدة ان فعلي
مونث افعل الذي هو الاصل او المشابهة له لا تستعمل هي وجمعها الا بالالف واللام
كالكبري والصغري والكبر والصغر ولا يجوز ان تقول كبري ولا صغري ولا كبر ولا صغر
وكان القياس ان تقول الاخر ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا اخر كما عدل
التميميون بامس عن الامس وكما عدل جميع العرب بسحر عن السحر قال الشيخ ابو حيان جرت
عادة النحاة ان يقولوا في اخر انها معدولة عن الالف واللام يعنون انها حكم لها بحكم
ما فيه الالف واللام من افعل التفضيل من حيث انها تثني وتجمع وتونث فهو فكان
ينبغي ان تستعمل بالالف واللام كافعل التفضيل الذي هو الاصل المشابه له لكنهم عدلوا
بها عن ذلك فاستعملوها بغير الالف واللام قال والا فكيف يقال انها معدولة عما فيه
الالف واللام وهي نكرة والذي فيه الالف واللام معرفة انتهي وقيل معدولة عن اخريات
لان اخر الذي هو المذكر قد جمع بالواو والنون فحق اخر التي هي المونث تجمع بالالف
والتا لان ما جمع مذكره بالواو والنون يجمع مونثه قياسا مطردا بالالف والتا كما
تقدم هذا ما يتعلق باخر جمع اخري مونث اخر بفتح الخا بمعني غير الذي اراده المص
بمقابلة اخرين واما اخر جمع اخري مونث اخر بكسر الخا بمعني متاخر الذي احترز بما
ذكر عنه فمصروف لانتفا العدل فيه لانه ليس منقولا عن افعل التفضيل ولا مشابها له فقد
علم ان اخري كما يكون انثي اخر بالفتح بمعني غير يكون انثي اخر بالكسر بمعني متاخر وان
جمعهما اخر فلفظ اخري واخر مشترك والفرق بين اخري مونث اخر بالفتح وبين اخري
مونث اخر بالكسر ان تلك لا تقابل الاولي فلا يقال هذه اولي وهذه اخري بمعني غير
ولا تدل علي الانتها ويعطف عليها مثلها من صنف واحد فتقول جاتني امراة واخري وا
خري وهذه تقابل الاولي فتقول هذه اولي وهذه اخري بمعني متاخرة وتدل علي الانتها
ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد ولا تقل هذه اولي وهذه اخري واخري بمعني
متاخرة فعليك بتلخيص لايق بالمقام واف بالمرام ومختصر زلت في مطوله اقدام
الافهام فقد قال جمال الاسلام ابن هشام وكثير غلط في المسيلة من الاعلام فان
قيل كيف وصفت الايام بوصف جمع المونث وهو اخر والمعتبر في الجمع بالنسبة
للتذكير والتانيث حال مفرده ومفرد ايام يوم وهو غير مونث اجيب بانه لما كا ن
اليوم مما لا يعقل اجري مجري المونث للتناسب بين ما لا يعقل وبين المونث لان

وهو الذي بمعني غير

الاناث ناقصات عقل فوصف جمعه بجمع المونث **او اجتمع فيه الوصف وزيادة**
الالف والنون اي الالف والنون الزايدتان وذلك يكون في فعلان الذي لا يقبل مونثه
التا بان كان له مونث علي وزن فعلي او لا مونث له مطلقا اي لا علي فعلي ولا علي فعلانة فا
فالاول **كسكران فان مونثه سكري** لا سكرانة وندمان من الندامة فان مونثه
ندمي لا ندمانة خلافا لبعض بني اسد قالوا في المونث سكرانة وندمانة وهذا القسم
يمنع الصرف اتفاقا والثاني كرحمن لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فانه لا مونث لهما اصلا
لا علي فعلي ولا علي فعلانة وهذا القسم يمنع الصرف علي الاصح الحاقا له بما مونثه علي فعلي ومقابله يصرفه
الحاقا له بما مونثه علي فعلانة نحو ندمان من المنادمة علي الشراب فان مونثه ندمانة كما سيصرح
به فعلي الاصح يكون الشرط في منع الصرف انتفا فعلانة وعلي مقابله يكون الشرط وجود فعلي
فان قيل لم كان الحاق فعلان الذي لا مونث له بفعلان الذي مونثه فعلي لا بفعلان الذي
مونثه فعلانة اجيب بان فعلان الذي مونثه فعلي هو الاصل الكثير فقد قال الشيخ ابن مالك
كل وصف علي فعلان فمونثه فعلي لا فعلانة الا اثني عشر لفظة بالحق مونثها علي فعلانة لا علي
فعلي حيث قال الراجز فعلي لفعلانا اذا استثنيت حبلانا وسيفانا وصحيانا وصحوانا وعلانا
وقسوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا قال المرادي رحمه الله وزد فيهن خمصانا
علي لغة واليانا فجملة ذلك اربع عشرة لفظة والالحاق بالاكثر اولي ومن ثم اجمعوا علي منع
صرف افعل الذي لا مونث له نحو اكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الادرة الحاقا له بما مونثه علي فعلي كما
سياتي ثم لا يخفي ان الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار
والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصحوان البعير اليابس الظهر
والعلان الكثير النسيان والقسوان الرقيق الساقين والمصان اللييم والموتان البليد الميت
القلب والندمان المنادم علي الشراب والنصران واحد النصاري والخمصان ضامر البطن والا
ليان كبير الالية فزيادة الالف والنون مشتركة في المنع بين العلم والصفة الا ان بينهما
فرقا اشار اليه المص بقوله **ولا تكون الزيادة** اي زيادة الالف والنون **المانعة**
مع الوصف الا في فعلان بالفتح اي فتح الفا خاصة **بخلاف الزيادة**
المذكورة **المانعة مع العلمية** فانها تكون بالفتح كغطفان وبالكسر كعمران وبالضم كعثمان
كما تقدم **او اجتمع فيه الوصفية ووزن الفعل** الذي هو فرع وزن الاسم **وهو**
افعل الذي لا يقبل مونثه التا كما سيصرح به المص بان كان له مونث علي فعلا او لا مونث له
بالكلية فالاول **كاحمر فان مونثه حمرا** والثاني كاكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الادرة

فوزن الفعل مشترك في منع الصرف بين العلم والصفة الا ان بينهما فرقا اشار اليه المصنف
بقوله **فلا يكون الوزن** اي وزن الفعل **المانع مع الصفة الا في افعل خاصة**
فان صغر صرف لزوال الصيغة افعل **بخلاف الوزن** اي وزن الفعل **المانع مع**
العلمية فانه يكون في افعل نحو احمد فان صغر كاحيمد صرف لزوال الصيغة افعل وفي
يفعل نحو يشكر او غير ذلك كما تقدم **ويشترط لتاثير الصفة** في منع الصرف
مع الزيادة ومع الوزن **امران** احدهما **كونها اصلية** بان تكون موضوعة
للمعنى الوصفي ابتدا وان غلبت عليها الاسمية بان صارت لا تفتقر الى موصوف تتبعه
فيجب منع الصرف في نحو اسود وارقم وادهم لان وصفيتها اصلية لان الاول في الاصل
لكل متصف بالسواد ثم صار مختصا بالحية اما مطلقا او العظيمة السوداء على الخلاف
في ذلك والثاني في الاصل لكل ما فيه بياض وسواد ثم صار مختصا بذكر الحيات مطلقا ا
او ما فيه بياض وسواد كانه رقم اي نقش والثالث في الاصل لكل ما فيه دهمة ثم صار
مختصا بالقيد **ويجب الصرف في** صفوان من قولك **هذا قلب صفوان**
بمعنى قاسي لان الوصفية فيه عارضة فان صفوان في الاصل اسم للحجر الاملس وصف
به القلب لشدة صلابته وعدم لينه ولا اعتداد بالوصفية العارضة **و**يجب الصرف
في ارنب من قولك هذا **رجل ارنب بمعنى ذليل ضعيف** القلب لان الوصفية
فيه عارضة فان ارنب في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف يكون عاما ذكرا وعلما
انثى وصف به الرجل لضعفه ولا اعتداد بالوصفية العارضة وذكر ابن الحاجب ان
مما وصفيته عارضة وغلبت عليه الاسمية اجدل للصقر واخيل للطير قال ومنع صرفها
قوم ضعفا لتوهم الوصفية اي انها اصلية وعروض الاسمية وان اخيل في الاصل لكل
ما فيه خيلان ثم صار مختصا بالطاير المخصوص وان اجدل في الاصل لكل ما فيه قوة لان
الجدل القوة ثم صار مختصا بالطاير المخصوص هذا وقد قال شيخ المحققين انا الى الآن
لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف انتهى **الثاني**
اي من الامرين **عدم قبولها** اي الوصفية مع الزيادة او مع وزن الفعل **التاء** اي
تاء التانيث اذا استعملت في المونث **فيجب صرف** كل من **ندمان** الماخوذ من المنادمة
على الشراب وفعله نادم والاسم النديم **و**من **ارمل** وهو الذي لا امراة له **لقولهم** في
مونث الاول **ندمانة** بخلاف ندمان من الندم فان مونثه ندمى كما تقدم وفعله ندم
والاسم النادم **و**في مونث الثاني **ارملة** اي لا زوج لها او فقيرة بخلاف ارمل من

قولهم

قولهم عام ارمل اي قليل المطر فان مونثه رملى يقال سنة رملى فقد علمت ان هذا القسم
لا يمنع من الصرف الا ان جتمع فيه علتان فرعيتان ترجع احدهما الى المعنى والاخرى الى اللفظ
من هذه العلل المذكورة بان تكون احد العلتين الراجعة للمعنى احد امرين اما العلمية او
الوصفية والعلة الاخرى الراجعة للفظ اما زيادة الالف والنون مع العلمية او
الوصفية واما العدل كذلك واما وزن الفعل كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمية
وتمنع مع الوصفية على ما تقدم من انها فيها مختلفة واما العجمة مع العلمية وذكر
جع ان شبه العجمة يمنع من الصرف وقد قدمناه عن المص في هرون واما التركيب كذلك
واما التانيث بغير الالف كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمية ولا تمنع مع الصفة
وما عدا هذه العلل لا يمنع الصرف ولذلك صرف نحو صنجة وقايمة مع ان فيها علة راجعة
الى المعنى وهي الصفة وعلة راجعة الى اللفظ وهي في الاول العجمة وفي الثاني التانيث
بغير الالف لما علمت ان العجمة لا تمنع الا مع العلمية وكذلك التانيث بغير الالف ثم
محل جر الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة اذا لم يضف ولم يقع بعد ال معرفة او موصولة
او للمح الصفة او زايدة والا جر بالكسرة على الاصل لقيام كل من الاضافة وال
مقام التنوين فكما يوجد الجر بالكسرة مع التنوين يوجد مع ما قام مقامه وهل هو
حينئذ غير منصرف مطلقا او منصرف كذلك او يفصل بين ان تزول منه احد العلتين
بسبب الاضافة او ال فيكون منصرفا نحو احمدكم والنعمان واليزيد لزوال العلمية
او لا تزول فيكون غير منصرف نحو افضلكم والافضل لعدم زوال الوصفية ذهب
الى كل ذاهب واشهرها اختيار الثالث ومن ثم لما سال بعض الامرا شخص يسمى
احمد هل ينصرف احمد او لا فاجابه بقوله ان اضافه الامير انصرف والا فلا ووجه
الاول بعدم وجود التنوين فيه لان الصرف هو التنوين عند المحققين كما تقدم وفيه انه
عند المحققين متى سقط التنوين يتبعه في السقوط الجر بالكسرة فلا يوجد الجر بالكسرة
بدونه كما تقدم وجواب هذا يعلم مما وجهنا به وجود الجر بالكسرة في هذا الاسم
وفيه ايضا ان الاسم الذي لا ينصرف هو الذي يسقط تنوينه لمشابهته للفعل بوجود
علتين او علة تقوم مقامهما الا مطلقا وما زالت منه احد العلتين بسبب ال والاضافة
زال منه شبه الفعل بزوال ذلك وسقوط تنوينه انما هو لال او الاضافة ويقال
على الثاني كيف يقال بصرف ما فيه شبه الفعل وهو ما لم تزل منه احدى العلتين
بسبب ال والاضافة الا ان يقال هذا الشبه ضعيف بما عارضه مما هو من خصايص

الاسما فقويت جهة الاسمية فبعد عن شبه الفعل فكان ليس فيه الا علة واحدة فكان من
حقه ان يجر بالكسرة مع التنوين لكن منع من التنوين مانع وهو عدم مجامعة التنوين
لال او الاضافة لقيامهما مقامه وحينئذ يقال الثالث كيف يمنع صرف ما اضيف او دخلت
عليه ال ولم تزل منه احدي العلتين مع ضعف الشبه بما عارضه مما هو من خصايص
الاسما ويجاب بانه نظر في ذلك لمجرد وجود العلتين ولم يعتد بما عارض ومن هذا
التقرير يعلم ما في قول بعضهم اذا اضيف ما لا ينصرف وحده لعدم وجوده فيه ومنصرف
ان قلنا الصرف وهو التنوين مع الجر بالكسرة لان هذا لم يخرج عنها انتهى ثم شرع يتكلم علي
العلامة السابقة من العلامات الفروع التي تتم بها بقوله والحذف للحرف يكون
علامة الجزم نيابة عن السكون الذي هو حذف الحركة في موضعين الموضع الاول
منهما متحقق في الفعل المضارع المعتل الاخر اي الذي اعتل اخره اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وقد علمته ولا بد ان يكون حرف العلة اصليا كما اشار الي ذلك بقوله اصالة
اي لا يكون بدلا من همزة وهو اي الفعل المضارع المعتل الاخر كل فعل مضارع في
اخره اي اخره الف ليست بدلا من همزة نحو يخشي اي يخشى ونحوه او واو
كذلك نحو يغزو او يا كذلك نحو يرمي وذلك نحو قولك لم يخش ولم يغز
ولم يرم فكل منها اي هذه الامثلة جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف
اخره ثم فصل هذا المجمل بقوله فالمحذوف من يخشي الالف نيابة عن السكون
والفتحة قبلها دليل عليها وانما كانت الفتحة دليلا علي الالف لان الفتحة
تجانس الالف لانها تنشا عنها عند اشباعها والمحذوف من يغز الواو
نيابة عن السكون والضمة قبلها دليل عليها وانما كانت الضمة دليلا علي الواو
لان الضمة تجانس الواو لانها تنشا عنها والمحذوف من يرم اليا
نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وانما كانت الكسرة دليلا
علي اليا لان الكسرة تجانس اليا لانها تنشا عنها عند اشباعها هذا اي القول
بان حذف هذه الاحرف نيابة السكون هو القول المشهور بين الجمهور وهو
من حمل الاصل علي الفرع لان الحروف اصول والحركات زوايد فهي فروع فحمل حذف الاصل
علي حذف الفرع وفيه ان الجازم كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الا الرفع او علامة انما
هو مقدر علي تلك الاحرف للتعذر في الالف وللتقل في غيرها كما علمت مما سبق ان الفعل
المضارع المعتل يقدر فيه الاعراب او ما هو علامة منه للتعذر او للتقل واجيب بان هذه

الاحرف

الاحرف شابهت لضعفها بالسكون الحركة وهي هنا الضمة فصارت بمثابتها فلما دخل الجازم
ولم يجد تلك الضمة ظاهرة حتي يتسلط عليها بالحذف بل مقدرة ولا معنى لتسلطه علي امر موجود
مفروض مقدر وجوده ووجود هذه الاحرف المشابهة لتلك الحركة حذفها عوضا عن
تلك الحركة كالدوا المسهل اذا لم يجد فضلة ياخذها او يزيلها اخذ من قوي البدن وعوي
ان الجازم لا يحذف الا الرفع او ما هو علامة غير مسموعة اذ ليس من اللازم تفرع الجزم
علي الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعمه غير واحد وان نقل الجلال السيوطي في همع
الذهب عن تعليقة ابن النحاس وارده مبنيا علي القول الضعيف الذي قدمناه عن ابن السراج
ومن تبعه وهو ان الفعل المضارع المعتل الاخر لا يقدر فيه الاعراب كما تقدم في الاسم لان
الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الي تقديره فيه اي وكما انه ليس معربا ليس مبنيا لعدم مقتضيه
فهو واسطة بين المعرب والمبني كما تقدم فلما دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجوده ولا
مقدرة يحذفها حذف الحرف لما تقدم علي ان لك ان تتوقف في بنا ذلك علي ما ذكر لانه
يلزمه ان يكون الفعل المضارع المعتل عند ابن السراج ومن تبعه واسطة في حالتي الرفع
والنصب معربا في حالة ومقابل المشهور ما ذهب اليه سيبويه فانه ذهب
الي ان الجازم لم يحذف هذه الاحرف بل حذف الحركة وهي الضمة المقدرة
علي تلك الاحرف للتعذر او للتقل واكتفي بها كما يحذف الحركة الظاهرة ويكتفي بها ثم
بعد حذفها لما صارت صورة الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع المرفوع ع
واحدة وفي ذلك التباس ولا نظر الي ان عامل المجزوم لفظي وعامل المرفوع
معنوي لانه قد يخفي حذف العامل فحينئذ فرقوا بينهما اي وميزوا المجزوم عن المرفوع
بحذف حرف العلة يعني الالف والواو والياء منه فحرف العلة علي هذا القول
محذوف عند الجازم بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه للفرق المذكور لا به
اي الجازم وفيه انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود كما تقدم الا ان
يقال معناه عند هذا القايل عدم اعتبارها والنظر اليها وفي كون الحذف للفرق بين المرفوع
والمجزوم لعدم النظر الي العامل الخ لو راعوا ذلك لفرقوا في ذلك بين المنصوب والمرفوع في نحو
يخشي بل وفي نحو يدعو ويرمي لانه لا انه قد يغفل عن حركة الاخر او في حالة الوقف ويقابل المشهور
ايضا ما ذهب اليه بعضهم من حذف الحركة المقدرة وعدم حذف الاحرف فان من العرب كما
قال الشيخ ابن مالك من يجري هذا الفعل المضارع الصحيح الاخر فيحذف الحركة التي هي الضمة
المقدرة للجازم ولا يحذف حرف العلة المذكور ولا نظر لكون صورة المجزوم تصير كصورة المرفوع

المعتل الاخر نحو الفعل المضار صح

علما ان صورة المرفوع والمنصوب واحدة **فتقول** على هذه اللغة **لم يخشا ولم يغزو ولم يرمي**
باثبات الالف في الاول **والواو** في الثاني **واليا** في الثالث **وعلي ذلك جا قوله** من الرجز
اي الشاعر وهو رؤبة **اذا العجوز غضبت فطلق ∴ ولا ترضاها ولا تملق** ∴
فقد اثبت مع الجازم الالف من ترضاها **وقوله** اي الشاعر **هجوت زبان ثم جيت معتذرا** من البسيط
كانك لم تهجو ولم تدع كذا في النسخ التي وقفت عليها ونصفه الثاني لا يستقيم والذي في كلام
غيره من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فقد اثبت الواو من تهجو مع الجازم وهذا انكار عليه في هجوه
ثم اعتذاره عنه لان هجوه صار لازم فيه لاعتذاره عنه واعتذاره لا يشكر عليه لسبق هجوه فكان
الاولى به ان يستمر على حالة واحدة اي وهي ترك الهجو **وقوله** اي الشاعر وهو قيس بن زهير العبسي من الوافر
الم ياتيك والانبا تنمي ∴ بما لاقت لبون بني زياد ∴ فقد اثبت اليا من ياتيك مع الجازم
وهذا افتخار من قيس حيث اغار علي ابل الربيع واخوته اولاد زياد وناهيك بهم قوة وشجاعة
كانه يقول جاك ولا بد ما لاقت لبون بني زياد والاخبار بذلك تنمي وتزيد وهذه اللغة ادعي
بعضهم انها جارية على لغة من يظهر الضمة على الواو وعلي اليا من العرب اي وقد تقدم انه
ضرورة ورد بانه لو كان كذلك لكان اثبات الالف لا وجه له لان الضمة لا تظهر عليها ورد بان
قايل ذلك لا يثبت الالف بل يحذفها وهو اختيار بن عصفور وله ان يجيب عن اثباتها هنا
بان لا في قوله ولا ترضاها ليست ناهية بل نافية والواو للحال والتقدير طلقها حال كونك
غير مترضٍ عنها **وعلي** ما ذكره المص من ان هذه الاحرف تحذف للجازم التي هي **اللغة المشهورة**
وايضا علي ما ذهب اليه سيبويه **يحمل امثال ذلك** اي ذلك وامثاله **علي الضرورة**
وليس بلغة كما يقوله الشيخ بن مالك حتى يجوز عنده علي قلة في السعة شعرا ونثرا والسكون مقدر
علي كل من الالف والواو واليا ولا نظر للسكون الحاصل فيها لانه اصلي فان قيل يدل له قوله تعالى
لا تخاف دركا ولا تخشى باثبات الالف وقراة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات اليا
وجزم يصبر اجيب بان الالف في تخشى للاطلاق ومن موصولة لا شرطية وتسكين
الرا من يصبر للتخفيف وانما ادعى الشيخ بن مالك ان هذه اللغة لا ضرورة لانه يرى ان
الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه والشاعر متمكن في الاول من ان يقول ولا ترضها
بحذف الالف وقد رواه كذلك ابن جني ويقول في الثاني الم ياتك بحذف اليا وقد
رواه كذلك ابن جني ايضا وفي الثالث لم تهج غاية الامر ان الاول يكون خبنا والثاني
نقصا والثالث طيا وهو جايز في باب الزحاف علي ما تقرر فيه فالشاعر اثبت كلا من الالف
والواو واليا في هذه اختيارا لا ضرورة او يحمل ذلك علي ان احرف العلة فيه محذوفة للجازم وهذه

الاحرف حروف اشباع تولدت من الحركات التي قبلها هذا كله اذا كان حرف العلة اصليا
فان كان حرف العلة غير اصلي بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها **كيقرا**
مضارع قرا او مكسور ما قبلها **كيقري** مضارع اقرا **و**مضموم ما قبلها **كيوضو** مضارع
وضاء فالاكثر علي عدم الحذف مطلقا وفصل بعضهم بين ان يكون الابدال بعد دخول الجازم
فيمتنع حذفه وبين ان يكون قبل دخول الجازم فيجوز الحذف وعدمه واقتصر المص علي التفصيل م
حيث قال **ثم دخل الجازم** اي بعد الابدال وهو حينيذ من الابدال الشاذ لان
ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لتعاصيها عن الابدال بالحركة **جاز**
حذف حرف العلة المذكور **وجاز تركه** وانما حذف علي الوجه الاول **بنا** اي
لاجل البنا **علي الاعتداد بالابدال** العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي
فعومل معاملته من الحذف للجازم وانما ترك علي الوجه الثاني ولم يحذف بنا علي **عدمه**
اي عدم الاعتداد بالابدال العارض وعدم تنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي
لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصلي او ما نزل منزلته وعلي هذا التفصيل فعدم الحذف
هو الاكثر في كلامهم وحينيذ يكون الجزم بسكون مقدر علي الحرف المذكور فان كان
الابدال بعد دخول الجازم لم يجز حذف ذلك الحرف المبدل قولا واحدا لان الجازم
قد استوفى مقتضاه من حذف علامة الرفع وهي الضمة الظاهرة علي الهمزة ثم ابدلت
تلك الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسا لعدم تعاصيها عن الابدال ثم
اشار الي الموضع الثاني من موضعي الحذف بقوله **والموضع الثاني** من موضعي الحذف
يتحقق **في الافعال الخمسة** المتقدمة **وتقدم ما يعلم منه انها كل فعل مضارع**
اتصل بالف اثنين ضميرا او غير ضمير **او واو جمع** كذلك **او يا المونثة المخاطبة**
ولا تكون الا ضميرا **نحو لم يفعلا ولم تفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلي**
فهذه الافعال **مجزومة وعلامة جزمها حذف النون هذا هو المشهور** بين
الجمهور بنا علي ما هو المشهور من ان رفع هذه الافعال الخمسة بالنون الثابتة كما تقدم
والجازم انما حذف الرفع او علامته **واما علي** مقابل المشهور اي **القول بان اعرابها**
اي رفعها ونصبها ليس بالنون وجودا وعدما بل **بحركات مقدرة** اي وهي الضمة
والفتحة **علي لاماتها** منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لتلك الحروف
المتصلة التي هي الالف والواو واليا **فالجازم** لم يحذف النون لانها ليست
حينيذ علامة للرفع بل **حذف الحركة المقدرة** التي هي علامة الرفع **واكتفي بها** ولما

علي التفصيل م

ايضا معا او يا وهو ابدال قياسي لان ابدال الهمزة الساكنة ع

الخمسة م

صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة حذفت النون عند الجازم اي بعد
استقراره ووجوده للفرق بين صورتي المرفوع والمجزوم لا به اي بالجازم لانه استوفى
مقتضاه كما تقدم في الفعل المضارع المعتل وتقدم فيه ما ياتي نظيره هنا ومن انه
يجوز على هذا القول ان الجازم يحذف هذه النون وان لم يكن رفعا ولا علامة عليه
عليه لان هذه النون تشبه حرف العلة من جهة الخفا والغنة المشبهة لتلك الحركة
فهي مشبهة الحركة بواسطة فتعامل معاملتها الا انه لا معنى لحذف العامل حركة
مقدرة مفروضة الوجود وليس من اللازم ان الجازم انما يحذف علامة الرفع
او نفسه وحذف النون كما يكون علامة لجزم هذه الافعال على القول المشهور
يكون علامة لنصبها اي تلك الافعال الخمسة المتقدم ذكرها على القول المذكور
ايضا هو كما ياتي عند الكلام على الجملة مصدر اض بالمد اذا عاد وهو من المصادر
المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا لجريانه مجرى المثل ولا
يستعمل الا بين شيئين بينهما توافق وتلك الافعال نحو لن تفعلا ولن يفعلا
بالتا الفوقية في الاول واليا التحتية في الثاني ولن تفعلوا ولن يفعلوا
بالتا الفوقية في الاول واليا التحتية في الثاني ولن تفعلي بالتا الفوقية
لا غير فيهما اي الافعال المذكورة منصوبة بلن وعلامة نصبها كلها حذف
النون نيابة عن الفتحة على القول المشهور بين الجمهور فالنصب في هذه الافعال
بحذف النون محمول على الجزم فيها كما حمل النصب على الجر بالياء في الاسماء اي المثنى
وجمع المذكر السالم بجامع الاختصاص بين الجر والجزم وان صيغة تفعلان
وتفعلون تشبه صيغة الزيدان والزيدون وعلى مقابله قيل انها منصوبة
بحركة اي فتحة مقدرة على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
وحذفت النون للفرق بين صورتي المرفوع والمنصوب كما تقدم في المعتل
في المرفوع والمجزوم وفيه انهم فرقوا بين المرفوع والمنصوب هنا ولم يفرقوا بينهما
في المعتل ثم اشار المص الى حاصل ما تقدم جريا على عادة المتقدمين السالكين سبيل
التمرين لتقوية افكار المتعلمين من المبتدئين بقوله والحاصل مما تقدم ان المعر
بات من الاسماء والافعال قسمان لا ثالث لهما قسم يعرب اي صالح للاعراب
بالحركات الثلاث كان الاولى ان يقول والسكون وان كانت العبارة لا تخرج اذ
يمكن ادخاله في كلامه بان يقال مراده بالحركة وجودا او عدما على ما تقدم بيانه

احد تلك

احد تلك الحركات الثلاث الضمة وثانيها الفتحة وثالثها الكسرة وقسم يعرب
اي صالح للاعراب بالحروف الاربعة وعلى قياس ما سبق كان الاولى ان يقول
والحذف وان كانت العبارة لا تخرج اذ يمكن دخوله في كلامه بان يقال مراده
وجودا او عدما احد تلك الحروف الاربعة الالف وثانيها الواو وثالثها اليا
ورابعها النون والقسم الذي يعرب بالحركات الثلاث اي بجنسها لا بكل منها
كما هو واضح حال كون ذلك القسم من الاسماء والافعال اربعة اشيا الاول
منها الاسم المفرد مذكرا كان او مونثا منصرفا او غير منصرف وقد علمتهما
معرفة كان او نكرة جامدا كان او مشتقا متبوعا كان او تابعا وستعلم
ذلك في باب النعت نحو زيد وزينب ورجل وامراة وضارب وضاربة
فالاسم المفرد يعرب بالحركات الثلاث في حالتين وباثنين منها في حالة اخرى
والثاني منها جمع التكسير كذلك اي مذكرا كان او مونثا منصرفا كان او غير منصرف
معرفة كان او نكرة جامدا كان او مشتقا متبوعا كان او تابعا نحو الرجال والاسارى والهنود
ومساجد وضوارب فجمع التكسير يعرب بالحركات الثلاث في حالة وباثنين منها في اخرى الا
انه يستثنى ما جمع منه اي من هذا الجمع على جمع المذكر السالم فاعرب باعرابه كسنين وبابه
ونحو بنين فانه اي ما جمع يعرب بالحروف التي هي الواو في حالة الرفع واليا في حالتي
النصب والجر لا بالحركات ولم يذكر المص هذا المجمول فيما تقدم والثالث منها جمع المونث
السالم وما حمل عليه مما ليس جمعا فاعرب باعرابه نحو اولات ولم يذكره المص ايضا فيما
تقدم فجمع المونث السالم وما الحق به يعرب بجنس الحركات الثلاث فانه لا يعرب الا بحركتين
منها والرابع منها الفعل المضارع سوا كان صحيح الاخر او معتلا اذا لم يتصل به
نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة
ولا يا مونثة مخاطبة فالفعل المضارع يعرب بجنس الحركات الثلاث فانه لا يعرب
الا بحركتين منها وبعدم الحركة الذي هو السكون وضابط هذه الاشيا
الاربعة التي تعرب بالحركات ان يقال ما كانت الضمة علامة لرفعه فكلما
كانت الضمة علامة لرفعه يعرب بالحركات وهذا لا ينافي انه يعرب بغيرها فلا يرد ان
الفعل المضارع المعتل الضمة علامة لرفعه ويجزم بحذف اخره لا بحذف الضمة على
المشهور ولم يقل في هذا القسم تفصيل هذه الاربعة المعربة بالحركات كما قال نظير
ذلك في القسم الثاني اشار اليه بقوله والقسم الثاني الذي يعرب بالحروف الاربعة

اي بجنسها لا بكل منها كما هو واضح حال كونها من الاسما والافعال اربعة اشيا ايضا
اي كما ان المعربات بالحركات كذلك او كما ان الحروف كذلك الاول منها المثنى وما الحق به
وحمل عليه مما ليس مثنى حقيقة فاعرب باعرابه نحو كلا وكلتا مضافين للضمير واثنان واثنتان
اذ لم يضافا او اضيفا الى ظاهر او الى ضمير غير المثنى ولم يذكر المص هذا الملحق فيما تقدم
والثاني منها جمع المذكر السالم وما الحق به وحمل عليه مما ليس جمع تصحيح لمذكر
حقيقة وهو اربعة انواع اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمع تصحيح غير حقيقي اي لم يستوف
الشروط المعتبرة في كل ما جمع هذا الجمع قياسا مطردا وجمع تكسير وما جعل علما من الجمع المذكور
او من الملحق به ولم يذكر المص هذا الملحق فيما تقدم والثالث منها الاسما الستة
المعتلة المفردة المكبرة المضافة لغير يا المتكلم والرابع منها الافعال الخمسة على
المشهور في جميع ذلك المذكور من المثنى وما بعده كما صرح بذلك فيما تقدم وتقدم
مقابل المشهور في ذلك هذا ما يتعلق باعراب هذه الاربعة على وجه الاجمال وقد اشار الى
تفصيل الاعراب وما يعرب به كل واحد منها بقوله وتفصيل هذه الاربعة المعربة
بالحروف بالنسبة لما يعرب كل واحد منها ان المثنى وما الحق به يرفع بالالف
ظاهرة او مقدرة فالظاهر نحو قولك جا الزيدان فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة
رفعه الالف الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جا صالحا القوم فصالحا فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الالف المحذوفة لالتقا الساكنين نيابة عن الضمة والالف تنوب عن
الضمة في التثنية اي المثنى خاصة هي من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية بمعنى
خصوصا اي اخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصا ويجر وينصب باليا
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها غالبا ولا تكون تلك اليا الا ظاهرة نحو قولك
مررت بالزيدين وصالحي القوم ورايت الزيدين وصالحي القوم فالزيدين وصالحي
في المثال الاول مخفوض باليا وعلامة خفضه اليا الظاهرة نيابة عن الكسرة
فاليا تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في المثنى وما الحق به كما علمت
وثانيها في جمع المذكر السالم وما الحق به وثالثها في الاسما الستة كما ستعلم و
الزيدين وصالحي في المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة نيابة
عن الفتحة واليا تنوب عن الفتحة في موضعين احدها في التثنية اي المثنى و
ثانيها في جمع المذكر السالم وقدم الخفض هنا على النصب مع ان حقه ان يكون بعده لانه
فضلة بواسطة بخلاف المنصوب لان النصب اي المنصوب بتلك اليا محمول عليه اي على

الخفض

الخفض في ذلك وان جمع المذكر السالم وما الحق به يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة نحو قولك جا الزيدون فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جا صالحو القوم والواو تنوب عن الضمة في
موضعين احدها في جمع المذكر السالم وما الحق به كما علمت وثانيها في الاسما
الستة كما ستعلم وانه يجر وينصب باليا المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
غالبا ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين والمقدرة
نحو مررت بصالحي القوم ورايت صالحي القوم والكلام فيهما اي في جمع المذكر السالم
والاسما الستة كما اي كالكلام الذي تقدم في المثنى حرفا بحرف وهذا انما تقدم الجر على
النصب لان النصب محمول عليه وان الاسما الستة ترفع بالواو ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة نحو جا ابوك واخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه
الاسما الستة مرفوعة على الفاعلية وعلامة رفعها الواو الظاهرة نيابة عن الضمة
والمقدرة نحو جا ابو الحسن والواو تنوب عن الضمة في موضعين احدها في جمع المذكر
السالم وما الحق به وثانيها في الاسما الستة كما علمت وانها تنصب بالالف ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة نحو قولك رايت اباك واخاك وحماك وفاك وهناك وذا
مال فهذه الاسما الستة منصوبة على المفعولية وعلامة نصبها الالف الظاهرة نيابة
عن الفتحة والمقدرة نحو رايت ابا الحسن والالف تنوب عن الفتحة في الاسما الستة
خاصة وانها تخفض باليا ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك مررت بابيك
واخيك وحميك وفيك وهنيك وذي مال فهذه الاسما الستة مخفوضة وعلامة
خفضها اليا الظاهرة نيابة عن الكسرة والمقدرة نحو مررت بابي الحسن واليا
تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في التثنية وجمع المذكر السالم اي
المثنى وما الحق به وثانيها في الاسما الستة كما علمت ذلك وان الافعال الخمسة
ترفع بثبوت النون اي بالنون الثابتة لفظا او تقديرا فاللفظ نحو قولك تفعلان
ويفعلان بالفوقية في الاول والتحتية في الثاني وتفعلون ويفعلون
بالفوقية والتحتية كذلك وتفعلين بالفوقية لا غير فهذه الافعال الخمسة
مرفوعة لتجردها عن الناصب والجازم وعلامة رفعها ثبوت النون اي النون
الثابتة لفظا والثابتة تقديرا نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين كما تقدم وانها
تجزم بحذف النون نحو قولك لم تفعلا ولم يفعلا بالفوقية في الاول والتحتية

في الثاني ولم تفعلوا ولم يفعلوا بالفوقية والتحتية كذلك ولم تفعلي بالفوقية
لا غير فهذه اي الافعال الخمسة المذكورة مجزومة وعلامة جزمها حذف النون
وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة واما تنصب
بحذف النون نحو قولك لن تفعلا ولن يفعلا بالفوقية في الاول والتحتية في الثاني
ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالفوقية والتحتية كذلك ولن تفعلي بالفوقية لا غير
فهذه الافعال الخمسة المذكورة منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون
حملوا النصب فيها على الجزم كما حملوا النصب على الجر للمشترك على المختص وحذف النون
ينوب عن الفتحة في الافعال الخمسة خاصة ولما ذكر المص في صدر المقدمة الفعل
من حيث هو ثم قسمه الى ماض ومضارع وامر وذكر علامة كل وما يعلم منه حد كل وذكر
المعرب والمبني منه وما يبنى عليه على وجه الاجمال شرع في بيان ذلك اي في بيان
علامة كل من تلك الانواع وحكمه من الاعراب والبنا عليه وجه التفصيل فقال وعلا
مات الافعال واحكامها حال كونهما على وجه التفصيل الآتي في كل واحد
منهما هذه ترجمة ويوجد في بعض النسخ باب علامات الافعال الخ علامة الفعل
الماضي التي يتميز بها عن قسيميه ان يقبل اي قبوله تا التانيث اي الدالة على
تانيث المسند اليه ذلك الفعل او فرده المقصود منه الساكنة بحسب الوضع
فلا يخرج عن كونه للتانيث ما حرك لعارض في ضربتا وقالت امراة العزيز وقالت
امة بالنقل كما تقدم فالساكنة وضعا قامت وقعدت وهند وتباركت اسماء
الله كما تقدم وقد ذكرنا فيما سبق ما خرج بقيد السكون فلا حاجة الى اعادته وتفسير
تا التانيث بالدالة على تانيث المسند اولى من قوله وتدل على تانيث فاعل ذلك
الفعل الذي لحقته واتصلت به لقصوره ولانه ان اريد بالفاعل ما يشمل نايبه
واسم كان لا يصدق بنحو نعمت وبئست المراه هند اذ ليست في ذلك لتانيث الفاعل
الذي هو الجنس بل لتانيث فرده المقصود منه بالحكم الذي هو المخصوص بالمدح
او الذم وهو هند في المثال المذكور وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمونث بهذه
التا الدالة على تانيث الفاعل مع ان كلا من المذكر والمونث مميز عن الاخر لان الاسم
المذكر اي الذي اشتهر استعماله في المذكر قد يستعمل في المونث وعكسه
اي الاسم المونث اي الذي اشتهر استعماله في المونث قد يستعمل في المذكر فالاول كزيد
لامراة والثاني كهند لرجل ولان المذكر والمونث قد يشتركان في بعض الالفاظ

كربعة

حلام

باب

كربعة فيحتاج فعل المونث حينئذ الى التمييز بالتا المذكورة فان قيل علم ان
المعنى الذي يجي بالتا لاجله وهو التانيث معنى في الفاعل لا في الفعل فلما بالها لحقت الفعل
اجيب بان الغرض من ذلك الدلالة على تانيث ما ذكر من اول الامر واختار المص تا التانيث
على تا الفاعل لان تا التانيث تعرف فعلية نعم وبئس لانها فيهما ليست تا الفاعل بل
بل لتانيث فرد فاعلها المقصود بالحكم كما علمت وحكمه اي الفعل الماضي البنا اتفاقا
كما تقدم وان يفتح اخره اي يبنى على الفتح لفظا او تقديرا للتخفيف على الخصوص
الفتح واما علة بنايه على الحركة فقد قدمها عند الكلام على تقسيم الفعل الى معرب ومبني
وعبارته وكان حقه اي الماضي ان يبنى على السكون لانه في البنا وانما بنى على حركة
لمشابهته الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وكانت تلك الحركة فتحة لتعادل
خفتها ثقل الفعل انتهى ملخصا ويكون مبنيا على الفتح سوا كان ثلاثيا مجردا نحو
ضرب وهرب ام رباعيا مجردا نحو دحرج ودربج الان بعد صعوبة ام خماسيا
نحو انطلق وانصلح بزيادة الهمزة والنون ام سداسيا نحو استخرج واستعظم
بزيادة الثلاثة الاول وهذا بناء اخره على الفتح لفظا ما لم يتصل به ضمير رفع
متحرك والا لم يبنى على الفتح لفظا بل تقديرا فانه يسكن لفظا للتخفيف كراهة
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ثم حمل عليه نحو اكرمت
واستخرجت او لخوف التباس الفاعل بالمفعول في بعض الاحوال الى اخر ما قدمناه
ولا فرق في الضمير المرفوع المتحرك بين المتكلم وحده او مع غيره
او المعظم نفسه والمفرد المذكر المخاطب والمفردة المونثة المخاطبة
ومثناهما اي المخاطبين والمخاطبتين ومجموعهما وجمع الغايبات فالمتكلم
وحده نحو ضربت بضم التا وطرد الباب في نحو اخرجت والمتكلم ومعه غيره او المعظم
نفسه نحو ضربنا بسكون الموحدة والمفرد المخاطب نحو ضربت بفتح التا والمفردة
المخاطبة نحو ضربت بكسرها ومثنى المخاطب والمخاطبة نحو ضربتما وجمع المخاطبين
نحو ضربتم وجمع المخاطبات نحو ضربتن وجمع الغايبات نحو ضربن واما لم يتصل
به واو الجماعة الذكور والا لم يبنى على الفتح لفظا بل تقديرا فانه يضم لفظا
لمناسبة الواو نحو ضربوا واما غزوا ورموا بفتح الزاي والميم دون ضمهما
مع اتصالهما بواو جماعة الذكور فاصله اي كل من غزوا ورموا غزووا بواوين الاولى
لام الكلمة والثانية واو الجماعة ورميوا بيا هي لام الكلمة وواو الجماعة استثقلت

الأصلي

كما في ضربنا ثم حملت التا والنون
عليها للمساواة في الرفع والاتصال كذا

الضمة على الواو في غزووا وعلى اليا في رميوا فحذفت فالتقا ساكنان الواو
التي هي لام الكلمة والواو التي هي واو الجماعة في الاول واليا مع واو الجماعة في الثاني
فحذفت الواو واليا لالتقا الساكنين وبقي ما قبل واو الجماعة فيهما
مفتوحا على حاله قبل الحذف ليدل الفتح على تلك اللام ~~المحذ~~ المحذوفة وقيل
واولى من هذا الاعلال ان يقال تحركت الواو واليا وانفتح ما قبلهما قلبتا
الفا فالتقا ساكنان حذفت الالف لالتقا الساكنين فقد علمت من هذا التقرير
ان التقييد الواقع في كلام المص في قوله ما لم يتصل به ضمير رفع الخ للفتح لفظا لا مطلقا
وقد قدمنا مثل ذلك ومما يؤيد ذلك زيادة على ما قدمناه قوله هنا فانه يسكن
ولم يقل يبنى على السكون وقوله فانه يضم لمناسبة الواو وعلامة الفعل المضارع
اي المميزة له عن قسيميه زيادة على ما قدمه وهي السين ان يقبل اي قبوله لم نحو
لم يضرب ولم يسمع وحكمه ان يكون معربا اي قبوله رفعا ونصبا وجزما
كما قدمه ما لم يتصل به نون النسوة اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن
من الذكور ضميرا لها او علامة كما ستعلم قدرهناه فان اتصلت به فانه لا يعرب بل يبنى
على السكون نحو النسوة يضربن والنسوة يعفون قال الله تعالى او يعفو الذي
بيده عقدة النكاح وقد الغز بعضهم في هذا وفي الرجال يعفون بقوله
وما نوناه تتفقان لفظا ۞ ويختلفان تقديرا وحكما ۞ وجوز القاضي البيضاوي
ان تكون الواو في يعفون واو الجماعة لا لام الكلمة والنون نون الرفع لا نون
الاناث ولم تحذف لان ان مهملة وفيه ان هذا لا يحسن من جهة اللفظ مع ظهور
النصب في المعطوف الذي هو يعفو نعم ربما يحسن على قراءة يعفوا بسكون الواو
واما من جهة المعنى فلا يناسب مذهبه في المسئلة ونحو يرجعن من قول الشاعر ۞
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ۞ ويرجعن من دارين بجر الحقايب ۞ فان
هذه النون في يرجعن نون الاناث استعملت في جماعة الذكور ضميرا لانها فاعل
ونحو يعصرن من قول الاخر ۞ يعصرن السليط اقاربه ۞ فانها نون الاناث استعملت
في جماعة الذكور علامة بناء على ان اقاربه فاعل يعصرن ومما يبنى على السكون لاتصاله
بنون الاناث قولك هل تضربنان يا هندات بالالف للفصل بين نون الاناث التي
هي الاولى ونون التوكيد التي هي الثانية قصد التخفيف ومن ثم سميت هذه الالف
بالالف الفاصلة وللجمال ابن هشام جعل هذه الصورة مستثناة من نون التوكيد

المباشرة

السليط الزيت وكل دهن عصر من حب قاموس

المباشرة ظنا منه ان المقتضي للبناء في ذلك نون التوكيد وقد علمت ان المقتضي
له نون الاناث وانما بني مع نون الاناث لضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون
التي لا تتصل الا بالفعل فرجع الى اصله الاصيل الذي هو البناء وفيه ان مقتضاه
البناء اذا اتصل به السين او سوف او لم لانها لا تتصل الا بالفعل وحملوه على
الماضي المتصل بها كضربن لان المضارع فرع الماضي ومن ثم قدم الماضي
عليه وانما كان المضارع فرعا عن الماضي لانه مع زيادة حرف المضارعة وفيه
انه ان كان تعليلا لاصل بناء المضارع اقتضى ان الماضي انما بني لاتصاله بالنون
المذكورة لان شرط الجامع الذي هو وجه الشبه ان يكون هو السبب والعلة للحكم
وليس كذلك لان الماضي مبني وان لم تتصل به النون المذكورة وان كان تعليلا
للبناء على خصوص السكون فهو غير محتاج اليه لانه الاصل وايضا لا ياتي الا ان
قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك مبني على السكون لا على الفتح المقدر وليس
كذلك كما علمت وقد يجاب باختيار الاول ويكون هذا من الالحاق بسبب
المشابهة نظير ما قدمناه في الكلام على بناء الاسم لشبهه الحرف فان قيل وتعليل
بناء المضارع غير محتاج اليه لان البناء هو الاصل في الفعل اجيب بان الاعراب
صار اصلا في المضارع كما تقدم فعلل بناؤه هذا وذهب جمع منهم السهيلي
وابن طلحة الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا منع من ظهوره سكون آخره
لاجل النون قال ابن طلحة هذا هو الحق وذهب الاكثرون القايلين بالبناء
في ذلك خطا او ما لم تباشره اي المضارع لفظا او تقديرا نون التوكيد
فان باشرته كذلك فانه لا يكون معربا يكون مبنيا لتركبه مع النون المذكورة
تركيب خمسة عشر ومن ثم بني على الفتح لثقل التركيب ولا فرق في ذلك
اي في نون التوكيد بين الثقيلة وهي المشددة والخفيفة وهي الساكنة
فالاول نحو ليسجنن وليقولن بفتح اللام من قوله تعالى في سورة الروم ولئن
جيتهم باية ليقولن الذين كفروا ان انتم الا مبطلون واما قول الجلال المحلي
ان ذلك معرب حذفت منه نون الرفع لتوالي النونات وواو الجماعة لالتقا
الساكنين اي لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة ففيه نظر لانه على توهم ضم
اللام قبل الضمة على تلك الواو المحذوفة ولم يقل بذلك احد فيما علمت فسبحان
المنزه عن السهو والغفلة والثاني نحو ليكونا فان قيل اذا اتصلت النون

لعله مذهب

وقد يفرق بين نون الاناث في السين ومما عطف عليهما بان نون الاناث يعوض في الفعل لانها ضمير الفاعل فكانت الانفصال بها اشد من جزء الفعل ا... ما خفف الغى من اجل اتصالها شبيه ما خفف فيقال في مثل السين وسوف ولم قد تنازع بينهم اذ لا دخل مع انها متصلة به وما لحقه من الفعل والا يقال ... داخلة على الفعل ... فليتأمل شيخنا

بالمضارع هلا اعرب وكان اعرابه على تلك النون كما ان الاسم اذا اتصل به
التنوين اعرب على ما قبله اجيب بانه حوفظ على الاعراب في الاسم لانه متاصل
فيه بخلاف الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال افاده شيخ المحققين
فان لم تباشره كذلك اي في اللفظ والتقدير بان فصل بينهما فاصل في اللفظ
او في التقدير كان معربا على الاصح تقديرا او لفظا فالاول اي ما فصل بينهما
فاصل في اللفظ وهو معرب تقديرا نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين فقد تقدم
في كلامه ان هذا من المعرب تقديرا قدر فيه الرفع بالنون المحذوفة لتوالي الا
مثال ومما فصل بينهما فاصل في اللفظ وهو معرب لفظا قوله تعالى ولا تتبعان
فاما ترين بتشديد النون فيهما فقد قدمنا ان هذا من المعرب لفظا
جزم بحذف النون فالنون محذوفة فيه للجازم لا لتوالي الامثال كما توهمه
بعضهم فواو الجماعة في الاول والف الاثنين في الثاني ويا المونثة فيما
بعده فاصلة في اللفظ بين الفعل ونون التوكيد فلم يمكن التركيب والثاني
اي ما فصل بينهما فاصل في التقدير وهو معرب لفظا نحو قوله تعالى ولا
يصدنك فقد قدمنا انه من المعرب لفظا جزم بحذف النون وان واو الجماعة
محذوفة لالتقاء الساكنين فهي وان لم تكن فاصلة بين الفعل والنون لفظا
هي فاصلة تقديرا فيما باشرته النون منع من ظهوره فتح اخره لاجل النون
وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني فهو واسطة كما قدمناه
وعلامة فعل الامر المميزة له عن قسيميه ان يقبل اي قبول يا المونثة المخاطبة
وان يدل بالوضع على الطلب بصيغته وان استعملت في نحو الاباحة نحو
قومي امرا للمونثة المخاطبة فانه فعل امر لدلالته على الطلب بالصيغة وضعا وقبوله
يا المونثة المخاطبة فعلامة الامر مركبة من مجموع الامرين فان لم يوجدا بان دل
اللفظ اي لفظ الفعل وضعا على الطلب بالصيغة كما قيد بذلك في علامات
الفعل ولم يقبل يا المخاطبة فليس فعل امر بل هو اسم فعل امر نحو صه
او مصدر نحو ضربا زيدا وان قبل اي لفظ الفعل اليا اي يا المخاطبة ولم تدل
على الطلب بصيغته وضعا فليس فعل امر بل هو فعل مضارع نحو تقومين
خبرا او نحو تقومين عنس الباك بالجزم ونحو لينفق ذو سعة من سعته فان
الاول لا دلالة له على الطلب والثاني وان دل على الطلب بصيغته لكن لا بالوضع

والثالث وان دل على الطلب لكن لا بصيغته بل باللام وقد قدم هذا الثالث
وحكمه ان يبنى على السكون لفظا او تقديرا ولا يكون كذلك الا ان كان
صحيح الاخر ولم تباشره نون التوكيد ولم تتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا
يا مونثة مخاطبة وان لم تتصل به نون النسوة ومعنى كونه صحيح الاخر ان يكون
اخره حرفا صحيحا وهو اي صحيح الاخر ما ليس في اخره الف او واو او يا
التي هي حروف العلة كما علمت نحو قولك للمفرد المذكر اضرب واضرب الرجل
ولجمع الاناث اضربن فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح لا على السكون نحو
اضربن او يبنى على نايب السكون وهو حذف الاخر اصالة او ما نزل منزلة
الاخر ولا يحذف اخره اصالة الا ان كان معتل الاخر اي اخره حرف علة ولم
تتصل به نون النسوة ولم يباشره نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا
واو جماعة ولا يا المونثة المخاطبة وهو اي معتل الاخر ما اخره الف او واو
او يا لما علمت ان هذه حروف العلة وقد تقدم في كلامه ان هذه الاحرف لا يتعين
حذفها للجازم في المضارع الا اذا كانت اصلية بان لم تكن بدلا من همزة والا
جاز حذفها وتركها ويأتي نظيره هنا فالاول اي ما اخره اصالة الف ليست
بدلا من همزة نحو اخش والثاني اي ما كان اخره واو ليست بدلا من همزة نحو
اغز والثالث اي ما اخره اصالة يا ليست بدلا من همزة نحو ارم فاخش
فعل امر مبني على حذف الالف والفتحة قبلها دليل عليها واغز فعل امر
مبني على حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها وارم فعل امر مبني
على حذف اليا والكسرة قبلها دليل عليها نيابة عن السكون كما ذكره
المص فيما سبق ومن ذلك قولك للمفرد المذكر لِ الشيء اي كن واليا له
وقِ الشيء اي صنه وعِ الشيء اي احفظه ودِ زيدا اي ادفع ديته
وإه بهاء السكت مع الهمزة بمعنى عد بالخير فكل من لِ وما عطف عليه
فعل امر مبني على حذف اليا نيابة عن السكون فان امرت انسانا بهذا بان يقول
هذه الصيغة الاخيرة اعني الهمزة جاز لك ان تقول له قل بحذف تلك الهمزة التي
هي فعل الامر ونقل حركتها التي هي الكسرة للام قل وبهذا يعلم ان فعل الامر يدخله
الحذف حتى يبقى على حرف واحد او يبقى منه حركة ولا يخفى ان الهمزة المذكورة عين
الكلمة لان ماضيه وأى فعل ومضارعه يئي يفعل والواو فا الكلمة والهمزة عينها

والياء لانهما حذفت الواو التي هي فا الكلمة لوقوعها بين مفتوحة وكسرة فصار
تعد فحذف حرف المضارعة وحذفت الياء التي هي لام الكلمة ثم حذفت الهمزة بعد
نقل حركتها الى الحرف قبلها فالحركة هنا التي هي الكسرة حركة الهمزة وقد الغز بعضهم
في ذلك بقوله ∴ حاجيتكم نحاتنا المصريه ∴ اولي الذكي والعلم والطعميه ∴
∴ ما كلمات اربع نحويه ∴ جمعن في حرفين للاحجيه ∴
والغز في ذلك مختصرا بقوله ∴ في اي قول يا نحات الملة ∴ حركة قامت مقام الجملة ∴
وهذه الاحرف الثلاثة كما علمت اواخر للفعل اصالة وليست بدلا من
همزة ولم تتصل بها نون النسوة ولم تباشره التوكيد ولم يتصل بها الف اثنين
ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة فان كان بدلا من همزة نحو امر بكسر الهمزة
وفتح الراء بفتح الهمزة وكسر الراء جاز حذف الالف في الاول والياء في الثاني بناء
على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي
وجاز تركه بناء على عدم ذلك وان اتصلت به نون النسوة يبني على السكون
لا على حذف الاخر نحو اخشين واغزون وارمين وان باشرته نون التوكيد
يبنى على الفتح لا على حذف هذا الاخر نحو اخشين واغزون وارمين وان اتصلت
به الف الاثنين او واو الجماعة او يا المونثة المخاطبة بني على حذف النون كما
سيصرح به النون في ذلك ليست اخرا كما نبه عليه بقوله **بحذوف النون
في الافعال الخمسة** واولى منه في الافعال الاتية **فانها ليست في ذلك اخرا
للفعل اصالة** لوجود الفاصل بينها وبين الفعل من الف الاثنين وواو
الجماعة ويا المونثة المخاطبة لكنها نزلت منزلة الاخر ثم اشار الى ما يبنى عليه
نايب السكون وهو حذف ما نزل منزلة الاخر بقوله **او يبنى على حذف
النون** ولا يكون كذلك **الا ان كان الفعل مسندا لالف اثنين** سوا
كان صحيح الاخر ام معتلا **نحو اضربا** واغزوا **او واو جمع كذلك نحو اضربوا**
واغزوا **او يا مخاطبة كذلك نحو اضربي** واغزوي فاضربا وما عطف
عليه فعل امر مبني على حذف النون نيابة عن السكون فلو اكد بنون التوكيد
الثقيلة واتصلت به واو الجماعة او يا المونثة المخاطبة صحيحا كان او معتلا
فكذلك يبنى على حذف النون وتحذف منه تلك الواو والياء لخوف التقاء
الساكنين وانما حذفا لدلالة ما قبلهما عليهما نحو قولن وقولن واغزون

واغزن

واغزون وهذا من المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل كما تقدم في المضارع
المجزوم ومن هذا تعلم انك اذا امرت المونثة المخاطبة بان تعد بالخير تقول لها اي
بالهمزة مع اليا وحذف النون فان اكدت بالنون الثقيلة حذفت اليا وقلت ان
ياهند اي عدي بالخير ومنه قول القايل ملغزا ∴ ان هند المليحة الحسناء ∴
برفع هند والمليحة ونصب الحسناء فان فعل امر للمونثة المخاطبة موكدا بالنون الثقيلة
وفاعله محذوف وهو يا المونثة وهند منادي حذف منه حرف الندا والمليحة بالرفع
نعت تابع على اللفظ والحسنا بالنصب تابع على المحل واما ما اتصلت به الف
الاثنين اذا اكد بالنون المذكورة نحو اضربان واغزوان فلا تحذف الالف لخوف
التقا الساكنين خوف الالتباس فاغتفروا التقا الساكنين على غير حده
وكسروا النون تشبيها لها بنون المثنى لما قدمناه فيما تقدم اعرابه من الافعال
ثم اشار الى ما يضبط الاحوال التي ذكرها لبنا الامر بقوله **وضابط ذلك**
اي ما تقدم من احوال بنا الامر **ان الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان
كان مضارعه يجزم بالسكون** بان كان صحيح الاخر ولم تباشره نون التوكيد
ولم تتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة **فالامر كذلك** اي
مبني على السكون وان كان مضارعه يجزم بحذف اخره بان كان معتل
الاخر ولم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد ولم تتصل به الف الاثنين
ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة **فالامر كذلك** اي **مبني على حذف الاخر
وان كان مضارعه يجزم بحذف النون** بان اتصل به الف اثنين او واو
جماعة او يا مخاطبة **فالامر كذلك** اي **مبني على حذف النون** ونسب هذا
الضابط للقصور لانه لا يشمل امر جمع المونث فانه كما علم مبني على السكون
ومضارعه ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر الموكد بالنون
فانه كما علم مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح فالاولى ان يقال في
الضابط الامر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم ثم شرع يتكلم
على المرفوعات من الاسما فقال **المرفوعات من الاسما** اي الاسما المرفوعة
بدا بها لانها العمدة والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لقوله **سبعة**
لا زايد عليها بالنسبة لما ذكر في هذا الكتاب **الاول منها الفاعل والثاني
نايبه والثالث والرابع المبتدا وخبره والخامس اسم كان واخواتها**

مطلب
المرفوعات من الاسما

اي نظايرها في العمل شبه النظاير بالاخوات لما بينهما من التماثل والموافقة
ثم اطلق لفظ المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظاير وتسمى هذه
الاستعارة تصريحية وكان واخواتها ثلاثة عشر فعلا سياتي بيانها وليس
المراد باخواتها كل ما يعمل عملها اي ما يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يشمل ذلك
مرفوع افعال المقاربة وما ولا ولات وان المشبهات بليس لان المص لم يتكلم
فيما سياتي على مرفوع ما ذكر وكان المناسب ان يذكر اسم كاد واخواتها كما ذكر
خبر ذلك في المنصوبات وان يذكر اسم ما الحجازية لانه ذكر منصوبها في المنصوبات
والسادس خبر ان واخواتها اي نظايرها في العمل وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل وليس المراد باخواتها كل ما يعمل عملها اي ينصب الاسم ويرفع الخبر
حتى يشمل مرفوع لا النافية للجنس لانه لم يتكلم فيما سياتي على مرفوعها وكان المناسب
ان يذكره كما ذكر منصوبها في المنصوبات وكان المناسب ايضا ان لا يقيد المرفوعات
بالاسما ويذكر الفعل المضارع المرفوع كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات والسابع
تابع المرفوع وهو اربعة اشيا وهي في الحقيقة خمسة نعت وتوكيد وعطف
اي بيان ونسق وبدل وانما قدم الفاعل على المبتدا لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور اي الكثير او لانه اشرف الاقوي لان عامله لفظي وعامل المبتدا معنوي واللفظي
اشرف واقوي وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه مبدو به الكلام ولا يزول عن كونه
مبتدا وان تاخر بخلاف الفاعل اذا تقدم ولانه عامل ومعمول والفاعل معمول ليس غير
وقيل كل اصل براسه واليه جنح شيخ المحققين قال الجلال السيوطي وهو المختار قال الشيخ
ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فايدة ثم نايبه اي نايب الفاعل لانه يخلفه
عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل معنى لكونه مسندا اليه الخبر والخبر
كجزئه لانه مسند كما ان الفاعل مسندا اليه الفعل او شبهه وفيه ان هذا لا يشمل
المبتدا الذي له فاعل يغني عن الخبر الا ان يقال ذاك لم يتعرض له المص لقلته ثم اسم
كان واخواتها لانه مبتدا في الاصل اي لولا كان واخواتها لاعرب مبتدا وهذا
يندفع ما عساه يقال اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا ومن ثم سماه سيبويه
فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا لانه لما كان يعرب مبتدا لولا كان لا فاعلا كان المبتدا
اسبق منه في الوجود ثم خبر ان واخواتها لانه خبر في الاصل اي كان يعرب خبرا
لولا ان الخبر مؤخر عن المبتدا ثم التابع لانه مؤخر عن المتبوع واذا اجتمعت

توابع

التوابع الاربع يعني النعت والتوكيد والبدل والعطف اي عطف البيان وعطف النسق
قدم منها النعت لانه بمنزلة الجزء من متبوعه لان الغرض الاصلي منه تعريف المتبوع بايضاحه
او تخصيصه وعاملهما واحد ثم التوكيد لان الغرض منه التقوية ثم البدل لانه وان كان
عين المبدل منه الا ان العامل عامله غير عامل الاول ثم عطف البيان لانه تابع بغير
واسطة ثم عطف النسق لانه تابع بواسطة واخر فيه وفي التابع ثم للمشاكلة
وفيه ان عطف البيان ينبغي تقديمه على التوكيد وعليه جرى في التسهيل لانه جار
مجرى النعت في الايضاح والتخصيص بل قدمه بعضهم على النعت قال لانه اشد
في التبيين من النعت اذ لا يكون لغير ما ذكر والنعت يكون لغيره فيكون مدحا
وذما الى غير ذلك الا ان يقال الاخر لتسميته عطفا فقد شارك المؤخر في الاسم فليتامل
فعلم اي المص يقال جا الرجل الفاضل نفسه اخوك ابو بكر وزيد ولها اي ولهذه
المرفوعات السبعة ابواب سبعة تذكر فيها لكل واحد منها باب يذكر فيه الباب
الاول من تلك الابواب السبعة باب ~~المرفوعات~~ الفاعل وهو اي الفاعل
لغة من اوجد الفعل واصطلاحا الاسم الصريح او المؤول من الحرف المصدري والفعل
المسند اليه باعتبار مدلوله فعل اصطلاحي باعتبار مدلوله تام متصرف او جامد
متعد او لازم او شبهه اي الفعل وهو اسم الفاعل وهو ما اخذ من مصدر
فعل لمن تلبس بما دل عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى حدوث ذلك الحدث
وتجدده وامثلة المبالغة ومثال المبالغة ما حول من صيغة اسم الفاعل الثلاثي
الى صيغة فعال او مفعال او فعول او فعيل او فعل للمبالغة والتكثير والصفة
المشبهة باسم الفاعل وهي ما اخذت من فعل لازم لمن تلبس بما دل عليه ذلك الفعل
من الحدث على معنى ثبوت ذلك الحدث واستمراره واسم التفضيل وهو ما اخذ
من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون او عيب وترك الكلام
على المصدر واسمه واسم الفعل والظرف وعديله مقدم اي ذلك الفعل او شبهه
عليه اي على الفاعل اي على ذلك الاسم المسمى بالفاعل اختيارا واسناده ما ذكر
اما ان يكون على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه اي قيام مدلوله به
او وقوعه اي وقوع ذلك الفعل او شبهه اي وقوع مدلوله منه اي من ذلك
الاسم اي من مدلوله فعلم ان الفاعل قسمان اسم اسند اليه فعل اصطلاحي او ما
في معناه على جهة قيام مدلول ذلك الفعل وما في معناه بمدلول ذلك الاسم

واسم اسند اليه ذلك على جهة وقوع مدلول ذلك من مدلول ذلك الاسم وقد
اشار الى ما يتضمن الاول بقوله **فالاول وهو اسناد الفعل** الذي هو الاصل
الى الفاعل على جهة طريقة **قيامه به** اي ما كان فيه اسناد الفعل الى الاسم
المسمى بالفاعل على جهة قيام مدلوله بمدلول ذلك الاسم **نحو علم زيد فان العلم**
الذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو علم **قايم بزيد** الذي هو الاسم المسمى
بالفاعل المسند اليه اي لمدلوله **اي متلبس به** اي بذلك العلم الذي هو مدلول
الفعل المسند وليس واقعا من مدلول ذلك الاسم لانه من الكيفيات النفسانية
واشار الى ما يتضمن الثاني بقوله **والثاني وهو اسناد الفعل الى الفاعل**
على جهة وقوعه منه اي ما كان فيه اسناد الفعل الى الاسم المسمى بالفاعل
على جهة وقوع مدلوله من مدلول ذلك الاسم **نحو قام زيد فان القيام**
الذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو قام **وقع من زيد** الذي هو الاسم
المسمى بالفاعل **اي احدثه** واوجده وقد وقع الاتفاق كما في شرح المقاصد
على ان الفعل يسند حقيقة للعبد وان كان مخلوقا لله ولا قدرة ولا تاثير للعبد فيه
والمراد ما اسند اليه الفعل بالاصالة لانه لا مطلقا حتى يشمل ما كان بالتبعية
كالنعت ان سلم ان الفعل مسند اليه وكعطف النسق لان الاصالة هي المتبادرة
ويجب حمل التعاريف على ما هو المتبادر وخرج بتام الناقص نحو كان واخواتها
فان ما اسند الى ذلك لا يسمى فاعلا عند الجمهور كما سياتي وخرج بمقدم عليه
نحو زيد من قولك زيد قام فلا يجوز جعله فاعلا وذلك الفعل مسندا اليه
خلافا للكوفيين بل يكون مبتدا لا غير وذلك الفعل مسند الضمير مستتر في ذلك
الفعل يعود على زيد وفي نحو وان احد من المشركين استجارك يكون فاعلا
لا غير لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور وفي نحو ابشر يهدوننا يجوز ان
يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور وان يكون مبتدا والارجح كونه
فاعلا وفي نحو انتم تخلقونه يجوز الامران ايضا والارجح كونه مبتدا وخرج
بقوله او وقوعه منه نايب الفاعل واقتصر ابن الحاجب على قوله على جهة قيامه
به واورد عليه نايب الفاعل لان الفعل قايم به واخرجه به شارح كلامه
شيخ المحققين حيث ذكر ان المراد بذلك ان يكون على طريقة قيامه به وشكله
وذلك ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل ان لا تغير صيغة الفعل

٨٥/

الى فُعِل ويُفعَل ونحوهما فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط فاعل عند النحاة
وان لم يكن الفعل اي المصدر قايما به على الحقيقة فالقول على جهة قيامه به يخرج
مفعول ما لم يسم فاعله النحوي اي لتغيير صيغة الفعل له ثم اشار المص الى ما يستفاد من
تكرير المثال زيادة على ما تقدم بقوله **وعلم من هذين المثالين** وهما علم
زيد وقام زيد **ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون حقيقة** لغة واصطلاحا
لا اصطلاحا فقط **كالمثال الثاني** وهو قام زيد لان زيدا فعل القيام واوجده
والفاعل لغة هو من فعل الفعل واوجده كما علمت **ومجازا** اي لغة وان كان حقيقة
اصطلاحا **كالمثال الاول** وهو علم زيد لان زيدا لم يفعل العلم ولم يوجده
فلا ينافي ان زيدا من علم زيد فاعل حقيقي اصطلاحا اذ الفاعل اصطلاحا لا يجب
ان يوجد الفعل بل يكون وصفا له وقايما به فيسمى المص الفاعل في الحقيقة والفاعل
في الحقيقة الاصطلاحية وحينئذ لا يعترض عليه بانه حيث كان هذا من الفاعل — الحقيقة م
المجازي لا يصح صدق التعريف عليه ويفسد التمثيل به لان التعريف لبيان
حقيقة المعرف دون اطلاقاته المجازية ثم اخذ يمثل لما يشبه الفعل فقال
ومثال اسم الفاعل مختلف الوانه فالوانه فاعل بمختلف لاعتماده على
الموصوف المحذوف اي صنف **ومثال ما يفيد المبالغة نحو اضراب** بتشديد
العين **زيد** والضراب زيد واضروب زيد واضريب زيد واضرب زيد بقلة
والثاني من هذا القسم اقل من الاول فزيد فاعل بما ذكر **ومثال الصفة**
المشبهة زيد حسن وجهه فوجهه فاعل بحسن **ومثال اسم التفضيل**
ما رايت رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عيني زيد فالكحل فاعل
باحسن واسم التفضيل لا يرفع الظاهر الا في نحو هذا المثال وقد اشتهرت
هذه المسيلة بمسيلة الكحل وقد افردها الامام الكافيجي بالتاليف وسبقه
الى ذلك الكرماني شارح البخاري وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة
لاسم جنس مسبوق ذلك الاسم بنفي او شبهه ويكون الاسم الظاهر المرفوع
اجنبيا اي لا سببيا مفضلا على نفسه باعتبارين والغالب ان يكون بين
ضميرين اولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال
المذكور وتقديره ما رايت رجلا احسن الكحل حال كون ذلك الكحل في عين ذلك
الرجل من ذلك الكحل حال كونه في عين زيد قال بعضهم لا يقع مثل هذا المثال

في القران ومثال المصدر قول القايل ألا ان ظلم نفس المرء بين فالمرء فاعل بظلم
ومثال اسم المصدر عجبت من عطا الدنانير زيد فزيد فاعل بعطا ومثال اسم الفعل هيهات
العقيق فالعقيق فاعل بهيهات ومثال الظرف من عنده علم الكتاب فعلم فاعل
بعند ومثال المجرور أفي الله شك فشك فاعل بافي الله وهذه كلها امثلة الاسم
الصريح ومثال الاسم المؤول انا انزلنا من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا
وان تخشع قلوبهم وما ذهب الليالي من قول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
فان كلا من انزلنا وان تخشع وما ذهب الليالي فاعل بالفعل قبله محله رفع اي
لانه اسم تاويلا تقديره في الاول انزالنا وفي الثاني خشوع قلوبهم وفي الثالث
ذهاب الليالي فعلم ان الحرف المصدري السابك هنا هو أنْ وأنَّ المخففة والمشددة
وما دون لو وكي ولا يوجد فاعل ما اوله من غير سابك تمسكا بقوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي سجنه بفتح السين ورد بانه يجوز
ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه عايدا على المصدر المفهوم منه وهو البدا ويويد ذلك
انه جاء مصرحا به في قول القايل بدا لي من تلك القلوص بدا وهو اي الفاعل اعم
من ان يكون اسما صريحا او مؤولا واذا كان اسما صريحا اي غير مؤول فهو صادق
على قسمين ظاهر ومضمر بالجر على البدلية بدل مفصل من مجمل او بالرفع على الخبرية
لمبتدا محذوف والنصب بفعل محذوف وهو بعيد ان لم يكن ممنوعا وترك قسما ثالثا
وهو المبهم وقد يراد بالظاهر ما عدا المضمر فيشمله ولا يضر عدم التمثيل له فالقسم
الظاهر اقسام ثمانية لانه اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد
اما المذكر او المونث والجمع اما تصحيحا او تكسيرا الاول منها الاسم المفرد المقابل
للتثنية اي المثنى والجمع تصحيحا وتكسيرا او هو لمذكر نحو جا زيد ويجي عمرو فجا
فعل ماض ويجي فعل مضارع وزيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
والثاني منها مثنى المذكر نحو جا الزيدان ويجي الزيدان فالزيدان مثنى زيد
فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والثالث منها جمع
المذكر السالم من التغيير برفع السالم صفة لجمع ويجوز جره صفة لمذكر بل هو
اولى لان المتصف بالسلامة حقيقة انما هو المفرد واتصاف الجمع بذلك باعتبار
اتصاف المفرد به نحو جا الزيدون ويجي الزيدون فالزيدون جمع زيد تصحيحا
فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والرابع منها جمع

التكسير المذكر نحو جا الرجال ويجي الرجال فالرجال جمع رجل تكسيرا فهو فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والخامس منها المفرد المونث نحو جات
هند وتجي هند فهند فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو
مونث لدخول التاء في فعليها والسادس منها مثنى المونث نحو جات
الهندان وتجي الهندان فالهندان مثنى هند فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
الالف نيابة عن الضمة مونث لدخول التاء في فعليها والسابع منها جمع
المونث السالم من التغيير نحو جات الهندات وتجي الهندات فالهندات
جمع سلامة فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مونث لدخول
التاء في فعله والثامن وهو تمامها جمع التكسير المونث نحو جات الهنود
وتجي الهنود فالهنود جمع هند تكسيرا فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وهو مونث لدخول التاء في فعله ولو ضم المضارع للماضي في التمثيل كما
فعلنا لكان اولى ليكون فيه الاشعار بان كلا من الفعل الماضي والمضارع يرفع
الاسم الظاهر دون غيرهما وهو وهو فعل الامر ثم لا يخفى ان من الماضي ما لا يرفع
الاسم الظاهر وهو افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا فان فاعل احسن ضمير
مستتر وجوبا يعود الى ما وما خلا وما عدا وحاشا نحو قام القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرو والمفهوم من الكلمة السابقة عند البصريين او على المصدر المفهوم
من الفعل عند الكوفيين كما سياتي وهذا قيد يستفاد من قول المص نحو جا زيد
وهذه التي ذكرها المص امثلة الفعل المسند الى الاسم الظاهر واما امثلة ما يشبهه
فقد تقدمت لا يقال وقد قدم المص على ما ذكر مثالين من امثلة الفعل لانا
نقول انما قدمهما ثم ايضا حالا للتعريف فان قيل الزيدان والهندان والزيدون
والهندات والزيود والهنود مفرداتها اعلام تخصيص وهي زيد وهند
والاعلام تدل على الوحدة لان العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره كما سياتي واذا
زيد عليها اي على تلك الاعلام ما يدل على التثنية والجمع اي ما تكون به مثناه
او مجموعة دل كل منها حينئذ على التعدد والوحدة والتعدد متضادان
فلا يجتمعان فكيف جاز تثنية العلم وجمعه قلت في الجواب عن هذا السوال اذا
اريد تثنية العلم الشخصي او جمعه قصد تنكيره اي يراد به شخص ما سمي
بهذا الاسم فيحصل مجردا عن المشخصات فيصير كساير اسما الاجناس كرجل فتزول

منه الوحدة **ثم يثنى ويجمع** بعد زوال تلك الوحدة كما تقدم **بدليل جواز دخول**
ال عليه اي على ما ثنى وجمع اي المثنى والجمع فقيل الزيدان والزيدون **وانما دخلت**
عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية اي من التعيين المستفاد من العلمية وفيه ان
العلم اذا نكر تزول منه الوحدة المعينة لا الوحدة الشايعة التى تدل عليها النكرة فالزايل
بالتثنية والجمعية انما هو الوحدة المعينة لا الوحدة الشايعة والوحدة مطلقا
تنافي التعدد فالتنكير وان سوغ التثنية والجمع بمنعه الوحدة المعينة الا انه لا يمنع
الوحدة مطلقا كما علمت فالسوال باق والحق في الجواب منع السوال من اصله بان الدال
على الوحدة ليس هو الدال على التعدد لان الدال على الوحدة المفرد والدال على
التعدد هو المثنى والمجموع وهما غيران **والقسم الثاني المضمر** ويقال له الضمير
وتقدم بيان وجه التسمية بذلك **وهو** اي المضمر **ما دل** وضعا كما هو المتبادر
على شخص متكلم او شخص مخاطب اي يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود
كما علمت ان الخطاب الحقيقى لا يستلزم وجود المخاطب بالفعل بل يكفي ان ينزل
المعدوم منزلة الموجود فيقع الخطاب بعد التنزيل فالمجاز في التنزيل لا في الخطاب
او شخص غايب يحكي به عنه باعتبار تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فقد علمت
ان الضمير موضوع لجزييات هذه المفاهيم الكلية التى هي متكلم ومخاطب وغايب
استحضرت تلك الجزييات الغير المتناهيه بملاحظة تلك المفاهيم فهي اي تلك الضماير
جزييات وضعا واستعمالا لا ان تلك الضماير موضوعة لهذه المفاهيم نفسها لتستعمل
في جزيياتها فتكون كليات وضعا جزييات استعمالا فمثلا لفظ انا موضوع لكل فرد
مشخص يصدق عليه مفهوم متكلم على الاول وموضوع لذلك المفهوم نفسه لكن يستعمل
في فرد مشخص من تلك الافراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم على الثاني وهذا تقريب
للطلاب على هذا البحث البعيد المراد الذي تزاحمت عليه افهام الاعلام ويقال بمثل ذلك
في اسم الاشارة كما سياتي الاشارة اليه وخرج بوضعا ما دل على شخص متكلم او شخص
مخاطب او شخص غائب لا بالوضع نحو زيد في قول من اسمه زيد زيد يضرب وقولك
لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان زيدا في الاول دال
على شخص متكلم الخ لكن لا بالوضع فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغيبة لا باعتبار
تقدم الذكر ونحو قيل يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادي قبل الندا ولان من اسمه زيد يقول
زيد ضرب وبدا المص بالمتكلم لتقدمه على المخاطب بالطبع لانه مفيد والمخاطب مستفيد

ولا يتحقق

ولا يتحقق وصف المخاطب بالخطاب الا بعد تحقق وصف المتكلم بالتكلم ولتقدمه
على الغايب بالشرف ثم ثنى بالمخاطب لانه اشرف من الغايب لتوجيه الخطاب له وان كان
موخرا عن الغايب باعتبار ان الخطاب لا يصل اليه الا بعد صدوره عن المتكلم متعلقا
بشان الغايب فقد لوحظ واعتبر حال الغايب قبل وصول الخطاب للمخاطب فهو مقدم
على المخاطب بهذا الاعتبار **وهو** اي المضمر قسمان مستتر وبارز وكل منهما يقع فاعلا
والبارز قسمان متصل ومنفصل وسياتي تعريفهما في كلامه في باب المفعول به وهو ان
المتصل ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار والمنفصل ما يتقدم على عامله او يلي
الا في الاختيار وفيه كلام ياتي ايضا والمستتر لا يتصف باتصال ولا بانفصال لكن
بعضهم وصفه بالاتصال وعليه جري المص هنا حيث اقتصر في التمثيل على المنفصل
وادخل فيه المستتر جوازا فذكر ان الضمير اي المتصل بقرينة التمثيل **اثنى عشر نوعا**
وكان القياس ان يكون اربعة عشر نوعا لما ستعلم فذكر منها في البارز فقط **اثنان**
للمتكلم احدهما له وحده غير المعظم نفسه وهو **اكرمت** بضم التا وضموها للمتكلم لان
الضم اقوي الحركات والمتكلم متقدم فاخذه ثانيهما له مع غيره واحدا او اكثر او معظما
نفسه وهو **اكرمنا بسكون الميم** هو من المشترك بين الواحد المعظم نفسه وبين
جماعة الذكور والاناث وانما فعلوا ذلك لقلة الالتباس فيه **و** منها كذلك اي البارز
فقط **خمسة للمخاطب** احدها **اكرمت** بفتح التا للمذكر المفرد لان الضم لا يمكن
والفتح راجح على الكسر لخفته والمذكر مقدم على المونث فاخذه او لان خطاب
المذكر اكثر فالتخفيف به اليق وثانيها **اكرمت بكسرها** اي التا **للمونث** المفرد
لانه لم يبق غير الكسرة ولم يبق غير المخاطبة فاعطيتها ولان اليا تقع ضميرها
في نحو اضربي والكسرة اخت اليا فناسب اعطاها لها وحكي اكرمتي بيا بعد الكسرة
وثالثها **اكرمتما** وهو **للمثنى مطلقا** اي **مذكرا كان او مونثا** ولم يفرقوا بين
المخاطبين والمخاطبتين في ذلك اتكالا على قرينة الخطاب فانه يعلم من الخطاب حال المخاطب
من ذكورة وانوثة ولم يعولوا على ذلك في المفرد لكثرته فاحتيط له قيل وزادوا الميم لئلا
يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق وليتميز المخاطب المثنى عن الغايب
بذلك وفيه ان المخاطبين متميزان عن الغايبين بوجود التا المثناة فوق في الاول
دون الثاني وكذا التمييز بزيادة الميم حاصل بين المخاطبتين والغايبتين
ورابعها **اكرمتم** وهو **لجمع الذكور** وخامسها **اكرمتن** وهو **لجمع الاناث**

فرقا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص الجمع المذكر بالميم لمشابهتها للواو
التي تكون علامة له في الغيبة كما سياتي بجامع ان كلا شفوي ومن ثم ضم ما قبلها وقيل
اصله اكرمتموا بواو دالة على جماعة الذكور المخاطبين بدليل عودها اذا القيها ضمير نحو
اكرمتموه واختصاص الجمع المونث بالنون كما خص بها في جمع الغايبة كما سياتي
وشدد النون هنا لانهم قالوا اصله اكرمتن بزيادة ميم فادغموا الميم في النون ادغاما
واجبا ولذلك ضموا ما قبل النون وليس المضمر اكرمت بضم التا بجملته وكذا ما عطف
عليه من اكرمت بفتحها وما بعده كما قد يتوهم بل هو التا فقط في الجميع اي جميع ما ذكر
هي الفاعل وحركت خوف اللبس بتا التانيث ولم يعكس لان تا التانيث حرف
وهو اولى بالسكون وهي اسم لما تقدم مبني للشبه الوضعي على الراجح كما تقدم
محله رفع على المبالغة او على حذف مضاف اي اعرابه محله رفع او ذو رفع
لا يظهر فيه اعراب ولا تكون هذه التا الا في محل رفع وليس المضمر اكرمنا بجملته
بل نا فقط وهي فاعل وهي اسم مبني محله رفع كما هنا وتكون في محل نصب كما سياتي
في المفعول به وتكون في محل جر نحو ربنا الطف بنا وليس لنا ضمير متصل متحد المعنى
يقع في هذه المحال الثلاثة الا لفظة نا خاصة والحروف اللاحقة لها اي لتلك
لتلك التا وهي الميم والالف في المثنى والميم في جمع الذكور والنون في جمع الاناث
لا دخل لها في الفاعلية وانما الغرض لها تمييز من هي له فالغرض من الالف
الدالة على التثنية وزيدت قبلها الميم لما تقدم ومن الميم الدالة على جمع الذكور
ومن النون الدالة على جمع الاناث ومنها لكن لا بقيد كونها كذلك اي من البارز فقط بل منه
ومن المستتر خمسة للغايب احدها من المستتر اكرم اي المستتر فيه جوازا ومثله يكرم
باليا المثناة تحت للمفرد المذكر نحو زيد اكرم ويكرم ففي اكرم ويكرم ضمير مستتر جوازا
هو الفاعل تقديره هو وثانيها من ذلك اكرمت بسكون التا اي المستتر فيه
جوازا ومثله تكرم بالتا المثناة فوق للمفردة نحو هند اكرمت وتكرم ففي اكرمت
وتكرم ضمير مستتر جوازا هو الفاعل تقديره هي والتا في اكرمت حرف تانيث اجماعا
وخرق بعضهم فادعى اسمية هذه التا وانها هي الفاعل وعليه لو جا بعدها اسم ظاهر
نحو اكرمت هند كان ذلك الاسم الظاهر بدلا من تلك التا او مبتدا والجملة قبله خبره وثالثها
من البارز اكرما للمثنى مطلقا مذكرا كان او مونثا نحو الزيدان او الهندان اكرما ولم يفرقوا
بينهما وربما فرقوا فقالوا في المونث اكرمتا بتا قبل الالف ورابعها من ذلك اكرموا لجمع

الذكور

الذكور نحو الزيدون اكرموا وربما سموا بعد هذه الواو اي المتطرفة المتصلة بفعل ماض
ومثله الامر كقوموا والمضارع كيقوموا الفا فارقا بينها وبين واو العطف في الاتصال
الواو من الافعال نحو جادوا وسادوا ثم الحقوا به ما اتصلت به الواو من الافعال نحو
اكلوا وشربوا التي لا تلتبس بواو العطف لاتصالها وانفصال واو العطف طردا للباب
ومن ثم سمي في القاموس هذه الالف بالفارقة وخامسها من ذلك اكرمن لجمع الاناث
فليس المضمر اكرم وما عطف عليه بل هو المستتر في اكرم وفي اكرمت كما علمت والبارز في اكرما
واكرموا واكرمن الذي هو الالف والواو والنون فالالف في اكرما والواو في اكرموا
والنون في اكرمن هي الفاعل فقط وهي اسم مبني محله رفع فيه ما تقدم لا يظهر
فيه اعراب ولا تكون هذه الالف والواو والنون الا في محل رفع فعلم انه لا يستتر في
فعل الغايب ضمير التثنية والجمع وذهب المازني الى ان الفاعل في اكرما واكرموا واكرمن
ضمير مستتر وان الالف والواو والنون علامات كتا التانيث وعليه فكل من ضمير التثنية
والجمع مستتر في فعل الغايب ووافق الاخفش المازني في الواو دون الالف
والنون على ما هو ظاهر صنيع المغني وانما خصوا جمع المذكر والغايب بالواو وجمع
المونث الغايب بالنون للتمييز بينهما ولم يعكسوا لان الواو في الضماير المنفصلة
تتقدم النون والمذكر مقدم وقابلوا بين الواو والنون لما بينهما من المشابهة هذا
وقد قال الشيخ ابو حيان الذي اذهب اليه ان هذه التعاليل لا يحتاج اليها لانها
تعاليل وضعيات والوضعيات ينبغي ان لا تعلل انتهى ويوافقه قول المحقق هذه
التعاليل مناسبات ذكروها اي بعد الوقوع قال والا فالحكم الحاكم بذلك الواضع
انتهى وقد قدمنا الكلام في نظير هذا ثم ان حذف العاطف هنا سايغ لانه في مقام
التعداد ثم الحكم على الضمير المستتر بانه متصل الذي اقتضاه كلام المص وصرح به
غيره كابن هشام في التوضيح وابن مالك في الخلاصة في هذا الباب مخالف لقول
ابن هشام في بعض تعاليقه الحق ان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ
انتهى اي الالفاظ الحقيقية فلا ينافي ما تقدم من الضماير المستترة الفاظ اصطلاحا
وفي كلام المحقق المتصل بحسب اللغة لا يطلق الا على البارز لان الحس يكذب باتصال
شي في ضرب من زيد ضرب بل القول بالاتصال اي القول بوصف المستتر بالاتصال
اصطلاح نحوي ولا مشاحة فيه انتهى وقد علمت ان الضمير البارز المنفصل يقع فاعلا وهو
اثني عشر نوعا ايضا اثنان للمتكلم احدهما له وحده غير المعظم نفسه وهو ان بغير

الف من نحو قولك ما قام الا انا بالالف الزايدة وثانيها الرمع غيره او معظم نفسه وهو
نحن من قولك ما قام الا نحن وذكر بعضهم ان اصله نحن بضم الحا وسكون النون نقلت حركة
الحا الي النون واسكنت الحا وخمسة منها للمخاطب احدها للمفرد المذكر وهو ان من نحو قولك
ما قام الا انت بفتح التا وثانيها للمفرد المونثة وهو ان من نحو قولك ما قام الا انت بكسر
التا وثالثها للمثنى مطلقا وهو ان من نحو قولك ما قام الا انتما وخامسها لجمع الاناث وهو
ان من نحو قولك ما قام الا انتن فعلم ان الضمير في انا هو ان زيدت عليها الالف لبيان
الحركة وذهب الكوفيون الي ان الضمير انا بجملته فالالف اصلية واختاره الشيخ ابن مالك
وفي انت وفروعه هو ان فقط زيدت عليه التا وهي حرف خطاب تصرف فيها
كالاسمية ففتحت للمذكر وكسرت للمونث ووصل بها ميم والف في المثنى وميم فقط
في جمع الذكور ونون مشددة في الاناث وذهب الفرا الي ان الضمير في انت هو
المجموع وذهب ابن كيسان الي ان الضمير هو التا والظاهر ان مثل انت عندهما فروعه
وخمسة منها للغايب احدها للمفرد المذكر وهو هُوَ من نحو قولك ما قام الا هو
وتشديد واوه لغة وثانيها للمفردة المونثة الغايبة وهي هي من نحو قولك ما قام
الا هي وذهب الكوفيون الي ان الضمير في ذلك هو الها فقط والواو في الاول
واليا في الثاني زيدت للاشباع وثالثها للمثنى مطلقا وهو الها منهما في نحو قولك
ما قام الا هما ورابعها لجمع المذكر وهو الها من هم في نحو قولك ما قام الا هم وخامسها
لجمع المونث وهو الها من هن في نحو قولك ما قام الا هن فعلم ان الضمير في هما وهم
وهن الها فقط زيدت عليها الميم والالف في الاول والميم في الثاني والنون المشددة
في الثالث وحكي عن الفارسي في هما وهم ان الضمير هو المجموع والظاهر ان مثلهما هن
والا فما الفرق

الباب الثاني من المرفوعات باب نايب الفاعل

هذه عبارة الشيخ ابن مالك عدل اليها عن قول القدما من النحاة المفعول الذي
لم يسمى فاعله لما فيه من القصور والصدق علي ما ليس مراد اذ لا يشمل نايب الفاعل
اذا كان غير مفعول به ولانه يقال للمفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما انه مفعول
فعل لم يسمى فاعله وان اجيب عن الاول بان الفعل عند القدما اذا اسند لغير المفعول به
لا يكون استناده حقيقيا لانه علي خلاف الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده
عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل واولي منه ان المفعول الذي لم يسمى فاعله
صار علما بالغلبة علي كل ما ناب عن الفاعل وعن الثاني بان الكلام في المرفوعات

والمفعول

والمفعول الثاني لاعطي منصوب **ونايب الفاعل** اي ما يطلق عليه هذا اللفظ **هو
كل اسم** صريح او موول **حذف** اي ترك **فاعله** اي فاعل عامله لفظا او تقديرا **لغرض
من الاغراض** المبنية في المعاني التي منها العلم او الجهل به او عدم تعلق الغرض بذكره
او الخوف منه او عليه او صونه عن لسانك او صون لسانك عنه قال ابن مالك الضايع
نعجمة فمهملة قولهم اي النحاة يحذف الفاعل لكذا وكذا هذيان من القول نازح عن الحق
جملة اذ لا فرق بين طلب العلة لذلك وطلبها فيما بني الفعل للفاعل انتهي وفيه ان
هذا جاء علي خلاف الاصل علي ما ستعلم ولعله نظر الي ان هذا من الوضعيات وهي
لا تعلل وقد علمت ما فيه وفي كلام بعضهم انه من اسباب الاختصار لانه يدل علي
الفاعل باعطايه حكمه وعلي المفعول بوضعه **واقيم هو** اي ذلك الاسم الذي
حذف فاعل عامله لفظا وتقديرا الذي يقال له **نايب الفاعل مقامه** اي
مقام **الفاعل** في احكامه المختصة به ومنها الرفع بالمسند له بالاسناد واما
ما جاء من نصبه ورفع المفعول عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر
الزجاج الحجر برفع الجز الاول ونصب الثاني فهو شاذ وهو من باب القلب
وهو من ملح كلامهم وادعي ابن الطراوة انه ضفيس وايد بقراة ابن كثير فتلقي ادم
من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات ونظر فيه المص بامكان حمله علي الاصل لان
من تلقي شيا فقد تلقاه الاخر انتهي وفيه ان هذا واضح فيمن ينسب اليه التلقي عادة
وخرج [illegible] ما اقيم مقامه المفعول الثاني في نحو اعطي زيد درهما لانه لم يقم مقام الفاعل
وغير عامله اي عامل ذلك الاسم **الي صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه**
لفظا او تقديرا **في الفعل الماضي** من الثلاثي المجرد المتصرف ولو ناقصا **او الي صيغة
يفعل بضم اوله وفتح ما الجز قبل اخره** كذلك **في الفعل المضارع** مما ذكر **او
الي صيغة مفعول في الاسم** اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد وتعبيره بالتغيير
يرشد الي ان الاصل اسناد العامل الي الفاعل عدل عنه واسند لغيره علي خلاف الاصل
وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب الكوفيون الي ان اسناد العامل لغير الفاعل
صورة اصلية ايضا ثم ان قوله وغير عامله الخ غير محتاج اليه في التعريف بل يوجب قصورا
فيه لان التغيير المذكور خاص بالعامل الثلاثي المجرد الا ان يقال اقتصر علي الثلاثي المجرد لانه
الاصل ومن ثم قال **فان كان عامله** اي نايب الفاعل **فعلا ماضيا ثلاثيا صحيح**
المعني مجردا ولو مضاعفا **ضم اوله وكسر ما قبل اخره** اي يجب ان يكون اوله مضموما

وماقبل اخره مكسورًا تحقيقا اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو ضرب والاصل
كما علم اسناد العامل للفاعل فكان الاصل ان يقال ضرب عمرو زيدًا فعدل عن ذلك
وحذف اي ترك الفاعل وهو عمرو واقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل
الذي هو عمرو في احكامه المختصة به فصار ذلك المفعول مرفوعا بعد ان كان
منصوبا وصار عمدة يعتمد عليه الكلام لا يتم بدونه بعد ان كان فضلة
يستغني عنه الكلام ويتم بدونه وصار متصلا بالفعل مثلا بعد ان كان
منفصلا عنه بالفاعل اي الاصل قبل ذلك وامتنع اي وصار ممتنعا
تقديمه علي الفعل بعد ان كان جايزا التقديم عليه اي الفعل وانث
الفعل وجوبا اوجوازا التانيثه ان كان مونثا فوجوبا نحو ضربت امراة
وجوازا نحو غيبت الشمس واحضرت للقاضي امراة وَغُيِّرَ عَامِلُهُ اي صار مغيرا
عن صيغته الاصلية اي التي كان الاصل ان يجي عليها علي ما تقدم وتغييره بضم
اوله وكسر ما قبل اخره تحقيقا او تقديرا اي مقدرا اي غير ملفوظ به وذلك
نحو كيل الطعام فان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مقدرًا لا ملفوظ به والاصل
في هذه الصيغة كيل بضم الكاف وكسر اليا فاستثقلت الكسرة علي اليا
فنقلت منها الي الكاف بعد حذف حركتها ولم تحذف اليا لمناسبة حركة ما قبلها
لها فصار كيل بكسر الكاف وسكون اليا فكسر اليا وضم الكاف مقدر وقد
يكون ضم اوله تحقيقا وكسر ما قبل اخره تقديرا وذلك نحو شد الحزام من الثلاثي
المضاعف والاصل في هذه الصيغة شدد بالفك ادغم احد المثلين في الاخر
فكسر اولهما اي المثلين الذي هو ما قبل الاخر مقدر والسر في ضم الاول وكسر
ما قبل الاخر تمييز صيغة العامل المبني للمفعول عن صيغة العامل المبني للفاعل ولم
يقتصر واعلي ضم الاول ليلا يلتبس مجهول الماضي بمجهول المضارع حالة الوقف
في نحو اكرم اذ يقال فيه حينيذ اكرم فلا يقال مجهول المضارع مرفوع ومجهول الماضي
مبني علي الفتح ولم يقتصروا علي كسر ما قبل الاخر ليلا يلتبس بالامر في نحو علم بفتح
الفا والعين المشددة اذ يقال فيه حينيذ علم بكسر العين المشددة وذلك حالة
الوقف فلا يقال الماضي مبني علي الفتح والامر علي السكون وانما اختار وا للمبني
للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكون المبني للمفعول اقل استعمالا
من المبني للفاعل واختار وا هذا الوزن دون بقية الاوزان لانه ليس من اوزان

الاسم ولا يقال ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لانه ليس من اوزان
الاسم ايضا لانا نقول نعم لكن الخروج من الضمة للكسرة او يا من العكس لانه طلب
خفة بعد ثقل ثم ان هذا الوزن فيما ذكر هو الكثير الشايع فلا يرد نحو ردت
الينا ولو ردوا بكسر الرا كما قري به فيهما بنقل كسرة العين الي الفا حملا له علي معتل
العين كقال وباع حيث يقال قيل وبيع لشذوذه ولو قال المص ضم اول متحرك منه
لشمل نحو استخرج المال واكتسب الثنا فان اولهما وهو ما بعد الهمزة مضموما لان همزة
الوصل لا عتداد بها وهي تابعة في الضم للحرف المضموم من ذلك كما تبع في ضم الاول
ثاني الفعل المبدو بتا المطاوعة نحو تعلم الخط وتكسر الحطب ثم ان محل قولهم
وكسر ما قبل اخره اذا لم يكن مكسورا والا بقي علي كسره نحو شرب الماء لانه لا معنى
لكسر المكسور ولا حاجة الي تكلف ادعا زوال تلك الكسرة كما بحثه الشيخ ابو حيان
فقال لو قيل انها اي كسرة شرب زالت وجات كسرة اخري لكان وجها انتهي
وقد قدمنا ما فيه وفي قولنا هنا اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره
مكسورا اشارة الي ذلك وخرج بقولنا المتصرف الجامد فلا يبنى للمفعول
نحو عسى وليس ودخل في قولنا ولو ناقصا كان واخواتها فانها تبنى للمفعول
عند الجمهور وعليه لا يقام خبرها مقام اسمها خلافا للفرا وسياتي في كلام المص التعرض
للمسيلة في باب كان وسنوضحها ثم هذا اذا كان عامل نايب الفاعل فعلا ماضيا الخ
ما تقدم واما ان كان عامله فعلا ماضيا معتل العين جاز كسر اوله وضمه نحو
قال وباع وحينيذ تقلب الالف في الاول يا وفي الثاني واوا وان كان عامله فعلا
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل
اخره مفتوحا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع لانه اثقل من الماضي لزيادته عليه
في اللفظ والمعنى تحقيقا اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو يضرب زيد فيضرب
من يضرب زيد فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره تحقيقا
وزيد نايب فاعل او تقديرا اي مقدرا اي غير ملفوظ به وذلك نحو يباع
العبد فيباع فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره تقديرا والاصل
يبيع بضم اوله وفتح ما قبل اخره فنقلت فتحة اليا الي ما قبلها فقلبت
اليا الفا لتحركها في الاصل اي قبل النقل وانفتاح ما قبلها بعد النقل
ففتح اليا التي هي قبل اخره مقدرة لا ملفوظ به ونحو يشد الحبل فيشد الحبل

فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره تقديرا والاصل يشدد
للحبل بدا اليس ادغم احد المثلين في الاخر ففتح اولهما الذي هو ما قبل الاخر
مقدر وفي التمثيل بالمثالين المذكورين اشارة الى انه لا فرق في المقدر بين ان يكون
للاعلال او للادغام ثم ان محل قولهم وفتح ما قبل اخره اذا لم يكن الاخر مفتوحا والا
بقي على فتحة نحو يتعلم ويتدحرج لانه لا معنى لفتح المفتوح وبذلك صرح المحقق
وفي قولنا يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مفتوحا اشارة الى ذلك
وقد منا ان الشيخ ابا حيان وافق على هذا فيطلب منه الفرق بين الماضي والمضارع
هذا ان كان عامله فعلا ماضيا او فعلا مضارعا واما ان كان عامله اسم
فاعل جي به اي باسم الفاعل على صيغة اسم المفعول تخفيفا نحو مضروب
زيد فمضروب اسم مفعول وزيد نايب الفاعل والاصل كما علمت اسناد
العامل للفاعل فكان الاصل ان يقال في المثال المذكور ضارب عمرو زيدا فحذف
الفاعل وهو عمرو وحولت صيغة اسم الفاعل وهو ضارب الى صيغة
اسم المفعول وهو مضروب تخفيفا او جي به اي اسم الفاعل على صيغة اسم
المفعول تقديرا اي اعتبارا نحو قتيل بالتنوين عمرو ومما يستوي فيه صيغة اسم
الفاعل واسم المفعول وانما يختلف بالاعتبار فقتيل بمعنى مقتول وعمرو
نايب الفاعل والاصل في هذا المثال قاتل زيد عمرا فحذف الفاعل الذي هو زيد
وحولت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول تقديرا فصيغة مفعول
مقدرة واقتصاره على اسم الفاعل مما الحق بالفعل وعمل عمله ربما يشعر بان غيره
مما الحق به لا يبنى للمفعول وفي كلام الشيخ ابي حيان ولا يرتفع المفعول الذي
لم يسم فاعله الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر خلاف انتهى
وفي كلام بعضهم وان كان العامل مصدرا لم يغير عن حاله ثم شرع في تقسيم نايب
الفاعل الى قسمين كما فعل في الفاعل فقال ونايب الفاعل يكون على قسمين
ظاهر كما مثلنا بعض انواعه وهو المفرد فيما تقدم ومضمر متصل ومنفصل
والاول بارز ومستتر على ما تقدم والثاني لا يكون الا بارزا وكل منها يقع نايب
فاعل كما وقع فاعلا كما علمت وعلى القسم الاول اقتصر المص كما اقتصر عليه في الفاعل
حيث قال نحو اكرمت بضم التا للمتكلم وحده اي منفردا غير معظم نفسه واكرمنا
للمتكلم ومعه غيره مشارك له في مدلول الفعل الذي اتصل به نا او المعظم نفسه

حقيقة

حقيقة او ادعا واكرمت بفتح التا للمخاطب واكرمت بكسر التا للمخاطبة و
اكرمتما للمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا واكرمتم لجمع الذكور
واكرمتن لجمع الاناث واكرم للمفرد المذكر الغايب واكرمت بسكون
التا للمفردة الغايبة واكرما للمثنى الغايب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا
وربما قيل المثنى المونث اكرمتا بتا قبل الالف كما تقدم في الفاعل واكرموا لجمع
المذكر الغايب واكرمن لجمع المونث الغايب والفعل في جميع هذه
الامثلة مضموم الاول وهو الهمزة مكسور ما قبل الاخر وهو الرا
لانه فعل ماض مبني للمفعول ولذلك يقال للجمع اي في كل فرد منها انه فعل ماض
مبني لما لم يسم فاعله والضمير البارز الذي هو التا في اكرمت وتا في اكرمنا مفتوحة
ومكسورة وفي اكرمتما وفي اكرمتن والمستتر جوازا في اكرم واكرمت والبارز وهو
الالف في اكرما والواو في اكرموا والنون في اكرمن نايب الفاعل وهو اسم
مبني لما تقدم محله رفع لا يظهر فيه اعراب وقد مثلنا للضمير المنفصل في الفاعل
وياتي نظيره هنا فلا حاجة للتكثير بذكره هنا للعلم بالمقايسة وفي حذف العاطف
من هذه الامثلة ما علم فيما سبق واقتصاره في التمثيل على المفعول به لما انه الاصل
كما سبق والذي ينوب عنه عند فقده ثلاثة اشيا مذكورة هي وشروطها وما
الاولى بالنيابة منها اذا اجتمعت في المطولات الباب الثالث والرابع
من المرفوعات باب المبتدا وباب الخبر ولم يذكر ما يقوم مقام الخبر وجمع
المبتدا والخبر في باب لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب وجود مبتدا لا خبر له اي
ولا يقوم مقام الخبر كما ستعلم المبتدا هو الاسم الصريح او المؤول المجرد عن
جنس العوامل اللفظية غير الزايدة وشبهها للاسناد اي الذي جي به
مجردا لاجل اسناد غيره اليه اي واسناده اي غيره غالبا وعلى مثال الاول
اقتصر المص فخرج بالاسم الفعل والحرف فلا يقع كل منهما مبتدا على ما تقدم وبالمجرد
عن العوامل اللفظية الفاعل حقيقة اي اصطلاحا نحو قام زيد واذا السما
انشقت والفاعل مجازا اي غير مصطلح عليه وهو اسم كان واخواتها
ونايب الفاعل كان زيد قايما ونحو ضرب زيد لعدم التجرد عن العامل اللفظي
لان عاملها اي الفاعل الحقيقي والمجازي لفظي وهو الفعل الذي هو
قام وانشقت وكان وضرب لان المراد باللفظي غير المعنوي فيشمل المقدر

مبحث المبتدا والخبر

ولا يضر عدم تمثيل المص له وخرجت بالاسناد الاعداد المسرودة
نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية
لكن لا اسناد فيها اي لا اليها ولا لها لان الظاهر من حال العاد انه لا يقصد
مبتدا ولا خبرا لها قال في التصريح واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في
اول احواله انتهى وفيه كون الرفع اول احوال الاسم نظر والاولى ان يقال لان الرفع اشرف
احواله على انه يلزم على كونه مرفوعا ان يكون معربا والغرض عدمه ودخل في قولنا
واسناده الى غيره قايم في نحو اقايم الزيدان فانه مبتدا والزيدان فاعل قام مقام
الخبر وخرج بقولنا غالبا نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا لا خبر له
ولا فاعل يسد مسد الخبر لا ثابتا ولا محذوفا لانهم اجروه مجرى قل رجل يقول ذلك فجملة
يقول نعت لرجل ودخل بقوله غير الزايدة نحو بحسبك درهم وناهيك بزيد
وهل من خالق غير الله ورب رجل عالم لقيته وبقولنا وشبهها الحل الى المغوار
منك قريب فان المجرور بما ذكر مبتدا في محل رفع وما بعده خبره فحسبك مبتدا
في محل رفع ودرهم خبره ونقل الجلال السيوطي ان شيخه الكافيجي اختار ان بحسبك
خبر مقدم ودرهم مبتدا موخر قال لان القصد الاخبار عن الدرهم بانه كافي
لا عن الكافي بانه درهم قال وما قاله شيخنا هو الصواب انتهى وفيه ان هذا
لا يلزم اذ يجوز ان يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور
من يريد اخذ كفايته مع جهله بقدرها بمعنى الكافي ويسال عن القدر فيقال
له بحسبك درهم اذ القصد حينئذ ليس الا الاخبار عن الكافي بانه درهم فان
قيل كيف يعرب نحو بحسبك مبتدا مع انه غير مجرد عن العوامل اللفظية قلنا اشار
المص لهذا السوال والجواب عنه بقوله ولا يقدح في ذلك اي في جعل نحو بحسبك
مبتدا كونه مجرورا بحرف زايد اللازم له عدم التجرد عن العوامل لان الحرف
الزايد وجوده كلا وجود فهو مجرد عن العوامل حكما وفيه انه يقال هذا السوال
لا يحسن الا لو سكت عن قوله غير الزايدة الذي اتى به لادخال ما ذكر المتوهم خروجه
لو سكت عن ذلك القيد فيقال لا يخرج لانه مجرد عن العوامل اللفظية لان المراد منها
عند الاطلاق الاصلية والزايدة وجودها كلا وجود ولا يخفى ان تعريف المص
يصدق على نحو هيهات العقيق ونزال واوه فانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد لانه مسند الى فاعله الظاهر في الاول والمستتر فيما بعده فكان ينبغي

ان يزيد

ان يزيد قوله مخبر عنه وحينئذ يزيد قوله او وصف او ما في معناه رافع لمكتفا به عن
الخبر غالبا فاعلم والخبر هو الاسم الصريح او المؤول حقيقة او حكما المسند الى المبتدا
فخرج عامل الفاعل الحقيقي والمجازي اذا كان غير اسم وكذا اذا كان اسما فلا يسمى خبرا
فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدا وخرج فاعل الفعل وفاعل اسم الفعل وفاعل
نحو الوصف الواقع مبتدا لانه ليس مسندا الى المبتدا بل الفعل واسم الفعل والوصف
المبتدا هي المسندة الى ذلك الفاعل ومثال المبتدا الصريح المسند اليه غيره ومثال
الخبر الذي هو الاسم المسند الى المبتدا زيد قايم ومثال المبتدا المؤول وان تصوموا
خير لكم فزيد مبتدا لانه اسم صريح وكذا ان تصوموا مبتدا لانه اسم مؤول فكل
واحد منهما مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وقايم في الاول وخير في الثاني
خبره لانه اسم مسند الى المبتدا ومثال المبتدا المسند الى غيره نحو اقايم الزيدان
فان قايم مبتدا لاعتماده والزيدان فاعل ساد مسد الخبر لا خبر كما علمت فالمبتدا ثلاثة
اقسام مبتدا له خبر ومبتدا لا خبر له بل له فاعل يسد مسد الخبر ومبتدا لا خبر له ولا فاعل
يسد مسد الخبر والمبتدا قسمان ظاهر ومضمر كما تقدم نظيره في الفاعل ونايبه
واذا اردت معرفة كل منهما فالمبتدا الظاهر اقسام ثمانية لان الظاهر كما علمت
مفرد ومثنى ومجموع وكل واحد مذكر ومونث والجمع تصحيح وتكسير كما تقدم في الفاعل
فالاول من تلك الاقسام الثمانية مفرد اي ليس مثنى ولا مجموعا مذكر صريح نحو
زيد من قولك زيد قايم والثاني منها مثنى مذكر نحو الزيدان من قولك
الزيدان قايمان والثالث منها جمع مذكر مكسر نحو الزيود من قولك الزيود
قيام والرابع منها جمع مذكر سالم نحو الزيدون من قولك الزيدون قايمون
والخامس منها مفرد مونث نحو هند من قولك هند قايمة والسادس منها
مثنى مونث نحو الهندان من قولك الهندان قايمتان والسابع منها جمع
مكسر مونث نحو الهنود من قولك الهنود قيام والثامن منها جمع مونث سالم
نحو الهندات من قولك الهندات قايمات والمبتدا في ذلك كله معرب لفظا والخبر
اي خبر المبتدا في ذلك كله مطابق لمبتديه في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا وذلك واجب وكل من قايم وقايمان
وقايمون محتمل لضمير المبتدا والالف علامة التثنية والواو علامة الجمع كما في الزيدان
والزيدون وافراد اقسام الظاهر المذكورة كثيرة جدا مصدر جدا اي

٧ قبل ح

كثيرة بليغة لا مطمع في استيعابها وفيما ذكرناه منها كفاية سيما للذكي فان
الذكي وهو سريع الفطنة يدرك بالمثال وهو جزئي يذكر لايضاح القاعده
الواحد مالا يدركه الغبي وهو من لا فطنة له بالف شاهد وجزئي
يذكر لاثبات القاعده فلا يكون الا من كلام الله تعالى او من كلام رسوله
او من كلام من يوثق بعربيته ممن كان بعثته وفي زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده
الى ان فسدت الالسن من مسلم وكافر تلقت الايمة شعره ونثره بالقبول من حر
وعبد ذكر وانثى كبير وصغير ومن ذلك مصنفات امامنا الشافعي فعن الامام
احمد ابن حنبل رضي الله عنه كلام الشافعي في اللغة حجة والمراد بكلام الله كما ورد
انه قري به ولو شاذا مخالفا للقياس فقد اطبق النحاة على الاحتجاج بالقراة الشاذة
قال الجلال السيوطي لا اعرف فيه خلافا بين النحاة والمراد بكلام الرسول صلى الله عليه
وسلم كلما اضيف اليه غير موضوع لان الاصل فيما اضيف اليه انه لفظ
الرسول حتى يثبت ما يخالفه ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الاعاجم والمولدين
من الرواة لجواز الرواية بالمعنى ولهذا ترى القصة الواحدة مروية على اوجه شتى
بعبارات مختلفة لانا لا نقطع بان الرسول لم يتلفظ بتلك الاوجه فسقط ما اطال
به الشيخ ابو حيان من الاعتراض على الشيخ ابن مالك في استدلاله بالاحاديث وهو انه
لم ار احدا من المتقدمين ولا من المتاخرين سلك هذه الطريقة اي الاستدلال
بالاحاديث على اثبات القواعد العربية لا من نحاة البصريين كالخليل وسيبويه ولا
من نحاة الكوفة كالكسايي والفرا ولا ممن تابعهم كنحاة بغداد والاندلس اذ لو
وثقوا بان ذلك لفظ الرسول لجرى مجرى القران في الاستدلال به على اثبات القواعد
قال وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن اخذ عن ابن مالك
قلت له يعني ابن مالك هذا الحديث من رواية الاعاجم ووقع فيه من رواتهم ما يعلم
منه انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشي انتهى قلت وقد علمت جوابه مما قدمناه
وقد سبق ابن مالك الى هذا ابن خروف وقد اعترضه شيخ ابي حيان الاستاذ ابو الحسن
بن الضايع بمعجمة فمهملة حيث قال تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك
الايمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك
على القران وعلى صريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلما بجواز النقل بالمعنى في الحديث
لكان الاولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح العرب وابن

خروف

خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه الاستظهار فحسن وان كان يرى
ان من قبله اغفل شيا وجب عليه استدراكه فليس كما راي ولا بتقييد الاسم الموول بان
يكون فيه السابك ظاهرا كما تقدم بل يجوز ان يكون مقدرا نحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه لان التقدير ان تسمع وكما حذفها ظهورها في ان تراه بل يجوز ان يكون
موولا بدون سابك وذلك مطرد في باب التسوية ومن ثم لم تقدر فيه ان نحو سوا عليهم
االذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير كما علك واندارك وعدمه سوا عليهم هذا ما يتعلق
بالمبتدا الظاهر والمبتدا المضمر ولا يكون الا منفصلا اقسام وهي اثنا عشر اثنان للمتكلم
وخمسة للمخاطب وخمسة للغايب الاول من تلك الاقسام ما هو للمتكلم وحده وهو انا
بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين تثبت وقفا وتحذف وصلا
نحو انا قايم وذهب بعضهم الى عدم الاتيان بالالف وتسكين النون نحو انْ فعلت
والثاني منها ما هو للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وهو نحن نحو نحن قايمون
والثالث منها ما هو للمخاطب المذكر وهو ان بزيادة التا المفتوحة نحو انت قايم
والرابع منها ما هو للمخاطبة المونثة وهو ان بزيادة التا المكسورة نحو
انت قايمة وذهب بعض الكوفيين الى اصالة التا فيهما والخامس منها مثنى
اي ما هو لمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا وهو ان بزيادة التا
والميم والالف نحو انتما قايمان حالة كونه لمثنى المذكر وانتما قايمتان بزيادة
التا والميم والالف حالة كونه لمثنى المونث والسادس منها جمع المذكر اي
ما هو لجمع المذكر المخاطب وهو ان بزيادة التا والميم نحو انتم قايمون
والسابع منها جمع الاناث اي ما هو لجمع الاناث المخاطبات وهو ان
بزيادة التا والنون نحو انتن قايمات والثامن منها المفرد اي ما هو للمفرد
الغايب وهو جملة هو عند البصريين والها وحدها عند الكوفيين نحو هو قايم
والتاسع منها المفردة اي ما هو للمفردة الغايبة وهو جملة هي او الها وحدها
نحو هي قايمة والعاشر منها مثنى اي ما هو لمثنى الغايب مطلقا اي مذكرا
كان او مونثا وهو الها بزيادة الميم والالف نحو هما قايمان حالة كونه لمثنى
المذكر او بزيادة الميم والالف نحو هما قايمتان حالة كونه لمثنى المونث والحادي
عشر منها جمع اي ما هو لجمع المذكرين الغايبين وهو الها بزيادة الميم نحو هم
قايمون والثاني عشر منها جمع اي ما هو لجمع الاناث الغايبات وهو الها

بزيادة النون المشددة نحو هن قايمات وحيث كان المبتدا فيما ذكر ضميرا
فالمبتدا في ذلك كله مبني لما تقدم لا يظهر فيه اعراب محله رفع والخبر في ذكر
كله مطابق لمبتديه في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع ولم يحفظ مثل
نحو قايم وكما ان المبتدا قسمان كذلك الخبر قسمان لكن مفرد وغير مفرد ولما كان
المفرد مختلفا باختلاف الابواب قال فالمفرد هنا اي في باب خبر المبتدا ما ليس
جملة ولا شبهها اي الجملة ولو كان مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا كما
تقدم في الامثلة المذكورة فالخبر فيها اي في تلك الامثلة كلها مفرد لانه
ليس جملة ولا شبهها فكل من المثنى والمجموع مفرد في هذا الباب وغير مفرد في
باب الاعراب اذ المفرد فيه كما علم ما ليس مثنا ولا مجموعا ويجوز تعدد الخبر
نحو زيد عالم منطلق وقيل لا يجوز فيجب العطف في غير الاول وغير المفرد هنا
اربعة اشيا الشي الاول الجملة الاسمية وهي اي الجملة الاسمية مطلقا ما صدرت
باسم ملفوظ به او مقدر مسند اليه او مسند وسياتي في بحث الجملة لهذا مزيد
بيان فالاسم الملفوظ به المسند اليه نحو زيد ابوه قايم فزيد مبتدا اول
وابو مبتدا ثاني وقايم خبر المبتدا الثاني وهو ابوه والمبتدا الثاني
وخبره وهو ابوه قايم جملة اسمية لتصدرها باسم في موضع رفع خبر
المبتدا الاول وهو زيد والجملة مطلقا اسمية كانت او فعلية اذا وقعت
خبرا عن المبتدا وكانت غير مبتدا في المعنى بان لا تكون خبرا عن ضمير الشان
او ضمير القصة ولا عن مفرد مدلوله الجملة كالنطق والحديث والكلام والقول
فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدا لانها كلام مستقل وجعلها خبرا
يصيرها جزء كلام فلا بد من شي يدل على ذلك والدال على ذلك يقال له
رابط ولما كان المص اراد منه الضمير دون الاسم الاشارة كما في نحو قوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير واعادة المبتدا بمعناه دون لفظه كما في نحو قوله
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة في المعنى فالذين
مبتدا وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبره او بلفظه ومعناه كما في قوله تعالى
الحاقة ما الحاقة او اشتمال الجملة على اسم عام يشمله كما في نحو قولك زيد نعم الرجل
اقتصر عليه المص هنا في التمثيل حيث قال والرابط هنا اي في المثال المذكور

بين المبتدا الاول وهو زيد وخبره وهو جملة ابوه قايم الهاء من ابوه
فانها عايد على زيد الذي هو المبتدا الاول فقد ربطت بينه وبين الجملة الشي الثاني
من تلك الاشيا الاربعة الجملة الفعلية وهي اي الجملة الفعلية مطلقا ما صدرت بفعل
ملفوظ به او مقدر فالاول نحو زيد قعد اخوه فزيد مبتدا والجملة بعده وهي قعد
اخوه فعل وفاعل في جملة فعلية لتصدرها بفعل وهي خبر زيد الذي هو هو المبتدا
والرابط بينهما اي بين زيد وخبره الذي هو الجملة الهاء من اخوه وانما كانت
رابطة لانها عايدة على زيد وكما يربط الضمير مذكورا يربط محذوفا في مواضع
مخصوصة منها وكل وعد الله الحسنى في قراة ابن عباهي عامر في سورة الحديد اي وكلا وعده
الله الحسنى فان كانت الجملة عين المبتدا في المعنى بان كان خبرا عن ضمير الشان نحو قل
هو الله احد او ضمير القصة نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا او كانت خبرا
عن معنى المفرد المذكور نحو نطقي اي منطوقي الله حسبي لم يحتج الى رابط ضميرا او غيره مما
تقدم وفيه ان هذا الثاني ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ وانما
لم يكن اسم الاشارة مطردا في الرابط لتخلفه في نحو قولك زيد قام هذا وكذا اعادة
المبتدا بمعناه لانه منع التمثيل له بالاية المتقدمة من وجوه منها انه يجوز ان يكون مما
اشتملت فيه الجملة على اسم عام يشمله وكذا اعادة المبتدا بلفظه ومعناه لانه خاص
بموضعين احدهما قصد التهويل كما تقدم والثاني اما العبيد فذو عبيد وكذا العموم
لتخلفه في نحو قولك زيد مات الناس الشي الثالث من تلك الاشيا الاربعة الظرف
التام وهو كما قال المص ما يفهم بمجرد ذكره اي دون ملاحظة ما يتعلق هو به انتهى
اي متعلقه الخاص وفي كلام ابي حيان التام ما يحصل الفايدة مع تعلقه بالكون العام
المكاني والزماني نحو زيد عندك والثاني نحو السفر غدا وخرج بالتام
غيره فلا يجوز نحو زيد اليوم اذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقه ولا يفيد مع قولك
استقر اليوم ويفيد مع قولك جلس اليوم مثلا من الامور الخاصة واذا وقع الظرف التام
بعد المبتدا ولم يرفع اسما ظاهرا كان متعلقا بمحذوف وجوبا ان قدر ذلك المتعلق عاما
وجوازا ان قدر خاصا وتقديره عاما واجب حيث لا قرينة على الخصوص وجايز ان وجدت
تلك القرينة وحيث قدر خاصا او عاما يقال لذلك الظرف مستقر بناء على ان المستقر
هو ما استقر فيه معنى عامله حكاه فلما اشتهر ان المستقر خاص بالعام فانه مبني على ان
المستقر ما انتقل اليه الضمير الذي كان في ذلك العامل المحذوف واستقر فيه بعد حذف

ذلك العامل لانه لا ينتقل الضمير الا من العامل العام لانه يحذف نسيا فينتقل ضميره مع حذفه
بخلاف العامل الخاص معناه مراعي فلا ينتقل ضميره بل يحذف مع ضميره وسياتي لهذا مزيد
بيان في الكلام على الظروف والمجرورات عقب الكلام على الجمل ويجوز هنا ان يقدر ذلك
المتعلق اسما وان يقدر فعلا واختلف الناس في الاولى منهما واحتج كل لما قاله بما يطول
وفي المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى وفي كلام
المحقق الامضاف ان المفهوم من نحو زيد عندك ثابت او مستقر لا ثبت واستقر
انتهى وفي كلام المغني ويلزم من قدره فعلا ان يقدره موخرا لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدا اي لفظا فكذا تقديره خوف التباس المبتدا بالفاعل اذا علم ذلك
فزيد في المثال الاول مبتدا وعندك ظرف وكان متعلق بمحذوف وجوبا
ان قدر عاما تقديره مستقر ان قدره اسما وحينئذ يكون مفردا او استقر ان قدره
فعلا وحينئذ يكون جملة لانه فعل وفاعل وذلك المتعلق المحذوف خبر المبتدا
على الصحيح والظرف معمول له منصوب به وقيل الخبر نفس ذلك الظرف وهو ما اشتهر
على السنة المعربين وحينئذ يكون الظرف في محل رفع على الخبرية ومنصوب بذلك
المتعلق المحذوف لان كون المتعلق المحذوف غير منظور اليه عند قائل هذا القول
هو بالنسبة لكونه خبرا لا لكونه عاملا في الظرف وقيل الخبر هما معا وحقق بعضهم
ان هذا الخلاف لفظي قال لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف فمن قال
انه المحذوف نظر الى انه هو العامل في الظرف فاعتبر المقيد دون القيد والقائل بانه
الظرف نظر الى انه الظاهر الملفوظ به فاعتبر القيد دون المقيد والقائل بان المجموع
نظر الى القيد والمقيد معا وهذا الثالث اختاره شيخ المحققين وتبعه الكمال ابن الهمام
وقس على ذلك اي على زيد عندك في المثال الاول العسر غدا في المثال الثاني
فيقال فيه بمثل ما قيل في ذلك الشيء الرابع وبه تتم تلك الاشيا الاربعة المجرور
التام واما قول المص الجار والمجرور فعلى ضرب من التجوز وقد بينا ذلك
في حيز الكلام على بسملة شيخ الاسلام وذلك المجرور نحو الدار من قولك زيد
في الدار و الشتا من قولك البرد في الشتا واذا وقع المجرور بحرف اصلي اصالة
محضة وهو غير الزايد زيادة محضة وغير المشبه للزايد بعد المبتدا كالمثالين
المذكورين كان متعلقا بمحذوف وحينئذ يقال فيه بمثل ما تقدم في الظرف فزيد
والبرد كل منهما مبتدا وفي الدار وفي الشتا جار ومجرور متعلق بمحذوف

وجوبا

نحو

ذكر

وجوبا ان قدر عاما تقديره مستقر ان قدر اسما او استقر ان قدر فعلا وذلك
المحذوف خبر المبتدا على الصحيح والجار والمجرور معمول له في محل نصب به فعلى الاول
يكون مفردا وعلى الثاني يكون جملة وقيل الجار والمجرور هو الخبر وهو ما اشتهر على السنة
المعربين وعليه يكون محل الجار والمجرور رفع على الخبرية ويكون محلهما نصب ايضا بذلك
المتعلق المحذوف لانه لا بد للجار والمجرور من ما ذكر من متعلق يتعلق به لعدم استقلاله
لان هذا المتعلق المحذوف وان حذف عند اهل هذا القول نسيا غير منظور اليه من جهة
كونه جزءا لا من جهة كونه عاملا في الجار والمجرور وكيف يكون الجار والمجرور هنا
لا عامل له مع ظهور النصب في عديله وهو عندك وليس الا بذلك المتعلق المحذوف كما
قدمناه ثم رايت بعض من لقيناه من المشايخ صرح بذلك اي بان الجار والمجرور محلهما نصب
ايضا والحال هذه وهو مخالف لظاهر كلام شيخ الاسلام في البسملة وقد بيناه في
الكلام عليها بما يوافق ما ذكرناه هنا وقيل الخبر هو مجموع الجار والمجرور وذلك المحذوف
وفي هذا الخلاف ما تقدم عن تحقيق بعضهم وخرج بالتام الناقص فلا يجوز نحو زيد بك
اذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقه ولا يفيد مع قولك استقر بك ويفيد مع قولك
واثق بك من الامور الخاصة فان قيل على الصحيح من ان المتعلق المحذوف هو الخبر لا يخرج
الظرف والمجرور عن الاخبار بالمفرد او بالجملة فما فائدة زيادتهما وافرادهما بالذكر
وما وجه اضافة الشبه فيهما للجملة دون المفرد مع احتمالها الكل منهما باعتبار المتعلق
قلنا سياتي للمص في اواخر الكلام على الجمل نظير السوال الاول مع الجواب عنه بان فائدة
ذلك مراعاة الخلاف اذ في السكوت عنهما اخلال من بعض الوجوه واما الجواب عن
السوال الثاني فيمكن ان يقال نظر في ذلك المتعلق الى ما هو الاصل من تقدير الفعل
ومن ثم عدها سيبويه مع الجمل او نظر في ذلك الى ان الجملة لما كانت على خلاف الاصل
في هذا الباب اضيف الشبه اليها او لان كلا من الجملة والظرف اذا وقع بعد النكرة
كان صفة او بعد المعرفة كانت حالا او لانهما يقعان موقع الجملة في صلة الموصول
الباب الخامس من المرفوعات باب اسم كان واسم اخواتها اي نظا
يرها وتقدم وجه التسمية بذلك اعلم يا من يتاتى منه العلم وفقك الله للعمل
الصالح اي خلق فيك القدرة على ذلك والداعية عليه ان كان واخواتها
اي نظايرها ترفع الاسم اي المبتدا اي الذي يعرف مبتدا لولاها ويسمى اسمها
وتنصب الخبر اي خبر المبتدا اي الذي يعرب خبر المبتدا لولاها ويسمى خبرها

بحث اسم كان واخواتها

وهي تسمية اصطلاحية فلا حاجة الي ادعا تقدير مضاف محذوف اي خبر اسمها
ورفعها الاسم علي التشبيه بالمفعول لانها شبيهة بفعل متعد لواحد في علم الطبيعي
وهو رفع الاول ونصب الثاني كضرب زيد عمروا ويسمي مرفوعها فاعلا اي حقيقة
ورد بانه كما لا يسمي عنده منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا حقيقة فالقياس
ان لا يسمي مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة وقال جمهور الكوفيين لا عمل
لها في الاسم وانه باق علي رفعه بما كان مرفوعا به قبل دخولها الذي هو الابتدا
وان ذلك المنصوب منصوب علي الحال ورد بامور منها انه يلزم ان يكون ناصبه
لا رافعه وهو غير معهود في شي من الافعال وذهب الفرا منهم الي انها عاملة
في الاسم الرفع كما يقول البصريون لكن تشبيها بالفاعل وان منصوبها منصوب
علي التشبيه بالحال لانها شبيهة بفعل قاصر كجا زيد راكبا وهي اي كان واخواتها
الذي هو القسم الاول من النواسخ بمعني الازالة لانها كما علمت تزيل حكم المبتدا — من النواسخ
وهو رفعه بالابتدا او حكم الخبر وهو رفعه بالمبتدا وهي ثلاثة عشر فعلا الاول
من تلك الافعال كان وهي ام الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها موضوعة
لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في الزمن الماضي اما مع
الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما فانه كذلك ازلا وابدا واما مع
الانقطاع نحو كان الشيخ شابا فان اتصاف الشيخ بالشباب انقطع عند اتصافه
بالشيخوخة وفي كلام بعضهم ولا دلالة لكان علي الدوام والاستمرار واستفادة
ذلك في نحو كان الله غفورا رحيما من قرينة خارجية لا من لفظ كان خلافا لمن قال
انها للدوام والاستمرار حيث لا دليل علي الانقطاع والثاني منها امسي وهي
موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في وقت
المسا وهو ما بعد الزوال في الزمن الماضي نحو امسي البرد شديدا والثالث
منها اصبح وهي موضوعة لاتصاف المخبر عنه اي بمصدره في وقت الصباح
وهو ضد المسا في الزمن الماضي نحو اصبح السعر رخيصا والرابع منها
اضحي وهي موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره
في وقت الضحي وهو وقت شروق الشمس في الزمن الماضي نحو اضحي الفقيه
مجتهدا والخامس منها ظل وهي موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها
بالخبر اي بمصدره في جميع النهار في الزمن الماضي نحو ظل زيد صايما

اي وجد صايما في جميع النهار والسادس منها بات وهي موضوعة لاتصاف
المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في جميع الليل في الزمن الماضي نحو
بات زيد ساهرا اي وجد ساهرا جميع الليل والسابع منها صار وهي موضوعة
للتحويل والانتقال اي تحول اسمها وانتقاله من شي الي مصدر خبرها نحو صار
الجاهل عالما اي وجد الجاهل بصفة العلم بعد ان لم يكن بها والثامن منها ليس
وهي مخفف ليس كصيد وهي فعل علي الاصح ومقابله ما ذهب اليه الفارسي انها
حرف ووافقه ابن شقير وابن السراج قال ابن السراج انا افتي بفعلية ليس تقليدا
منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها انتهي اي لانها وضعت وضع الحرف من حيث انه
لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها كما سياتي عن المص وهي موضوعة لنفي الحال اي
لنفي مصدر خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وذلك عند الاطلاق اي وهو
التجرد عن القرينة المعينة لذلك اي الدالة علي نفي الحال والصارفة عنه نحو
قولك ليس الصلح قايما اي الان كما هو المتبادر لعدم وجود قرينة تصرف عنه
بخلاف نحو قوله تعالي الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فانها لنفي المستقبل
لوجود القرينة الدالة علي الاستقبال وذهب سيبويه الي ان ليس للنفي مطلقا
اي غير مقيد بزمان اي لا دلالة لها علي زمان مخصوص بحيث تحمل عليه بل هي
محتملة لساير الازمنة ولذالك تارة تقيد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة
بالمضي ويوافقه قول الصحاح ليس كلمة نفي وبهذا يعلم ان قول الاندلسي واحسب
ان ليس بين القولين اي قول سيبويه وقول غيره تناقض لان خبر ليس ان لم
يقيد بزمان يحمل علي الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فهو علي ما قيد به فيه نظر
وعلي قول غير سيبويه جري المص والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني
عشر منها ما زال وما فتي وما برح وما انفك فهذه الافعال الاربعة موضوعة
لملازمة الخبر اي ملازمة مصدر خبرها للمخبر عنه بذلك الخبر الذي هو اسمها
علي حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال الجود محبوبا اي استمرت المحبوبية
ودامت للجود في ساير الزمن ويقال بمثل ذلك في نحو ما فتي العلم نافعا
وما برح الجهل مضرا وما انفك الصبر مرا لان هذه الافعال الاربعة معا نفيها
متفقة بلا خلاف والثالث عشر منها وهو تمامها ما دام وهي موضوعة
لاستمرار الخبر اي لاستمرار مصدره للمخبر عنه الذي هو اسمها اي لتوقيت شي

بمدة دوام ثبوت مصدر خبرها لاسمها نحو لا راحة ما دام الخلاف موجودا
فقد أفت عدم الراحة بمدة دوام وجود الخلاف وهذه الافعال الثلاثة
عشر تكون بالنسبة للعمل علي ثلاثة اقسام القسم الاول ما يعمل العمل المذكور
بلا شرط وهي ثمانية من كان الي ليس بادخال الغاية اي كان وليس
وما بينهما وهو امسي واصبح وظل وبات وصار والقسم الثاني ما يشترط
فيه اي ليعمل العمل المذكور نفي باي اداة كانت سواء كانت حرفا نحو ما ولم
ولم اوان اولا اولن او اسما او فعلا ملفوظا او مقدرة او شبهه اي النفي
وهي النهي ومنه الدعا بلا خاصة والاستفهام ولم يذكر هذا الثالث في
التوضيح وانما كان النهي والاستفهام شبيهين بالنفي لان النهي فيه عموم والاستفهام
كذلك لانه سوال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب وهو اي القسم الثاني
اربعة احدها زال ماضي يزال من باب فعل بالكسر يفعل بالفتح كعلم يعلم ولا مصدر له
ولا امر عند الجمهور لا ماضي يزيل بفتح اليا من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب
يضرب فانه تام بمعنى ماز اي ميز وله مصدر وامر فامره زل بكسر الزاي اي
بمعنى مز اي ميز تقول لا حر زل ضانك عن معزك اي ميز بينهما ومصدره الزيل
بفتح الزاي بمعنى التمييز ولا ماضي يزول من باب فعل بالفتح يفعل بالضم كنصر ينصر
فانه تام بمعنى انتقل وله مصدر وامر ايضا فامره زل بضم الزاي بمعنى انتقل
تقول لا حر زل عن مكانك اي انتقل عنه ومصدره الزوال بمعنى الانتقال و
الثاني فتي بكسر العين بوزن شرب وبفتحها بوزن اكل ومضارعه يفتو بفتح
العين وربما قيل يفتو بضمها والثالث برح والرابع انفك وانما اشترط
فيها اي في هذه الافعال الاربعة لتعمل العمل المذكور ذلك اي تقدم النفي او شبهه
لان معناها النفي ونفي النفي اثبات اي يلزمه الاثبات الدايم ومن ثم كانت
هذه الافعال مفيدة لملازمة مصدر خبرها لاسمها والقسم الثالث ما يشترط
فيه اي لعمله العمل المذكور تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة
وسياتي بيان معنى كونها مصدرية وظرفية ثم اعاد امثلة هذه الافعال
الثلاثة عشر لبيان كيفية الاعراب فقال مثال كان مع اسمها وخبرها قولك
كان زيد قايما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها وهو مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقايما

خبرها

خبرها وهو منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسميت اي كان
ناقصة لافتقارها الي خبر منصوب جيء به عوضا عما فاتها واخواتها من الدلالة
علي الحدث اذ هي لمجرد الزمان المجرد عن الحدث ومن ثم قيل لها افعال العبارة اي ليست
افعالا حقيقة لعدم دلالتها علي الحدث لم توكد بالمصدر وهذا اشهر القولين والثاني
انها تدل علي الحدث الا ليس وهو الصحيح ولم يكتف بمرفوعها الذي هو اسمها وسيصرح
المص بان معنى التمام في هذه الافعال ان يكتفي بالمرفوع ولا يحتاج الي المنصوب لدلالة
لتها حينيذ علي الزمان والحدث جميعا كغيرها من الافعال الحقيقة وكذلك اي
ومثل هذا القول في الاعراب ومعنى النقص في كان القول في باقيها اي الافعال
المذكورة تقول امسي زيد فقيها فامسى فعل ماض ناقص وزيد اسمها
وهو مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وفقيها خبرها منصوب بها وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة وسميت ناقصة لافتقارها الي خبر منصوب الخ ما تقدم واصبح
عمرو ورعا فاصبح فعل ماض نا وعمرو اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وورعا خبرها وهو منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
واضحي محمد متعبدا فاضحي فعل ماض ناقص ومحمد اسمها مرفوع بها وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة ومتعبدا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وظل
بكر ساهرا فظل فعل ماض ناقص وبكر اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وساهرا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وبات
اخوك نايما فبات فعل ماض ناقص واخوك اسمها مرفوع بها وعلامة
رفعه الواو الظاهرة ونايما خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
وصار السعر رخيصا فصار فعل ماض ناقص والسعر اسمها مرفوع
بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ورخيصا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة وليس الزمان منصفا فليس فعل ماض ناقص والزمان مان
اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومنصفا خبرها منصوب بها
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وما زال الرسول صادقا فما نافية وزال
فعل ماض ناقص والرسول اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
صادقا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ولا تزل قايما فلا ناهية
وتزل فعل مضارع ناقص مجزوم بلا واسمها مستتر فيها وقايما خبرها ولا يزال الله

محسنا اليك لا دعائية ويزل فعل مضارع ناقص مجزوم بلا والله اسمها ومحسنا
خبرها وازال زيد قايما فالهمزة للاستفهام وزال فعل ماض ناقص وزيد اسمها
وقايما خبرها **وما فتى العبد خاضعا فما نافية وفتى فعل ماض ناقص**
والعبد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **وخاضعا خبرها**
منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **وما انفك الفقير مجتهدا فما نافية**
وانفك فعل ماض ناقص والفقير اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة **ومجتهدا خبرها** منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **وما**
برح صاحبك متبسما فما نافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك
اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **ومتبسما خبرها** منصوب
بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **ولا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك**
فما ظرفية مصدرية وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف
وهو المدة وسميت مصدرية لتاولها مع صلتها بمصدر اي بحل
المصدر محلها ومحل صلتها **و**حينئذ يكون **التقدير** في المثال المذكور لا اصحبك
مدة دوام زيد مترددا اليك بخلاف ما اذا لم يتقدمها ما او كانت بغير ظرفية
فانها لا تعمل وان ولي مرفوعها منصوب كان حالا نحو دام زيد صحيحا واعجب ما دام
زيد صحيحا اي من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
واما قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت اضاء لهم
والزمان المخفوض لا يسمي ظرفا اصطلاحا ولما كانت ما هذه لا يشملها قولهم ظرفية عبر
في المغني بدله بزمانية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل بدليل خالدين
فيها ما دامت السموات والارض لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط **وكذا**
اي ومثل القول في هذه الافعال الثلاثة عشر عملا واعرابا **القول فيما تصرف منها**
اي من هذه الافعال اي ما اخذ من تلك الافعال واشتق **من المضارع والامر**
واسم الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على راي الكوفيين القايلين
بان المشتق منه هو الفعل الماضي ومذهب جمهور البصريين ان المشتق منه هو المصدر
وظاهر صنيعه ان المصدر هو محل الخلاف بين البصريين والكوفيين وان المضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي اتفاقا وليس كذلك
ولعله تبع في ذلك ظاهر كلام المحقق في شرح تصريف العزي وهو معترض بانه

لم يوافق مذهب جمهور البصريين من ان الفعل بانواعه واسم الفاعل واسم المفعول
مشتق من المصدر ولا مذهب الكوفيين من ان المصدر والمضارع والامر واسم الفاعل
واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي ولا مذهب بعض البصريين من ان الفعل مطلقا
مشتق من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل ولا مذهب بعض اخر
منهم من ان الفعل الماضي مشتق من المصدر والمضارع مشتق من الماضي والامر واسم
الفاعل واسم المفعول مشتقة من المضارع ثم لا يخفى ان هذه الافعال منها ما لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق قال المص لانها وضعت وضع الحروف من حيث لا يفهم معناها
الا بذكر متعلقها ودام على الاصح قال المص نقلا عن ابي حيان لانها لا تكون الا صلة لما
الظرفية كما علمت ولا يقع صلتها الا الفعل الماضي واما ما جاء من يدوم ودم ودائم
ودوام فمن تصرفات دام التامه ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وفتى
وانفك وبرح فانه لم يستعمل منها امر لان من شروط عملها تقدم النفي كما علمت وهو
لا يدخل على الامر ولا مصدر وفي البهجة المرضية انه لم يات منها وصف ايضا وفيه نظر
ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي فمنه كان **تقول في مضارع كان يكون**
زيد قايما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها مرفوع بها وعلامة
رفعها الضمة الظاهرة **وقايما خبرها** منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
وتقول **في الامر** منها **كن قايما فكن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه**
وجوبا في محل رفع به **وقايما خبره** منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
وتقول **في اسم الفاعل** منها **كاين زيد قايما فكاين اسم فاعل كان الناقصة**
وزيد اسمه مرفوع به وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **وقايما خبره** منصوب به
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ولا يخفى ان اسم الفاعل في هذا التركيب يجوز ان يكون
مبتدا عند من لم يشترط الاعتماد وحينئذ يجعل خبره من حيث النسخ سادا مسد خبره
من حيث الابتدائية لان به تمام الفايده ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقيا
وانما هو ساد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف الا ان
يقال هي قضية مهملة وقيل الساد مسد الخبر هو الاسم ورد بان الكلام لا يتم به
وشان الساد ان يتم به الكلام وقيل الساد هو مجموع الاسم والخبر وفيه ان الجملة
ليست مرفوع وصف وفيه ما تقدم وقيل الساد محذوف ورد بانه مخالف للظاهر
واذا قلنا بجواز تعدد خبر المبتدا وهو الصحيح كما تقدم هل يجوز تعدد خبر هذه

الافعال وما تصرف منها ولا ذكر الشيخ ابو حيان ان الظاهر من كلام سيبويه لا ونص
عليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع لانها شبهت بما تقدم بضرب وهو لا يتعدى
الا لمفعول واحد وما شبه به يجري مجراه **و تقول في اسم المفعول منها على راي** قال به
الجمهور وهو جواز بناء كان الناقصة واخواتها للمفعول **مكون قايم**
فمكون اسم مفعول كان الناقصة نحو لعن اسم الفاعل الرافع للاسم
الناصب للخبر فاصل مكون قايم كاين زيد قايما فحول كاين الى مكون وقد علمت
وجه الاصالة في ذلك في باب نايب الفاعل **وحذف الاسم واُنيب عنه الخبر**
كما قال الفرا **فارتفع ارتفاعه** ولا يخفى ان مكون في هذا التركيب مبتدا يقام خبره
من حيث النسخ مقام خبره من حيث الابتدائية ولا بدع لانه مرفوع وصف فيه ان هذا
اخبار بالجملة ولا رابط وانهم حصروا نايب الفاعل في المفعول به والمجرور والمصدر
والظرف وليس هذا واحدا منها الا ان يقال ذاك فيما ناب عن فاعل اصطلاحا
وما ناب عنه ما ذكر ليس فاعلا اصطلاحا **وقيل لا يبنى من الناقص اسم**
مفعول وقال به ابو علي الفارسي واورد عليه تلميذه ابن جني ان سيبويه قال
في كتابه كاين ومكون كضارب ومضروب فاجابه بقوله ما كل داء يعالج الطبيب
ولعل سيبويه انما قصد ان يبين ان هذا الفعل متصرف ومن ثم لم يذكر ما يقام
مقام اسمه اذا حذف ولم يذكر الاسم والخبر للطائين واجاب السيرافي بان سيبويه
اشار الى ان كان اذا بنيت للمفعول يحذف اسمها ويقام ضمير مصدرها اي
المفهوم منها مقامه وذكر ابن عصفور انه يقام مقام اسمها المحذوف
الظرف والمجرور فيقال مكون فيه او عندك وقد صرح بذلك سيبويه في باب
الظرف اي فقد قال المص في التصريح واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون
فيه قاله ابو حيان انتهى وهذا تصريح بجواز بناء كان الناقصة للمفعول وانه
لا يقام خبرها مقام اسمها بل يقام مقامه اما ضمير المصدر المفهوم منها او الظرف
او المجرور وفي كلام بعضهم ان قلنا انها اي كان الناقصة تعمل في الظرف اي بان قلنا
بدلالتها على الحدث اقيم مقام اسمها والا بان قلنا انها لا تعمل فيه لعدم دلالتها على الحدث
تعين ضمير المصدر فعلم ان من يقول ببنا كان للمفعول لا يقول باقامة خبرها مقام
اسمها كما قال المص تبعا للفرا وحينئذ يجب ان يبقى منصوبا فتقول مكون عندك
او في الدار قايما او مكون قايما وحينئذ يكون قايما قايما مقام خبره من حيث

الابتدا ولا يضر كونه منصوبا لما تقدم واختار الشيخ ابو حيان مذهب ابي علي الفارسي
حيث قال والذي نختاره مذهب الفارسي وهو عدم جواز بنا كان واخواتها للمفعول
قال اذ لم يسمع شي من ذلك عن العرب والقياس يا باه فوجب اطراحه انتهى **و تقول في**
المصدر من كان **عجبت من كون زيد قايما فكون مصدر كان الناقصة**
وزيد مجرور به واما قوله **بالاضافة** فعلى التسامح **وموضعه رفع على انه**
اسمه وقايما خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والمصدر في قول
الشاعر وكونك اياه عليك يسير فكون مبتدا والكاف اسمه واياه خبره من حيث النسخ
ويسير خبره من حيث ابتدائيته **وقيل لا مصدر للناقصة** فكون تصرفهما ناقص
وقس على ذلك اي على ما تصرف من كان من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل
واسم المفعول **ما تصرف** اي اخذ واشتق **من اخواتها** المتصرف تصرفا تاما الذي
هو ظل امسى واصبح واضحى وبات وصار فيقال في اعراب المضارع والامر والمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول منها ما قيل فيها مما ذكر او تصرفا ناقصا الذي هو زال
وفتى وانفك وبرح فيقال في اعراب المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منها
على ما تقدم ما قيل فيما فيما ذكر **وكلها** اي كان واخواتها **يجوز استعمالها**
تامة فيكتفى بمرفوعها ولا يحتاج الى منصوب كما يجوز استعمالها ناقصة
فتفتقر الى المنصوب **الا ثلاثة** منها وهي **ليس وفتى وزال فانها** لا تستعمل
تامة بل هي **ملازمة للنقص** وقد علمت معنى النقص وهو احتياجها للمنصوب
وعدم اكتفائها بالمرفوع **ومعنى التمام ان يكتفى بمرفوعها** ويقال له فاعل
حقيقة **ولا يحتاج الى منصوب** حتى اذا وقع بعدها اعرب حالا لا خبرا
وتكون هذه الافعال **حينئذ افعالا قاصرة** اي لازمة **ومعانيها**
مختلفة فمعنى كان حينئذ **وجد** نحو كان الله ولا شي معه ونحو اذا كان
الشتا وقيل هي فيه بمعنى حضر **و** معنى **ظل زيد اقام نهارا و** معنى **بات زيد**
اقام ليلا و معنى **اصبح زيد وامسى زيد دخل في** وقت **الصباح والضحى**
والمسا قال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي تدخلون في وقت
المسا والصباح **و** معنى **برح زيد وانفك زيد انفصل** وتستعمل برح بمعنى ظهر ومنه
برح الخفا اي ظهر ومعنى صار رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع ومعنى انتقل
نحو صار الامير اليك اي انتقل **و** معنى **دام بقي** ومنه خالدين فيها ما دامت السموات

بحث ان واخواتها

والارض اي بقيت الباب السادس من المرفوعات باب خبر ان وخبر اخواتها
اي نظايرها وقد تقدم وجه التسمية بذلك اعلم يا من يتاتي منه العلم وفقك الله
تقدم معناه أنّ إنّ واخواتها اي نظايرها تنصب الاسم اي المبتدا الذي هو
يعرب مبتدا لولاها ويسمى اسمها وترفع الخبر اي خبر المبتدا الذي يعرب خبرا للمبتدا
لولاها ويسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية كما علمت في نظيره وهذا القسم الثاني
من النواسخ بالمعنى المتقدم وعند الكوفيين لا عمل لان واخواتها في الخبر بل هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل لان فيها شبها
بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة احرف او اربعة او خمسة
ولزوم اخرها الفتح وذكر المص في التصريح ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل
من المكسورة واما معنى فمن حيث ان في ان وان اكدت وفي كان معنى شبهت
وفي لكن معنى استدركت وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت ولقوة هذا
الشبه عملت عمل الفعل الغير الطبيعي له لان العمل الطبيعي للفعل كما علمت رفع الاول الذي هو
الفاعل ونصب الثاني الذي هو المفعول وغير الطبيعي عكسه وهو دليل
على قوة المشابهة ومن ثم ذكر المص انها انما عملت هذا العمل اي الغير الطبيعي تشبيها
بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه الدال ذلك على قوة التصرف لقوة المشابهة وذكر
المص في التصريح ان ذلك تنبيه على الفرعية وهي اي ان واخواتها ستة احرف على المشهور
احدها ان المكسورة الهمزة وثانيها ان المفتوحة الهمزة وثالثها كان ورابعها
لكن المشددات النونات الاربعة اي نونات انّ وكانّ ولكنّ بخلاف المفتوحات وانّ
النون فان فيها تفصيلا وهو ان الاكثر في ان المكسورة الهمزة الاهمال لزوال اختصاصها
بالجملة الاسمية وكان مقتضى ذلك وجوب الاهمال لكن استعملت استصحابا للاصل واما
ان مفتوحة الهمزة فتبقى على عملها لكن يجب في اسمها ان يكون ضميرا محذوفا وفي خبرها
ان يكون جملة وكذا كان تبقى على عملها ولا يجب في اسمها ان يكون ضميرا محذوفا ولا يجب
في خبرها ان يكون جملة بل يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وفي كلام شيخ المحققين
واذا خففت كان فالاصح الغاؤها انتهى واما لكن فتهمل وجوبا وعن الاخفش
ويونس جواز اعمالها قال شيخ المحققين ولا اعلم له شاهدا وقال المص في التصريح
لم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكي
فيها العمل فهي رواية لا تعرف وخامسها ليت وسادسها لعل المفتوحات بانّ

ان

ان ومعانيها اي هذه الاحرف الستة مختلفة فان المكسورة الهمزة وان المفتوحة
الهمزة موضوعان لمجرد التوكيد اي تقوية الحكم اي النسبة اي التصديق بوقوعها
او عدم وقوعها وذلك اذا كان المخاطب عالما اي مصدقا بذلك وهما حينئذ عوض
عن تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام ولرفع الشك عنها اي النسبة اي التردد
في ان النسبة واقعة ام لا ولرفع الانكار لها وهو لرفع الشك مستحسن ولرفع
الانكار واجب ولمجرد التاكيد لا ولا لكن المفهوم من كلام بعضهم انه انما يحسن
التاكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك وحمله بعضهم على كلمة ان خاصة
بخلاف سائر المؤكدات فعلم انه لا يؤتى بها اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه الا اذا نزل منزلة المتردد او منزلة المنكر وقد يؤتى بها لغير ذلك
فيستعملان في الامر الذي وجد وكان يظن به ان لا يوجد كقول من احسن الى شخص
وقابله ذلك الشخص بالاساءة احسنت الى فلان ثم انه كان جزائي منه ما تري
وكان موضوعة للتشبيه بمعنى المشابهة المشاركة وهو اي التشبيه لا بمعنى
المذكور لغة الدلالة على مشاركة امر وهو هنا المشبه لامر وهو المشبه به
في معنى وهو وجه الشبه الذي قصد اشتراك الطرفين فيه ولكن موضوعة للاستدراك
وهو اي الاستدراك تعقيب الكلام برفع ما شي يتوهم ثبوته او برفع
ما يتوهم نفيه فنفيه معطوف على ثبوته بتقدير مضاف فالمعنى او تعقيب
الكلام باثبات ما يتوهم نفيه لان رفع النفي اثبات وهو اولى من جعل نفيه فاعل
محذوف مع مضاف ومضاف اليه الذي سلكه بعض الفضلاء لما فيه من التكلف
ولو اقتصر على قوله رفع ما يتوهم ثبوته لكفاه لان المتوهم ثبوته اما اثبات
او نفي وبعضهم قصر نظره على الظاهر فقال لم يظهر مثال لرفع ما يتوهم نفيه
فاعتبروا يا اولي الابصار وقد تاتي لمجرد التاكيد نحو لو جاءني زيد اكرمته لكنه
لم يجي فقد اكدت ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة وقال الكوفيون غير
الفراء هي مركبة من لا وان فطرحت الهمزة تخفيفا وزيدت الكاف بينهما وفيه ان
الكاف الزايدة مفتوحة وليت موضوعة للتمني وهي محبة حصول الشيء
الغير الواجب حصوله مستحيلا كان وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب حصوله
وتعلقه به قليلا اي ميل النفس الى حصول ذلك الشيء ولما كان من مالت
نفسه الى شيء يطلب حصوله جعلوا التمني طلبا وعليه جري المص حيث قال

وهو اي التمني طلب ما لا طمع فيه اي في حصوله وهو المستحيل حصوله
او ما فيه اي ما في حصوله عسر وهو الممكن الغير الواجب الغير المترقب حصوله ولعل
موضوعة للترجي وهو محبة الشي الممكن غير الواجب حصوله المحبوب للنفس المترقب الذي
لا وثوق بحصوله اي ميل النفس الي حصول ذلك الشي ولما كان من مالت نفسه الي
شي يطلب حصوله جعلوا الترجي طلبا وعليه جري المص حيث قال وهو اي الترجي طلب
الامر المحبوب للنفس المترقب حصوله الذي لا وثوق بحصوله وعلي قياسه يكون
الاشفاق خوف الشي الممكن غير الواجب حصوله المكروه للنفس المترقب الذي لا وثوقا
بحصوله والغالب ان من خاف من شي يطلب عدم حصوله فالاشفاق طلب عدم الامر
المكروه للنفس وفيه انه يرجع الي طلب الامر المحبوب فالترجي اذا شامل للاشفاق تقول
اذا اردت التمثيل لهذه الاحرف الستة ان زيدا قايم كم وبلغني ان زيدا قايم
فان بالكسر اي كسر الهمزة في الاولي والفتح اي فتح الهمزة في الثانية حرف توكيد
ونصب ورفع ولعله انما اقتصر علي النصب لانه المتعلق عليه وزيدا اسمها منصوب
بها اتفاقا وقايم خبرها مرفوع بها علي الاصح كما تقدم واما ما جاء من قولهم ان الماء
بكسر الهمزة وتشديد النون ورفع الماء فليس من هذا الباب واصله ان زيد الماء
بفتح الماء وتشديد النون فعل ماض بمعني صب والماء منصوب علي انه مفعول به
حذف الفاعل وهو زيد واقيم المفعول به وهو الماء مقامه فرفع وكسرت الهمزة
عند من يكسر المضاعف المبني للمفعول فتقول رد بكسر الرا نبه عليه المص في التصريح في باب
نايب الفاعل وتمتاز ان المفتوحة الهمزة عن ان المكسورة الهمزة بكونها اي
المفتوحة لا بد ان يطلبها عامل فتقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل كما مثلنا له
بقولنا بلغني ان زيدا قايم اي قيام زيد وتقع موقع المفعول نحو علمت انك
قايم اي قيامك وتقع موقع المجرور نحو علمت بانك قايم اي بقيامك بخلاف ان
المكسورة قد لا يطلبها عامل كما مثل وقد يطلبها عامل نحو قال اني عبد الله وتقول
كان زيدا اسد فكان حرف تشبيه ونصب ورفع وزيدا اسمها واسد
خبرها وهي مركبة لا بسيطة علي الصحيح والاصل اي اصل هذا التركيب ان زيدا
كالاسد فقدمت الكاف علي ان ليدل الكلام من اول الامر علي التشبيه
وفتحت همزة ان لدخول الجار الذي هو الكاف ولم تصر بالفتح حرفا مصدريا
وصارت الكاف مع ان كلمة واحدة وحينئذ يكون التشبيه المؤكد كباقي اخواتها

اي

اي اخوات كان التي هي ان وان ولكن وليت ولعل فانها قدمت لتدل علي معانيها
من اول الامر فان الاولين يفيدان التوكيد من اول الامر والثالث يفيد الاستدراك
لذلك والرابع والخامس يفيدان التمني والترجي كذلك وتقول قام الناس لكن
زيدا جالس فلكن حرف استدراك ونصب ورفع وزيدا اسمها وهو منصوب
بها وجالس خبرها وهو مرفوع بها وما قام الناس لكن عمروا قايم فالاول
لرفع ما يتوهم ثبوته والثاني لاثبات ما يتوهم نفيه وليت الحبيب قادم
فليت حرف تمن ونصب ورفع والحبيب اسمها وهو منصوب بها وقادم
خبرها وهو مرفوع بها ولعل الله راحم فلعل حرف ترج ونصب ورفع والله
اسمها وهو منصوب بها وراحم خبرها وهو مرفوع بها ولعلك باخع اي قاتل
نفسك فلعل حرف اشفاق ونصب ورفع والكاف اسمها في محل نصب بها وباخع
خبرها مرفوع بها وربما دخلت ان في خبرها حملا لها علي عسى لانها بمعناها ومنه
قوله صلي الله عليه وسلم لعل بعضكم ان يكون الحن اي افطن بحجته من بعض ثم لما كانت
نواسخ المبتدا والخبر علي ثلاثة اقسام وذكر قسمين منها وهما كان واخواتها وان واخواتها
شرع في القسم الثالث وهو ما يزيل حكم المبتدا والخبر بمعنى بنصبهما مفعولين له
تتميما للاقسام وان لم يكن مما هو فيه وهو الكلام علي المرفوعات بقوله باب
تتميم النواسخ اي متممها وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل قوله
وهو اي متمم النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين له بعد استيفا فاعله
يقال للمبتدا مفعوله الاول وللخبر مفعوله الثاني وهو اي ما ينصب ما ذكر قسمان
ما يتعلق معناه بالقلب ويقال له فعل القلب وما لا يتعلق معناه بالقلب ويقال
له فعل التصيير فالقسم الاول ظن واخواتها اي نظايرها من كل ما ينصب المبتدا
والخبر مفعولين ومعناه متعلق بالقلب وهي اي ظن واخواتها التي هي من افعال
القلوب سبعة وهي ظننت اي ظن من هذا التركيب وكذا حسبت وزعمت
وخلت وعلمت ورايت ووجدت وهذه الافعال اعني افعال القلوب
علي قسمين ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني وما يفيد تحقق وقوعه فالاربعة
الاول منها وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت تفيد ترجيح وقوع المفعول
الثاني اي يفيد ان الحكم علي المفعول الاول بمضمون المفعول الثاني صادر
من طرف راجح دايما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقق ذلك

ظن واخواتها

في غير الغالب والثلاثة الباقية منها وهي علمت ورايت ووجدت تفيد
تحقق وقوعه اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون المفعول الثاني صادر
عن علم وتحقق دايما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح في غير الغالب ثم
لا يخفى انه علم من هذا انه يشترط في ظن التي تعمل العمل المذكور ان تكون بمعنى اعتقد
راجحا او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى اتهم لم تعمل العمل المذكور بل تتعدى
لمفعول واحد فقط نحو سرق لي مال فظننت زيدا اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وفي حسب ان تكون بمعنى اعتقد راجحا او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك
بان كانت بمعنى احمر وابيض لم تعمل العمل المذكور بل تكون لازمة نحو قولك حسبت اي
صرت احسب اي ذا بياض وحمرة كالبرص وفي زعم ان تكون بمعنى اعتقد راجحا فان لم
تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى كفل وضمن لم تعمل العمل المذكور بل تكون متعدية لواحد
نحو زعم زيد عمرا اي كفله وضمنه ومنه الزعيم غارم وان كانت بمعنى رأس او طمع او سمن
او هزل لم تعمل العمل المذكور ايضا بل تكون لازمة نحو زعم زيد اي رأس ومنه فلان
زعيم القوم اي رئيسهم وزعم زيد اي طمع قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اي طمع
في غير مطمع وزعمت الشاة اي سمنت او هزلت واكثر ما يستعمل الزعم فيما يشك
في صحته وان كان صحيحا في نفس الامر ففي عروس الافراح اذا تاملته اي الزعم
تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا
في نفس الامر ولم يستعمل في القران الا للباطل اي وعليه زعم مطية الكذب واستعمل
في غير القران للصحيح كثيرا اي ومن ثم اكثر سيبويه في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج
زعم الخليل كذا وفي التصريح ان زعم ياتي بمعنى قال كقوله يا لهف نفسي ان كان
الذي زعموا حقا اي ان كان الذي قالوه حقا نص على ابن بري ويشترط في خال
ان تكون ماضي يخال بمعنى يعتقد راجحا لا بمعنى تكبر والا لكان لازما نحو خال
زيد تكبر واعجب بنفسه وان لا تكون بمعنى ظلع بالمسالة نحو قولك خال الفرس
اي ظلع بمعنى غمز في مشيه ولا بمعنى صار ذا خال والا لكان لازما ايضا نحو قولك
خال زيد صار له خال ولا بمعنى نظر وابصر والا لكان متعديا لواحد نحو خال زيد
الهلال اي نظره وابصره ويشترط في علم ان تكون بمعنى اعتقد جازما او راجحا
لا بمعنى عرف والا لكان متعديا لواحد نحو علمت زيدا اي عرفته وهذه التفرقة بين
علم وعرف استدل بها بعضهم على ان متعلق العلم الكليات والمركبات ومتعلق

المعرفة

المعرفة الجزئيات والبسايط والصحيح ترادفهما وعليه فهذه التفرقة بين المترادفين
اي اختصاص احدهما عن الاخر بحكم لفظي امر موكول لاختبار العرف لحكمة لم نطلع عليها
الان فقيل وان لا تكون علم بمعنى انشقت شفته العليا والا لكان لازما نحو علم زيد
انشقت شفته العليا ومصدره العلمة بضم العين وفيه ان ما ذكر مصدر علم بضم اللام
واما هنا بكسرها ويشترط في راي ان تكون بمعنى اعتقد اعتقادا جازما او راجحا
ومثلها راي الحلمية على الاصح لا بمعنى ابصر والا لكان متعديا لواحد نحو راي الشمس
ابصرها وان لا تكون بمعنى اصاب رئته وان لا تكون مرادفة لاعتقد والا لكان
متعديا لواحد ايضا نحو راي ابو حنيفة حل كذا اي اعتقد ذلك وهي عند بعضهم
في ذلك بمعنى ذهب اي ذهب الى حل كذا وان لا تكون بمعنى اشار والا لكان
متعديا لواحد ايضا نحو راي زيد كذا اي اشار به ويشترط في وجد ان تكون بمعنى
اعتقد اعتقادا جازما لا بمعنى اصاب والا لكان متعديا لواحد نحو وجد زيد
ضالته اي اصابها ومصدره الوجدان او الوجود وان لا تكون بمعنى استغنى
او حزن او حقد والا لكان لازما نحو وجد زيد اي صار ذا جده ومصدره الوجد
مثلث الواو والجدة بكسر الجيم ووجد زيد على فقد محبوبه اي حزن ومصدره الوجد
بفتح الواو ووجد زيد على عدوه حقد ومصدره الموجدة تقول اذا اردت
التمثيل لهذه الافعال المستوفاة لهذه الشروط ظننت زيدا قايما فظننت فعل ماض
وفاعل الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة وزيدا
مفعول اول لظننت وقايما مفعول ثاني له وكذا القول اي ومثل هذا القول في
اعراب ظننت زيدا قايما يقال في اعراب حسبت عمرا مقيما فحسبت فعل ماض
وفاعل الفعل حسب والفعل ضمير المتكلم وحده وهو التا وعمرا مفعول اول لحسب
ومقيما مفعول ثان و تقول زعمت راشدا صادقا فزعمت فعل ماض وفاعل
الفعل زعم والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة وراشدا مفعول اول لزعم
وصادقا مفعول ثان له و تقول خلت الهلال لايحا فخلت فعل ماض وفاعل
الفعل خال والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة والهلال مفعول اول لخال
ولايحا مفعول ثان له وعلمت المستشار ناصحا فعلمت فعل ماض وفاعل الفعل
علمت والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة والمستشار مفعول اول وناصحا
مفعول ثان ورايت الجود محبوبا فرايت فعل ماض وفاعل الفعل راى والفاعل

ضمير المتكلم وحده وهو التا والجود مفعول اول ومحبوبا مفعول ثان له **ووجدت الصدق منجيا** فوجدت فعل ماض وفاعل الفعل وجد والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا والصدق مفعول اول ومنجيا مفعول ثان له هذا ما يتعلق بالقسم الاول واما القسم الثاني وهو ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس معناه متعلقا بالقلب الذي يقال له فعل التصيير نحو صيرت وجعلت ورددت وتركت واتخذت فقد اشار اليه المص بقوله **وما اشبه ذلك** اي وما اشبه هذه الافعال السبعة المذكورة التي هي افعال القلوب في العمل المذكور من افعال التصيير **اي مما ينصب مفعولين اصلهما المبتدا والخبر** وليس معناه متعلقا بالقلب يقال فيه اي في اعرابه بمثل هذا الاعراب الذي قبل هذه الافعال السبعة المذكورة فعلم ان حصر ما ينصب المبتدا والخبر في السبعة المتقدمة ايضا في اي ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافي قوله هنا وما اشبه هذه الافعال السبعة وحينئذ يشترط في جعل الذي ليس من افعال القلوب ان يكون بمعنى صير لا بمعنى اعتقد راجحا والا كان من افعال القلوب نحو وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملايكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني وان لا يكون بمعنى اوجد او اوجب او قارب والا تعدي الي لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور اي اوجد ونحو جعلت الامر كذا اي اوجبت له كذا ونحو قول الشاعر: وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي: اي قارب تقول في التمثيل لجعل الذي بمعنى صير جعلت الطين ابريقا وتقول في التمثيل لرددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما ولا تخذت الدقيق عصيدة **بخلاف** ما لا يتعدي من افعال القلوب للمفعولين بان لا يتعدي اصلا نحو فكر وتفكر او يتعدي لواحد كعرف وفهم نحو عرفت زيدا وفهمت المسيلة وما يتعدي لمفعولين غيرهما اي ليس اصلهما المبتدا والخبر من افعال القلوب والتصيير بل من افعال الحواس **نحو اعطيت زيدا درهما** وكسوت عمرا جبة **فانه** اي هذا القسم **ليس من النواسخ لان مفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد درهم** ولا عمر جبة وظاهر هذا انه لا بد في مفعولي جميع النواسخ من صحة حمل الثاني علي الاول وصحة الاخبار عن الطين بانه ابريق وعن العدو بانه صديق والجاهل بانه عالم والدقيق بانه عصيدة انما ياتي علي ضرب من التجوز وهو مجاز الاول وذهب ابو علي الفارسي وجمع متاخرون الي ان سمع ينصب المفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر وليس من افعال القلوب ولا

من

من افعال التصيير بل من افعال الحواس بشرط ان يتعلق بما لا يسمع كالاعيان وان يكون الخبر فعلا دالا علي النطق نحو سمعت النبي يقول وسمعت زيدا يقرا فالنبي في الاول وزيدا في الثاني مفعول اول وجملة يقول في الاول ويقرا في الثاني في محل المفعول الثاني وجمهور النحاة علي ان سمع فيما ذكر متعد لمفعول واحد وهو النبي صلي الله عليه وسلم في الاول وزيدا في الثاني وجملة يقول في الاول ويقرا في الثاني في محل نصب علي الحال من ذلك المفعول ثم شرع في الكلام علي التابع فقال **الباب السابع** اي **من المرفوعات باب تابع الاسم المرفوع والمراد به** اي بالتابع من حيث هو تابع **كل ثان** واولي منه كل متاخر **اعرب باعراب** اي بجنس اعراب **سابقه** ان وجد له اعراب **الحاصل والمتجدد** دايما ويدخل في كل ثان كما قال شيخ المحققين النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع للاول **وخرج الخبر** اي خبر المبتدا **فانه يعرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد** اي كل متجدد بسبب **دخول الناسخ** اي وهو كان وان واخواتهما **وخرج حال الاسم المنصوب نحو رايت زيدا ضاحكا فانه** اي الحال المذكور **معرب باعراب سابقه الحاصل** دون المتجدد رفعا وجرا ومن ثم قال **ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع او الجر** نحو جاء زيد ضاحكا ومررت بزيد ضاحكا **وينقسم التابع اربعة اقسام** كما قسمه الزجاجي **النعت والعطف** بيانا او نسقا **والتوكيد والبدل ولكل** واحد منها **كلام يخصه فالاول** من تلك الاربعة **النعت** ويراد به الصفة والوصف **وهو التابع المشتق بالفعل او المشتق بالقوة** وسياتي في كلامه انه الجامد المؤول بالمشتق وبهذا يخرج بقية التوابع فانه لا يجب ان تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق فلا يضر مجي التوكيد اللفظي مشتقا في نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني تاكيد لفظي ولا يضر مجي عطف النسق مشتقا ايضا نحو جاني رجل مسلم وصايم ومؤول بالمشتق نحو جاني زيد هذا وبهذا يعلم ما في شرح الفضل لمصنفه وقوله **الموضح لمتبوعه** في المعارف **او المخصص له** في النكرات اي الاصل فيه ذلك والا فيجوز ان يكون لمجرد نحو المدح او الذم او الترحم او التاكيد **مثال التابع المشتق بالفعل نحو قولك جاني زيد العالم** فانه اسم فاعل بحسب الاصل لكنه صار بحسب الاستعمال كالمومن والكافر فليس المراد منه التجدد والحدوث بل الثبوت والاستمرار كالصفة

مبحث تابع المرفوع

المشبهة فال حرف تعريف على الاصح لا موصولة حتى تكون هي النعت وليست مشتقة
بالفعل ومثال التابع المشتق لا بالفعل بل بالقوة نحو قولك جاءني زيد الدمشقي فانه اي
الدمشقي وان لم يكن مشتقا بالفعل لكنه في قوة المشتق لانه في معنى المنسوب الي دمشق
والمنسوب اسم مفعول وليس المراد بالمشتق بالفعل هنا ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
حدث منسوب لذلك المصدر لانه بهذا المعنى يشمل اسم الزمان واسم المكان واسم الالة ولا
ينعت بواحد منها بل نعني نقصد ونريد بالمشتق بالفعل المشتق الصريح وهو ما اخذ من
لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه ومثله قول بعضهم المشتق ما دل على مسمى ومعنى
قائم به وهو اسم الفاعل واسم المفعول وفيه العطف على جزء العلم والصفة المشبهة
واسم التفضيل وامثلة المبالغة لا غيرها من اسم الزمان والمكان والالة كما تقدم
فالحصر في كلامه بالنسبة لهذه الثلاثة ونعني نقصد ونريد بالمشتق بالقوة الجامد
وهو هنا ما لم يؤخذ من لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه المؤول ذلك
الجامد بالمشتق اي ما اقيم من الاسماء العارية عن الاشتقاق بالمعنى المتقدم مقام
المشتق منها بالمعنى المذكور لكونه يرجع اليه بالتاويل وذلك كاسم الاشارة غير
المكاني نحو جاءني زيد هذا اي الحاضر او المشار اليه واما اسم الاشارة المكاني فلا
يقع نعتا لانه ملازم للنصب على الظرفية فان وقع موقع النعت نحو مررت برجل
هنا او هناك او ثم كان النعت متعلقه المحذوف لا هو على التحقيق وكذي بمعنى صاحب
نحو جاءني رجل ذو مال اي صاحب مال واما ذو الطائية التي بمعنى الذي فلا تقع نعتا
الا على القول باعرابها نحو مررت بالرجل ذي قام اي الذي قام وكالمنسوب اي
ما يصدق عليه هذا اللفظ والا فهذا اللفظ مشتق بالفعل وتقدم في كلامه مثال
المنسوب وكالمصدر الملتزم افراده وتذكيره نحو مررت برجل عدل وهو سماعي فانه
بمعنى عادل عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين واي نحو مررت برجل اي رجل
اي الكامل وبالجملة فان النعت بمضمونها في الحقيقة والمراد بالايضاح اي بكون
النعت موضحا لمتبوعه عندهم رفع الاحتمال اي ان يرفع عنه الاشتراك اللفظي الواقع
بينه وبين غيره وذلك في المعارف اي فيما اذا كان المتبوع معرفة كما مثلنا اي كما
يعلم من مثالنا وهو جاءني زيد العالم وزيد الدمشقي فان زيد له مشاركات في هذا
الاسم فلا يدري من الجائي منهم فاذا قيل العالم او الدمشقي ارتفع الاشتراك والاحتمال
وفيه ان الاشتراك قد يحصل في الصفة والنسبة فلا يرتفع الاشتراك بل يقل واجيب

بانهم جروا على ما هو الغالب والمراد بالتخصيص اي بكون النعت مخصصا لمتبوعه عندهم
تقليل الاشتراك والاحتمال اي ان يقلل الاحتمال والاشتراك الواقع فيه وذلك في
النكرات اي فيما اذا كان المتبوع نكرة نحو جاءني رجل فاضل ومررت بقاع عرفج ه
بالعين والراء المهملتين والفاء والجيم اي خشن فكل من رجل وقاع يصدق على افراد
كثيرة فاذا قيل فاضل قل الاشتراك الواقع بين افراد الرجل واذا قيل عرفج قل الاشتراك
الواقع بين افراد القاع وقد علمت ان الاشتراك والاحتمال بمعنى واحد ولعل تعبير
المص بالاحتمال في جانب المعارف وبالاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن او لما
كان الاشتراك في المعارف طاري وفي النكرات وضعي عبر في الاول بالاحتمال وفي
الثاني بالاشتراك ثم النعت من حيث هو قسمان حقيقي وسببي لانه اي
النعت باعتبار ما صدق به بحسب الاستقرا لما وجد منه في الخارج لا يخلوا اما ان
يرفع ضمير المنعوت المستتر اصطلاحا المستتر ويجري عليه اولا بان يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا او يرفع ضمير المنعوت المستتر لكنه لم يجر عليه بل يجري على غيره الاول
هو الحقيقي والثاني باقسامه هو السببي فالنعت الحقيقي قد علمت مما زدناه
في تعريفه انه هو الرافع لضمير المنعوت المستتر الجاري على من هو له في المعنى لا ما رفع
ضمير المنعوت المستتر فقط لصدقه بنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه فان
حسن جار على غير المنعوت مع رفعه لضمير المنعوت المستتر وقد صرح غالب النحاة بانه
سببي وبعضهم سماه مجازيا فالاقسام ثلاثة فلا يحسن التفريع والنعت الحقيقي يتبع
منعوته وجوبا حيث لا مانع ولم يقطع عن التبعية في اربعة من عشرة في واحد
من ثلاثة الرفع والنصب والجر وواحد من ثلاثة اخرى الافراد والتثنية والجمع
وواحد من اثنين التذكير والتانيث وواحد من اثنين اخرين التعريف والتنكير
تقول اذا اردت التمثيل لذلك جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته
وهو اي الفاضل نعت حقيقي لانه رافع لضمير منعوته الذي هو زيد المستتر
وجار عليه فهو جار على من هو له في المعنى وقد وافق منعوته في اربعة من عشرة
وبيان ذلك ان زيدا والفاضل مرفوعات والرفع واحد من ثلاثة وهي
الرفع والنصب والجر وهما ايضا مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي
الافراد والتثنية والجمع وهما ايضا مذكران والتذكير واحد من اثنين
وهما التذكير والتانيث وهما معرفتان الاول علم والثاني اسم موصول

والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير فهذه اربعة من عشرة
وانما وافقه اي وافق هذا النعت منعوته فيما ذكر لان النعت الحقيقي وان
كان غير منعوته لفظا الا انه نفس منعوته معنى والموافقة في المعنى تشعر
بالمماثلة لفظا ايضا اي فلا بد منها بخلاف المخالفة معنى فانها تشعر بعدم المماثلة
لفظا ثم اشار الى جواب سوال مدرج فقال لا يقال مع الموافقة بينهما معنى قد توجد
المخالفة بينهما لفظا في بعض هذه الامور الاربعة كما هو ظاهر السياق فقد
وجدت المخالفة بينهما في الاعراب في مثل مررت بسيبويه هذا فان المنعوت
وهو سيبويه مكسور اخره والنعت وهو هذا ساكن اخره فلم يتفقا في الاعراب
وكذا وجدت المخالفة بينهما في ذلك في مثل هذا جحر ضب خرب فان المنعوت وهو جحر
مرفوع والنعت وهو خرب مجرور و قد وجدت المخالفة بينهما في الافراد وغيره
في مثل جا عبد الله الظريف او بعلبك الظريف او تابط شرا الظريف
فان المنعوت وهو عبد الله وبعلبك وتابط شرا مركب الاول اضافي والثاني
مزجي والثالث اسنادي والنعت وهو الظريف مفرد و قد وجدت المخالفة
بينهما فيما ذكر في مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت وهو رجل مفرد والنعت
وهو يكتب مركب من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في ذلك الفعل
جوازا وقد وجدت المخالفة بينهما في التعريف والتنكير في مثل قوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع فان المنعوت وهو همزة نكرة والنعت وهو الذي معرفة
وقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
شديد العقاب فان المنعوت وهو اسم الله معرفة بل اعرف المعارف والنعت وهو
شديد العقاب نكرة لان شديد صفة مشبهة واضافتها لفظية لا تفيدها تعريفا
وانما يقال ما تقدم لانا نقول في الجواب عن القسم الاول المراد بالتبعية في الاعراب
اي في وجوهه الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر ان يكون اي الاعراب لفظا
او محلا او تقديرا والتبعية بهذا المعنى حاصلة لانه لا شك ان كلا من سيبويه وهذا
في محل جر بالبا وجحر مرفوع لفظا وخرب مرفوع تقديرا بضمة منع من ظهورها حركة
المجاورة فقد توافق في المثالين المذكورين النعت والمنعوت في الاعراب ولم توجد
المخالفة بينهما في ذلك و نقول في الجواب عن القسم الثاني لا نسلم ان كلا من عبد الله
وبعلبك وتابط شرا علما مركب بل هو مفرد كما تقدم في بحث الكلام وعلى تسليم انه من

مركب

المركب ثم هو من المفرد هنا اذ المراد بالمفرد هنا اي في باب النعت ما ليس مثنى
ولا مجموعا فيدخل في ذلك اي في المفرد بهذا المعنى العلم المركب باقسامه
الثلاثة وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملة الخبرية اذا وقعت نعتا لانها ليست مثنى ولا مجموعا
وايضا النعت انما هو مضمونها و مضمون الجملة اي ما تؤول به مفرد لا مركب
اذ مضمونها في المثال المذكور كاتب ونقول في الجواب عن القسم الثالث ان كلا من الذي
وشديد العقاب ليس نعتا بل هو بدل او هو نعت مقطوع وقد صرح شيخ المحققين
بان النعت المقطوع تجوز مخالفته لمنعوته تعريفا وتنكيرا ومن ثم قيدت كلام المص
فيما سبق بغير المقطوع ومن اعتبار مضمون الجملة وانها توصف باعتبار ذلك
بالافراد لا مانع من وصفها بالاعتبار المذكور بالتذكير والتنكير فتوصف بالموافقة
لموصوفها فيما ذكر كما هو المفهوم من صنيعه وهو مخالف لقول شيخ المحققين الجملة
ليست نكرة ولا معرفة فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير
بالنعت المفرد وكما تكون الجملة من النعت الحقيقي كما مثل المص تكون من النعت
السببي نحو قولك مررت برجل قام ابوه اي قائم الاب فلا يخرج النعت بهما عنهما
ويسمى هذا النعت الذي وجب ان يوافق منعوته في هذه الامور الاربعة
حقيقيا لجريانه على المنعوت لفظا ومعنى اما جريانه لفظا فلانه تابع له
في اعرابه وغيره مما تقدم واما جريانه معنى فلانه نفسه في المعنى كما علم مما سبق
في كلامه ولا يخفى ان مثل النعت الحقيقي في الموافقة المذكورة القسم الثاني من النعت
السببي وهو الرافع لضمير المنعوت المستتر الذي لم يجر على المنعوت بل على غيره نحو
مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لا يقال يجوز ان يكون مراد المص حينئذ
بالحقيقي ما يشمل هذا القسم ومن ثم اقتصر على قوله انه الرافع لضمير المنعوت المستتر
لانا نقول ينافيه التفريع بقوله والنعت الحقيقي الخ وقد يمنع مانع من موافقة النعت
المذكور لمنعوته في بعض هذه الامور المذكورة كان يكون النعت مما يستوي فيه
المذكر والمونث كعلامة ونسابة وهمزة وربعة وصبور وجريح او يستوي فيه
ما ذكر والمفرد وغيره كعدل ورضي واسم التفضيل المجرد عن ال والاضافة الى معرفة
نحو افضل والنعت السببي قد علمت انه الجاري على غير من هو له في المعنى وان رفع ضمير
المنعوت المستتر ويتبع حيث لم يرفع ضمير المنعوت المستتر منعوته وجوبا في
اثنين فقط حاصلين من خمسة وهما واحد من وجوه الاعراب الثلاثة اي الرفع

والنصب والجر وواحد من اثنين التعريف والتنكير ولا يلزم ان يتبع منعوته في
الاثنين الباقيين من الخمسة الاخري وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
بل قد يتبع وقد لا يتبع كما سيصرح به لكن يلزم ان يوافق ذلك النعت مرفوعه الاسم
الظاهر او الضمير البارز في واحد من الاوجه الثلاثة المذكورة في لغة ضعيفة وواحد
من الوجهين الاخرين وهما التذكير والتانيث اتفاقا لانه في الحقيقة نعت له لا للاول
فاذا كان ذلك الاسم الظاهر او الضمير البارز مفردا مذكرا مثلا وجب ان يكون ذلك
النعت كذلك في الاول علي لغة ضعيفة وفي الثاني اتفاقا وقد اشار المص الي ذلك
بقوله ويطابق اي النعت السببي الذي لم يرفع ضمير المنعوت المستتر مرفوعه الذي
هو الاسم الظاهر او الضمير البارز وجوبا في اثنين من الخمسة الباقية وهما
واحد من الافراد والتثنية والجمع علي لغة ضعيفة وهي لغة من لم يلتزم افراد
الفعل بل يلحق به علامة التثنية والجمع كما يلحق به علامة التانيث وقد اشتهرت تلك
اللغة بلغة اكلوني البراغيث فان الوصف محمول علي الفعل في ذلك كما سيصرح به
وواحد من التذكير والتانيث اتفاقا وذلك نحو قولك مررت برجل قايمين
ابواه وبرجل قايمين اباوه وجاني غلام رجلين ضاربا هما وجاني غلام رجال
ضاربوهم ونحو مررت برجل قايمة امه وامراة قايم ابوها وجاني غلام
امراة ضاربته هي وجاتني امة رجل ضاربها هو فكل من قايمين وضارباه وضا ربوه
ربوه خالف منعوته ووافق مرفوعه فقايمة في المثال المذكور وهو مررت برجل قايمة
امه تابعة لرجل الذي هو منعوتها في الجر وهو واحد من ثلاثة وهي اي
تلك وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وتابعة له في التنكير
وهو واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير تتبعه في التذكير واتفق انها
تبعته في الافراد وهو كما علمت غير لازم وهو اي قايمة تبع وطابق مرفوعه
السببي وهي امه في التانيث والافراد وهما اثنان من خمسة وليس
الافصح اي القياس في النعت المذكور ما تقدم من الحاق علامة التثنية والجمع
به كما اشار الي ذلك بقوله علي لغة بل الافصح اي القياس في النعت السببي المذكور انه
اذا رفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا مثنى او مجموعا تصحيحا او تكسيرا ان يكون ذلك
النعت مع ذلك المرفوع كالفعل في الافراد اي في لزوم كونه مفردا اذا رفع ما ذكر
فالوصف في ذلك محمول علي الفعل وهذا ما حكاه عامة النحاة فقد قال بعضهم حكي

ايمة

ايمة النحو ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث انتهي
وخالف الزجاج فقال تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف
اكلوني البراغيث والفرق ان اصل الصفة كساير الاسما التي تثنى وتجمع وانما يمتنع
ذلك بالحمل علي الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان مراعاة لهذين الامرين انتهي اي
فمراعاة شبهها بالفعل تقتضي عدم ذلك ومراعاة كونها اسما تقتضيه قال بعضهم
وهو حسن لو ساعد عليه السماع وذلك نحو قولك مررت برجلين قام ابوهما
وبغلام رجل ضارب هو كما تقول قام ابواهما وضربه هو ومررت برجال قاعد
اباوهم وبغلام رجال ضاربهم كما تقول فقد اباوهم وضربهم والاحسن
في جمع التكسير او التصحيح اي اذا رفع النعت جمع تكسير او تصحيح الجمع اي ان
يوتي بذلك النعت مجموعا جمع تكسير علي خلاف القياس وذلك نحو قولك
مررت برجل قعود غلمانه وبرجلين قعود غلمانهما وبرجال قعود غلمانهم
ومررت برجل قعود مسلموه او مسلموهما او مسلموهم فهذا احسن من افراده
الذي هو القياس علي الفعل نحو قولك قاعد غلمانه او غلمانهما او غلمانهم او مسلموه
او مسلموهما او مسلموهم ولا منافاة بين افصحية الافراد علي الجمع مطلقا فيما تقدم
واحسنية الجمع تكسيرا علي الافراد هنا لان ذلك لما كان هو القياس كان افصح
وهذا لما كثر استعماله كان احسن والجمع تكسيرا احسن من جمعه تصحيحا نحو قولك قاعدين
غلمانه او غلمانهما او غلمانهم او مسلموه او مسلموهما او مسلموهم وقيل افراده افصح
من تكسيره في ذلك وقيل ان تبع جمعا ايضا اي كان كل من المنعوت والاسم
الظاهر جمعا فجمعه تكسيرا افصح نحو قولك مررت برجال قيام اباوهم والا فالافراد
افصح نحو قولك مررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وقد اتفقوا
علي ان الافراد افصح من الجمع تصحيحا فعلم ان قعودا افصح من قاعد وقاعد افصح
من قاعدين وان تقييد المص في الاسم الظاهر بكونه جمع تكسير لا محل له بل مثله
جمع التصحيح وقد وعدناك بان المص سيصرح بان النعت السببي لا يلزم
ان يتبع منعوته في الاثنين الباقيين من الخمسة الاخري بل قد يتبع وقد
لا يتبع وقد نبه علي ذلك هنا بقوله ولا يلزم في النعت السببي ان يتبعه
اي المنعوت في اثنين من الخمسة الباقية واحد من ثلاثة وهي الافراد

والتثنية والجمع وواحد من اثنين وهما التذكير والتانيث لانه كما علمت
مما قدمناه في المعنى نعت للمرفوع به لا نعت للجاري عليه الذي هو الاول
ولذلك اي لكونه ليس نعتا في المعنى للجاري عليه بل للاسم المرفوع سمي سببيا
اي لكونه وصفا قايما في المعنى بالسببي اي وهو الاسم الذي بينه وبين
المنعوت سبب وعلاقة وهو الاسم الظاهر المضاف الي ضمير المنعوت
اصطلاحا كما مثلنا اي كمثالنا وهو مررت برجل قايمة امه ومثل الاسم
المذكور الضمير البارز كما علمت ويجوز تعدد النعت بلا خلاف ثم لما ذكر المص
التعريف والتنكير احتاج الي بيان المعرفة والنكرة وقدم الكلام علي المعرفة مع
انها خلاف الاصل لاندراج كل معرفة تحت النكرة من غير عكس لشرف المعرفة
ولانحصارها وكثرة افراد النكرة وانتشارها ومن ثم بين المعرفة بالعد دون
الحد وانما اتي بها بالعد ليتاتي له قوله والنكرة ما عدا ذلك ولقول الشيخ
ابن مالك من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه فقال
والمعارف ستة وهي متفاوتة في التعريف فاعرفها الضمير لانه لا يفتقر الي
الي ان يوصف بخلاف غيره لكن بعد لفظ الجلالة فقد ذكر بعضهم ان لفظ الجلالة
اعرف المعارف اجماعا فلذلك قدم الضمير فقال الاول منها المضمر ويقال له الضمير
وتقدم وجه تسميته بذلك وهو اي المضمر ما دل وضعا علي شخص متكلم او
شخص مخاطب او شخص غايب لما قدمناه في باب الفاعل ان الضمير موضوع
للجزئي لا للمفهوم الكلي واستعمل في الجزء حتي يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل
هو جزء وضعا واستعمالا فخرج احرف المضارعة لانها انما تدل علي التكلم والخطاب
والغيبة وكذلك الكاف في اياك والياء في اياي والهاء في اياه وذلك نحو ان
بغير الف من انا فانها موضوعة للشخص المتكلم وحده غير معظم نفسه وان
من انت بفتح التا فانها موضوعة للشخص المخاطب المذكر وهو فانها
موضوعة بجملتها للشخص الغايب المذكر وفروعهن اي فروع هذه المذكورات
ففرع ان من انا نحن فانها للمتكلم ومعه غيره او له وحده معظما نفسه وفرع
ان من انت بفتح التا ان من انت بكسر التا فانه للمفردة المونثة المخاطبة وان
من انتما المثنى المذكر والمونث المخاطب وان من انتم لجمع الذكور المخاطبين وان من
انتن لجمع الاناث المخاطبات وفروع هو هي فانه بجملته للمفردة الغايبة والهامن

بحث المعارف

هما للمثنى المذكر والمونث الغايب والهامن هم لجمع الذكور الغايبين وقيل الضمير كلمة هم بجملتها
والهامن هن لجمع الاناث الغايبات وهذا كله في الضماير المنفصلة وقس علي ذلك
الباقي من الضماير المتصلة المستترة والبارزة وتقدم بيان ذلك كله والكلام
عليه مستوفي في باب الفاعل فلا عود ولا اعادة ولا يخفي ان الضماير متفاوتة في التعريف
فاعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب وادعي غير الجمهور ان ضمير الغايب العايد علي نكرة يكون
نكرة ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا وقيل ان عاد علي واجب التنكير كالحال والتمييز
فهو نكرة وان عاد علي غيره كان معرفة ولما كان العلم غير لفظ الجلالة لما تقدم يلي الضمير
في التعريف خلافا للسيرافي حيث ذهب الي انه اي العلم اعرف المعارف ذكره عقبه
بقوله والثاني منها اي المعارف العلم وهو اسم يعين مسماه اي يظهره ويجعله
كانه مشاهد حاضر للعيان بلا قيد فخرجت النكرات لانها لا تعين مسماها وخرج
بقية المعارف لانها انما تعين مسماها بقيد الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع
في ضمير الغايب والاشارة الحسية بالنسبة لاسم الاشارة والعلم بالصلة بالنسبة
للموصول والالف واللام والاضافة بالنسبة للمعرف بهما ثم هذا العلم اما شخصي
بان يكون موضوعا لشخص معين كزيد للمذكر وهند للمونث واما جنسي
بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة في الذهن باعتبار ذلك التعين
كاسامة فانه وضع لجنس وماهية السبع الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك
الحضور وكثعالة فانه وضع لجنس وماهية الثعلب الحاضرة في الذهن
باعتبار ذلك الحضور ثم لا يخفي انه لا يجوز ان يستعمل كل من اسامة وثعالة
وذوالة في نفس هذه الماهية لكن بالنظر لما وجدت فيه من الافراد فيقال
اسامة اشجع من ثعالة وثعالة احيل من ذوالة اي صاحب هذه الماهية
اشجع من صاحب هذه الماهية وصاحب هذه الماهية احيل من صاحب هذه
الماهية ويجوز ان يستعمل في الفرد نفسه لكن باعتبار تلك الماهية فتقول
لكل اسد رايته هذا اسامة ولكل ثعلب رايته هذا ثعالة ولكل ذيب رايته
هذا ذوالة وكلاهما استعمال حقيقي فان راعيت في الاستعمال الثاني خصوص
ذلك الفرد كقولك هذا اسامة الذي اكل فلانا بالامس كان استعمالا مجازيا
وفي كلام بعض الحذاق العلم الجنسي ليس بعلم في عرف اهل المنطق لان نظرهم

الي المعنى وعلم في عرف اهل العربية لان نظرهم الي الاحكام اللفظية وهذا من باب
تخلف الاصطلاح حيث بحسب اختلاف النظرين وهو كما تري يشير الي ان العلم الجنسي
معرفة لفظا لا معنى واليه اتجاه ذهب جمع منهم الشيخ ابن مالك وتبعه الجمال
ابن هشام وادعي بعضهم انه معرفة لفظا ومعنى ولما كان اسم الاشارة يلي العلم
في التعريف خلافا لابن السراج حيث ذهب الي انه اي اسم الاشارة اعرف
المعارف قال لانك تعرفه بعينك وقلبك ذكره عقبه بقوله والثالث
منها اسم الاشارة وهو اي اسم الاشارة اي اللفظ المسمى بهذا الاسم عند النحاة
ما وضع لمسمى واشارة اليه حسية اليه باحد الاعضا فلا دور في
اخذ الاشارة في تعريف اسم الاشارة لان المعنى ما تطلق عليه النحاة هذا اللفظ
وهو ما وضع للامر المشار اليه واورد علي هذا التعريف لفظ المشار اليه
لانه وضع للامر المشار اليه واجيب بان الاشارة المعتبرة في المشار اليه
ليست الحسية بل اعم ومن هذا تعلم ان اسما الاشارة لا يشار بها الا الي مشاهد
محسوس فلو اشير بها الي غير ذلك كان لتنزيله منزلة المشاهد المحسوس
ولا يخفى ان المسمى اما ان يكون مذكرا او مونثا وكل واحد منهما اما ان يكون مفردا او مثنى
او مجموعا فالاقسام ستة وقد اشار الي ذلك المص بقوله ويكون اي اسم الاشارة
للمذكر والمونث اي لمفردهما ومثنيهما وجمعهما كذا من هذا للمفرد المذكر اي للشخص
الموصوف بما ذكر لا لهذا المفهوم ليستعمل في الجز المذكر حتى يكون كليا وضعا جزئيا
استعمالا بل هو جزئي وضعا واستعمالا كما تقدم في الضمير وذه بكسر الذال
المعجمة وسكون الها او بكسرها مع الاشباع او بدونه من هذه للمفردة المونثة
ويشار اليها بتي ايضا وذان من هذان لمثنى المذكر وتان من هاتان لمثنى
المونث حالة الرفع وهذين وهاتين في حالتي النصب والجر واولا من هولاء
للجمع مطلقا اي للجمع المذكر والمونث العاقل وغيره وهو العاقل اكثر وهو ممد ود عند
الحجازيين مقصور عند غيرهم والمد اولى فالمشار اليه ستة والمشار به خمسة
الصيغ الخمسة كلها للتقريب ويوتى بذلك وتيك وذانك وتانك بالتخفيف
واولاك بالقصر للمتوسط ويوتى للبعيد حسا او رتبة بذلك وتلك وذانك
وتانك بالتشديد واولائك بالمد فقد علمت من هذا ان المراتب ثلاثة وان

اللام

اللام لا تلحق المثنى ولا الجمع ممدودا وان حالة البعد في المثنى يدل عليها بتشديد
النون واوليك بالمد لا يوتى بها للمتوسط بل للبعيد لان حالتهم في البعد والمتوسط
حالة واحدة ولا يخفى ان هذه الكاف اي اللاحقة لاسم الاشارة حرف باتفاق
لان اسم الاشارة لا يضاف لكن يتصرف فيها تصرف الكاف الاسمية غالبا
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية وعلامة الجمع
فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح للمذكر وتكسر
للمونث ولا تلحقها علامة تثنية ولا علامة جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا
ولا تلحقها علامة تثنية ولا علامة جمع ولما كان الاسم الموصول يلي اسم الاشارة
في التعريف ذكره عقبه بقوله والرابع منها اسم الموصول وهو ما افتقر ابدا
الى الوصل بجملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها معهودة للمخاطب الا
في مقام التهويل او بظرف او بمجرور تامين اي تتم بهما الفايدة او وصف صريح وافتقر
الى عايد يعود على ذلك الاسم الموصول او ما هو خلف ومن ثم لا يجوز ان يرتفع زيد
بخرج في قولك الذي خرج زيد لانه يودي الي خلو الصفة من العايد او خلفه فخرج
بقولنا ابدا النكرة الموصوفة بما ذكر فانها وان افتقرت لذلك لكن حال كونها موصوفة
لا ابدا ودخل بقولنا او وصف صريح ال الموصولة لانها لا توصل الا بالوصف
المذكور كالضارب والمضروب وقد ذكروا ان الاعراب الذي يستحقه ال
في نحو جاء الضارب انتقل الى ذلك الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها
وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله ٭ حاجيتكم لتخبروا اما اسمان ٭ واول اعرابه في الثاني ٭
وخرج بقوله الي عايد الموصول الحرفي لانه وان افتقر ابدا الى الوصل بما ذكر لكن لا يفتقر
الى عايد وانما اشترط في الجملة ان تكون خبرية لان الموصول وضع وصلة الي وصف
المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون
خبرية وانما اشترط كونها معهودة للمخاطب لان وضع الموصول علي ابهام فيوتى
بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من
اتصافه بمضمون تلك الصلة الا في مقام التهويل فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من
اليم ما غشيهم وقولنا او ما هو خلف ليدخل نحو قول الشاعر ٭
وانت الذي في رحمة الله اطمع ٭ اي في رحمتك فاوقع الظاهر موقع الضمير قال
ابو علي الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا قال الشيخ ابو حيان هذا لم يجزه سيبويه

في خبر المبتدا فاحري ان لا يجوز عنده في الصلة ثم لا يخفي ان الموصول الاسمي قسمان نص
في معناه لا يتجاوزه الي غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد وعلي الاول
اقتصر المص تسهيلا علي المبتدي فقال وهذا الموصول الذي هو نص في معناه
يقع بعضه على المفرد المذكر وبعضه على المفرد المؤنث وبعضه على مثنيهما و
بعضه علي جمعهما نحو الذي فانه للمفرد المذكر عالما او غيره اي للشخص الموصوف
بذلك لا لهذا المفهوم ليستعمل في الجزء المذكور حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا
بل هو جزئي وضعا واستعمالا كما تقدم في الضمير واسم الاشارة والتي فانها
للمفردة المؤنثة عاقلة وغيرها واللذان فانه لمثنى المذكر رفعا واللذين نصبا وجرا
واللتان فانه لمثنى المؤنث رفعا واللتين نصبا وجرا والاولى مقصورا كالعلى وقد
يمد والذين بالياء في الاحوال كلها عند اكثر العرب وقد يقال جاء اللذون فانهما لجمع المذكر
واللاتي واللائي الاول للعالمين كثيرا ولغيرهم قليلا والثاني للعالمين فقط لجمع المؤنث
عالما وغيره وقد تحذف ياؤهما اكتفاء بالكسرة فيقال اللات واللاء وقد يتعارض اللائي
والاولى فيقع كل منهما مكان الاخر فيقال جاء اللائي قاموا كما يقال جاء الاولى قمن ولما كان
المعرف بال يلي الاسم الموصول في التعريف ذكره عقبه قوله والخامس منها المعرف
بالالف واللام اي بمجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك
كما قال الشيخ ابن مالك وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة هي فهي همزة وصل ام اصلية فهي
همزة قطع قال الخليل بالثاني وانما وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه
بالاول وانما فتحت مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام
فقط والهمزة لا دخل لها في التعريف وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا دخل لها في التعريف
وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام وذلك المعرف كالرجل للمذكر
والمراة للمؤنث ولا يخفى ان ال المعرفة علي ثلاثة اقسام اما ان تكون لتعريف الجنس
والحقيقة من حيث هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء
كل شيء حي وقوله صلى الله عليه وسلم اهلك الناس الدرهم والدينار واما لتعريف
الجنس والحقيقة في ضمن جميع افرادها حقيقة او عرفا وتسمى لام الاستغراق الحقيقي
في الاول والعرفي في الثاني نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا والثاني
نحو قولك جمع الامير الصاغة لان المراد من ذلك عرفا انه جمع صاغة بلده او مملكته
لا جميع صاغة الدنيا وفيه ان ال في الصاغة كما قال المص في التصريح موصولة

لامعرفة

لا معرفة الي الكلام فيها ويرد بان هذا الوصف مما غلبت عليه الاسمية فال فيه معرفة
كما تقدم واما ان تكون لتعريف الشيء المعهود وتسمى لام العهد وذلك المعهود اما
ان يذكر مصحوبها صريحا نحو قوله في زجاجة الزجاجة او كناية نحو قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها نذرت
لك ما في بطني محررا فان ذلك كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ان يعلم المخاطب
مصحوبها قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو جاء القاضي اذ لم يكن في البلد الا قاض واحد
مشهود والثالث ان يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لاخر وقد شتم انسانا
حاضرا بالمجلس لا تشتم الرجل او علما كقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ثم لا يخفى ان المعرف
بال الجنسية قد اتفق في بعض الاستعمالات انه غلب علي بعض من يستحقه حتى التحق
بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كالعقبة ثم اشار الي ما به ختام المعارف
بقوله والسادس منها المضاف اضافة محضة اي تفيده التعريف والتخصيص
وهو المضاف الي واحد من هذه المعارف الخمسة المتقدمة فالمضاف الي
الضمير كغلامي والمضاف الي العلم نحو غلام زيد والمضاف الي اسم الاشارة
نحو غلام هذا والمضاف الي الموصول نحو غلام الذي قام والمضاف الي
المعرف بالالف واللام نحو غلام الرجل بخلاف المضاف اضافة غير محضة
بان لا تفيده الاضافة ذلك بان كان غير مضاف لواحد من المذكورات بل كان مضافا
اضافة لفظية اضافة الوصف الي معموله كضارب زيد غدا او الان فهو
باق علي تنكيره لان اضافته غير محضة اي لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا بل
هي لمجرد التخفيف وانما قيد المص اسم الفاعل بالان او غدا لان اسم الفاعل لا يعمل عمل
الفعل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيكون مجروره في محل نصب به بخلاف ما اذا
كان بمعنى الماضي فانه لا يكون مضافا لمعموله ثم لا يخفى انهم ذكروا ان المضاف الي شيء
من هذه المعارف يكون في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الي الضمير فانه في رتبة
العلم دون الضمير قال ابن هشام في شرح القطر والدليل علي ذلك انك تقول مررت بزيد
صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الي الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة
اعرف من الموصوف ولا يجوز ان تكون الصفة اعرف من موصوفها بل دونه او مساوية
له انتهى ثم لا يخفى ايضا انه قد اتفق في بعض الاستعمالات انه غلب هذا المعرف بالاضافة
علي بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كابن عباس

اي معهودا ذكريا او معهودا ذهنا او معهودا حضوريا فالاول ما

فانه قد غلب علي سيدنا عبد الله دون اخوته ثم اشار الي ما لاجله ذكرت هذه المعارف بقوله
وهي اي هذه المعارف الستة **بالنسبة الي باب النعت علي ثلاثة اقسام**
الاول منها **ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير اما انه لا ينعت فلانه غني**
عن الايضاح الذي الغرض الاصلي من نعت المعرفة لانه واضح **لكونه نصا في مسماه**
لا يحتمل غيره وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وجوز الكسائي نعت ضمير الغائب وجعل منه
قوله تعالي لا اله الا هو العزيز الحكيم وهو وامثاله محمول علي البدل عند الجمهور لان ضمير
الغائب نص في مسماه اذا تعين مرجعه نحو جاءني زيد فاياه ضربت ثم حملوا نعت المدح والذم
ونحوهما علي نعت الايضاح طردا للباب **واما انه لا ينعت به فانه ليس مشتقا ولا**
مؤولا بالمشتق والثاني منها **ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم** الشخصي وظاهر
كلامهم ولو بالغلبة بان كان صفة في الاصل لكن في البسملة لشيخ الاسلام زكريا ان
العلم بالغلبة يصح ان يقع نعتا باعتبار اصله قبل العلمية وبني عليه جواز كون الرحمن
نعتا للفظ الجلالة مع كونه علما بالغلبة **اما انه ينعت فلاحتياجه الي الايضاح**
لانه قد يقع الاشتراك الاتفاقي فيه اي العارض بسبب التكرر في وضع العلم
اتفاقا فقد قال في البسيط الاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان واضع
الاسم العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة
المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريف العلم بكونه اتفاقيا
غير مقصود للواضع بخلاف اشتراك النكرة فانه مقصود بوضع الواضع في كل مسمي غير
معين **واما انه لا ينعت به فلجموده ولعدم تاويله بالمشتق لما بينهما** اي العلم
والمشتق **من التضاد لان العلم يدل علي الوحدة** لا غير **والمشتق** يدل **علي التعدد**
اي يصلح لان يدل علي متعدد والا فالمشتق كلي والكلي في ذاته لا تعدد فيه والتعدد فيه
انما هو باعتبار صدقه علي افراده **والثالث** منها **ما ينعت وينعت به وهو الباقي من**
تلك المعارف الستة **وهي** اي تلك المعارف التي هي الباقي **الاشارة** اي اسم الاشارة
والاسم الموصول والاسم المعرف بالالف واللام والاسم **المضاف الي واحد**
منها اي المعارف الستة وما ذكره من الموصول ينعت به وينعت يخالفه قول شيخ
المحققين وقوع الموصول موصوفا لم اعرف له مثالا قطعيا والظاهر انه يستغني عن
الصفة بالصلة اي فلا حاجة لنعته وحينئذ تكون الاقسام اربعة علي حسب
ما تقتضيه القسمة العقلية ومثل له في البسيط بالجملة فجعله الاقسام ثلاثة فيه نظر

لمن

ثم لما بين المعرفة اخذ في بيان النكرة واخرها مع انها الاصل لما تقدم الذي منه كثرة افرادها
وانتشارها ومن ثم عرفها بتعريفين التعريف الاول بما هو في قوة العد اشار اليه بقوله
والنكرات ما سوي ذلك اي سوي المتقدم ذكره من المعارف لانه لا واسطة بينهما خلافا
لمن اثبتها وجعل من ذلك الاسم الخالي من ال والتنوين كاين ومتي وكيف والتعريف الثاني
بالحد اشار اليه بقوله **وهي** اي النكرة التي هي مفرد النكرات **ما** اسم **شاع في افراد جنس**
موجود اي مفهوم كلي موجود ذلك الجنس بوجود افراده **في الخارج كرجل** اي كهذا اللفظ
فانه شاع في جنس الرجال اي صادق علي كل فرد من افراد الرجال فانه موضوع
لمفهوم كلي وهو الذكر من بني ادم اي لهذا الجنس الصادق علي كل فرد من افراده التي هي زيد
وعمرو وبكر الي غير ذلك وذلك الجنس موجود ومحقق بوجود تلك الافراد في الخارج يطلق علي
كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك
الفرد كما علمت **او** هي اسم **شاع في افراد جنس** اي مفهوم كلي **مقدر وجوده** بوجود افراده
المقدر الوجود في الخارج **كشمس** اي هذا اللفظ **فانها لم توضع علي ان تكون خاصة بهذا**
وانما هي موضوعة وضع اسماء الاجناس التي لها افراد موجودة وحاصلة في الخارج
كرجل فهي موضوعة لمفهوم كلي وهو الكوكب النهاري اي لهذا الجنس الصادق علي كل فرد
من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وجد شيء اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا
من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما مر نظيره **فحقها**
ان تصدق علي متعدد موجود في الخارج **كما ان نحو رجل كذلك** اي حقه
ان يصدق علي متعدد موجود في الخارج لصدقه علي ذلك بالفعل فان قيل تعريف
النكرة بما ذكر يصدق علي الضمير واسم الاشارة والموصول لان لفظ انا مثلا شائع
في افراد مفهوم المتكلم وصح ان يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا وانت شائع
في افراد مفهوم المذكر المخاطب وهو شائع في افراد مفهوم المذكر الغائب كذلك ولفظ
ذا مثلا شائع في افراد مفهوم الواحد المذكر المشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا
ولفظ الذي مثلا شائع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك
اجيب بان المراد بالشياع في التعريف الشياع في افراد المفهوم الكلي الذي هو موضوع النكرة م
اللفظ كما علمت وكل من الضمير واسم الاشارة والموصول ليس موضوعا للمفهوم الكلي
وانما كل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه من افراد ذلك المفهوم الكلي كما علمت انها جزئية
وضعا واستعمالا نعم علي المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جزئي

يحتاج الي الجواب عن هذا السوال قال بعضهم وقد اشار اليه في البسيط بقوله واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسما الاشارة وان كان مقصودا للواضع الا انه اشتراك في المسمي المعين فلذا لم يحتج في التعريف بخلاف اشتراك النكرة فانه في كل مسمي غير معين فلذلك اقترن الاشتراك انتهي فليتامل فقد علم ان النكرة تصدق علي متعدد فهي محتاجة الي ما يخصصها والي ذلك اشار المص بقوله وجميع الاجناس من النكرات الجامدة كرجل تنعت لابهامها واحتياجها الي التخصيص ولا ينعت بها لجمودها اذ لم تؤول بالمشتق فان اولت به نعت بها نحو مررت بقاع عرفج اي خشن وبرجل اسد اي شجاع فهي عند عدم التاويل بالمشتق كالاعلام في ذلك الحكم اي في نعتها وعدم النعت بها ثم لما اجمل في قوله ان العلم ينعت وان كلا من اسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الي واحد من المعارف الستة ينعت وينعت به اخذ في بيان ما ينعت به بعض ذلك بقوله والعلم ينعت بما ذكر بعده من المعارف فينعت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الي واحد منها اي من المعارف الستة التي هي الضمير والعلم واسم الاشارة والمعرف بالالف واللام وانما نعت بالمضاف الي الضمير لانه في رتبة العلم كما مر واسم الاشارة لا ينعت بكل اسم من هذه المعارف بل لا ينعت منها الا بما فيه الالف واللام سوا كانت المعرفة له او زايدة فيه لازمة كالمقرونة بالاسم الموصول او موصولة بدليل ما ياتي في التمثيل وكانه لم يقل المعرف بالالف واللام لذلك وقد قال شيخ المحققين لا يقع من الموصولات نعتا الا ما فيه اللام لمشابهته للصفة نحو الذي والتي واللاتي بخلاف من وما انتهي وانما اشترط في نعت اسم الاشارة ان يكون فيه اللام والالف لان الجنس المعرف بالالف واللام يزيل الابهام الحاصل في اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه جنس المشار اليه اذا كان بحضرة المتكلم اجناس متعددة فاذا جي بالجنس المقرون اي المعرف بال زال الابهام اي وفي معني ذلك الاسم الموصول الذي هو ال والمقرون بها لان الصلة لابد ان تكون معهودة كما علمت والا فعلته قاصرة علي ان هذا التوجيه ربما خالف قول شيخ المحققين توجيها لكون اسم الاشارة اعرف من المقرون بال لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول اللام يعرف بالقلب دون العين انتهي وقد تقدم ذلك عن ابن السراج اي لان اسم الاشارة

معه

معه الاشارة الحسية تقول في نعت العلم باسم الاشارة جا زيد هذا اي الحاضر فهو مؤول بالمشتق وسكت عما ينعت به الموصول وعما ينعت به المعرف بالالف وعما ينعت به المضاف الي واحد من المعارف الستة لكنه ذكر في الامثلة الاتية ما يعلم منه ان المعرف بالالف واللام ينعت باسم الاشارة وبالموصول وبالمعرف بالالف واللام ولا يخفي انه ينعت ايضا بالمضاف الي المعرف بالالف واللام والمضاف الي اسم الاشارة والمضاف الي الموصول واما المضاف الي واحد من المعارف ينعت بمضاف مثله وبالمعرف بالالف واللام وباسم الاشارة وتقول في نعته بالموصول الاسمي جا زيد الذي قام ابوه اي القايم ابوه فالنعت في الحقيقة بمعمول النعت والصلة صح وتقول في نعته بالمعرف بالالف واللام جا زيد الحسن وجهه وتقول في نعته بالمضاف الي معرفة من تلك المعارف الستة جا زيد صاحبك باضافته الي الضمير لان ما اضيف الي الضمير في رتبة العلم كما تقدم او صاحب زيد بالاضافة الي العلم او صاحب هذا بالاضافة الي اسم الاشارة او صاحب الذي قام بالاضافة الي الموصول او صاحب الرجل بالاضافة الي المعرف بالالف واللام او صاحب غلامي بالاضافة الي المعرف بالاضافة الي الضمير او صاحب غلام زيد او صاحب غلام هذا او صاحب غلام الذي قام او صاحب غلام الرجل وتقول في نعت اسم الاشارة بالاسم الموصول المقرون بال الزايدة اللازمة جا هذا الذي قام ابوه اي القايم ابوه وتقول في نعته بالجنس اي باسم الجنس المعرف بالالف واللام جا هذا الرجل اي الحاضر وتقول في نعت المضاف المقرون بال الموصولة جا هذا الضارب الرجل ثم اشار الي مثال نعت المقرون بال كانه توهم انه ذكر ما ينعت به اولا كالذي قبله فقال وتقول في نعت المقرون بال بمثله جا الرجل الكامل وقد يمتنع نعته وذلك في نحو جاني رجل فاكرمت الرجل كما صرح به المص في التصريح اي لانه حل محل الضمير وقد الغز بعض الفضلا بقوله افتني يا نحوي المعرف بالام قالوا نعته غير جايز وبالموصول جا الرجل الذي قام ابوه اي القايم ابوه وباسم الاشارة جا الرجل هذا اي الحاضر وينعت ايضا بالمضاف الي واحد من هذه الثلاثة نحو جا الرجل محب العلما ومحب الذي قام ابوه ومحب هذا ثم لا يخفي انه علم مما سبق ان كلا من اسم الاشارة والموصول اعرف من المعرف بال

وكل ما اضيف الي شي من هذه المعارف فهو في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الي الضمير
فانه في رتبة العلم واما الصفة لا تكون اعرف من موصوفها بل دونه او مساوية
له وحينيذ ينشا توقف في صحة نعت المعرف بال باسم الاشارة وبالموصول
وبالمضاف الي واحد من هذه المعارف الستة وتقول في نعت المضاف الي واحد
من هذه الستة جا غلامي صاحبك وغلام زيد صاحب عمرو وغلام هذا
صاحب هذا وغلام الذي قام ابوه صاحب الذي قام ابوه وغلام الرجل صاحب
المراة وجا غلامي الكامل وجا غلامي هذا فالرافع للنعت في هذه الامثلة
جميعها عامل لفظي وهو ما رفع المنعوت لفظا وذلك فيما عدا اسم الاشارة
او محلا وذلك في اسم الاشارة وقيل الرافع للنعت معنوي وهو كونه تابعا
ولما فرغ من الكلام علي النعت الذي هو الاول من التوابع شرع في الكلام علي
الثاني منها فقال والثاني من التوابع التوكيد وربما قيل له التاكيد بالهمزة
وبابدالها الفا علي القياس في نظيره من نحو راس وهو لغوي وصناعي فمعناه
اللغوي احكام الشي ومعناه الصناعي تمكين الشي في النفس والمراد به الموكد
وهو اي التاكيد بالمعنى المذكور ضربان لفظي منسوب للفظ ومعنوي
منسوب للمعنى فاللفظي هو اعادة الاول اي الذي اعيد به المعنى الاول
ملتبسا بلفظه اي بذلك اللفظ ويكون في الكلمات الثلاث اي الاسم
والفعل والحرف ويكون في الجملة ايضا فالاول كجا زيد زيد والثاني
كقام قام والثالث نعم نعم والرابع ذهب زيد ذهب زيد او اعادة
الاول اي او الذي اعيد به المعنى الاول ملتبسا بمرادفه اي مرادف ذلك
اللفظ كجا الليث اسد وجلس قعد زيد لكن قال بعضهم الجلوس ما كان عن قيام
والقعود ما كان عن اضطجاع ونعم جير لكن في كلام شيخ المحققين ان نعم تقع بعد
الاستفهام دون جير ومن ثم لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان اولي لشموله
ما ذكرناه علي ذكر ولشموله كما قال بعضهم نحو زيد عطشان نطشان وحسن بسن
قال فان كلا من نطشا وبسن توكيد لفظي وليس بمرادف بدليل انه لا يفرد وكل
من المترادفين يصح افراده قال الجمال ابن هشام في شرح القطر وليس من التوكيد
قول المؤذن الله اكبر الله اكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة
ثم اشار الي فايدة التوكيد بقوله واجئ به اي بالتوكيد اللفظي بقسميه
نما

لقصد

لقصد التقرير ورفع احتمال السهو والغفلة عن المتكلم اي جعل مدلوله مقررا
محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا واذا قلت جاني زيد زيد وليث اسد جي
بالثاني ليلا يتوهم ان الجاي غيره كعمرو مثلا وذيب مثلا وانما ذكر زيدا وليث علي سبيل
السهو والغفلة وبقولنا المعنى الاول يندفع ما قيل يرد علي كلامه نحو بابا بابا
وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا من قولك قرات الكتاب بابا بابا وقرات
القران سورة سورة ومن قوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا وقوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا فانه وان اعيد في ذلك الاول بلفظه لكن لا بمعناه
بل بمعنى يغاير للاول فانه المراد بابا بعد باب وسورة بعد سورة وصفا بعد صف
ودكا بعد دك فليس تاكيدا فهو حال علي التاويل ومن غير التاكيد ايضا قوله
تعالى في سورة المرسلات ويل يوميذ للمكذبين ويل يوميذ للمكذبين الخ وقوله
تعالى في سورة الرحمن فباي الا ربكما تكذبان فباي الا ربكما تكذبان الخ لان
كل مرة ذكرته فيها جملة بين ذلك فهي باعتبار معنى اخر غير الاولي كما بينه غير واحد
من المفسرين او انما جي به لخوف النسيان اي نسيان الاول او انما جي به لخوف
عدم الاصغا الي الاول او انما جي به لخوف عدم الاعتنا بالاول من السامع
وفيه ان خوف النسيان وخوف عدم الاصغا لازم للتقرير فلا فايدة لذكرهما
بعده ومن ثم اقتصر عليه صاحب التلخيص واجيب بانه وان لزم ذلك للتقرير الا انه فرق
ما بين القصد الي مجرد التقرير والقصد الي خوف النسيان او خوف عدم الاصغا فالجمع
بينهما انسب بمقصود الكتاب فعلم ان التوكيد بمعنى الموكد اللفظي هو التابع الدال علي تقرير
متبوعه او خوف نسيانه او خوف عدم الاصغا اليه او خوف عدم الاعتنا به وفيه
ان هذا التعريف يصدق بعطف البيان فانه يقرر متبوعه واما التوكيد المعنوي
فهو التابع الرافع احتمال تقدير اضافة اي مضاف الي المتبوع او الرافع احتمال
ارادة الخصوص بما ظاهره العموم اي بمتبوع ظاهره العموم فلفظ ارادة معطوف
علي تقدير ويجوز ان يكون معطوفا علي اضافة اي احتمال ارادة فالتابع جنس
اي كالجنس لانه يشمل المحدود وغيره والرافع الي اخره فصل كالفصل لانه يخرج
بقية التوابع وفيه انه لا يخرج البدل في نحو قولك مررت بقومك اولهم واخرهم صغيرهم
وكبيرهم فانه تابع رافع لاحتمال ارادة الخصوص بما ظاهره العموم واجيب بان المقصود
بالذات من التوكيد الرافع المذكور وليس ذلك هو المقصود من البدل وانما هذا

عارض جا من خصوص هذه المادة ويجئ التوكيد المعنوي في الغرض الاول وهو
الرافع احتمال تقدير اضافة اي مضاف الي المتبوع بلفظ النفس مجازا فان اريد
بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقي كان بدلا واو في كلامه مانعة الخلو
لجواز الجمع بينهما وحينئذ يجب تقديم النفس وقيل يحسن لان النفس كما علمت عبارة
عن الجثة حقيقة والعين عبارة عنها مجازا ويوتي بهما حال كون النفس والعين
مضافين الي ضمير المتبوع اي الموكد بفتح الكاف حال كون الضمير مطابقا له اي للموكد في الافراد
ان كان ذلك الموكد مفردا والتذكير ان كان ذلك الموكد مذكرا او مطابقا له في
فروعهما وهي اي تلك الفروع التانيث لانه فرع التذكير والتثنية والجمع لانهما
فرع الافراد فيوتي بالضمير مونثا ان كان ذلك الموكد مونثا ويوتي به مثنى او مجموعا ان ذلك
الموكد مثنى او مجموعا ويوتي بالنفس او العين مع الباء الموحدة ودونها تقول اذا اردت
التمثيل للمفرد المذكر جا زيد فيحتمل هذا التركيب تقدير مضاف الي زيد الذي هو
المتبوع وانه حذف ذلك المضاف وان اسناد جا الى زيد من الاسناد المجازي
بالنقص وهو اسناد الشي الي غير من هو له والاصل جا رسول زيد مثلا وحذف
المضاف واسند الفعل الي المضاف اليه الذي هو زيد على حد قوله تعالي واسيل
القرية اي اهلها بنا على ان القرية لم تستعمل في الاهل بل في الابنيه فاذا اردت رفع
احتمال هذا المجاز واثبات الحقيقة فانك تقول جا زيد نفسه او عينه
او بنفسه او بعينه فترفع بذكر النفس او العين احتمال كون الجاي رسول
زيد او خبره او ثقله او نحو ذلك من ملابساته اي ما بينه وبين زيد ملابسة
وعلاقة ككتابه فقد رفعت بذكر النفس او العين احتمال تقدير مضاف مضاف
الي المتبوع وقد اضفتهما الي ضمير الموكد وهو مفرد مذكر وتقول اذا اردت التمثيل
للمفردة المونثة جات هند نفسها او عينها او بنفسها او بعينها فترفع بذكر
النفس او العين احتمال كون الجاي رسولها الى اخر ما تقدم وقد اضفت لفظ النفس
او العين الي ضمير الموكد وهو مفرد مونث قيل وهذا تصريح من النحاة بان العلم الشخصي يجوز
التجوز به وهو يخالف تمثيل الاصوليين به للنص الذي لا يحتمل غير معناه ولو معنى مجازيا
وفيه نظر لا يخفى فالمطابقة في الضمير واما لفظ النفس والعين فتكون في ذلك اي
للمفرد المذكر والمونث مفردا لا غير وقد اشار الي ذلك بقوله ولفظ النفس والعين
في توكيد المفرد المونث يجب ان يكون كلفظهما في توكيد المفرد المذكر في الافراد

اي في الاتيان بهما مفردين فانك كما علمت تقول جات هند نفسها او عينها
او بنفسها او بعينها بافراد كل من النفس والعين كما تقول جا زيد نفسه او عينه
او بنفسه او بعينه بافرادهما واضافتهما الي ضمير الموكد مطابقا له في الافراد
والتذكير والتانيث واما لفظهما في توكيد المثنى مطلقا فلا يجب ان يكون مفردا
بل الافصح كما علمت يعلم من كلامه الاتي مجموعا علي افعل بضم العين واما لفظهما في توكيد
الجمع كذلك فيجب ان يكون مجموعا كذلك فقول المص تجمع اي انت النفس والعين جمع
قلة علي افعل اي وجوبا في الثاني وعلي الافصح في الاول واذا اردت التمثيل للمثنى تقول
في توكيد المثنى مطلقا جا الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما او بانفسهما
او باعينهما ولا تاتي به جمع كثرة كنفوس وعيون ولا جمع قلة علي غير افعل بالنسبة للعين كاعيان
ويجوز ان لا تجمعه هذا الجمع اي جمع قلة علي افعل بل تاتي به اما مفردا مضافا الي ضمير ذلك
المثنى فتقول نفسهما وعينهما واما مثنى مضافا لذلك الضمير فتقول نفساهما وعيناهما
وهو اي الجمع علي افعل افصح من الافراد اي افرادهما افصح من التثنية اي من تثنيتهما
و١٧ افراد اي افرادهما
التي هي الاصل لان فيه اجتماع تثنيتين واذا اردت ان تمثل الجمع تقول في توكيد
الجمع المذكر جا الزيدون انفسهم او اعينهم او بانفسهم او باعينهم لا غير
ولا يجوز ان تقول نفسهم او عينهم بالافراد ولا تقول نفوسهم او عيونهم بالجمع
كثرة وتقول في توكيد جمع المونث جات الهندات انفسهن او اعينهن لا غير
ولا يجوز ان تقول نفسهن وعينهن بالافراد ولا تقول نفوسهن [illegible]
وعيونهن
بالجمع كثرة فعلم ان الاتيان بالنفس والعين مجموعتين علي افعل افصح في المثنى وواجب
في الجمع مذكرا او مونثا واوجبه الشيخ ابو حيان في المثنى ايضا ومنع الافراد
والتثنية فيه وقال لم يقل به احد ورد بان ابن اياز جاز ذلك تبعا لابن معطي
ونقل ابن كيسان سماع التثنية ثم ان قولهم ان احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر
النفس او العين نازع فيه جمع منهم ابن عصفور وقالوا انما يضعف الاحتمال ولا يرتفع من اصله
وعن سيبويه انه لا يرتفع المجاز المذكور حتى تجمع الفاظ التوكيد وقد يقال ذكر النفس
والعين صار قرينة علي رفع احتمال المجاز المذكور اصطلاحا هذا وفي كلام شيخ
المحققين ان التوكيد اللفظي يوتي به لهذا الغرض ايضا اي لرفع احتمال تقدير اضافة
الي المتبوع حيث ذكر ان السامع قد يظن بالمتكلم تجوزا لان المتكلم ربما ينسب الفعل
الي شي والمراد ما يتعلق به نحو قطع الامير اللص اي قطع من ذويه فيجب اما تكرير لفظ

المنسوب اليه فيقال الامير الامير او تكريره معنى وذلك بالنفس او العين انتهى
وقد يقال علي تسليم استواهذين الامرين في الاستعمال المذكور كما هو ظاهر
صنيعه يجوز ان يكون ماذكره المص تبعا لغالب النحاة بيانا للغرض الاصلي الذي
وضع له كل من التاكيد اللفظي والمعنوي فلا تضر مشاركة اللفظي للمعنوي في بعض
مفاداته ويجي التوكيد المعنوي في الغرض الثاني وهو رفع احتمال ارادة الخصوص
بما ظاهره العموم بلفظ كلا وكلتا وكل واجمع وتوابعه فيوتي في توكيد المثنى
المذكر بكلا وفي توكيد المونث بكلتا حال كون كلتا وكلا مضافين الي
ضمير الموكد بفتح الكاف نحو جا الزيدان كلاهما وجات المراتان كلتاهما
ورايت الزيدين كليهما والمراتين كلتيهما ويجي في توكيد ماله اجزا يصح وقوع
بعضها موقعه سوا تعددت في ذاتها او باعتبار عامله بكل حال كونها
مضافة الي ضمير الموكد بفتح الكاف مطابقا له تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا
ولا يجوز حذف هذا الضمير استغنا عنه بنيته واما جميعا في قوله تعالي
خلق لكم ما في الارض جميعا فهو حال لا تاكيد والاصل جميعه فحذف الضمير
واما كل في قول القايل يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فهو نعت لا تاكيد اي
الكاملين تقول في توكيد المفرد المذكر الذي اجزاه متعددة باعتبار عامله اشتريت
العبد كله وتقول في المفرد المذكر الذي له اجزا متعددة في ذاته لكونه دالا علي
جماعة جا الجيش كله وتقول في توكيد المفرد المونث الذي له اجزا متعددة
في ذاته لكونه دالا علي جماعة جات القبيلة كلها وتقول في توكيد اسم الجمع
المذكر جا القوم كلهم وتقول في توكيد اسم الجمع المونث جات النسا كلهن
وظاهر صنيعه انه لا يجوز جا الجيش كلهم اي كما لا يجوز جات القبيلة كلهن وانه
لا يجوز جا القوم كله ولا النسا كلها وان من لفظ الجيش والقبيلة ليس بجمع ولعلهم
راعوا فيهما الجنس وهو شي واحد فترفع بذكر كل وكلا وكلتا احتمال ارادة الخصوص
اي احتمال كون الجاي بعض المذكور اي احد الزيدين او احد المراتين او بعض
الجيش او بعض القبيلة او بعض القوم او بعض النسا وانك عبرت بالكل اي بقولك
الزيدان والمراتان والجيش والقبيلة والقوم والنسا عن البعض اي عن ذلك
البعض مجازا وفيه ان المحقق قال التوكيد بكلا وكلتا ليس لرفع توهم عدم الشمول
لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا اي فاحتمال اطلاقه علي الواحد

ولا يجوز اقامة الظاهر مقام المضمر

بكلهم

منتف

منتف انتهى وسبب التجوز في اطلاق الكل وارادة البعض اما انك لم تعتد بالمتخلف
مما ذكر عن المجي لقلته او لانك جعلت الفعل الواقع من البعض مما ذكر كالواقع
من الكل مبالغة يثبت ذلك بنا علي انهم في حكم شخص واحد فقد رفعت توهم
عدم الشمول في ذلك ومن ثم لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لامتناع الاحتمال المذكور ضرورة
ان الاختصام لا يكون الا بين اثنين فاكثر ولا يقال جاني زيد كله لامتناع المدم تجزي زيد
في ذاته بحيث يصح ان يقع بعض تلك الاجزا موقعه وباعتبار عامله اذ لا يبعض زيد
في المجي وحكي بعضهم الاجماع علي جوازه واختاره الشيخ ابن مالك واحتج له بان التوكيد
قد ياتي لمجرد التوكيد لا لرفع الاحتمال كما في توابع كل باجمع ولا احتمال يرفع به لرفعه بكل
واجاب عنه الشيخ ابو حيان بان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة لا حاجة للفظ
اخر يوكده الا ان تثبت به رواية عن العرب ولم يسمع هذا المثال انتهى اي بخلاف
التاكيد باجمع بعد كل مسموع هذا وفي التوضيح ان كل وكلا وكلتا يوتى بها للغرض
الاول اي لرفع احتمال تقدير مضاف الي المتبوع وبنى عليه بعض شيوخ شيوخنا
انه لا حاجة لذكر الغرض الاول لانه موجود في الغرض الثاني فذكره مستدرك
للاستغنا عنه بالثاني كذا قال ويخلف كلا في هذا الغرض وهو رفع احتمال
ارادة الخصوص بما ظاهره العموم اجمع في المفرد المذكر وجمعا في المفرد المونث واجمعون
في جمع المذكر وجمع في جمع المونث فتقول جا الجيش اجمع فهو خلف عن كله وجات
القبيلة جمعا فهي خلف عن كلها وجا القوم اجمعون فهو خلف عن كلهم وجات النسا
جمع فهي خلف عن كلهن قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين فعلم من كلامه ان كلا
من اجمع وجمعا يجمع الاول علي اجمعين والثاني علي جمع وانه لا يثنى كل منهما وهو كذلك
لانه لم يسمع ولما كان قد يتوهم من كون اجمع تخلف كلا ان يمتنع الجمع بينهما قال وان شيت
جمعت بين كل واجمع في المذكر وجمعا في المونث حيث اردت مزيد التاكيد لكن بشرط
تقدم كل علي اجمع وجمعا لما علمت ان كل هي الاصل وان اجمع وجمعا كالتابع لكل
في افادة التقوية بالدلالة علي الاحاطة والشمول ومن ثم كانت خلفا عنها ويشترط
عدم العطف كما سياتي في كلامه فتقول في المفرد المذكر جا الجيش كله اجمع ولا تقل
واجمع وكذا الباقي من الامثلة فتقول في المفرد المونث جات القبيلة كلها
جمعا وفي جمع المذكر جا القوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع قال الله تعالى
فسجد الملايكة كلهم اجمعون ثم ان اريد زيادة التاكيد جي بعد اجمع باكتع فابصع

تمم

فابتع وبعد جمعا بكتعا فبصعا فبتعا لان هذه الصيغ تدل علي الاجتماع ولندرة التاكيد
بذلك لم يتعرض له المص وفي كلام شيخ المحققين اذا اردة الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
اي بقسميه قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته من اكتع وابصع وابتع انتهى
اي فتقول جا الجيش نفسه عينه كله اجمع اكتع ابصع ابتع وجات القبيلة نفسها عينها
كلها اجمعا كتعا بصعا بتعا وقد علمت وجه تقديم النفس علي العين وتقديم كل علي اجمع
واما تقديم النفس والعين علي كل فلان الاحاطة التي هي مدلول كل صيغة للنفس
والموصوف مقدم علي صفته واما تقديم اكتع علي ابصع وابتع فلكونه اظهر منهما
في افادة الجمعية لانه ماخوذ من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما
لان ابصع من مصدر تبصع العرق اي سال لان السيلان غالبا لا يكون الا بعد
اجتماع وابتع من البتع وهو طول العنق وبعضهم توقف في تقديم كل من ابصع وابتع
علي الاخر وفي كلام الزمخشري وابن الحاجب تقديم ابتع علي ابصع وعن شيخ المحققين
ان المشهور عكس ذلك وفي كلام ابن عصفور وانت بالخيار بين ابتع وابصع
فايهما شئت قدمته وان حذفت اجمع لم تاتي بما بعدها ثم شرع يتكلم علي
ما يخالف فيه التوكيد النعت بقوله والتوكيد من حيث هو يخالف النعت
في امور ثلاثة حسب ما ذكرها هنا احدها انه اي التوكيد المعنوي لا يتبع نكرة
عند البصريين لان جميع الفاظه معارف بعضها بالاضافة وهو النفس
والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعا وجمع وجمعها
وتوابعها ومن ثم لم تنصب حالا والقول بانها معارف بنية الاضافة لانها مضافة
للضمير حذف للعلم به ينافيه ما قدمناه من ان الضمير لا يحذف من الفاظ التاكيد
التي تضاف اليه وخرج بالمعنوي اللفظي فانه يتبع نكرة نحو جاني رجل رجل وبالبصريين
الكوفيين فانهم اجازوا تاكيد النكرة قال الجمال بن هشام وهو الصحيح حيث كان
الموكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا وقول الشاعر كله
يا ليت عدة حول كله رجب اي بخلاف صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة
ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الالفاظ الاحاطة والثاني من تلك
الامور ان الفاظه اي التوكيد المعنوي لا يعطف بعضها علي بعض
خلافا لابن الطراوة لان الفاظ التاكيد مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشي
علي نفسه وخرج بالمعنوي اللفظي فان الفاظه يعطف بعضها علي بعض نحو والله ثم

والله

والله والثالث من تلك الامور انه اي التاكيد مطلقا لا يقطع عن متبوعه
لانه يصير كقطع الشي عن نفسه لما تقدم بخلاف النعت فيهن اي في هذه الامور الثلاثة
فانه يتبع النكرة ويجوز عطف بعض الفاظه علي بعض ويجوز قطعه عن متبوعه لاستقلاله
بنفسه والثالث من التوابع العطف وهو اي العطف بمعنى المعطوف ضربان عطف
بيان اي معطوف مبين وعطف نسق اي معطوف منسوق فعطف اي معطوف
البيان اي المبين هو التابع الجامد المحض اي الذي لا يوول بالمشتق وفي معنى الجامد
ما جري مجراه كالصفات التي غلبت عليها الاسمية بحيث صارت يجري عليها الصفات فلا
تجري هي علي موصوف الذي جي به اي بذلك الجامد وما في معناه لايضاح متبوعه
وبيانه في المعارف اي الذي يحصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان
ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط ان يكون عطف البيان في ذاته اوضح من
المتبوع بل ذلك هو الغالب وعليه يحمل قول بعض المتقدمين ويكون عطف البيان
اوضح من المتبوع فنزل منه منزلة الكلمة الجلية من الكلمة الخفية اذا ترجمتها بها
وذلك نحو العقار والخمر والسرحان والذيب انتهي ومن ثم قال في المغني من الخطا
قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت اي لا عطف بيان
قال ابن مالك اكثر النحويين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهم ان
عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه اي وليس كذلك فانه من الجوامد
بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدي
ابن السيد الي الحق في المسيلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني وممن
توهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص ابن الانباري حيث قال يجب ان يزيد
الاسم الثاني علي الاول بكونه معروفا لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك الا تري انك
اذا قلت مررت بولدك زيد فقد خصصته واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولد واحد
كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك فالايضاح بالجامد في المعارف
كقول الاعرابي لما قال لسيدنا عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان ناقتي نقبت
اي رق خفها فاحملني علي غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله فحلف علي ذلك
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر
اي حنث في يمينه فعمر عطف بيان علي ابو حفص ذكر لايضاحه لاشتهاره
بهذا الاسم اكثر من اشتهاره بهذه الكنية والايضاح في المعارف بما في معني

الجامد كقوله تعالي قل اعوذ برب الفلق الناس ملك الناس اله الناس فان كلا من ملك
الناس واله الناس عطف بيان كما اعربه الزمخشري لانه من الصفات التي غلبت عليها
الاسمية بدليل عدم جريانه علي موصوف ووصفه ان يقال ملك عظيم واله واحد
نبه عليه في المغني حيث قال الزمخشري ومن الوهم قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس
انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجري الجوامد اذ يستعملان
غير جاريين علي موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم انتهى
وفي هذا الكلام تصريح بجواز تعدد عطف البيان وقال ابو حيان لا اعلم عن النحاة شيا
في جواز تعدد عطف البيان الذي جي به لتخصيصه اي لتخصيص متبوعه في النكرات
نحو قوله تعالى من ماء صديد فصديد عطف بيان ماء ذكر لتخصيصه لصدق
الما بالصديد وغيره وهذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ومنع جمهورهم
ذلك وخص عطف البيان بالمعارف واوجب في النكرات البدلية بدل كل قال
لان النكرة مجهولة والمجهول لا يبين ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص
من بعض والاخص يبين غير الاخص وقد تقدم في المعارف ان كون عطف البيان
اوضح من متبوعه هو الغالب وقد يجي عطف البيان لغير الايضاح والتخصيص كالمدح
ومنه قول الزمخشري ان البيت الحرام عطف بيان علي الكعبة في قوله تعالي جعل
الله الكعبة البيت الحرام جي به لمجرد المدح ومن تمثيل المص بما ذكر يعلم انه عطف
البيان يوافق النعت في الايضاح والتخصيص لما علم ان الغرض الاصلي منه
الايضاح في المعارف والتخصيص في النكرات ويوافق النعت الحقيقي في ان العامل
فيه هو العامل في متبوعه وفي انه اي عطف البيان يتبع ما قبله في
اربعة من عشرة في واحد من وجوه الاعراب الثلاثة اى الرفع والنصب
والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من التذكير والتانيث ويفارق اى عطف البيان النعت
في الجمود المحض اي الذي لا يوول بمشتق لما علم ان النعت لا يكون مشتقا بالفعل
او موول به وعطف البيان لا بد ان يكون جامدا محضا وحينئذ يكون من ذا الجمة اعراب م
من قولهم يا هذا الجمة عطف بيان فيه نظر لانه موول بالمشتق فعلم ان الجامد
المذكور يخرج النعت وبقوله الذي جي به انه يخرج بقية التوابع فانه لا يوتي
بشي منها لاجل الايضاح والتخصيص وقد يعرب عطف البيان بدلا اي بدل

كل من كل وذلك فيما اذا جاز ان يحل التابع محل المتبوع والا لم يجز بينهما فرق ولا يخفى انه
فرق بينهما من وجوه اخر منها انه عطف البيان لا يقع فعلا ولا تابعا للفعل بخلاف
البدل ومنها ان عطف البيان كما علمت يقصد به الايضاح او التخصيص بخلاف
البدل ومنها ان عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف
البدل ومنها ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهو من جملة اخرى
والعامل في عطف البيان هو العامل في المعطوف عليه المبين ومن ثم تقول
في الندا يا اخانا زيدا بالنصب ان كان عطف بيان ويا اخانا زيد بالضم ان كان بدلا
لان التقدير علي الثاني يا اخانا يا زيد ومن ثم تعين اعراب نوفلا من قول القايل
ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا عطف بيان علي اخوينا لا بدلا منه لانه لا يقال
يا نوفلا بالنصب بل يا نوفل بالضم وتعين اعراب بشر من قول القايل انا ابن
التارك البكري بشر عطف بيان علي البكري لا بدلا منه لعدم حلول الثاني
محل الاول لان ما فيه الالف واللام لا يضاف الا لما فيه ذلك عند الجمهور خلافا
للفرا وقد نظر ابن هشام في اشتراط صلاحية البدل لان يحل محل المبدل منه بانهم
يغتفرون في التوالي ما لا يغتفرون في الاوايل بدليل انهم جوزوا في انك انت ان يكون
انت بدلا من الكاف مع انه لا يجوز ان انت هذا ما يتعلق بالضرب الاول الذي هو
عطف البيان واما الضرب الثاني هو عطف النسق فقد شرع فيه بقوله
وعطف النسق اي المنسوق اي المنظوم هو التابع المتوسط بينه وبين
متبوعه احد حروف العطف الاتي بيانها فالتابع جنس اي كالجنس
من حيث انه يشمل جميع التوابع والمتوسط الخ فصل اي كالفصل من حيث
انه اخرج ما عدا المحدود من باقي التوابع وفيه انه لا يخرج النعت المعطوف
نحو جا زيد العاقل والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد
حروف العطف واخرج ما بعد حرف التفسير نحو عندي عسجد اي ذهب
فان ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على انه عطف بيان او بدل قال
في التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا لا عطف نسق لان
حرف التفسير الذي هو اي ليس من حروف العطف وسمي نسقا لان النسق
النظم وما بعد حرف العطف علي نظم ما قبله في اعرابه ونسقه وانما
كان النسق النظم لانه يقال هذا علي نسق هذا اي علي نظم وحروف العطف

علي الاصح تسعة باسقاط اما المكسورة الهمزة اما الثانية في نحو قوله تعالى
فاما منا بعد واما فدا لان العاطف انما هو الواو المقترنة بها ولو كانت للعطف
للزم دخول حرف العطف علي مثله واما اما الاولي في نحو الاية المذكورة فليست
عاطفه اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم علي المعطوف عليه ونقل ابن عصفور
اتفاق النحاة علي ان العاطف هو الواو وقال بعضهم عدّ اما في حروف العطف سهو ظاهر
ومقابل الاصح ما نقل عن اكثر النحاة ان اما المذكورة هي العاطفه واستدلت لم بان الواو لو كا
هي العاطفة لكانت للجمع في نحو هذا المثال ونحن نجد الكلام فيه لاحد الشيئين فاما هي
العاطفه وهي في ذلك شبيهة باو وفي كلام ابن الانباري وهي اقعد في باب
الشك من او لان صدر الكلام مع او علي اليقين ثم يطرا الشك فيسري من اخر الكلام
الي اوله واما اما فالكلام علي الشك من اوله وفي كلام شيخ المحققين الحق ان الواو هي
العاطفه واما لاحد الشيئين غير عاطفه والواو في نحو اما الى الجنة اما الي نار مقدرة
انتهى وحروف العطف قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى اي الاعراب والحكم
وهو ستة الواو والفا وثم وحتى واو وام وما يقتضي التشريك في اللفظ اي الاعراب
فقط اي دون المعنى اي الحكم وهو ثلاثة بل ولكن ولا فالاول من القسم الاول
الواو وهي اصل حروف العطف موضوعة لمطلق الجمع اي الجمع بين المتعاطفين
في الحكم المطلق اي الحاصل من غير قيد حاصل بقبليه بان يكون المعطوف بها
سابقا علي المعطوف في الزمان او مصاحبه بان يكون زمنهما واحدا او بعدية
بان يكون متاخرا عن المعطوف عليه في الزمان ولا يستفاد شي منها وانما تستفاد
القبلية او المصاحبة او البعدية بامر خارج اما الكون ذلك هو الواقع او بالتقييد
بالظرف المفيد لذلك فالظرف نحو قولك جا زيد وعمرو قبله او بعده او معه
والواقع نحو قوله تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى يوحي اليك والي الذين من قبلك
وقول العرب اختصم زيد وعمرو وقوله تعالى فانجيناه واصحاب السفينة وقوله تعالى
لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وقوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا فاذا
خلا الكلام عن ذلك احتمل المعاني الثلاث اي القبلية والمصاحبة والبعدية
علي السوا لا مرجح لحمله علي واحد منها وقيل تحمل علي البعدية اي الترتيب ورده شيخ
المحققين بانه لو كانت للترتيب اي موضوعة له لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب
سجدا وقولوا حطة قوله تعالى في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا

لان القصة واحدة انتهى اي فلا يجوز ان يتقدم في احدي الايتين ما تاخر في الاخري
وفي شرح الكتاب اي كتاب س للاخفش اجمع النحويون واللغويون من البصريين
والكوفيين علي ان الواو ليست للترتيب واستدل علي ذلك بامور منها ان الصحابة
وهم اهل اللسان قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم في امر الصفا والمروة بم نبدا فقال
ابدوا بما بدا الله به فلو فهم اهل اللسان منها الترتيب لما سالوا وحكي عن الشافعي
انه ذهب الي انها تفيد الترتيب ولذلك ذهب الي وجوب ترتيب الاعضا
في الوضو انتهى واقول ذهب الي افادتها الترتيب الفرا وهشام وثعلب
من الكوفيين وقطرب من البصريين وهو ينازع في الاجماع الذي تقدم عن
الاخفش ولم اقف علي ان احدا من ايمتنا نقل عن امامنا الشافعي الاستدلال
المذكور وقد علمت انه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق لان المطلق في المثال
ليس للتقييد بالاطلاق الذي هو عدم القيد كما فعل الفقها حيث فرقوا بين مطلق
الما والما المطلق لان ذلك اصطلاح لهم في بعض انواع المياة وما هنا اصطلاح لغوي
هذا كله بالنسبة للوضع واما بالنسبة للاستعمال فالاكثر مجيها للمعية والمصاحبة
والكثير مجيها للبعدية والترتيب وعكس الترتيب والبعدية قليل والثاني من ذلك
الفا وهي موضوعة للترتيب اي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو ذكرا كعطف
المفصل علي المجمل والتعقيب اي كون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير
مهلة وتراخ لكنه في كل شي بحسب الحال اي ذلك الشي اللايق به نحو قولك
في عطف المفرد جا زيد فعمرو اذا كان عمرو جا بعد زيد بلا مهلة وتراخ في الزمن
بينهما فلو قلت ما جاني زيد فعمرو كنت نافيا التعقيب مجي عمرو لمجي زيد و تقول
في عطف جملة علي جملة قام زيد فقعد عمرو اذا كان عمرو قعد عقب قيام زيد من غير
تراخ ومهلة فانها تفيد كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها
بلا تراخ ومهلة نحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا
مدة الحمل والظاهر ان المراد بمدة الحمل غالبها ولعله مراد المص بقوله اذا لم يكن
بينهما الا مدة الحمل وان كانت بينهما مدة متطاولة ويحتمل ان مراده مدة الحمل وان كانت
اكثرها وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بينهما اقامة تقطع
السفر فهذا تعقيب حقيقي وان تراخي الزمن بين التزوج والولادة وبين دخول
البصرة وبغداد وقيل هو من التعقيب المجازي واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب

بان الترتيب لازم للتعقيب فلا حاجة لذكره واجيب بانه نص عليه ليعلم اعتباره
في الوضع واعترض علي افادتها الترتيب الذي هو المعني الاول بتخلفه في قوله
تعالي اهلكناها فجاها باسنا لان مجي الباس سبب للهلاك فهو متقدم عليه
فهو من عكس الترتيب ومن ثم استدل به الفرا علي عدم افادة الفا للترتيب مع قوله
كما علمت بان الواو تفيد الترتيب وهو غريب واجيب بانه الشان والحال فيه
علي تقدير الارادة اي اردنا اهلاكها فجاها باسنا الذي هو الاهلاك
بياتا هذا وفي كلام شيخ المحققين ان هذا من عطف المفصل علي المجمل اي من
الترتيب الذكري نحو ونادي نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي لان تبيت الباس
تفصيل للاهلاك المجمل او الفا في ذلك بمعني الواو كما قيل به في قول امرء القيس
بسقط اللوي بين الدخول فحومل فالفا في ذلك نايب عن الواو لانه لا يقال
زيد بين عمرو فخالد وان كان اجيب عنه بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل
كما يجوز جلست بين العلما فالزهاد واعترض علي افادتها المعني الثاني وهو التعقيب
بتخلفه في قوله تعالي والذي اخرج المرعي فجعله غثا احوي اي يابسا اسودا
فان المرعي لا يصير بمجرد خروجه يابسا اسود واجيب بانه اي الشان والحال فيه
علي تقدير شي محذوف تقديره فمضت مدة اي لا يتخلف مثل ذلك عنها غالبا
فجعله غثا احوي ومثل هذا يقال في قوله تعالي الم تر ان الله انزل من السما ما
فتصبح الارض مخضرة اي فتمضي مدة فتصبح الارض مخضرة وفيه لم قدرت المدة
هنا دون تزوج زيد فولد له ودخلت البصرة فالكوفة او ان الفا بمعني ثم
فالفا في ذلك نايبة عن ثم كما نابت عنها في قوله تعالي فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما لتراخي المعطوفات والثالث من ذلك
ثم وهي موضوعة للترتيب وقد علمته والتراخي والمهلة في الزمن وهو ضد
التعقيب وذلك نحو قولك جا زيد ثم عمرو اذا كان مجي عمرو بعد مجي زيد
بمهلة وتراخ فلو قلت ما جاني زيد ثم عمرو كنت نافيا التراخي مجي عمرو عن مجي زيد
واعترض علي افادته المعني الاول وهو الترتيب بتخلفه في قوله تعالي ولقد
خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملايكة اسجدوا لادم لان القول للملايكة
كان قبل وجود المخاطبين فهو عكس الترتيب واجيب بانه اي الشان والحال
فيه علي حذف مضاف والتقدير خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم اي ادم

ثم

ثم قلنا للملايكة اسجدوا لادم فهو من اقامة الظاهر مقام المضمر ولا شك
ان القول المذكور للملايكة بعد خلق ادم وتصويره فهو من الترتيب او ان ثم في ذلك
نايبة عن الواو كما قيل به في قوله تعالي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
لان الجعل سابق علي الخلق المذكور واعترض علي افادتها المعني الثاني وهو التراخي
بتخلفه في قول الشاعر يشبه فرسا في جريه
كهز الرديني تحت العجاج ٭ جري في الانابيب ثم اضطرب ٭ اي كاهتزاز
الرمح الرديني اي المنسوب لردينية امراة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار
والانابيب جمع انبوبه وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح فان قيل ما وجه
تخلف المعني المذكور فيما ذكر قلنا ان الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ ومهلة
في الزمن بل زمنهما واحد اجيب بان ثم فيه نايبة عن الفا في افادة معناها الذي
هو التعقيب كما نابت الفا عن ثم في افادة معناها وهو التراخي فيما سبق فهما
يتقارضان فان قيل علي ان زمان الاضطراب والجري واحد يشكل كون ثم
للترتيب اجيب بان الترتيب حاصل في لحظات لطيفه وقد تاتي ثم للترتيب
الذكري دون الزماني كقول الشاعر القايل ٭ ان من ساد ثم ساد ابوه ٭ ثم ساد قبل ذلك جده
وفي كلام بعضهم ثم اذا دخلت علي الجمل لا تفيد الترتيب والرابع من ذلك حتي وهي
موضوعة للتدريج والغايه اي ان ما قبلها الذي هو المعطوف عليه ينقضي شيا
فشيا الي ان يبلغ ما بعدها غاية لما قبلها ومن ثم وجب ان يكون ذلك المعطوف
بها بعضا من المعطوف عليه حقيقة او حكما وتلك الغاية اما بحسب القوة والضعف
في المعطوف وقد اجتمعا اي القوة والضعف في المعطوف في قول الشاعر
قهرناكم حتي الكماة فانتم ٭ تهابوننا حتي بنينا الاصاغر ٭ فالكماة جمع كمي
وهو الشجاع معطوف علي الكاف واما قوله علي الكاف والميم ففيه مسامحة
والكماة بعض من ذلك حقيقة وهم في غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف
علي نا في تهابوننا والبنين بعض من ذلك حقيقة وهم في غاية الضعف
لوصفهم بالصغر الذي شانه الضعف واما بحسب الشرف والخسة
في المعطوف مثال الاول اي الشرف في المعطوف مات الناس حتي الانبيا
ومثال الثاني اي الخسة في المعطوف استغنا الناس حتي الحجامون فان
الانبيا في المثال الاول معطوف علي الناس وهم بعض الناس حقيقة

وهم في غاية الشرف والحجامون في المثال الثاني وهم بعض الناس حقيقة وهم في غاية الخسة والدليل على ذلك ما جا في الحديث كسب الحجام خبيث ولا يخفى ان بعضية ما ذكر من حيث كونه جزا من كل ان اريد بالكاف في قدمناكم ونتاجنا بوننا وبالناس في مات الناس واستغنى الناس المجموع من حيث هو مجموع على حد قولك اكلت السمكة حتى راسها ومن امثلة البعض الحكمي قول الشاعر يصف حال المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه ثم جاه اليه ومدحه فكتب له صحيفة لعامله بالحيرة وامره فيها بقتله وختمها واوهمه انه كتب له فيها بصلة فلما دخل الحيرة فتح المتلمس تلك الصحيفة وفهم ما فيها والقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام والقى زاده ونعله ليخفف عن راحلته لتنجو به من عدوه فقال القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها لان النعل وان لم يكن بعضا من الصحيفة والزاد الا ان المعنى القى ما يثقله وهي بعض ذلك لكن في كونه القى الصحيفة ليخفف رحله الظاهر انه انما هو باعتبار ما اظهر المتلمس من حاله والا فهو انما القاها خوف الاطلاع عليها فيقتل واما نسبة هذا البيت للمتلمس فيه بعد كبير ومن ثم لم يوجد في ديوانه ومن امثلة البعض الحكمي ايضا اعجبتني الجارية حتى كلامها ولا يقال حتى ولدها لان الكلام لشدة ملابسته لها كانه بعض منها بخلاف الولد ومن ثم حسن فيه الاستثنا المتصل دون الولد نحو اعجبتني الجارية الا كلامها دون الا ولدها اذ شرط الاستثنا المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها كما سياتي ثم لا يخفى ان حتى موضوعة لمطلق القران تقول حفظت القران حتى سورة الفاتحة وان كانت اول ما حفظت وذكر الشيخ المحقق ان من ادعى ان حتى موضوعة للترتيب كابن الحاجب والزمخشري والمحقق ليس مراده الترتيب الخارجي بل ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخس او بالعكس اي وهو المعبر عنه بالتدريج فلا خلاف الخامس من ذلك ام قال ابن كيسان ابدلت ميمها من واو وهي قسمان متصله ومنقطعه فان اردت معرفة كل منهما فالمتصلة قسمان اما ان يطلب بها وبالهمزة التعيين وهي المعادلة للهمزة في كونها لطلب التعيين اي المشاركة للهمزة في ذلك وتلك الهمزة هي الداخلة على احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم والغالب دخولها على مفردين نحو قولك اعندك زيد ام عمرو اذا كنت عالما بان احدهما عندك ولكن شككت في عينه ومن ثم يجب في جواب ذلك تعيين احدهما او لا يطلب بها وبالهمزة التعيين وهي المعادلة للهمزة الدالة على التسوية

مطلب
لا يشترط ان يتقدم على همزة التسوية كلمة سواء

المغني

فايدة لا يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيين او الاشيا والتسوية تقتضي نفسهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سوا علي قمت او قعدت ومنه قول الفقها سوا كان كذا او كذا واما تخطية ابن هشام لهم فقد ناقشه الدماميني فاعلمه

اي المشاركة لها في افادة التسوية وهي الواقعة بعد همزة التسوية اي الدالة على التسوية ولا تقع ام الا بين جملتين في تاويل المفردين اي في محل المصدر سوا تقدمت على الهمزة كلمة سوا نحو سوا علي اقام زيد ام عمرو او نحوها نحو ما ابالي وما ادري وليت شعري ولا يخلو منها في ذلك او قال في اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا او كذا وفي الصحاح تقول سوا علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو انتهى وسميت ام في هذين القسمين متصلة لاتصال ما بين متعاطفيها وعدم الاستغنا باحدهما فتسميتها بذلك لامر خارجي عنها وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وهي اي فتسميتها بذلك لامر داخل فيها ومن ثم رجح على الاول وعورض لقصوره لانه لا ياتي الا في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية والاول شامل للنوعين ومن ثم اقتصر عليه في المغني وقد علمت من كلامه انها تسمى في النوعين معادلة لانها تعادل الهمزة في افادة الاستفهام وفي افادة التسوية والمنقطعه غيرها اي غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة التسوية وهذه المنقطعة لا يفارقها معنى الاضراب اي معنى هو الاضراب ابطاليا او انتقاليا وتختص بالجمل المستقبلة لانها بمعنى بل الابتدائية وقد تقتضي مع ذلك اي مع معنوي الاضراب استفهاما حقيقيا اي وهو الطلبي وقد لا تقتضيه اي الاستفهام الحقيقي بان لا تقتضي استفهاما اصلا وهو الاضراب المحض او استفهاما انكاريا فالاول اي كونها للاضراب لكن الابطالي مع الاستفهام الحقيقي نحو قولك انها لابل ام شا بالمد اي بل اهي شا فالهمزة داخلة على جملة لا على مفرد وذلك اي وبيان ذلك انك رايت اشباحا من بعد فاعتقدت انها ابل فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم علمت بطلان هذا الاعتقاد وحصل لك شك في انها شا ام ظبا مثلا فقلت شا اي ام هي شا بقصد الاضراب عن الاول وابطاله لتبين بطلان اعتقاده واستيناف سوال عن الشيا اي اهي شا او غيرها فقد حصل الاضراب اي الابطال مع الاستفهام الحقيقي والثاني اي كونها للاضراب لكن الانتقالي مع عدم الاستفهام اصلا وهو الاضراب المحض كما علمت نحو قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل

تستوي الظلمات والنور اي بل هل ولا يقال بل اهل لان الاستفهام لا يدخل
علي مثله والثالث اي كونها للاضراب لكن الانتقالي مع الاستفهام الانكاري نحو
قوله تعالي ام له البنات ولكم البنون اي بل اله اذ لو جعلت للاضراب المحض للزم
المحال وهو نسبة البنات له تعالي عن ذلك ولا يراد الاستفهام الحقيقي هنا
وسميت ام هذه باقسامها الثلاثة منقطعة لانقطاعها عما قبلها وعدم اتصال ما بين
متعاطفيها لوقوعها بين جملتين مستقلتين اي ليسا في تاويل المفردين او لعدم
صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة فقد علمت ان ام المنقطعة لا تدخل الا علي جملة
مستقلة ولا تدخل علي المبتدا ومن ثم قدر المبتدا في قوله ام شا خلافا للشيخ بن مالك
حيث تمسك بظاهر هذا علي جواز دخولها علي المفرد وبانه سمع ان هناك ابلا
ام شا بالنصب ورد بانه علي اضمار معني انه ام اري شا وقد قال الجمال بن هشام
خرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة بقطع المفردات
والسادس من ذلك او وتكون لاحد الشيئين وهو اما ان تقع بعد الطلب
او بعد الخبر فاذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير بين الشيئين او للاباحة لكل منهما
فالاولي اي التخيير نحو تزوج هند او اختها والثاني اي الاباحة نحو تعلم فقها
او نحوا والفرق بين التخيير والاباحة ان التخيير يمنع الجمع بين الشيئين والاباحة
لا تمنعه وليس المراد بالاباحة الاباحة الشرعية فقط كما تقدم قد يتوهم
من ظاهر المثال بل ما يعم العقلية والعرفية لان الكلام في معني او لغة في اي
وقت كان وعند اي قوم كانوا وهذه التفرقة لجمع منهم ابن مالك والمعروف
عند قدما النحاة انها للتخيير بين المعطوفين سوا امتنع الجمع بينهما ام جاز هذا
وفي كلام المحقق التحقيق ان او لاحد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه
بحسب دلالة القراين واذا وقعت او بعد الخبر فهي للشك وللتردد وفي كلام
بعض الشيوخ ممن ادركناه هل المراد بالشك معناه الاصولي او مطلق التردد
فيه نظر او للتشكيك والابهام فالاول اي الشك نحو قوله تعالي حكاية عن حال
اهل الكهف حين استيقظوا من رقدتهم وقال قايلهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما
او بعض يوم لانهم دخلوا الكهف عند طلوع الشمس واستيقظوا عند
غروبها فشكوا اهل هو وقت دخولهم او هذا غروب يوم الدخول والثاني
اي الابهام نحو قوله تعالي وانا واياكم لعلي هدي او في ضلال مبين

فكل

فكل من الاولي والثانية للابهام اي ان احد الفريقين منا ومنكم له احد الامرين
اي كونه علي هدي او في ضلال مبين والفرق بين الابهام والشك ان الابهام
يجامع العلم اي علم المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع علم
المتكلم بالحال بخلاف الشك لانه التردد من المتكلم ومع التردد لا علم وتكون
او لاحد الاشيا وهي ايضا بعد الخبر تكون للشك او الابهام وبعد الطلب تكون
للتخيير بين تلك الاشيا او للاباحة الجمع بينها ولو قدم كما في القطر قوله وتكون لاحد
الاشيا علي قوله فاذا وقعت الخ لافادة هذا ولاندفع ما قد يتوهم من المخالفة
بين او التي لاحد الشيئين والتي لاحد الاشيا المشعر بها مخالفة الصنيع وقد تكون
للتخيير والاباحة في تركيب واحد فيجوز ان تحمل فيه علي التخيير او تحمل فيه علي
الاباحة باعتبارين مختلفين وذلك التركيب نحو قوله تعالي في كفارة اليمين
فكفارته اطعام عشرة مساكين الايه بالنصب والرفع وتمامها اي تلك
الاية من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة لا يجوز
الجمع بين الجميع اي بين جمع هذه الاشيا الثلاثة علي اعتقاد ان الجميع هو
الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون او محمولة علي التخيير لا علي الاباحة
ويباح الجمع بينها اي بين تلك الثلاثة اذا لم تعتقد ذلك اي ان جميع تلك
الاشيا الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون او محمولة علي
الاباحة لا علي التخيير ولعله حوال بهذا الكلام الجواب عن السوال الذي اورده
الجمال بن هشام في المغني وقد مثل الايمة للتخيير باية الكفارة مع امكان الجمع بين
خصالها اي بجوز ذلك وحاصل هذا الجواب الذي ذكره عن السوال انا لا نسلم
جواز الجمع مطلقا بل محل جواز ذلك اذا لم يعتقد وجوب اخراج جميع تلك
الخصال والا لم يجز الجمع بينها فلها حالتان حالة يجوز فيها الجمع فاو بالنسبة اليها
للاباحة وحالة لا يجوز فيها الجمع فاو بالنسبة اليها للتخيير وفيه ان هذا التفصيل
في جواز الجمع بين خصال الكفارة مخالف لما تقرر في كتب الاصول من ان الامر بواحد
مبهم من اشيا معينة يوجب عند اهل السنة واحدا مبهما لا بعينه اي القدر
المشترك بينها في ضمن اي معين منها قالوا وعليه لو فعل المكلف تلك الاشيا
كلها وكانت مما يجوز الجمع بينها وكان اعلاها ثوابا كخصال الكفارة فالتحقيق ان
المثاب عليه واحد منها لا بعينه وقيل المثاب عليه اعلاها وعند المعتزلة ان الامر

المذكور يوجب تلك الاشيا كلها لكن يسقط وجوبها فعل واحد منها لو اقتصر عليه
فالامر عندهم يتعلق بكل واحد منها بخصوصه علي وجه الاكتفا بواحد منها وعليه
لو فعلها المكلف كلها والحالة هذه اثيب ثواب فعل واجبات فانت تراهم مثلوا
باية الكفارة لما يجوز فيه الجمع والاعتقاد الذي ذكره المص لا يتصور من العالم بالحكم
المذكور ومن غير العالم لا اثم فيه فلا معنى لعدم الجواز في حقه والجواب عن السوال
الذي اورده في المغني الموافق لما تقرر في كتب الاصول ما اجاب به في المغني الموافق
لما تقرر من انه لا يتصور الجمع بين خصال الكفارة وتلك الخصال كفارات اي كل
واحد منها كفارة وانما لم يتصور ذلك لما علمت ان المكلف اذا جمع بين خصال الكفارة
كانت الكفارة واحدة منها لا بعينها وقيل اعلاها عند اهل السنة فتمثيل الايمة
باية الكفارة للتخيير واضح ونص عبارة المغني في الجواب قلت يمتنع الجمع بين الاطعام
والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة اي لا يتصور وقوع ذلك بل يقع واحدة
منهن كفارة والثانية قربة مستقلة خارجة عن ذلك انتهى فان قيل يمكن تصحيح كلام
المص بجعل الجواز في كلامه بمعنى الاجزا ويوجه عدم الاجزا بفساد النية عند الشافعية
ومنهم المص لانه لما نوي بمجموع الخصال الثلاثة الكفارة صار كل خصلة جزء المخرج فلم تقع واحدة
منها كفارة فلم يتصور الجمع بينهما قلنا نظم كلامه ياتي ذلك وفي كلام فقهاينا معاشر
الشافعيه اذا بدا بالاغلظ كانت كاو للترتيب وهو التنويع او بالاخف كانت للتخيير
فالاول كما في قوله تعالى انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله الاية والثاني كما في الاية
المذكورة في الكفارة ثم لما فرغ مما يتعلق بالقسم الاول المشرك في اللفظ فقط فقال
والسابع من احرف العطف وهو الاول من القسم الثاني لكن بتسكين النون
وهي موضوعة للاستدراك وقد تقدم بيانه وانما يعطف بها اي بلكن
بثلاثة شروط الشرط الاول افراد معطوفها والشرط الثاني ان تسبق
بنفي او نهي والشرط الثالث ان لا تقترن بالواو وذلك نحو قولك في النفي
ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر عطفا علي صالح لمن اعتقد انك ما مررت
برجل طالح ايضا ففي كلام المحقق كلام النحاة صريح في انه انما يقال جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتفي عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاك دون عمرو
كما وقع في المفتاح اي فيكون من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك
معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به احد انتهى ونحو قولك في النهي لا يقم زيد
لكن

لكن عمرو لمن توهم نهي عمرو عن القيام ايضا فعلم ان لكن لا تكون للقصر لا قلبا ولا افرادا
ولا تعطف الجمل ولا تكون عاطفة ان وقعت بعد ايجاب او اقترنت بالواو بل
ان دخلت علي جملة او وقعت بعد ايجاب او وقعت بعد الواو فهي حرف ابتدا
اي تبتدا بعده الجملة وتستانف والغرض منه افادة مجرد الاستدراك دون
العطف فالاول اي ما دخلت فيه علي جملة كقوله اي زهير بن ابي سلمى بضم
السين يمدح الحارث ان ابن ورقا لا تخشى بوادره ∴ لكن وقايعه في الحرب تنتظر ∴
فوقايعه مبتدا وتنتظر خبره والبوادر جمع بادرة وهي الحدة ومثال ما وقعت
فيه بعد ايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو ولا تقدير انه
مبتدا محذوف الخبر للقرينة وقد سكت عن ذلك المص والثاني اي ما وقعت فيه
بعد الواو كقوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن كان رسول الله
فرسول خبر لكان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة علي لكن لان متعاطفي
الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وزعم ابن الربيع ان لكن حين
اقترانها بالواو عاطفة جملة علي جملة وانه ظاهر قول سيبويه والثامن من حروف
العطف وهو الثاني من القسم الثاني بل خلافا للخوارزمي حيث قال بل
ليست من حروف العطف فقد قيل لا سلف له في ذلك للاضراب اي التي
للاضراب لا يعطف بها الا بشرطين الشرط الاول افراد معطوفها
والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر فالايجاب نحو قولك قام زيد
بل عمرو والامر نحو ليقم زيد بل عمرو وهي حينئذ لازالة الحكم عما قبلها ولتصيره
كالمسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدمه واثباته لما بعدها وذهب
ابن الحاجب الي ان الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا وترد كذا قبل بل
لتوكيد الاضراب بعد الايجاب والتوكيد التقرير بعد النفي فالاول كقول الشاعر
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ∴ يقض للشمس كسفة او افول ∴ والثاني كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا ∴ هجر وبعد تراخي لا الي اجل ∴ ثم اشار الي محترز
الاول بقوله فان دخلت علي جملة فهي ليست للعطف خلافا لابن مالك
بل هي حرف ابتدا اي تبتدا بعده الجملة وتستانف وهي حينئذ اما للابطال
اي ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم
بالحق فالجائي بالحق لا جنون به واما للانتقال اي للانتقال عن اسلوب

كانه يمدح حلمه بعزيز

قوله وليس معطوفا نعم بل المعطوف الجملة المقدرة

ماقبلها الي اسلوب اخر نحو قد افلح من تزكي وذكر اسم ربه فصلي بل توثرون
الحياة الدنيا وفي هذا رد علي الشيخ ابن مالك حيث قال في شرح الكافية ان
بل هذه اي الداخلة علي الجملة لا تكون في القرآن الا للابطال واجيب من جانبه ان
بل في الاية الاولي لا يتعين ان تكون للابطال بل يجوز ان تكون للانتقال
من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصف النبي صلي الله عليه وسلم وسكت
المص عن محترز الثاني وهو وقوعها بعد النفي والنهي ومقتضاه انها لا تكون حينئذ
عاطفة نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمروا مع انها عاطفة وهي حينئذ
لتقرير حكم ماقبلها واثبات ضده لما بعدها خلافا للمبرد حيث ادعي انها كالواقعة
بعد الايجاب والامر لا يقال هي وان كانت في ذلك عاطفة لكنها ليست للاضراب
بل لمجرد العطف والمقسم في كلام المص بل التي للاضراب لانا نقول المفهوم من كلام
الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع انها في الايجاب والامر ليست للاضراب ايضا
بل لمجرد العطف والمفهوم من جمع الجوامع انها مع المفرد مطلقا اي موجبا
او منفيا بعد امر او نهي للاضراب والعطف معا فكلامه لا يوافق واحدا منهما
وتقسيم الاضراب مع الجملة الي ابطالي وانتقالي يقتضي انه مع المفرد لا يكون
كذلك ويوافقه قول شيخ الاسلام في حواشي شرح جمع الجوامع المذكور
انقسام الاضراب الى ابطالي وانتقالي خاص بالجمل لانه مع المفرد لا يكون
الا ابطالي ونظر فيه الشهاب ابن قاسم بانه يجوز اجرا ذلك في المفرد ففي الايجاب
ابطالي وفي النفي انتقالي وهو كما علمت انما ياتي علي انها مع المفرد مطلقا
للاضراب وقد علمت ما فيه التاسع من حروف العطف وهو الثالث
من القسم الثاني لا وهي موضوعة للنفي اي لنفي الحكم عما بعدها وقصره علي
ماقبلها قلبا او افرادا او يعطف بها بشرطين بل بثلاثة الشرط الاول افراد
معطوفها والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر او دعا او تخصيص دون
غيرها من انواع الطلب ومنع التخصيص شيخ المحققين ومثل الدعا الندا والشرط
الثالث ان لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر فالايجاب نحو قولك جا زيد
لا عمرو ردا علي من اعتقد وجود مجي عمرو دون زيد او اعتقد اشتراكهما في المجي
والامر نحو قولك اضرب زيدا لا عمروا والدعا نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتخصيص
والتخصيص نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والندا نحو يا ابن اخي لا ابن عمي فعلم ان

لا تعطف

لا تعطف الجمل خلافا لابن الخباز حيث قال اجاز زيد قايم لا عمرو قاعد وانها لا تعطف
بعد النفي والنهي والاستفهام والعرض والتمني والترجي وانها لا تعطف بها حيث
يصدق احد متعاطفيها على الاخر نحو جاني رجل لا زيد لصدق الرجل علي زيد كذا جزم
به الشيخ ابو حيان تبعا للسهيلي في نتايج الفكر وتوقف فيه الشيخ بها الدين
السبكي لانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي
غاية البعد لانك ان اردت بالرجل زيدا كان كعطف الشي علي نفسه تاكيدا وهو
سايغ اذا قصد الاطناب وان اريد به غيره كان كعطف الشي علي غيره ولا كلام
فيه قال وعلي ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام
الناس لا زيد وكيف يمتنع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد
وقد شرطوا في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصف كقولنا زيد كاتب
لا شاعر واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد انتهى ملخصا ورفع
هذا التوقف لوالده فاجابه بان من شرط هذا الشرط بني ان لا لا تدخل
الا لتاكيد النفي فلا بد ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب
نفي ما بعدها ومفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل نفي قيام المراة
فاذا قلت لا امراة دخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد
لا عمرو واقام زيد لا عمرو واقام رجل لا زيد فلم يقتضي المفهوم نفي قيام
زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها حينئذ لا تكون لتاكيد النفي بل لتاسيسه
وهذا هو السبب في ان احدا من النحاة لم يذكر في امثلته ما يكون الاول فيه
محتملا ان يندرج فيه الثاني اي ولا ما يكون الثاني يحتمل ان يندرج الاول
فيه ولان العطف يقتضي المغايرة وهي عند الاطلاق انما تنصرف الي ما لا يصدق
احدهما على الاخر ومن ثم جاز شاعر لا كاتب لان الوصف باحدهما لا ينفي الوصف
بالاخر لعدم صدق احدهما علي الاخر لان معني الكتابة ليس في شي من معني
الشعر وعكسه وانما صح قام رجل وزيد وجا زيد ورجل مع عدم وجود الفايدة
المذكورة فيه لصدق الرجل علي زيد واحتمال انه هو واما قام الناس لا زيد
فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم واخراج زيد كان يخطر لي
انه يجوز بنا على ان لا من ادوات الاستثنا ولم ار احدا من النحاة صرح به فاستقر
راي علي الامتناع كما امتنع للاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة

الخصوص جايزة فيهما فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما فهو سو ا
في الامتناع عند ارادة العموم وكذا عند اللاوق حملا على الظاهر حتى تاتي قرينة
علي ارادة الخصوص انتهى وقول البها السبكي انه كعطف الشي علي نفسه تاكيد ا
وهو سايغ ورد بان عطف الشي علي نفسه ممتنع ولذلك امتنع العطف في الفاظ
التاكيد المعنوي لكونه يشبه ذلك كما قدمناه واذا علمت ان هذه الاحرف التسعة
مشتركة في اللفظ الذي هو الاعراب وتعلم انك ان عطفت انت ايها المخاطب
بهذه التسعة علي مرفوع رفعت المعطوف بها موافقة لذلك المرفوع
او عطفت بها علي منصوب نصبته اي ذلك المعطوف موافقه لذلك
المنصوب او عطفت بها علي مجزوم جزمته اي ذلك المعطوف موافقة
لذلك المجزوم وهذا ذكر تتميما والا فكلامه في المعطوف من الاسما وعلم من ذلك
اي من هذا الكلام انه يجوز عطف الاسم علي الاسم رفعا ونصبا وجرما وخفضا
حيث اتحد زمنهما وان اختلفت صيغتهما وحينئذ تقول في مثال عطف الاسم
علي الاسم في الرفع قام زيد وعمرو فعمرو مرفوع بقام بالعطف علي زيد
وتقول في مثال عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد
فيقعد مرفوع بالتجرد وبالعطف على يقوم وفي النصب لن يقوم ويقعد
زيد فيقعد منصوب بلن بالعطف علي يقوم وفي الجزم لم يقم ويقعد
زيد فيقعد مجزوم بلم بالعطف علي يقم هذا في متحد الزمان والصيغة ومثال متحد
الزمان دون الصيغة قوله تعالي يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد
معطوف علي يقدم لاتحادهما في الزمان دون الصيغة وقوله تعالي تبارك الذي
ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
فيجعل معطوف علي جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة فعلم انه لا يعطف ما
زمنه ماض علي ما زمنه مستقبل وعكسه فيعطف علي ما زمنه مستقبل
وصيغته صيغة الماضي علي ما زمنه مستقبل وصيغته صيغة المضارع
وعكسه ثم الحكم علي الفعل بانه معطوف فيه تجوز لان المعطوف انما هو
الجملة ولكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب
العطف للفعل كذا قيل وفيه انه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب في
في المعطوف ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل في المعنى كاسم

الفاعل

الفاعل وعكسه لان الاسم الفاعل يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل ولان
اسم الفاعل يوول بالفعل اذا حل محل اسم الفاعل فالاول نحو قوله تعالي ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا لان المعنى ان الذين تصدقوا لان حق الصلة من حيث
هي ان تكون فعلا ومن ثم ذكر المحقق ان التحقيق ان اسم الفاعل مع فاعله ليس
جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ مقدر بالفعل والثاني نحو قوله تعالي
اولم يروا الي الطير فوقهم صافات ويقبض لان المعنى قابضات لانه حال كما ان
المعطوف عليه وهو صافات حال والاصل في الحال ان يكون اسما ومثال عطف
الاسم المذكور علي الفعل قوله تعالي يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فمخرج معطوف
علي يخرج وجعله الزمخشري معطوفا علي فالق والرابع من التوابع وبه تتم
البدل وهو لغة العوض اي ما قام مقام غيره لكن في كلام ابن جني المبدل
اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا انتهى واصطلاحا
التابع المقصود بالنسبة اي الحكم الثابت للمتبوع بغير واسطة قال
ابن الانباري والغرض منه الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع والمجاز
انتهى فالتابع جنس اي كالجنس لانه تشمل التوابع كلها والمقصود فصل
اي كالفصل لانه خرج به النعت وعطف البيان والتاكيد فانها ليست
مقصودة بالنسبة بل مكملات للمقصود بالنسبة فان قيل مقتضى هذا ان
المبدل منه غير مقصود بالنسبة فيخالف ما نقله ابن القواس عن الجمهور من انه
مقصود بها اجيب بانه مقصود بها لكن لا بالذات والمقصود بها بالذات انما هو
التابع وهذا هو محل قولهم المبدل منه في نية الطرح اي ليس مقصودا بالنسبة
بالذات والا فليس المراد ان اعتباره ملغى من كل وجه بل لانه مقصود لغيره ومن
ثم قال شيخ المحققين لا بد في ذكر المبدل منه من فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا
لكلام الفصحا عن اللغوي بل يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالي وجعلوا
لله شركا الجن وبغير واسطة فصل اخر خرج به عطف النسق اي المعطوف
نسقا لانه وان كان المعطوف نسقا مقصودا بالنسبة اي الحكم الثابت
للمتبوع لكن بالواسطة التي هي حرف العطف فالمراد بالواسطة في كلامه
حرف العطف وهذا واضح في المعطوف بحرف مشترك في اللفظ والمعنى نحو
الواو واما المعطوف بحرف في اللفظ فالمعطوف عليه ليس مقصودا بالنسبة

الثابتة للمتبوع بل بنسبة اخري نحو ما جاني زيد بل عمرو او لكن عمرو
وجاني زيد لا عمرو او بل عمرو فهو خارج بقوله المقصود بالنسبة لما علمت
وهو اي البدل من حيث هو اربعة اقسام القسم الاول بدل كل من كل
وهو الذي تكون ذاته عين ذات الاول وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد
توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج ان يكون معه رابط يربطه بالمبدل
منه لانه عينه نحو الي صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر فانه بدل من العزيز
بدل كل من كل ونحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط
الثاني بدل من الاول بدل كل من كل وما ذاك الا لان هما العين واحدة
واستفيد من المثال المذكور ان تخالفهما اي البدل والمبدل منه بالصفة
وهي هنا في المبدل منه دون البدل وهي المستقيم والاضافة وهي هنا
في البدل دون المبدل منه وكذا التعريف لا يضر كما قد يتوهم وعبر الشيخ ابن
مالك عن هذا البدل بالبدل المطابق نظرا الي ان لفظ كل لا يطلق الا علي ما يقبل
التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله كما تقدم والقسم الثاني بدل بعض
من كل وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له
كالنصف او اكثر كالثلثين خلافا للكسائي حيث ادعي ان البعض لا يقع الا
علي ما دون النصف ولا يشترط ان يكون مفهومه بعضا من مفهوم
الاول وهو يفيد ايضا توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا بد ان يكون
معه رابط يربطه بالمبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا به او مقدرا
فالاول نحو اكلت الرغيف ثلثه وعند الكسائي لا يسمي هذا بدل بعض لما علمت
والثاني نحو ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن
استطاع بدل من الناس الصادق بالمستطيع وغيره بنا علي ان ال في الناس
للاستغراق لا للعهد بدل بعض من كل والرابط محذوف اي مقدر
تقديره منهم وليس من اسم موصول فاعل الحج والا لزم ان يجب علي جميع
الناس ان يحج مستطيعهم فاذا لم يحج اثموا كلهم وذلك باطل لان فيه تكليف
غير المستطيع ان يحج المستطيع اذ التقدير حينئذ ولله علي الناس ان يحج الذي
استطاع منهم ولا اي وليس من شرطية والجواب محذوف وهو فليحج لدلالة
ما تقدم عليه لانه لا حاجة لدعوي الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه

فان

نصه ٣
جار ومجرور
اي به لله خبر مقدم وحج مبتدأ مؤخر وعلي الناس متعلق بمتعلق الخبر الذي هو ثابت وفاعل المصدر محذوف تقديره حجهم وهو مضاف الي مفعوله وهو البيت

فان جعلت ال في الناس للعهد وهو المستطيعون كان بدل كل من كل ومن ثم قال
الجمال ابن هشام والحق انها اي بدل البعض وبدل الكل محتملان في الاية انتهى ثم
الحكم علي من بانها ليست فاعلا ولا شرطية انما هو علي القول الاصح فيهما ومقابل
الاصح يجوز كونها فاعلا وبه قال ابن السيد اي ويكون معنى تكليف غير المستطيع
بان يحج المستطيع انه يلزم غير المستطيع ان يامر المستطيع بالحج ويجوز كونها شرطية
وبه قال الكسائي واما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد
نقل الشيخ ابو حيان ثبوته وجعل منه لقيته غدوة يوم الجمعة على ان يوم
الجمعة بدل من غدوة ونظر فيه بعضهم وذكر الجلال السيوطي ان ثبوته هو
المختار قال وقد وجدت له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالي اوليك يدخلون
الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنه انتهى ورد
بان ال في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل واستشهد
له بعضهم بقول القايل ٥ رحم الله اعظما دفنوها ٥ بسجستان طلحة الطلحات ٥
فابدل طلحة وهي كل من الاعظم وهي بعض واعترض بانه يجوز ان يكون اراد
بالاعظم جملة طلحة وانما خص الاعظم بالذكر لانها دعامة البدن واصل بنايه
وحينيذ يكون بدل كل من كل والقسم الثالث بدل الاشتمال وهو ما يكون بينه
وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية وهو يفيد ايضا توكيد النسبة
وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من رابط يربطه بالمبدل منه وهو
هنا الضمير ملفوظا به او مقدرا ايضا فالاول نحو قوله تعالي يسالونك عن
الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال وانما سمي هذا
البدل بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر في المثال المذكور علي البدل
وهو قتال اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف علي المظروف فانه
ليس بلازم ان يكون اشتمال المبدل منه علي البدل من هذه الحيثية كما
قد يتوهم من المثال المذكور بدليل نفعني زيد علمه وسلب زيد ماله ولا
يكون البدل مشتملا علي المبدل منه من الحيثية المذكورة نحو سرق زيد ثوبه فانه
ليس بلازم بدليل ما سبق وقولك سرق زيد فرسه اشتمال اي المبدل منه علي
البدل من حيث كونه مشعرا به اي مجملا به ومتقاضيا اي طالبا له في الجملة
بحيث تبقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الي ذكره اي البدل منتظرة له

لكون الحكم اي النسبة اليه لا تناسبه بحسب الظاهر غالبا وانما تناسب البدل فيجي هو اي المبدل مبينا لما اجمل اولا كالمثل المذكورة الاتي اي ان المسئول عنه في الحقيقة القتال في الشهر الحرام والنافع علم زيد والمسلوب ماله وبقولنا غالبا لا يرد ان بدل الاشتمال قد يوجد مع كون النسبة مناسبة للمبدل منه حقيقة دون البدل نحو اكلت الجزر ورقه والثاني اي ما الرابط فيه مقدر نحو قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدلا من الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه هذا ونقل عن ابن جماعة انه نقل في حواشيه عن ابن المصان ان المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا ويستفيد من المثال جواز ابدال النكرة من المعرفة فان المبدل منه معرف والبدل منكر والقسم الرابع بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي ذكر اي سبق اليه اللسان غلطا لا ان ذلك البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم نحو قولك رايت زيدا الفرس فالفرس بدل من زيد بدل غلط لان زيدا ذكر غلطا لانك اردت ان تقول ابتدا رايت الفرس فغلطت اي سبق لسانك الي زيد فذكرت زيدا عوضا عن الفرس ثم تبين لك غلطك اي سبق لسانك الي ذكر زيد فرجعت عن ذكر زيد فابدلت الفرس منه اي من زيد وهذا القسم لم يذكره اهل المعاني لانه لا يقع في فصيح الكلام وهم لا يتكلمون الا علي الكلمات الفصيحة بخلاف النحاة فمن عاب علي النحاة ذكره غير مصيب فقد علمت ان الغلط مرجعه اللسان ولم يتعرض المص لبدل النسيان اي الذي ذكر بدلا عن اللفظ الذي جي به نسيانا ومرجعه الجنان اي القلب وذلك كقولك وقد تصدقت بدينار ثم نسيت ذلك وظننت انك تصدقت بدرهم فهم لاخبارك بالتصدق بدرهم تذكرت انك انما تصدقت بدينار فالدينار ذكر بدلا عن اللفظ الذي ذكر نسيانا فالمبدل منه وان ذكر عن قصد وروية لكن تبين فساد قصده قال الجمال بن هشام في شرح القطر وربما اشكل علي كثير من الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان وايضاح الفرق ان الغلط في اللسان والنسيان في الجنان انتهى ولم يتعرض المص ايضا للبدل الذي يقال له بدل الاضراب اي البدا الانتقال وذلك كقولك وقد تصدقت بدرهم ودينار ثم بعد اخبارك بانا تصدقت بدينار تصدقت بدرهم دينار فالمبدل منه حينئذ مذكور

لا عن

عن قصد وروية ولم يتبين فساده كما تقدم في بدل النسيان فالفرق بينهما واضح وشرط بدل البدا كما قال شيخ المحققين ان يرتقي من الادني الي الاعلي اي كالمثال المذكور وذكر ان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة وان النوعين الاولين لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف الثالث قال فانه معتمد الشعر كثيرا مبالغة وتفننا كانك تغلط نفسك وادعا الغلط واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح انتهى ملخصا والاكثرون علي ان العامل في البدل في نحو قوله تعالي ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وقوله تعالي قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم فان بيوت بدل من من ومن امن بدل من الذين وقد ظهرت فيهما اللام وقد حكي عن ابي علي الفارسي انه قيل له كيف تقول ان البدل يكون ايضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز ان يوضحه انتهى وذهب غير الاكثر الى ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وهل يجوز ان يتعدد البدل قال الشيخ ابو حيان واما بدل البدا عنده من اثنيه فتكررت فيه الابدال واما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرير فيها ومنعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر انتهى ولما فرغ من الكلام على المرفوعات شرع في الكلام علي المنصوبات فقال المنصوبات جمع منصوب لا منصوبة بدليل قوله ستة عشر منصوبا وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل في المنصوبات وغيرها محمول عليها ومشبه بها الاول منها المفعول به نحو زيدا من قولك ضربت زيدا والثاني منها المفعول المطلق نحو ضربا من قولك ضربت ضربا وقدم المفعول به على المفعول المطلق مع ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة ومن ثم قدمه غير واحد لان المفعول به احوج الي الاعراب لانه الذي بينه وبين الفاعل الالتباس لولا الاعراب ومن ثم قال قطرب المقتضي للاعراب تمييز الفاعل عن المفعول به كما تقدم والثالث منها المفعول لاجله نحو تاديبا من قولك ضربت ابني تاديبا والرابع منها المفعول فيه قدم المفعول لاجله على المفعول فيه لان المفعول لاجله ادخل من المفعول فيه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا نحو يوم وخلف من قولك صليت يوم الجمعة خلف الامام والخامس

غير العامل في المبدل منه واستدل له بظهور العامل في البدل حم

منها المفعول معه نحو النيل من قولك سرت والنيل والسادس منها خبر كان
وخبر اخواتها نحو قايما من قولك كان العشي قايما والسابع منها اسم ان واسم
اخواتها نحو الظلم من قولك ان الظلم قايم والثامن منها الحال نحو راكبا من قولك
جا الامير راكبا والتاسع منها التميز نحو مالا من قولك انتهب الناس مالا
والعاشر منها المستثنى نحو قليلا من قولك هلكت الفرسان الا قليلا والحادي
عشر منها اسم لا العاملة عمل ان نحو شجاع من قولك لا شجاع حاضر ولم يذكر خبر لا في
المرفوعات والثاني عشر منها المنادي المضاف وشبهه اي شبه المضاف
فالاول اي المضاف نحو غياث من قولك يا غياث المستغيثين والثاني اي
المشبه بالمضاف نحو لطيفا من قولك يا لطيفا بالعباد وكان الاولي عدم التقييد
بذلك كما فعل في اسم لا لان كلامه في المنصوب الشاملة للمنصوب محلا بدليل
ماسياتي في كلامه من تقسيم المفعول به الي ظاهر والي ضمير وانما افرد المنادي
بالذكر مع انه من قسم المفعول به لان له احكاما تخصه والثالث عشر منها خبر كاد
وخبر اخواتها ولم يذكر اسم هذا القسم اي كاد واخواتها في المرفوعات نحو تزهق
من قولك كادت النفوس تزهق والرابع عشر منها خبر ما الحجازية وخبر
اخواتها نحو اغير من قولك ما احد اغير من الله ولم يذكر اسم ما الحجازية واخواتها
في المرفوعات والخامس عشر منها التابع للمنصوب وهو اربعة نعت وتوكيد
وعطف وبدل فالنعت نحو قتيلا من قولك رايت رجلا قتيلا والسادس
عشر وبه تتم المنصوبات الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل
باخره شي يقتضى بناه كنون الاناث ونون التوكيد نحو يفلح من قولك لن يفلح
الظالم وفيه ماعلمت من ان الكلام في المنصوبات ولو محلا وما اتصل به نون
الاناث او نون التوكيد من المنصوب محلا وقد قدمنا ان قياس ماهنا ان يذكر
الفعل المضارع المرفوع في المرفوعات ولها اي لهذه المنصوبات ابواب تذكر فيها
الاول منها المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي تعلق به فال فيه موصولة
وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب بقرينة المقام الذي وقع عليه اي
تعلق به بلا واسطة فعل الفاعل حقيقة اي الفاعل الحقيقي كانزل الله
الغيث وخلق الله العالم وخلق الله السموات لتعلق فعل الفاعل وهو الخلق بهما
فقول غير واحد في هذا انه لا يجوز ان يكون مفعولا به الا على راي المعتزلة وهم

اكثر النحاة لان المفعول به ما كان موجودا قبل فعل الفاعل الذي تعلق به وهم
يقولون ان المعدوم شي بمعنى ذات مفتقرة في العدم وابرازه للوجود معنى واقع
عليه الذي هو الخلق في المثالين المذكورين كوقوع الضرب علي المضروب مردود
لانه كما علمت وصرح به بعض المحققين انه ليس من شرط المفعول به وجوده
في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سوا كان موجودا
في الخارج نحو ضربت زيدا ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار وسنوضح هذا في باب
المفعول المطلق او وقع عليه فعل الفاعل مجازا اي الفاعل اي غير الحقيقي وهو
الاصطلاحي نحو انبت الربيع البقل وبتفسير الفعل بالتعلق تبين ان قوله ويصح
نفيه عنه اي عن المفعول غير محتاج اليه لان تعليق الفعل به اعم من ان يكون علي جهة
الثبوت او النفي لان هذه الزيادة انما جابها ليدخل نحو زيدا من قولك ماضربت
زيدا فان زيدا مفعول به مع ان الفعل منفي عنه علي الاتيان بهذه الزيادة مضر
لان حاصل التعريف حينيذ ان المفعول به يعتبر فيه امران وقوع الفعل عليه وصحة نفيه
عنه فمتى تخلف احدهما لم يكن مفعولا به وان وجد الاخر والفعل فيما ضربت زيدا
منفي عن زيد وليس واقعا عليه فلا يكون مفعولا به لتخلف وقوع الفعل عليه
وبقولنا المنصوب يخرج المجرور في نحو مررت بزيد فان زيدا وان كان في الحقيقة
مفعولا الا انه في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به نبه عليه شيخ المحققين
وبقولنا بلا واسطة يخرج المنادي نحو يا عبد الله فان عبد وان كان في الحقيقة
مفعولا به لكن في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به وهو اي المفعول به المتقدم
ذكره يكون علي قسمين ظاهر ومضمر وقد قدم في باب الفاعل ان اقسام الظاهر
ثمانية وقدم فيه بيان حقيقة الضمير وقدمنا ثم انه ينقسم الي مستتر وبارز
والبارز ينقسم الي متصل ومنفصل واذا اردت معرفة كل من المفعول الظاهر
والضمير فالمفعول به الظاهر الصريح نحو زيدا من قولك ضربت زيدا لتعلق فعل الفاعل
به على جهة الثبوت وزيدا من نحو قولك ماضربت زيدا لتعلق فعل الفاعل به على جهة
النفي والظاهر المؤول نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله اي اشراككم وقس على ماتقدم
اي على ماذكر بقية اقسام الظاهر الثمانية المتقدمة في الفاعل فلا عود ولا
اعادة والمفعول به المضمر لا يكون مستترا وانما يكون بارزا والبارز قسمان لا
ثالث لهما متصل بعامله ومنفصل عنه اى عن عامله فالمتصل بعامله

مالا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار وفيه ان هذا يصدق على التا
من قمت مع انها فاعل لا مفعول به فهو غير مانع والمنفصل عن عامله بخلافه وهو
ما يتقدم على عامله او يلي الا في الاختيار وفيه انه يصدق على نحو انا لانه
يلي الا في الاختيار تقول ما قام الا انا مع انه فاعل لا مفعول به فهو غير مانع واجيب
بان ما وقع في الاول والثاني على الاسم المنصوب لفظا او محلا بقرينة المقام والتمثيل
وكل من التا وانا اسم مرفوع فهذا تعريف لنوع من المتصل والمنفصل وهو المنصوب
لا لمطلق المتصل والمنفصل الشامل كل منهما للمرفوع ويجوز ان يكون تعريفا لمطلق
المتصل والمنفصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل فتكون ما واقعة على الاسم
مطلقا اعم من ان يكون منصوبا او مرفوعا متصلا او منفصلا فلا يرد ما ذكره
لان الاول متصل والثاني منفصل فان قيل يلزم من كون الضمير لا يتقدم على
عامله ان لا يلي الا في الاختيار وبالعكس فما فايدة الجمع بينهما اجيب بانا
لا نسلم ان ما لا يتقدم على عامله هو لا يلي الا في الاختيار الا ترى ان نحو انا
لا يتقدم على عامله ويلي الا في الاختيار وعلى التسليم وان كان الكلام في المنصوب
فالغرض من ذلك مجرد الايضاح وخرج بالاختيار الضرورة فلا يرد ما جا
في الضرورة من نحو قول القايل ان لا يجاورنا الاك ديار اذ القياس
الا اياك فجا بالمتصل موضع المنفصل وانكر المبرد ورد ذلك وانشد سواك
ديار وكل منهما اي من المنفصل والمتصل المذكورين اثنى عشر قسما وقد
قدمنا في باب الفاعل انه كان القياس ان يكون اربعة عشر قسما سبعة منها
للحاضر وهو المتكلم والمخاطب وخمسة منها للغايب وهو غير المتكلم والمخاطب
فلا يشكل ان انها تستعمل في الباري سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا ولا
يوصف بالغيبة كما سياتي امثلة ذلك المتصل زيد اكرمني للمتكلم وحده
وزيد اكرمنا بفتح الميم للمتكلم ومعه غيره او معظم نفسه وانما قيد بفتح الميم لان نا
مع سكون الميم تكون فاعلا لا مفعولا وزيد اكرمك بفتح الكاف للمفرد المخاطب
المذكر وزيد اكرمك بكسرها اي الكاف للمفردة المخاطبة المونثة وزيد اكرمكما
لمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا او مونثا وزيد اكرمكم لجماعة الذكور المخاطبين
وزيد اكرمكن لجماعة الاناث المخاطبات وزيد اكرمه للمفرد المذكر الغايب
والاولى اسقاط المذكر لاستعماله في الباري تعالى وهو لا يوصف بذلك وفيه انه

يستعمل

يستعمل في اللفظ الدال وهو يوصف بانه مذكر وزيد اكرمها للمفردة المونثة الغايبة
وزيد اكرمهما للمثنى الغايب مطلقا اي مذكرا او مونثا وزيد اكرمهم لجماعة الذكور
الغايبين وزيد اكرمهن لجماعة الاناث الغايبات والكاف والهاء فيهن
اي في اكرمك واكرمه وما بعدهما هي الضمير وحدها واما المتصل بهما من الميم
والالف في اكرمكما واكرمهما والميم في اكرمكم واكرمهم والنون المشددة في اكرمكن
واكرمهن حروف دالة على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا ومقتضى كلامه ان الالف
في اكرمها ليست من مسمى الضمير وهو قياس من عند الكوفيين حيث ذهبوا الى
ان الضمير هو الها وحدها وتقدم عن البصريين ان الضمير هو المجموع وقياسه
هنا ان يكون كذلك ويقال في كل منها اي لفظ اليا ونا والكاف والها ضمير متصل
في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني للشبه الوضعي لا يظهر فيه اعراب
وهذه اليا التي هي يا المتكلم كما تكون في محل نصب تكون في محل جر وكذا الكاف والها
كما يكونان في محل نصب يكونان في محل جر واما نا فقد علمت انها تكون في المحال
الثلاثة وامثلة المنفصل زيد اياي اكرم للمتكلم وحده وزيد ايانا اكرم للمتكلم
ومعه غيره او المعظم نفسه وزيد اياك بفتح الكاف اكرم للمخاطب المفرد
المذكر وزيد اياك بكسرها اي الكاف للمخاطبة المفردة المونثة وزيد اياكما
اكرم لمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا او مونثا وزيد اياكم اكرم لجماعة الذكور
المخاطبين وزيد اياكن اكرم لجماعة الاناث المخاطبات وزيد اياه اكرم
للمفرد الغايب وزيد اياها اكرم للمفردة الغايبة وزيد اياهما اكرم لمثنى الغايب
مطلقا مذكرا او مونثا وزيد اياهم اكرم لجماعة الذكور الغايبين وزيد اياهن
اكرم لجماعة الاناث الغايبات وايا فيهن اي في اياي واياك واياه وما عطف
عليها من فروعها بكسر الهمزة وتشديد التحتية هي الضمير وحدها واما المتصل
بها حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع والافراد
تذكيرا وتانيثا ويقال في اياي في كل منها اي من هذه الامثلة ضمير منفصل
في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني لما تقدم لا يظهر فيه اعراب ولا
تكون ايا الا في محل نصب فان قيل حيث كان التكلم والخطاب والغيبة مدلولات
لهذه اللواحق يلزم ان يكون الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب اي على الذات
مع الصفة المذكورة بل على مجرد الذات وخلاف ما قدمه المص في باب الفاعل

هو

من ان الضمير ما دل علي متكلم او مخاطب او غايب اي على الذات مع الصفة المذكورة
اجيب بان التكلم والخطاب والغيبة ليست مدلولات للضمير لكن لما كان
لا يعلم دلالته على ذلك الا بتلك اللواحق نسبت الدلالة علي ذلك لتلك اللواحق
من فهذه اللواحق من القرينة المعينة للمعنى المراد من المشترك ومن المعلوم ان
قرينة المشترك لا يتوقف عليها اصل دلالته على ذلك المعنى بل تعيين ذلك المدلول
هذا واختار الشيخ ابو حيان ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين
ان هذه اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي زيدت للاعتماد عليها واختار
الشيخ ابن مالك ما ذهب اليه جمع منهم الخليل ان كلا من ايا ولواحقها
ضمير اضيف الاول للثاني والثاني في محل جر باضافة الاول اليه وذهب الزجاج
الزجاج الي ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق ضماير في محل جر باضافته اليها والثاني
منها المفعول المطلق عن التقييد بصلة اي الذي يصدق عليه قولنا
مفعولا صدقا غير مقيد بجار حرفا او ظرف ومن ثم قال سيد المحققين
ولفظ المطلق اشارة الي عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق وقول المص اي الذي
يصدق عليه قولنا الخ ظاهر انه لا يقال لغيره من المفاعيل حتى المفعول به مفعول
من غير تقييد وبه صرح ابن هشام حيث قال المفعول المطلق ما يقع عليه اسم
المفعول بلا قيد والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به انتهى وهو
مخالف لما في المغني من قوله جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا
المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا علي
المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون علي ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
انتهى وانما كان حق للمفعول المطلق ذلك لانه المفعول حقيقة للفاعل وقد يجاب
بان المراد المفعول والمفعول به حقهما ما ذكر فيهما وان كان الاستعمال جا بخلافه المطلق
بخلاف بقية المفاعيل فانها ليست بمفعول للفاعل وتسميه كل منها مفعولا
انما هو باعتبار تعلق فعل الفاعل به لكونه وقع عليه او نفي عنه او وقع لاجله
او وقع فيه او وقع معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الي تقييد بالصلة
فقيل مفعولا به او له او فيه او معه وهذا اصطلاح اهل البصرة واما اهل
الكوفة فلا يسمون مفعولا الا المفعول به وما عداه يسمونه المشبه بالمفعول
وهو اي المفعول المطلق المصدر الفضلة وقد علمت ان المصدر اصطلاحا

هو اللفظ

هو اللفظ الدال علي الحدث الجاري علي فعله ولغة هو نفس الحدث وهو المفعول
للفاعل حقيقة وتسمية اللفظ الدال عليه مفعولا انما هو بالنظر لدلالته عليه
نظرا الي الغالب من ان الحكم علي اللفظ حكم علي ما هو مدلوله وفي كلام سيد المحققين
ان للمفعول المطلق اسم للاثر الحاصل بالمصدر قال لكن لما كان المعنى المصدري
والاثر متقاربين لم يفرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر
والتحقيق ما ذكر انتهى اي من انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر وذلك
المصدر هو المؤكد لعامله اي لما اشتمل عليه عامله من المصدر بمعنى الحدث
فيفيد ما يفيده عامله من ذلك المصدر من غير زيادة او المبين لنوعه اي
لنوع ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر زيادة علي التاكيد او المبين
لعدده اي عدد ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر اي لعدد مراته زيادة
علي التاكيد واذا اردت معرفة كل من المؤكد لعامله وما ذكر معه فالمؤكد
لعامله اقسام ثلاثة لان عامله تارة يكون فعلا نحو ضربت ضربا اي
احدثت ضربا ضربا وتارة يكون اي عامله وصفا نحو انا ضارب ضربا اي
انا موجد ضربا ضربا وتارة يكون اي عامله مصدرا نحو عجبت من ضربك
ضربا اي من ان ضربت ضربا فالتاكيد في الحقيقة كما علمت انما هو للمصدر الذي
اشتمل عليه العامل لا نفس العامل ونسبته للعامل توسعا ولما كان هذا المؤكد
بمنزلة تكرير الفعل لم يثن ولم يجمع اتفاقا فلا يقال ضربت ضربتين ولا ضربت
ضروبا لان الفعل لا يثنى ولا يجمع والمبين لنوعه اي لنوع عامله اقسامه اربعة
لانه اما ان يكون مبينا بالوصف اي بسببه اما مع ذكر الموصوف نحو ضربت
ضربا شديدا او بدون ذكره نحو من عمل صالحا او ان يكون مبينا بالاضافة
اي بسببها نحو ضربت ضرب الامير اي ضربا مثل ضرب الامير واما ان يكون
مبينا بالاشارة اي بسببها نحو ضربت ذلك الضرب وفي جعل هذا الاخير من
المصدر المبين نظر وانما هو مما ينوب عن المصدر في ذلك كما سنبينه او اما ان
يكون مبينا بسبب لام العهد نحو ضربت الضرب اي المعهود للمخاطب والا
والاصح تثنية وجمع هذا النوع نحو ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضروبا
مختلفة قال الله تعالى وتظنون بالله الظنون والمبين لعدده اي لعدد عامله
اي من مرة او مرتين او مرات وهذا النوع يثنى ويجمع اتفاقا نحو ضربت

ضربة اوضربتين اوضربات وخرج بالمصدر غيره من الحال الموكدة نحو ولي مدبرا
ومن الذوات فلا ينصب مفعولا على الحقيقة وفي كلام ابن هشام توهم اكثر النحويين
ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا والذي دعاهم لذلك انهم يمثلون بافعال
العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات ولو مثلوا بافعال الله
عزوجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات
جميعا وبنى على ذلك ان السموات من قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق
اي لبيان النوع كما صرح به ابن الحاجب وانما كان ذلك مفعولا مطلقا لانه يقع
عليها اسم مفعول بلا قيد اذ يقال فيها مفعولة لا مفعولة بها واقول ذكر
الامام التقي السبكي ان من ادعى كون السموات مفعولا مطلقا بناه على ان
الخلق غير المخلوق فهو من المصدر وقد قال في خلق الله العالم وان كان في ذاته
موجدا بفعل الله فالخلق واقع له فاندرج تحت حدهم المفعول به وان زاد بامر
اخر وهو كون ذاته موجدة بفعل الله اي وقد قالوا ان المفعول المطلق ما كان
الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والحق ان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا
ولا يشترط ان يكون مفعولا للفاعل حقيقة ليشمل الامور القايمة بالفاعل كالعلم
القايم بذاته تعالى كما ان لا يشترط في الفاعل ان يكون فعل الفعل حقيقة نحو علم الله
انتهى وذكر الجلال السيوطي ان للامام السبكي تاليفين في هذه المسيلة احدهما
مطول والاخر تلخيص لم ذكر فيه ان نحو السموات وصالحا في خلق الله السموات
وعملت صالحا هو نفس المفعول لا محل الفعل والمفعول غيره نحو زيدا من قولك
ضربت زيدا فان زيدا مفعول به لانه محل الفعل والمفعول الذي اوجده الفاعل هو
الضرب وانما سمي اللفظ من ظن ان المفعول المطلق شرطه ان يكون مصدرا وليس
كذلك وليس كل مفعول مطلق مصدرا انتهى وهو يوافق ما تقدم عن ابن هشام
وبقولنا الفضلة نحو قولك ضرب ضرب شديد فانه وان كان مصدرا موكدا
لعامله ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة لانه نايب الفاعل ونحو قولك
ضربك ضرب شديد وضربك ضربتان فان الاول مصدر مبين لنوع عامله والثاني
مبين لعدده وليسا من المفعول المطلق لانهما عمدة لا فضلة لانهما خبر وقد ينوب
على التوسع وهو ارتكاب اللغة الموكدة عن المصدر وهو اما نايب عن المصدر
الموكد او عن المصدر المبين فالاول ما ناب عن المصدر مما هو مشارك له

مطلب المصدر والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا

في مادته وحروفه كاسم المصدر غير العلم نحو اغتسل غسلا او اسم العين نحو والله
انبتكم من الارض نباتا ومنه ضبة في قول المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة
كبيرة كما اشار اليه شارحه المحقق او المصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا او ما
هو مرادف له معنى نحو قعد جلوسا بنا على ان ذلك المرادف منصوب بالفعل
المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه
والثاني ما ناب عن المصدر مما يدل عليه من صفته نحو سرت احسن السير
او من ضميره نحو قوله تعالى لا اعذبه احدا او من اشارة اليه كضربته ذلك الضرب
كما علمت او من دال على نوعه نحو رجع القهقري او على عدده نحو ثمانين جلدة
او على التة كضربته سوطا وهو سماعي فلا يجوز كتبته قلما او من كل او بعض مضافا
للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل وضربته بعض الضرب الثالث منها المفعول لاجله
وهو السبب الحامل للفاعل على الفعل ويقال له ايضا المفعول له ويقال له ايضا
المفعول من اجله وهو المصدر القلبي المذكور علة لحدث شاركه اي
المصدر بالنصب مفعول مقدم الحدث بالرفع فاعل موخر ويجوز العكس
والاولى اولي والمراد المشاركة في الزمان والفاعل اي بان يكون زمنهما واحد
وفاعلهما واحدا وله ثلاثة احوال مجرد من ال والاضافة ومقرون بال
ومضاف فالحال الاول اي المجرد من ال والاضافة نحو قمت اجلالا
للشيخ فالاجلال مصدر قلبي وفاعل القيام والاجلال واحد وهو
المتكلم لان القيام والاجلال صدرا منه وقاما به فقد ذكر شيخ المحققين
ان معنى مشاركتهما في الفاعل ان يقوما بشي واحد وزمانهما واحد لان
القيام قارن الاجلال في الزمان وقد ذكر شيخ المحققين ان معنى مشاركتهما
في الزمان ان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيتك طمعا في معروفك او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو
جيتك اصلاحا لك والحال الثاني اي المقرون نحو ضربت ابني التاديب فالتاديب
مصدر قلبي وفاعل الضرب والتاديب واحد وهو المتكلم وزمانهما كذلك لان زمان
المصدر زمان الحدث والحال الثالث اي المضاف نحو قصدتك ابتغا
معروفك فان ابتغا مصدر قلبي وفاعل القصد والابتغا واحد وهو المتكلم
وزمانهما واحد ولا يخفى ان اشتراط هذه الشروط اعني المصدرية وكونها قلبية

ومشاركة الحدث للمصدر في الزمان والفاعل انما هي لجواز النصب للمفعول المذكور لا لتحقق ماهيته فان فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف التعليل الاربعة التي هي اللام والبا وفي ومن ففاقد المصدرية نحو والارض وضعها للانام فان الانام علة للوضع وليس الانام مصدرا وفاقد القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق اي افتقار فان املاق علة للقتل وهو وان كان مصدرا لكنه ليس قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان نحو قوله امرئ القيس فجيت وقد نضت لنوم ثيابها اي خلعت ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول ابن ضمرة الهذلي

واني لتعروني لذكراك هزة اي نشاط فان الذكري علة لعروي الهزة وفاعل العرو والهزة مختلف فان فاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكري هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك وانما قلنا ان هذه الشروط لجواز النصب لان يجوز فيه اي في المفعول لاجله المستوفي للشروط المذكورة الجر بحرف التعليل لكنه بقلة في الحال الاول اي المجرد من ال والاضافة نحو قوله من امكم لرغبة فيكم جبر وبه رد على الجزولي في منعه الجر فيما ذكر ويكثر في الحال الثاني اي المقرون بال ومن القليل قوله لا اقعد الجبن عن الهيجا ويستويان اي الجر والنصب في الحال الثالث اي المضاف فمن النصب قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله وجه الاول بانه لما تجرد اشبه الحال والتمييز فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخ المحققين الاحسن ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل انتهى لان ما يذكر من العلل تابع للوجود وانكار بعضهم له ليس في محله الرابع منها المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لان العامل يصل اليه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه كما سياتي وهو اي المفعول فيه المسمى ظرفا عند البصريين لوقوع الفعل فيه بالمعنى الاتي ويسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفرا من الكوفيين محلا لان الظرف عند الكوفيين ما تناهت اقطاره كالجراب وهو ما اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذوفا جوازا او وجوبا ضمن معنى في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح بها في الظرف التي لا تتصرف كعند بل لو صرح بها في شي نحو سرت في يوم الجمعة لم يسمى ظرفا اصطلاحا فلا يكون من المفعول فيه وانما فسرنا ما باسم لقوله في بيانها من اسم زمان مطلقا

عن التقييد

عن التقييد بالمبهم اي سوا كان مبهما او مختصا واختصاصه اما بوصف او اضافة او بلام التعريف او كان معدودا او نعني نريد معاشر النحاة بالمختص ما يقع جوابا لمتى ونعني بالمعدود ما يقع جوابا لكم وفيه ان المعدود كالعشر الاول كما يصلح ان يكون جوابا لمتى يصلح ان يكون جوابا لكم فهو وارد على كل من تعريفي المختص والمعدود ونعني بالمبهم في الزمان ما لا يقع جوابا لشي منهما وانما كان المراد بالاطلاق ما ذكر لقوله او اسم مكان مبهم وهو اي المبهم في المكان ما ليس له صورة يدل عليها بنفسه بل تتوقف دلالته عليها على شي اخر ولا اي وليس له حدود محصورة كاسما الجهات كفوق وتحت فانه لا حدود محصورة لشي منها ولا يدل على صورة مسماة بحيث ينكشف ويعلم الا بذكر ما يتعلق به وهو المضاف اليه بخلاف الدار والبيت فانه يدل على صورة مسماة بنفسه وله حدود محصورة فانتصابهما في نحو دخلت الدار وسكنت البيت ليس على الظرفية بل على التوسع باسقاط الخافض فليس من المفعول فيه وانما صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الا مبهما لان اصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما قاله المص فان قيل حيث تضمن اسم الزمان واسم المكان معنى في كان حقه البنا لما علم من ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى اجيب بان المقتضى للبنا ان يخلف الاسم الحرف في افادة معناه الذي حقه ان يوديه به ويطرح ذلك الحرف غير منظور اليه هذا معنى التضمن كما تقدم وليس هذا منه اذ المراد هنا ان معنى الحرف مراعي في الكلام فليس الاسم قايما مقامه في افادة ذلك المعنى ثم اخذ المص يمثل لما تقدم من اسم الزمان المبهم والمختص بانواعه الثلاثة والمعدود واسم المكان المبهم مع ذكر انواعه الثلاثة فالزمان المبهم اشار اليه بقوله نحو صمت يوما واعتكفت حينا ومدة والمختص بالوصف اشار اليه بقوله يوما او يوما طويلا والمختص بالاضافة اشار اليه بقوله او يوم الخميس والمختص بلام التعريف اشار اليه بقوله او اسبوعا الاول اي المثال الاول المبهم والمثال الثاني الموصوف والمثال الثالث المضاف والمثال الرابع المقرون بال والمثال الخامس المعدود والمكان المبهم ثلاثة انواع الجهات الست واسما المقادير وما صيغ من الفعل فالنوع الاول اشار اليه بقوله نحو جلست خلف زيد ومن بقية اسما الجهات

قوله او معدود واما هذا مبني على ما في شرحه ... وجرى عليه الفاكهي في شرحه على القطر بعد ان قسمه الى قسمين من قبيل المختص قال المرادي واما المعدود فهو قسم ثالث انتهى فالمن جعله قسما ثالثا خلا

قوله او اسم مكان مبهم وهو الخ وعرفه المصنف في شرحه على الشذور بعبارة والفاكهي في شرحه على القطر بتعريف اوضح من هذا قالا هو ما لا يختص بمكان بعينه كاسما الجهات فانها لا تختص بموضع دون اخر كالفوق مثلا فانه يقال لفوق جلست فوق السطح فان فوق هذا مبهم ولا تتوهم انه مختص بخلاف المسجد والدار في قولك دخلت الدار او المسجد او السوق فانه يجب عليك ان تصرح في حرف الجر لان هذه واشباهها امكنة مخصوصة الا ترى ان كل مكان لا يسمى مسجدا ولا دارا

الست لكل كاين في مكان نحو امام زيد ويرادف امام قدام ويمينه وشماله
وذات يمينه وذات شماله وشبهها اي شبه اسما الجهات الست في الشياع
كناحية الدار وجانبها ومكان بكر تقول جلست ناحية الدار وجانبها ومكان
بكر وفي كلام بعضهم ان جانب مما يتعين التصريح فيه بفي والي النوع الثاني اشار
بقوله واسما المقادير كميل وفرسخ وبريد كسرت ميلا وفرسخا وبريدا والي
النوع الثالث اشار بقوله وما صيغ اي اشتق من الفعل اي اللغوي الذي
هو اسم الحدث الذي هو المصدر الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته
ومادة عامله كرميت مرمي زيد فمرمي مشتق من المرمي الذي اشتق منه رمي
وفي التنزيل شاهد لهذا النوع وهو وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فلو
اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس ان
يجعل مجلس ظرفا بل يجب التصريح فيه بفي الا ما شذ من قولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فانه يحفظ ولا يقاس عليه لمخالفة مادته لمادة عامله
وهو الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو فلو عمل في مقعد قعد وفي مزجر
زجر وفي مناط ناط لم يكن في ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس وظاهر صنيعه
ان ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان وليس كذلك فكان حقه ان ينبه على
نظيره في اسم الزمان اذ قولك قعدت مقعد زيد يصح ان يراد به الزمان اي زمان
قعوده كما يصح ان يراد به المكان نبه عليه الشاطبي وقد تبع المص ابا علي الفارسي
في جعل اسما المقادير من اسم المكان المبهم وقد خالفه الشلوبين وجعلها من
الشبيه باسم المكان المبهم ويوافقه قول بعض شيوخ مشايخنا تعريف المص
للمكان المبهم بما ذكر لا يشمل اسما المقادير والصواب انها ملحقة باسما الجهات
بجامع التغيير والتبدل اي لان اليمين يصير شمالا والخلف يصير اماما الي غير ذلك
وفي اسما المقادير يصير المبدا انتهى وفي شرح الشذور لمصنفه وهو الجمال
ابن هشام وحقيقة القول فيه اي في هذا القسم الذي هو اسما المقادير ان
فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واما
الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية فعلى هذا يصح فيه القولان انتهى
وجعل المص ما صيغ من الفعل من اسم المكان المبهم يخالفه قول المرادي الظاهر انه
من المختص لا من المبهم كما نص عليه بعضهم وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية

جمز

حيث قال واما المكان فلا يكون من اسمايه ظرفا صناعيا الا مكانا مبهما او مشتقا
من اسم الحدث فجعله قسميه انتهى كلام المرادي وفي كلام بعضهم قد يقال انه يستعمل
مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد اذا علم هذا فلا باس بعلم ما خرج
عن التعريف فخرج بضمن معنى في نحو يوما من قوله تعالي يخافون يوما وحيث من قوله
تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان يوم وحيث وان كانا من اسما الزمان
والمكان ليسا على معنى في لانه ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم
واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان
فانتصابهما على المفعولية به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وخرج باسم الزمان
والمكان نحو قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في لان النكاح ليس
بواحد منهما والحق باسم الزمان والمكان في انتصابهما على المفعول فيه اشيا
منها اسما عرضت دلالتها على الزمان او المكان كاسما العدد المميزة بالزمان او المكان
كسرت عشرين يوما وثلاثين فرسخا وما افيد به كلية او جزئية الزمان او المكان
كسرت جميع اليوم وجميع الفرسخ او كل اليوم او كل الفرسخ او نصف اليوم او نصف
الفرسخ ومنها ان يكون اسم عين نحو لا اكلمه القارظين اى مدة غيبة القارظين
وهما رجلان خرجا لجمع القرظ فقعدا وطالت غيبتهما الخامس منها المفعول معه
اي الذي فعل الفعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه
او يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه والاصح انه قياسي وقيل سماعي ولاجله
اخر عن المفاعيل قال بعضهم ولم يقع في القران بيقين قال الجلال السيوطي قلت
في القران عدة مواضع اعرب كل منها مفعولا معه احدها وهو اشهرها قوله فاجمعوا
امركم وشركاكم اي اجمعوا انتم مع شركايكم الثاني قوله تعالي قوا انفسكم واهليكم
نارا اي مع اهليكم الثالث قوله تعالي لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين
انتهى وقد يقال مراد هذا البعض باليقين ما ينفي معه احتمال غير المفعولية المذكورة
وهو اي المفعول معه الاسم المنصوب الفضلة الواقع بعد واو المصاحبة
اي المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد المسبوقة بفعل
نحو جا الامير والجيش فقد دلت الواو على ان ما بعدها شارك معمول الفعل
الذي قبلها وهو الفاعل في ذلك الفعل في وقت واحد او مسبوقة باسم فيه معنى
الفعل وحروفه نحو انا ساير والنيل فيما تقدم فكل من الجيش والنيل صاحب

الفاعل في صدور الفعل عنه وهو المجي في الاول والسير في الثاني ونحو سرت والطريق
وانا ساير والطريق فالطريق صاحب الفاعل في وقوع الفعل عليه والناصب لهذا المفعول
ذلك الفعل او الاسم لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو ولا المخالفة فخرج بقيد الاسم
الفعل نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالنصب والجملة نحو سرت والشمس
طالعة برفعها وخرج بالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وخرج بالواقع
بعد واو المصاحبة شيان احدهما الواقع بعد مع نحو جيت مع زيد وثانيهما
الواقع بعد واو العطف نحو ضربت زيدا وعمروا فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو
لزيد في المضروبية لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له في ذلك في وقت واحد
وخرج بالمنصوب و بالمسبوقة بفعل نحو قولك كل رجل وضيعته بالرفع
عطف على كل والضمير راجع الى المضاف وهو كل اى رجل مع ضيعته كل رجل
مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم وخرج باسم
فيه معنى الفعل وحروفه نحو قولك هذا لك واباك بالموحدة فانه وان
تقدم فيه اسم فيه معنى الفعل بواسطة تاويله بالمشار اليه لكن ليس فيه حروف
ذلك الفعل الذى هو اشير فلا يتكلم به اي بهذا المثال خلافا لابي علي الفارسي
حيث اجازه قياسا على قولهم مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب علي المفعول معه
بتقدير فعل والتقدير ماكان لك وزيدا واجيب بوضح الفرق بينهما وهو قوة الداعي الي
تقديري في الثاني وهو تقدم ما الاستفهامية وتاخير المجرور وهما بالافعال اولي بخلاف
الاول ليس فيه الا الثاني السادس منها خبر كان وخبر اخواتها اى نظايرها
في رفع الاسم ونصب الخبر نحو قايما من قولك كان زيد قايما السابع منها اسم
ان واسم اخواتها اي نظايرها في نصب الاسم ورفع الخبر نحو زيدا من قولك ان
زيدا قايم وتقدما اي خبر كان واسم ان واخواتها في الكلام علي المرفوعات فلا
حاجة الى اعادة ذلك لما جبلت عليه النفوس من معادات المعادات الثامن
منها الحال والافصح تانيث وصفها فيقال حال حسنة وقد يونث لفظها فيقال
حالة حسنة والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة
وهي من التحول اي التنقل وهي نوعان موسسة وموكدة والمعرف هنا انما هو النوع
الاول المذكور تعريفه في قوله وهو اي الحال الوصف ولو تاويلا الفضلة اي ما ليس
جزا من الكلام النحوي وان توقف صدقه عليه المبين الهيئة اى صفة صاحبه اي

صاحب

صاحب ذلك الوصف قصدا فخرج بالوصف نحو القهقري في قولك رجع زيد
القهقري ودخل بقولنا ولو تاويلا الجملة الواقعة حالا نحو جا زيد والشمس طالعة
لانه في معنى مقارنا لطلوع الشمس ونحو ثبات في قوله تعالي فانفروا ثبات لانه
في معنى متفرقين فعلم ان المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المشابهة كما هو المتبادر لعله المشاهدة
والا لخرج ما تقدم ونحو تكلم صادقا ومات مسلما ولا يشكل على الوصف الحال
الموطية وهي الجامدة لان الحال في الحقيقة وصفها الا هي وخرج بالفضلة الخبر
نحو ضاحك من قولك زيد ضاحك وبالمبين للهيئة التمييز فانه مبين للذات وخرج
بقولنا قصدا النعت فانه وان بين هيئة صاحبه نحو رايت رجلا راكبا فان المقصود
بالذات من النعت بيان التقييد وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض ورب شي يقصد لمعني
خاص وان لزم منه معنى اخر ويقال بمثل ذلك في بعض افراد التمييز نحو فارسا من
قولهم لله دره فارسا فان فارسا وان حصل به بيان الهيئة فليس الغرض من ذكره
ذلك ثم اخذ يعمم في صاحب الوصف فقال فاعلا كان صاحبه اي الوصف لفظا
نحو زيد من قولك جا زيد راكبا حال من زيد وهو فاعل جا لفظا او معنى نحو
زيد من قولك زيد في الدار قايما فان قايما حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذي
انتقل من المحذوف نسيا الي الظرف وانما كان فاعلا معنى لان الفعل وهو استقر
مثلا لما حذف نسيا وانتقل الضمير منه الى الظرف لم يكن ذلك الفعل موجودا في
اللفظ ولا في التقدير بل معناه مفهوم من الظرف وقيل حال من زيد لانه وان كان مبتدا
صورة هو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد في الدار قيل وهو اقرب الي معنوية الفاعل
او كان صاحبه مفعولا لفظا نحو الفرس من قولك ركبت الفرس مسرجا فمسرجا
حال من الفرس وهو مفعول ركبت لفظا او معنى نحو هذا زيد قايما حال من المفعول
معنى وهو زيد وانما كان مفعولا معنى لان المعنى اشير الي زيد واشير مفهوم من الكلام
وليس موجود في اللفظ ولا في التقدير وهذا اذا كانت الحال من الفاعل نصا
او من المفعول كذلك وقد تاتي الحال محتملة لان تكون من الفاعل او من المفعول
وحينئذ ان لم يكن لبس بان قامت قرينة لفظية او حالية على تعيين صاحب الحال
جاز تاخيرها عنهما اعتمادا على القرينة والا وجب ذكرها تالية لصاحبها لازالة
اللبس او كان صاحبها مجرورا بالحرف نحو هند من قولك مررت بهند
جالسة فجالسة حال من هند او كان صاحبها مجرورا بالمضاف بشرط

ان يكون المضاف بعض المضاف اليه نحو لحم من قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من الاخ و اللحم الذي هو المضاف بعض
الاخ الذي هو المضاف اليه او يكون ذلك المضاف كبعضه اي كبعض المضاف
اليه في الاستغنا عنه بحذف ذلك المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
نحو ملة من قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم
وملة كبعض المضاف اليه لانه في ذلك يستغنى بذكر المضاف اليه الذي هو ابراهيم
عند ذكر المضاف الذي هو ملة اذ يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا كما يقول
من راي وجه هند رايت هند فيستغنى بذكر كل المثنى عن ذكر بعضه بخلاف رايت
غلام هند قايمة لا يجوز او يكون ذلك المضاف عاملا في الحال اي ان يكون
المضاف مما يعمل عمل الفعل نحو مرجع من قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا فان مرجع
عاملا في الحال التي هي جميعا النصب اي مجتمعا حال من الكاف الذي هو المضاف
اليه والمضاف الذي هو مرجع مما يعمل عمل الفعل لانه مصدر ميمي بمعنى الرجوع
وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح فالعامل في الحال
هنا المضاف الذي هو مرجع وهو عامل ايضا في صاحب الحال الذي هو المضاف
اليه وهو الكاف والعامل في الحال فيما سبق اي في ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا وفي قوله ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا هو ان ياكل وان اتبع وهو العامل
في نفس المضاف الذي هو لحم وملة ايضا وليس ذلك العامل عاملا في المضاف
اليه الذي هو صاحب الحال وهو لاخيه وابراهيم فان قيل كيف يجوز ان يكون
عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه
مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها اجيب بانه لما كان المضاف اليه
فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له او كالكل جاز ان يكون عامل المضاف عاملا في عاملا م
الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف لان صاحبها لما كان بمنزلة
معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل فيه وهذا حكمة اشتراطهم ان يكون المضاف
بعضا من المضاف اليه او كبعضه نبه عليه بعض شيوخ مشايخنا وهو ماخوذ
من كلام المحقق في حواشي الكشاف ثم شرع يتكلم علي اقسام الحال فقال
وتنقسم الحال بالنظر الي وصفها الى ثلاثة اقسام الي منتقلة اي غير لازمة لصاحبها اي الموسئمة
كما مثلنا به فيما سبق من قولنا جاء زيد راكبا الا ترى ان الركوب قد يفارق زيدا و د الجي المبنئة م

ينتقل

ينتقل الي صفة اخري ويجيء ماشيا وهذا هو الاصل فيها لما علمت انها ماخوذة من
التحول والي لازمة لا تفارق صاحبها اي وهي غير موكدة اي لا يفهم معناها بدون
ذكرها لا كلازمة كما علمت في الموسسة نحو قولك دعوت الله سميعا اذ هذه الصفة
لا تفارقه سبحانه وتعالي ونحو قولك خلق الله الزرافة بفتح الزاي وضمها وادعي بعضهم
ان الضم فيها من لحن العامة يديها بدل بعض من الزرافة اطول من رجليها فاطول حال
من يديها لازمة لا تفارق عادة ونحو قولك خلق الله اليربوع يديه بدل بعض من
اليربوع اقصر من رجليه فاقصر حال من يديه لازمة لا تفارقه عادة ونحو قايما
بالقسط والي موطية بكسر الطا وهي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق نحو
فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك وسويا نعت
بشرا وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة اي لانه الحال كما علمت وهذا الاسم في الحقيقة م
الجامد وطا الطريق لما بمجيئه قبله موصوفا به وفيه ان المعنى حينئذ تمثل لها الملك
حال كونه بشرا وليس كذلك فالاولي ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي تمثل
لها ببشر اي تشبه به وتصور بصورته ثم لا يخفي ان الموطية لا تقابل اللازمة
والمنتقلة وانما تقابل المشتقة فكان الاولي ان يقول وتنقسم الي مشتقة كما مثلنا والي
موطية وتنقسم الحال بالنظر الي زمانها الي ثلاثة اقسام ايضا الي مقارنة في
الزمان اي تقترن ايضا مع مضمون عاملها في زمن واحد نحو هذا بعلي شيخا بمعنى
كبير فان الشيوخة مقترنة مع الاشارة في زمن واحد والي مقدرة ويقال لها المنتظرة
وهي المستقبلة نحو قوله تعالي ادخلوها اي الجنة خالدين اذ الخلود غير مقارن
للدخول فالمعنى ادخلوها مقدرين الدخول والي محكية وهي الماضية نحو جاء زيد
امس راكبا فالمقصود من ذكر راكبا حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن الماضي ويجوز
ان تكون في المثال المذكور من المقارنة بان يكون راكبا اريد منه المعنى المقارن لعامله
وتنقسم الحال بالنظر الي الافراد والتعدد الى قسمين مفردة كما تقدم من الامثلة
ومتعددة لمتعدد اما متفقة او مختلفة والاولي في المتفقة الجمع نحو لقيته زيدا راكبين
ويجوز التفريق وله صورتان الاولى ان يجعل كل حال بعد صاحبه والثانية ان تكرر بعد ذكر
صاحبها فالاولي نحو لقيت راكبا زيدا راكبا والثانية نحو لقيت زيدا راكبا راكبا والاولي كلا جعلا م
في المختلفة حيث لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال بجانب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا
مصعدا ويجوز علي ضعف تكرير الحال بعد ذكر صاحبها علي غير الترتيب بان تجعل الحال

الاول للثاني والثانية للاول مثلا نحو لقيته مصعدا منحدرا فحينئذ تقدر الحال
الاول وهو مصعدا للثاني من الاسمين وهو المفعول الذي هو الها فقد اتصلت
الحال بصاحبها وبالعكس اي فتقدر الحال الثاني وهو منحدرا للاول من
الاسمين وهو الفاعل الذي هو التا والتزم ذلك خوف اللبس وشاهده اي
هذا الصنيع من حيث مجي الحال علي غير الترتيب قوله عهدت سعاد ذات هوي
معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فمعنى الذي هو الحال الثاني حال للاول من
الاسمين اي التا التي هي فاعل عهدت وذات هوي الذي هو الحال الاول
حال للثاني من الاسمين اي سعاد التي هي مفعول عهدت وفي هذا قرينة يعرف
بها صاحب كل وهي التذكير والتانيث فهو خلاف الغرض في المسيلة من انه لا قرينة
يعرف بها صاحب كل كما هو المستفاد من مثاله فلا يصح ان يكون شاهدا والمعنى
في انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الي ازدياد المحبة واما هي فصار هواها سلوانا
وقد تاتي على الترتيب فيكون الحال الاول للاول من الاسمين والحال الثاني
للثاني منهما ان امن اللبس اي كانت قرينة يعرف بها صاحب كل كقوله اي امرئ
القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي التي
هي الحال الاولي حال من الاول اي التا في خرجت اي التي هي فاعل خرج وجملة
تجر بالتا الفوقية التي هي الحال الثانية حال من الاسم الثاني اي الها في بها اي
التي هو مفعول خرجت والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها
جارة علي اثري قدمي وقدمها ذيل مرطها تخفي الاثر قصد اللستر وهذا علي حد قولك
لقيت هندا مصعدا منحدرة فقد علمت ان ما اقتصر عليه المص عند عدم القرينة خلاف
الاولى ومتعددة لغير متعدد اي لواحد اما مع الترادف والتداخل وقد
يحتملهما نحو قولك جا زيد راكبا متبسما فان جعلت راكبا ومتبسما حالين
من زيد حالا بعد حال فهي الحال المترادفة بمعنى المتتابعة سميت بذلك
لترادفها اي لتتابعها وقد اجاز ذلك الجمهور ومنعه الفارسي وجماعة
قايلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا لا يقتضي العامل الا حالا واحدة وفي
كلام شيخ المحققين جوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال مختلفة متضادة
كانت او غير متضادة كخبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك قياسا على الزمان والمكان لان
وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جاست خلفك امامك وضربت

نحو

هذا القسم الثاني من الحال وهي الموكدة

اليوم امس انتهى وان جعلت متبسما حالا من فاعل راكبا المستتر فيه فهي
الحال المتداخلة سميت بذلك لدخول صاحب الثانية في الحال الاولي
لانه ضمير مستتر فيها هذا كله اي التعريف وما بعده ثابت وحاصل في الحال المبينة
وهي المؤسسة اي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها لا فيما يشمل الموكدة
فليس التعريف في كلامه المطلق الحال بل للموسسة كما علمت ويخرج الحال عن كونها
مؤسسة وقد تاتي الحال موكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وعرفها
شيخ المحققين بانها اسم غير حدث يجي مقرر المضمون جملة انتهى وفيه قصور كما يعلم من
قول المص وهي ثلاثة انواع النوع الاول موكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها
من صريح لفظ عاملها وتاكيدها له اما لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا واما
معنى لا لفظا نحو فتبسم ضاحكا لان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك
ولفظها مختلف والنوع الثاني موكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح
لفظ صاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا لان معنى جميعا مستفاد من
صاحب الحال وهو الاسم الموصول لانه من صيغ العموم وفي التمثيل بذلك لما ذكر
اشارة للرد على الشيخ ابن مالك حيث مثل به للموكدة لعاملها وهذا النوع ذكره الجمال
ابن هشام وقال في المغنى واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها والنوع الثالث
موكدة لمضمون جملة قبلها وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة وتلك
الجملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد ابوك عطوفا فان العطف
والحنو من شان الابوة وجعل الشيخ ابن مالك هذا النوع من الموكدة لعاملها على
تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق ومن ثم اشترط الجمود
المحض هذا وغير خاف ان الموكدة من الحال اللازمة كما صرح بذلك الجمال ابن هشام
في الاوضح حيث قال وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احدها ان تكون موكدة
الخ فقول المص فيما سبق والي لازمة اي غير موكدة وقد نبهنا عليه فيما سبق وعامل
الحال الاولي والثانية مذكورة وهو في الاولي تبسم وفي الثانية امن وعامل
الحال الثالث محذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره في المثال المذكور كما قال
سيبويه احقه ونحوه كاعرفه فان كان المبتدا لفظ انا نحو انا ابوك عطوفا كان تقديره
احق او اعرف عطوفا واختار شيخ المحققين ان العامل معنى الجملة كانه قال
يعطف عليك ابوك عطوفا ومن قول المص يعلم انه لا يجوز تقديم هذه الحال

علي الجملة ولا على احد جزئيها التاسع منها التمييز ويقال له التفسير والتبيين فهي
الفاظ مترادفة وهو اي التمييز لغة فصل الشي عن غيره واصطلاحا اسم صريح نكرة
بمعنى من البيانية التي لبيان الجنس كما سننبه عليه لا التي يكون المجرور بها عين
المبين بها لتخلف ذلك في نحو طاب زيد نفسا ولا الابتدائية كما سننبه مبين لابهام
اسم اي رافع لخفايه او لاجمال نسبة فهو من اطلاق المصدر علي اسم الفاعل كالنجم
بمعنى الناجم فخرج بقيد التنكير نحو وجهه بالنصب من قولك زيد حسن
وجهه فان نصب وجهه على التشبيه بالمفعول به واما قول الشاعر وطبة النفس قال
في النفس زايدة فهي في معنى النكرة وخرج بمعنى من الحال فانه بمعنى في ويخرج
نحو عشرة من الدراهم لوجود من مع التعريف فانه ليس تمييزا اصطلاحا وخرج
بالمبين لابهام اسم او اجمال نسبة اسم لا التبرئية نحو لا رجل فانه اي رجل
اسم نكرة بمعنى من الاستغراقية لا المبينة اي التي لبيان الجنس ويخرج
بها المفعول الثاني لاستغفر في قول الشاعر استغفر الله ذنبا لست محصيه ٥ فانه
بمعنى من الابتدائية فالاول وهو المبين لابهام اسم يقع بعد اسم المقدار عددا
او مساحة او وزنا وكيلا فهو منحصر في اربعة مواضع احدها اي تلك المواضع
الاربعة العدد المركب والعدد الملحق بالجمع اي جمع المذكر السالم والعدد
المعطوف نحو احد عشر كوكبا وعشرون رجلا وتسع وتسعون نعجة
فاحد عشر وعشرون وتسع وتسعون اسم مبهم وكوكبا ورجلا ونعجة اسم نكرة
بمعنى من البيانية مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم اللاحق له ثانيها اي
تلك المواضع المساحة نحو شبر ارضا فشبر اسم مبهم وارضا تمييز لانه اسم
نكرة بمعنى من البيانية مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم ثالثها اى تلك
المواضع الوزن كرطل زيتا فرطل اسم مبهم وزيتا تمييز لانه اسم نكرة
بمعنى من البيانية مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم ورابعها اي تلك
المواضع الكيل نحو اردب قمحا فاردب اسم مبهم وقمحا تمييز لانه اسم نكرة
بمعنى من البيانيه مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم ومن المعلوم ان هذه
المقادير اذا عنها التمييز يراد بها المقدرات لا المقادير فيراد المعدود والمزروع
والموزون والمكيول وناصب هذا التمييز في هذه المواضع الاربعة نفس
ذلك الاسم المبهم وهو وان كان جامدا الا انه انما عمل لتشبيهه له بالمشتق وهو

اسم الفاعل ووجه التشبيه انه طالب له في المعنى او لانه حصل فيه ما به التمام وهو
التنوين او النون والتنوين في احد عشر مقدر وفي كلام الاخفش المحقق ان هذا
التمييز لا ناصب له وانما شبه بالمفعول ثم لا يخفى ان كون هذه الثلاثة اسم للمقدار
واضح لان بها يعرف مقدار الشي واما الاول الذي هو العدد فليس من جملتها عند
المحققين قال الجمال بن هشام لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقة بل مقداره حتى
انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل
زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين انتهى ثم حصر هذا القسم في هذه الامور الاربعة
مبني على التقريب على المبتدي والا فمنه ما يقع بعد ما يشبه الوزن نحو مثقال ذرة
خيرا وما يشبه الكيل نحو كونها وما افهم غيرية نحو لنا غيرها ابلا او مثلية نحو لنا
امثالها شيا او تعجبا نحو لله دره فارسا او كان فرعا للتمييز نحو جبة خزا لان الجبة
ماخوذة من الخز فهي فرع بهذا الاعتبار والثاني وهو المبين لاجمال نسبة
يقع في اربعة مواضع ايضا قيل اولي من هذا اربعة اقسام لان ما ذكره اقسام
للتمييز لا للمواضع التي يقع فيها احدها اى تلك المواضع الاربعة المنقول عن الفاعل
نحو قوله تعالي اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحولت
الاسناد من المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة اي في نسبة
الاشتعال للراس فجي بالمضاف وهو شيب الذي كان فاعلا وجعل
تمييزا والباعث علي ذلك اي التحويل المزكور ان في ذكر الشي مبهما ثم ذكره
مفسرا اوقع في النفس لحصوله بعد الطلب ولان فيه افادة علمين وفي كلام
بعض الفقها الحكيم اذا اراد التعليم لا بد له ان يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس
وتفصيل تسكن اليه ثانيها اي تلك المواضع الاربعة المنقول عن المفعول نحو
قوله تعالي وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فحول المضاف
اي حول الاسناد عنه الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة اي في نسبة التفجير
للارض فجي بالمضاف وجعل تمييزا لذلك واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب
على المفعولية والعلة فيه اي في التحويل المذكور والباعث عليه ما تقدم من ان
ذكر الشي مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس هذا مذهب اكثر المتاخرين وذهب
الشلوبين الى ان انتصاب عيونا ليس علي التمييز بل على الحال المقدرة لان الارض حال
التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واستند في ذلك الى ان سيبويه لم يذكر

المنقول عن المفعول وتبع الشلوبين في ذلك ابن ابي الربيع لكنه خرج الاية على وجهين
اخرين احدهما ان عيونا بدل بعض من كل حذف ضميره اي عيونها الثاني ان يكون
مفعولا على اسقاط الخافض اي بعيون ورده الجمال ابن هشام ثالثها اي تلك المواضع
المنقول عن المبتدا نحو قوله تعالى انا اكثر منك مالا وولدا اصله مالي اكثر منك فحول
المضاف اي حول الاسناد عنه الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجي بالمضاف
وجعل تمييزا لذلك واقيم الضمير المضاف اليه مقام المضاف فارتفع على الابتدا
مكانه وانفصل والعلة في التحويل والباعث عليه ما تقدم رابعها اى تلك المواضع
غير المنقول عن شي كالواقع بعد اسم التفضيل وله حالان اما ان يكون منصوبا او مجرورا
ولا يكون منصوبا الا ان حسن جعله فاعلا لفعل يجعل مكان اسم التفضيل من لفظه
ومعناه نحو زيد اكثر مالا اذ يصح ان تقول زيد كثر ماله وانما جاز نصبه في نحو
زيد اكرم الناس رجلا مع تخلف الشرط المذكور اذ لا يصح ان تقول زيد كرم رجل
لتعذر جره باضافة اسم التفضيل له لاضافته اولا للناس فلا يضاف ثانيا
لامتناع اضافة اسم التفضيل مرتين وناصب التمييز في هذه المواضع الا ربعة
المسند من فعل في الاول والثاني وهو اشتعل في الاول وفجر في الثاني او شبهه
في الثالث والرابع وهو اكثر في الثالث واكرم في الرابع العاشر منها المستثنى اي
ما يطلق عليه هذا اللفظ في بعض احواله اي وذلك فيما اذا كان منصوبا وادوات
الاستثنا ثمانيه وهي الا وهي حرف اتفاقا وهي امها اي ام الادوات اي اصلها
لان ام كل شي اصله وعماده كما تقدم اي اكثرها استعمالا ومن ثم بدا بها وغير
فانها تخرج عن الصفة وتتضمن معنى الا كما ان الا تخرج عن الاستثنا وتتضمن معنى غير
فيوصف بها جمع منكر قبلها وحينئذ ينتقل اعرابها الى ما بعدها نحو لو كان فيهما الهة
الا الله اي غير الله وسوى بلغاتها الاربع فانه يقال فيها سوى بكسر السين
كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسوا بفتح السين والمد كسما وسوا
بكسر السين والمد كبنا قال في المغني والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز
الوجهان مع الكسر انتهى والمد مع الكسر اغربها ومن ثم اخرها وذهب سيبويه
والجمهور الى ان سوى ظرف مكان بمعنى وسط ملازم للنصب لا تخرج عن ذلك
الا في الشعر فلا تكون بمعنى غير وذهب الرماني وابو البقا الى انها تستعمل ظرفا
غالبا وبمعنى غير قليلا قال الجمال بن هشام والى هذا المذهب اذهب وفي كلام

المستثنى

ابن عصفور ان الاستثنا بغير الا ولي من باقي اللغات بطريق القياس عليها وليس
وهي فعل عند الجمهور وقيل بحرفيتها مطلقا وقيل بحرفيتها في باب الاستثنا خاصة
ولا يكون وهي فعل وخلا وعدا وحاشا وهذه الثلاثة مترددة بين الفعلية
والحرفية كما سياتي في كلامه ولم يحفظ سيبويه في عدا غير الفعلية وفي حاشا
غير الحرفية والمستثنى بها اي بهذه الادوات الثمانية احكام فالمستثنى بالا
ينصب وجوبا اذا كان ما قبلها اي قبل الا تاما موجبا بفتح الجيم نحو قام الناس
الا زيدا فقام فعل ماض والناس فاعل والا حرف استثنا وزيدا
منصوب بالا بذاتها على الاصح من اقوال ثمانية منها انه بالا بمعنى استثني اي
لتضمنها هذا المعنى ورده ابن الانباري بخمسة اوجه منها انه لو كان كذلك
لوجب ان لا يجوز في المستثنى الا النصب مع جواز الرفع والجر في النفي على البدل نحو
ما جاني احد الا زيد وما مررت الا بزيد ومنها انا اذا قدرنا ثم استثنا زيد وهلا
قدرتم امتنع زيد قال وحكي عن ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في محل
خارج البلد فساله عضد الدولة عن المستثنى بما انتصب فقال ابو علي بالا لان
التقدير فيه استثني زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع زيد
فرفعته فقال ابو علي اذا رجعنا ذكرت الجواب الصحيح ان شا الله تعالى ثم قال
والصحيح قول اكثر البصريين ان العامل هو الفعل بتوسط الا لان هذا الفعل وان كان
لازما في الاصل الا انه قوي بالا فتعدي الى المستثنى ونظيره نصب المفعول معه
بالفعل قبله بواسطة الواو ونحو استوى الما والخشبة وعلق بقوله منصوب بالا قوله
على الاستثنا وهو واجب النصب لانه مستثنى من كلام تام موجب اذ المراد
بالتام ان يكون المستثنى منه مذكورا في الكلام وقوله قبلها وقع التقييد به
لموافقته الغالب وليس معتبرا في معنى التمام كما سيعلم من كلامه والمراد بالا
بالايجاب اي بكونه موجبا ان لا يتقدمه نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام
وهذا الحكم ثابت سوا كان الاستثنا متصلا ام منقطعا والمراد بالاستثنا
المتصل ان يكون المستثنى منه بعض المستثنى منه واما قوله ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه ففيه نظر لان نحو جاني بنوك الا بني زيد منقطع مع ان
المستثنى من جنس المستثنى منه والاستثنا المنقطع متلبس بخلافه اي بخلاف
المتصل واطلاق الاستثنا عليه مجاز على الراجح وهو ان لا يكون بعض المستثنى منه

واما قوله ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ففيه نظر علمته ومن ثم قال
شيخ المحققين قد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم انتهى
ولا بد ان يكون المستثنى المنقطع بينه مناسبة فلا يقال جا القوم الا ثعبانا مثلا
فالمتصل نحو قام القوم الا زيدا لان زيدا بعض القوم والمنقطع نحو قام
الخيل الا حمارا لان الحمار ليس بعض الخيل وفي الاستثنا المتصل اشكال مشهود
هو لا يخلو اما ان يكون زيد داخلا في القوم او لا فان كان الاول لزم التناقض
لان المعنى حينئذ جا زيد مع القوم ولم يجي وان كان الثاني فهو خلاف اجماعهم وللناس
في الجواب عن هذا الاشكال مذاهب احسنها انه داخل في مفهوم القوم خارج عن
حكمه فلا تناقض اي فيقدر ان الاسناد للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو
زيد منه وان كان الاسناد الى المستثنى منه قبل الاخراج منه ذكرا واما المستثنى
المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وعن حكمه معا وان كان ما قبل الا من
الكلام كلاما تاما غير موجب بان تقدم عليه نفي او شبهه كما علمت فانه
لا يخلو اما ان يكون الاستثنا متصلا او منقطعا فان كان الاستثنا
متصلا جاز فيه وهو الارجح الاتباع للمستثنى منه في اعرابه رفعا ونصبا وجرا
لفظا او محلا وجاز فيه النصب على الاستثنا اتفاقا الحجازيين والتميميين فالاتباع
لفظا نحو ما قام القوم الا زيد بالرفع على الابدال من القوم بدل بعض من كل
عند البصريين ولم تحتج للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا
لان الا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه
والبدل في كون الاول منفيا والثاني مثبتا خلافا للثعلب وعلى انه عطف نسق
عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثنا خاصة
بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها ونحو ما قام القوم الا زيدا
بالنصب على الاستثنا والاتباع محلا نحو ما فيها من احد الا زيد بالرفع ولا اله الا الله
بالرفع وليس زيد بشي الا شيا لا يعبا به بالنصب وان كان الاستثنا منقطعا
فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب على الاستثنا اتفاقا بين
الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا النقص بالنصب لا غير على الاستثنا
اي ما زاد هذا المال لكن نقص ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح
تسلط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص على معنى ان النقص يزيد المال

اي يكثره بسببه لا على معنى ان النقص زاد في نفسه وكذا لان البدل على نية تكرار
العامل فلا بد ان يصح تسلط العامل على البدل وذهب بعضهم الى النقص بالرفع ١ انتهى ٢
على الابتدا وخبره محذوف والتقدير ما زاد هذا المال لكن النقص شانه وان
امكن تسليط العامل على المستثنى ففيه خلاف بين الحجازيين والتميميين
فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى اي يوجبون النصب على الاستثنا ولا
يجيزون فيه الاتباع لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس بعض المستثنى
منه والتميميون يجوزون فيه الاتباع للمستثنى منه لكن ترجيحه نحو ما قام
القوم الا حمارا بالنصب على الاستثنا واجبا عند الحجازيين راجحا عند
التميميين ويجوز عندهم الا حمار بالرفع على انه بدل لصحة تسلط العامل عليه اذ يقال لم
قام حمار ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه اي مع تاخيره عن العامل فيهما
اي في الاستثنا المتصل والمنقطع اي والمنقسم انه من كلام تام غير موجب
فان تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه على الاستثنا وامتنع
اتباعه قولا واحدا لان التابع لا يتقدم على المتبوع ما دام باقيا على
تبعيته نحو ما قام الا زيدا القوم وعليه قول كميت بن زيد الاسدي
وما لي الا ال احمد شيعة • وما لي الا مذهب الحق مذهب •
ونحو ما قام الا حمارا احد واعرابه اي تطبيق هذا التركيب على القواعد النحوية ما نافية
وقام فعل ماض والا حرف استثنا وزيدا وحمارا نصبا يحتمل ان يكون
فعلا وان يكون مصدرا على الاستثنا والقوم واحد كل منهما فاعل واحترز زنا
بقولنا ما دام باقيا على تبعيته عن ما خرج عن التبعية فانه يجوز ان
يتقدم على المتبوع وحينئذ لا يجوز نصبه على الاستثنا بل يعرب بحسب
العوامل وذلك في مثل ما مررت بمثلك احد بالجر فان المتبوع وهو احد اخر
عن تابعه وهو مثلك وصار تابعا له على انه بدل منه بدل كل من كل وبذلك يوجه
قولهم اي العرب على ما حكاه يونس ما لي الا ابوك ناصر برفع المستثنى وهو
ابوك الذي لو كان منصوبا لكان مستثنى مع تقدمه على المستثنى منه الذي
هو ناصر اي الذي لو نصب لفظ الاب لكان هو مستثنى منه وانما وجب الرفع
للفظ الاب لانه لم يبق على حاله بل صار متبوعا وصار متبوعه وهو ناصر
تابعا وحينئذ يكون اعرابه بالمعنى المتقدم ما نافية تميميه بنا على انه لا يجوز

تقدم خبر الحجازية ولوظرفا على الاسم لا يقال ولا تناقض النفي لانا نقول
ذلك نفي خبرها **ولي خبر مقدم والا حرف استثنا ملغي لكون الاستثنا**
مفرغا وابوك مبتدا موخر **ومضاف اليه وناصر بدل او عطف بيان من**
ابوك بدل كل من كل لان ناصرا وان كان عاما في سياق النفي لكنه اريد به خاص
فصح ابداله لان الاعم لا يبدل من الاخص ولا يجوز تقديم المستثنى علي جزي
الكلام جميعا اي ... علي كل من المستثنى منه والعامل نحو الا زيدا ما قام احد
وان كان ما قبل الا من الكلام كلاما **غير تام بان لم يذكر فيه المستثنى منه**
وغير موجب بان تقدمه نفي او شبهه كما تقدم **كان ما بعد الا على حسب**
ما يقتضيه **ما قبلها** من العوامل **ويسمى هذا الاستثنا** استثناء **مفرغا لان**
ما قبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها فان كان ما قبل الا يحتاج
الى مرفوع لاقتضايه الرفع **رفعنا ما بعد الا وقلنا ما قام الا زيد فزيد مرفوع**
على الفاعلية بقام لاقتضايه الرفع والاستثنا في الحقيقة من عام محذوف
وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير في المثال المذكور ما قام احد الا
زيد فحذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى **وان كان ما قبل الا يحتاج**
الى منصوب لاقتضايه النصب **نصبنا ما بعد الا وقلنا ما رايت الا زيدا**
فزيد منصوب علي المفعولية برايت والاصل ما رايت احدا الا زيدا **وان**
كان ما قبل الا يحتاج الي مخفوض لاقتضايه الخفض **خفضنا ما بعد**
الا وقلنا ما مررت الا بزيد فزيد مخفوض بالبا المتعلقة بمر والاصل
ما مررت باحد الا بزيد فان قيل لم ترك المص القسم الرابع وهو الموجب غير التام
نحو قام الا زيدا اجيب بان هذا القسم غير جاير عندهم لانه لا يستقيم في الاغلب
لان معنى هذا التركيب قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد فلذلك ترك في كلامهم
ومن غير الغالب استقامته نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراة في جميع
الايام الا ليوم المعنى المتقدم كله **هذا حكم المستثنى بالا واما حكم المستثنى**
بغير وسوي بلغاتها الاربع **فهو الجر** لان المستثنى بهما **مجرور دايما** بهما وقوله
بالاضافة ضعيف **ويحكم لغير وسوي** بما اي بالحكم الذي **حكمنا به للاسم**
الواقع بعد الا من وجوب النصب علي الاستثنا **مع التمام والايجاب**
مطلقا متصلا او منقطعا **نحو قام القوم غير زيد وسوي زيد** وقام القوم

غير

غير حمار وسوي حمار **بنصب غير لفظا وسوي تقديرا** ويجوز في المعطوف
علي هذا المستثنى الجر مراعاة للفظ و~~الحفظ~~ والنصب مراعات للمعنى تقول قام القوم
غير زيد وعمرو وعمرا **ومن جواز الوجهين وهما النصب** علي الاستثنا **والاتباع**
للمستثنى منه اتفاقا بين الحجازيين والتميميين وذلك اذا كان الكلام تاما غير موجب
وقد اشار الي ذلك بقوله **مع النفي** اي او شبهه **والتمام** وكان الاستثنا متصلا
نحو ما قام القوم غير وسوي زيد **برفع غير وسوي** علي الاتباع **ونصبهما**
علي الاستثنا فان كان منقطعا والحالة هذه فان لم يمكن تسليط العامل علي
المستثنى وجب النصب على الاستثنا اتفاقا بين الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال
غير وسوي النقص وان امكن تسليط العامل على المستثنى وجب نصبه على الاستثنا
عند الحجازيين وجاز فيه عند التميميين الاتباع برجوحية نحو ما قام القوم غير وسوي
حمار بالرفع والنصب لغير وسوي ما لم يتقدم المستثنى علي المستثنى منه باقيا علي
تبعيته والا وجب النصب على الاستثنا وامتنع الاتباع اتفاقا نحو ما قام غير وسوي
زيد القوم وما قام غير وسوي حمار القوم **ومن الاجرا على حسب** ما تقتضيه
العوامل مع النفي اي او شبهه **وعدم التمام** وهو الاستثنا المفرغ **نحو ما قام غير زيد**
وسوي زيد برفع غير لفظا **وسوي** تقديرا **على الفاعلية** لاقتضا العامل ذلك
وما رايت غير زيد وسوي زيد بنصب غير لفظا **وسوي** تقديرا **على المفعولية**
لاقتضا العامل ذلك **واما** حكم المستثنى **بليس ولا يكون فهو** النصب وجوبا وهو
المراد بقوله **واجب النصب لكونه خبرهما** ولا يكون الا متصلا ولا يكون مفرغا **واسمهما**
ضمير مستتر فيهما وجوبا **عايد على اسم الفاعل** او اسم المفعول **المفهوم من الفعل**
وشبهه **السابق عند سيبويه او البعض المدلول عليه بكله السابق عنه**
جمهور **البصريين او على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين**
نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون هو اي القايم زيدا والتقدير في نحو ضربوا
ليس زيدا ولا يكون زيدا ليس هو اي المضروب زيدا **او** ليس هو ولا يكون
هو اي **بعضهم زيدا** على الثاني **او** ليس هو ولا يكون هو اي **قيامهم قيام زيد**
على الثالث **فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه** ولا يخفى ان جملة
ليس ولا يكون يجوز ان يكون في موضع نصب على الحال وان تكون مستانفة
ولا يخفى ان فيما قاله سيبويه والكوفيون قصورا لانه لا يشمل نحو القوم اخوتك

ليس او لا يكون زيدًا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه واما حكم المستثنى بخلا
وعدا وحاشا اما النصب واما الجر وقد اشار الى الاول بقوله يجوز نصبه على
المفعولية وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا وفي تفسيره الخلاف السابق
في اسم ليس ولا يكون ولا يجوز نصبه الا ان قدرتها افعالا بتضمين خلا معنى
جاوز والا فهو قاصر لانه يقال خلت الدار فلا ينصب المفعول به بنفسه والى الثاني
بقوله ويجوز جره بها ولا يجوز جره بها الا ان قدرتها حروف جارة للمستثنى المذكور
نحو قام القوم خلا زيدًا او زيدٍ وعدا زيدًا او زيدٍ وحاشا زيدًا او زيدٍ
بنصب زيد وجره في الامثلة المذكورة والجر بالاولين قليل وبالثالث كثير وقد
تتعين هذه الكلمات الثلاث للفعلية وحينئذ يتعين نصب المستثنى بها ويمتنع جره
وذلك اذا اقترن بها ما المصدرية والى ذلك اشار رحمه الله بقوله ما لم تتقدم
ما المصدرية على خلا وعدا اي وحاشا وان كان اقترانها بما المصدرية قليلا
ومن ثم اقتصر على خلا وعدا اي محل جواز الوجهين ما لم تتقدم ما المصدرية على
خلا وعدا فان تقدمت عليهما وجب النصب وامتنع الجر ومثلهما حاشا
كما علمت لتعين الفعلية وانتفاء الحرفية حينئذ باقتران ما المصدرية لان ما
المصدرية مختصة بالافعال اي لا تتصل الا بالافعال نحو قاموا ما خلا
زيدًا وما عدا عمرًا وما حاشا بكرًا وفيه ان هذه الافعال جامدة لوقوعها موقع
الحرف وهو الا وما المصدرية لا تدخل على جامد كما في التسهيل فان لم تكن ما
مصدرية بان كانت زائدة لم تتعين هذه الكلمات للفعلية وحينئذ يجوز الوجهان
والى ذلك اشار بقوله ما لم يحكم بزيادة ما فان حكم بزيادتها فانه يجوز الجر
حينئذ على تقدير الحرفية لانتفاء تعين الفعلية بعدم تقدم ما المصدرية وممن اجاز
زيادة ما الجرمي وحكي عن العرب ما خلا زيدٍ وما عدا زيدٍ بالجر على زيادة ما ونازعه
في المغني بانه ان ادعى زيادتها قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو فبما
رحمة عما قليل وان ادعى ان ذلك سماعي فهو من الشذ وذ بحيث يحفظ ولا يقاس عليه
وممن صرح بقلة اقتران حاشا بما المصدرية ابن مالك في التسهيل فقال وربما قيل
ما حاشا وعليه قول القايل ٭ رايت الناس ما حاشا قريشا ٭ وبه يرد على من انكر
اقترانها بما وبنى عليه انها حرف جر لا غير وممن انكر ذلك سيبويه ولم يحفظ فيها الا الحرفية
كما قدمناه عنه وتبعه على ذلك البصريون الا المبرد فانه وافق الكوفيين على انها

تكون فعلا ومما استدلوا به ان الجار والمجرور يتعلق بها في قولهم حاشا لله وردّ بان
اللام زايدة لا تتعلق بشيء كلام ابن الانباري ان عدم اقترانها بما قدم متفق عليه وظاهر
بين البصريين والكوفيين لانه لم يذكر ذلك في ادلتهم على الفعلية الحادي عشر منها
اسم لا العاملة عمل ان وهي لا النافية للجنس اي لصفته نصا لا ظهورا ومن ثم
اختصت بهذا الاسم لان العاملة عمل ليس وان نفت الجنس ايضا في بعض الاحيان
في قوله ٭ تعز فلا شيء على الارض باقيا ٭ ولا وزر مما قضى الله واقيا ٭ لكن تنفيه نفيا
ظاهرا لا نصا ومن ثم اشتهرت بالنافية للوحدة فالنفي في العاملة عمل ان امكن ومن
ثم قيل لها لا التبرئة كما تقدم وان كان حق التبرئة ان تصدق على لا النافية
كائنة ما كانت لان البراءة هي النفي واطلاق التبرئة عليها من باب زيد عدل
ولا يكون اسم المذكورة اي النافية للجنس نصا الا نكرة ولا يكون الا منصوبا
لفظا او محلا فيكون منصوبا لفظا اذا كان مضافا نحو لا غلام سفر حاضر
فلا نافية للجنس اي لصفته وهو الحضور عن الغلام لا لنفي الغلام نفسه
وغلام من غلام سفر اسمها منصوب بها لفظا لانه مضاف وحاضر خبرها
مرفوع بها او لم يكن مضافا لكن كان شبيها بالمضاف في اصل العمل فيما بعده
وان كان عملهما مختلفا وهو اي الشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام
معناه وكان ذلك الشيء الذي هو المعمول نحو لا قبيحا فعله حاضر فقبيحا
صفة مشبهة اسم لا منصوب بها لفظا لانه مشبه بالمضاف وفعله
فاعلها وحاضر خبرها مرفوع بها او منصوبا كان نحو لا طالعا جبلا مقيم
فطالعا اسم لا منصوب بها لفظا لانه شبيه بالمضاف وهو اسم فاعل
وفاعله ضمير مستتر فيه وجبلا مفعول به ومقيم خبرها او مخفوضا
كان ذلك المعمول بخافض يتعلق مخفوضه به اي باسم لا نحو لا مارا بزيد عندنا
فمارا اسم فاعل وهو اسم لا منصوب بها لفظا لانه شبيه بالمضاف وبزيد
متعلق به اي بمار وفي كونه عاملا الجر بواسطة الحرف نظر وعندنا خبرها
ومثل الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وكان ذلك الشيء
غير معمول له كالمعطوف نسقا نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا لان المعطوف
عليه ليس عاملا في المعطوف وكالمنعوت بجملة نحو لا عظيما يرجى لكل عظيم
غير الله او بشبه الجملة نحو لا حليما عندك او في الدار مقيم فان المنعوت

ليس عاملا في النعت وليس منه كما لا يخفى وصف المعرفة بالجملة كما في يا عظيما يرجى
فان لم يجعل ما ذكر نعتا بل جعل حالا من فاعل عظيما او حليما كان من التشبيه بالمضاف
لا من الملحق به لكن سياتي في باب الندا اعتبار النعت بالجملة وشبهها بعد الندا فيكون
مبنيا نحو يا عظيم يرجى الكل عظيم فهل يقال بمثله هنا فيقدر النعت بذلك بعد
بنا الاسم مع لا فيجوز لا عظيم يرجى او عندك او في الدار لا يبعد نعم بل هو اولى
من ذاك لسلامة هذا من وصف المعرفة بالجملة وحينئذ تخرج الحديث وهو
لا مانع لما اعطيت بترك التنوين بتقدير تعلق هذا الجار والمجرور بمانع بعد تركيبه
مع لا ولا يحتاج الى تخريج البغداديين له بانه منصوب ترك تنوينه اجرا له مجرى
المضاف ولا لتخريجه على قول البصريين ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا
المحذوفة والتقدير لا مانع مانع لما اعطيت فان لم يكن اسم لا مضافا ولا شبيها
به بل كان اسم لا مفردا اي غير مضاف ولا شبهه اي المضاف ولا ملحقا به
فانه لا يكون منصوبا لفظا بل محلا فيبنى على ما ينصب به لو كان معربا
فيبنى على الفتح اي الفتحة ونحو لا رجل ولا رجال لانهما ينصبان بالفتحة
لو اعربا ويبنى على نايب الفتحة اي اليا في التثنية اي المثنى وفي جمع المذكر
السالم فالاول اي المثنى نحو لا رجلين والثاني اي جمع المذكر السالم نحو
لا زيدين بكسر الدال لانهما ينصبان باليا لو اعربا نيابة عن الفتحة كما
علمت لا يقال زيدين مفرده زيد وهو علم وقد ذكرت ان اسم لا لا يكون الا
نكرة لانا نقول قدمنا ان العلم اذا اريد جمعه هذا الجمع ينوي تنكيره فالجمع نكرة
ويبنى على نايب الفتحة ايضا اي الكسر اي الكسرة في الجمع بالالف والتا
نحو لا مسلمات بالكسرة من غير تنوين لانه اي الجمع المذكور ينصب بالكسرة
نيابة عن الفتحة لو اعرب كما علم وقد يفتح اي يبنى على الفتح جوازا بنا على الاصل
المرفوض اجرا للباب على وتيرة اي طريقة واحدة ويكون المراد بما ينصب به
ما حقه ان ينصب به وذلك عند ابي عثمان المازني دون غيره من البصريين
فقد قال ابن جني لم يجز اصحابنا اي البصريون الفتح الا شيا قاسه ابو عثمان
والصواب الكسر من غير تنوين انتهى وعلى جواز الوجهين اي البنا على الكسر
من غير تنوين والبنا على الفتح جرى في الاوضح وفي سبك المنظوم للشيخ ابن
مالك انه يبنى على الكسر مع التنوين قال فان تنوينه كنون لا كتنوين زيد فلا

جواز

ينافي

مسلمين

ينافي البنا اي ليس تنوينه للصرف بل للمقابلة والمنافي للبنا الاول دون الثاني وقيل
يتعين بناوه على الفتح للخفة لان الحركة ليست للاسم فقط بل للمجموع المركب وهو لا
والاسم ورجحه في المغني وفي كلام البدر الدماميني الحق ان الوجهين شايعان عن
العرب مع ارجحية الفتح بنقل الثقاة فلا وجه بعد ذلك للاختلاف ولهذا قال
ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا انتهى واختلف الناس في علة بنا اسم لا
فقيل وهو الارجح هي تضمينه معنى من الاستغراقية لان قولك لا رجل في الدار مثلا
بمنزلة قولك لا من رجل في الدار ومن ثم صرح بها في قول القايل وقال الا
لا من سبيل الى هند وقيل هي لتركيبه مع لا اي وتقدم ان علة بنا المركب كخمسة عشر
تضمنه معنى حرف العطف الثاني عشر منها المنادي بفتح الدال وهو المطلوب
اقباله اي توجهه ولو بقلبه ولو حكما بحرف مخصوص وهو يا وهي ام الادوات
واي وبه الغز الحريري في قوله وما العامل الذي يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه
مثل عمله فان يا اخره متصل باوله ومعكوسه وهو اي يعمل عمله كما علمت وايا
وهيا وا فخرج بالمطلوب اقباله المتفجع عليه نحو يا محمداه فانه ليس مطلوبا اقباله
وفي كلام شيخ المحققين المتفجع عليه منادي على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه مثلا
كانك تقول تعالى فانا اليك كذا قال ودخل بقولنا ولو حكما نحو يا سما ويا ارض
ويا الله ونحو يا زيد لا تقبل وخرج بحرف مخصوص نحو قولك اطلب اقبال
زيد فزيد ليس منادي اصطلاحا وانما ينصب اي المنادي اي يكون منصوبا
لفظا اذا كان مضافا نحو يا عبد الله او كان شبيها بالمضاف في اصل العمل
فيما بعده وهو ما عمل فيما بعده اما الرفع نحو يا حسنا وجهه فحسنا صفة
مشبهة ووجهه فاعله او اما النصب نحو يا طالعا جبلا فطالعا اسم
فاعل وفاعله ضمير مستتر وجبلا مفعوله او اما الجر بخافض يتعلق به
نحو يا رفيقا بالعباد فرفيقا من امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل
للمبالغة وفي كون رفيقا عامل الجر بواسطة الحرف نظر كما تقدم في اسم لا
وتقدم ان المتعلق انما هو المخفوض او كان نكرة غير مقصودة اي اريد
بها غير معين نحو قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ونحو قول الواعظ
يا غافلا والموت يطلبه لان الاعمى والواعظ لا يقصدان رجلا بعينه
اي شانهما وظاهر حالهما ذلك فان كان المنادي مفردا اي ليس مضافا

بيان مشتاق

ولا شبهه اي شبه المضاف ولا نكرة غير مقصودة فانه لا يكون منصوبا لفظا
بل محلا فيبني على ما يرفع به لو كان معربا فيبنى على الضم اي الضمة في نحو يا زيد
ويا رجال ويا هندات لانه اي زيد ونحوه مما ذكر يرفع بالضم اي الضمة لو اعرب
كما علم ويبنى على الالف في المثنى نيابة عن الضمة نحو يا زيدان لانه يرفع بالالف
نيابة عن الضمة لو اعرب ويبنى على الواو نيابة عن الضمة في جمع المذكر السالم يا زيدون
لانه يرفع بالواو نيابة عن الضمة لو اعرب كما علم وان كان نكرة مقصودة اريد بها
معين فانه يبنى على الضم اي الضمة من غير تنوين نحو يا رجل لمعين اجرالها اى النكرة
المقصودة مجرى العلم في افادة التعيين وعلة بنا المنادي المذكور شبهه للحرف
في المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف
الخطاب لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك ثم لا يخفى ان محل
وجوب بنا النكرة المقصودة على الضم ما لم توصف تلك النكرة المقصودة بجملة
او شبهها فان وصفت بجملة او شبهها وهو الظرف جاز فيها النصب والضم
ويترجح نصبها على ضمها لان النعت بما ذكر من تمام المنعوت وان لم يكن عاملا فيه
فان المنعوت ليس عاملا في النعت فالحقت تلك النكرة لكونها غير عاملة فيما
بعدها بالشبيه بالمضاف في كونه عاملا فيما بعده بجامع ان ما اتصل بها
من تمامها فالمنادي المنصوب اما مضاف او شبيه به او شبيه بذلك الشبيه
وهو الملحق بالشبيه بالمضاف كما في اسم لا الا ان هذا الثالث يجوز فيه مع
النصب الضم فالموصوف بجملة نحو قولهم في ندا الباري يا عظيما يرجى لكل عظيم
وعظيم في امثلة المبالغة كرفيق فجملة يرجى في موضع نصب نعتا لعظيما قبل ندايه
فهو من ندا الموصوف هذا قول الشيخ ابن مالك وقول الجمال ابن هشام الانصاري
احترازا عن الحضراوي جملة يرجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه
والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وهو هنا عظيما وعليه فهي اي هذه
النكرة المقصودة من امثلة الشبيه بالمضاف لا من الملحق به لان ما اتصل بها
معمول لها هذا توجيه النصب الذي هو الراجح واما توجيه الضم الذي هو المرجوح
وهو يا عظيم يرجى لكل عظيم فلان جملة يرجى نعت لعظيم لكن نعت بها بعد ندايه
لا قبله فهو من وصف المنادي لا من ندا الموصوف اي اعتبر الوصف بها بعد الندا
ووجه رجوحيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة لانه نكرة مقصودة مع

ان

ان الجمل بعد المعارف احوال لا صفات كما سياتي وفيه ان هذا اي وصف المعرفة
بالجملة لازم للشيخ ابن مالك ويقال في شبيه الجملة بما قيل به في الجملة نحو قولك
لمعين يا عظيما عند الناس او في الناس او يا عظيم عند الناس او في الناس
الثالث عشر منها خبر كاد وخبر اخواتها اى نظايرها اعلم يا من يتاتي منه العلم
وفقك الله تقدم بيان التوفيق ان كاد واخواتها اي نظايرها تسمى افعال
المقاربة وهي اي هذه التسميه من باب تسمية الكل اي المجموع اى افعال
المقاربة وافعال الرجا وافعال الشروع باسم جزيه اي باسم بعض ذلك
المجموع الذي هو افعال المقاربة فهو من باب التغليب لا من باب تسمية الكل باسم
جزيه عبارة عن اطلاق الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب من كلمتين
فاكثر كلمة وحقيقة الحال انها اي افعال هذا الباب كما علمت ثلاثة اقسام
القسم الاول ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على قرب الخبر اي المخبر به اي
على قرب حصوله فالموضوع له القرب لا الدلالة عليه اذ هي امر عارض لذلك الموضوع
له ويقال بمثل هذا فيما ياتي بعد وهو اي هذا القسم افعال ثلاثة احدها كاد
وهي اشهر تلك الافعال ومن ثم بدا بها ومعناها في اصل الوضع قرب ولا تستعمل
بهذا المعنى فلا يقال كاد زيد من الفعل اي قرب منه ولا تكون الا ناقصة وقد
ياتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكايد وكودا وكيدا بقلب
الواو ياء وثانيها اي تلك الافعال الثلاثة كرب بفتح الرا افصح من كسرها وهي
في الاصل بمعنى قرب وتستعمل بهذا المعنى فيقال كربت الشمس من الغروب اي قربت منه
وهي في هذا المثال قاصرة تامة وتاتي ناقصة وجا منها المضارع نحو كرب بالفتح يكرب
بالضم كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب وقيل هو من كرب التامة ولم يجي منها المصدر
وثالثها اي تلك الافعال اوشك وهي في الاصل بمعنى اسرع وتستعمل بهذا المعنى
فيقال اوشك فلان في السير اذا اسرع فيه فتكون تامة وتستعمل ناقصة فكل من
كرب واوشك يستعمل تاما وناقصا بخلاف كاد لا تستعمل الا ناقصة وقد جا منها
المضارع نحو يوشك وهو اكثر استعمالا من ماضيها وجا منها اسم الفاعل نحو موشك
وحكي المصدر وهو ايشاك والقسم الثاني ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على
رجايه اي الخبر اي رجا المتكلم له وتقدم معنى الرجا وانه في الحقيقة يشمل الاشفاق
وهو بهذا المعنى هو المراد هنا وهو افعال ثلاثة ايضا احدها حرى بالحا

والرا المهملتين وهي بفتح الرا وقد تكسر وتستعمل تامة وناقصة مستندة الى ان
والفعل ولم تتصرف وثالثها اي تلك الافعال الثلاثة عسي وتستعمل تامة وناقصة
مستندة الى ان والفعل غالبا وتصرفت تصرفا ناقصا وقد جا منها المضارع وفعل
وهو عسي ويعسوا والقسم الثالث ما وضع الدلالة اي لاجل الدلالة على
الشروع فيه اي في الخبر اي التلبس باول اجزايه وهو كثير ومنه انشا وطفق
بفتح الفا وكسرها فهو من باب ضرب يضرب او من باب علم يعلم او فرح يفرح وقد
جا منها المضارع والمصدر وهو يطفق بالكسر طفقا بفتح الفا على ان ماضيه طفق
بالفتح ويطفق ولم يجي منه اسم الفاعل وجا منه المصدر وهو من باب فرح
وجا على طفوقا على ان ماضيه طفق بالفتح ايضا لكن من باب قعد لا من باب
ضرب وعلق بكسر اللام وجعل وقد جا منه المضارع وهو يجعل ولم يجي منه اسم
فاعل ولا مصدر واخذ وقام وهلهل وهب بالتشديد وكلها اي هذه
الاقسام الثلاثة تعمل عمل كان واخواتها وهي رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرها
يجب كونه جملة وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسي كقوله • فابت الى فهم وما كدت آيبا •
وكقول الزبا • عسي الغوير ابؤسا • ولا بد ان تكون تلك الجملة فعلية وشذ مجيئها
اسمية بعد جعل في قوله • وقد جعلت قلوص بني زهير من الاكوار مرتعها قريب •
ولا بد ان تكون تلك الفعلية فعلها مضارع وشذ مجيئه ماضيا بعد جعل في قول
ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا ولا بد ان
يكون ذلك رافعا لضمير الاسم ولا يجوز ان يرفع السببي الا بعد عسي خاصة كقوله
• وماذا عسي الحجاج يبلغ جهده • على رواية الرفع وذلك الذي استوفى هذه الشروط
نحو قولك كاد زيد يقرا وحيث كانت هذه الافعال مثل كان فيقال في اعرابها
مثل ما قيل في اعراب كان واخواتها كاد فعل ماض ناقص وتقدم معنى النقصان
في الكلام على كان ام او زيدا اسمها مرفوع بها وجملة يقرا في موضع نصب خبر كاد وكذا
الباقي من هذه الافعال يقال في اعرابه مثل ما ذكر بلا فرق نحو كرب القلب
في هواه يذوب واوشك زيد ان يفعل كذا وحري زيد واخلولق ان يقوم وعسي
زيد ان يزورنا وانشا زيد يتكلم وطفق زيد يفعل كذا وعلق زيد يسمع وجعل
زيد يقول واخذ زيد يتكلم وقام بكر ينشد وهلهل عمرو وهب زيد يفعل الا
ان لهذه الافعال افتراقا من وجوه وذلك في اقتران الخبر اي خبرها بان

بالفتح

المصدرية

المصدرية فانها في ذلك اي بالنسبة لذلك اربعة اقسام ما تمنع اقتران
خبرها بها وما يجب اقتران خبرها بها وما يغلب اقتران خبرها بها وما يقل اقتران
خبرها بها فيمتنع اقترانه بها مع افعال الشروع لانها للحال وان للاستقبال
وبينهما تناف ويجب اقترانه بها مع حري واخلولق من افعال المقاربة ويغلب
اقترانها مع عسي التي هي من افعال الرجا وكان القياس الوجوب ومن ثم قال
بعضهم جمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسي ضرورة واوشك التي هي
من افعال المقاربة الحاقا لها بعسي وفي التصريح عن الشلوبين ان خبر اوشك
لا يغلب اقترانه بان الا ان جعلت للترجي كعسي واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا
ويقل اقترانها مع كاد وكرب من افعال المقاربة لان المضارع ظاهر في الحال
وان تخلصه للاستقبال وبينهما تناف فان قيل الاخبار بما اقترن بان المصدرية
يودي الى الاخبار بالحدث عن الذات اجيب بانه من باب زيد عدل او في الكلام
مضاف محذوف يقدر قبل الاسم وقبل الخبر ثم لا يخفى ان في تصريحه بان خبر هذه
الافعال يجب ان يكون جملة مع قوله بان خبر بعض هذه الافعال يقترن بان المصدرية
نظر ظاهر لان مع اقتران الفعل بان المصدرية لا جملة فكان الاولى ان يقول يشترط في
خبر هذه الافعال ان يكون فعلا مضارعا الرابع عشر منها اي المنصوبات خبر ما
الحجازية فان اهل الحجاز اعملوا ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها في نفي الحال
والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول البا في الخبر نحو قوله تعالى
ما هذا بشرا فهذا اي ذا اسمها وبشرا خبرها وانما تعمل اي ما الحجازية
هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر الذي هو خلاف القياس لانها
من الحروف المشتركة بين الاسما والافعال كما تقدم بشروط ثلاثة احدها
ان لا يقترن الاسم بان الزايدة وثانيها ان لا ينتقض نفي الخبر بالا
وثالثها ان لا يتقدم الخبر على الاسم ولو ظرفا فان اقترن الاسم
بان الزايدة نحو قولك ما ان زيد ذاهب او انتقض نفي الخبر بالا
نحو قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما في الدار رجل بطل العمل في الامثلة الثلاثة ولذلك
وجب رفع الجزئين بعدها وانما بطل العمل في ذلك لانها اي ما عملت
حملا على ليس وليس لا تزاد بعدها ان فكذا ينبغي ان لا يعمل ما حمل

عليها اذا وردت ان بعده لكن روي العمل مع ان الزايده في قول القايل
بني غدانة ما ان انتم ذهبا على رواية النصب وخرج على ان ان نافية موكدة
لا الزايدة وقد تهمل اي ليس اذا انتقض نفي الخبر اي خبرها بالا نحو ليس
الطيب الا المسك بالرفع حملوا على ما حيث لا تعمل عند انتقاض النفي وهو
اصل مقيس عليه لانهم قد يحملون الاصل على الفرع كما يحملون الفرع على الاصل حكى
بعضهم قال دخل بعضهم علي ابي عمرو ابن العلا فقال له يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك
انك تجيزه قال وما هو قال بلغني تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو
هيهات نمت وادلج الناس ثم قال ابو عمرو لخلف الاحمر وليحيى احرا امضيا الى ابي
مهدية اي الحجازي فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع ابن نبهان التميمي فلقناه
النصب فانه يا باه قالوا فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قايما يصلي فلما قضى صلاته
اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا له جيئنا لنسالك عن شي من كلام العرب قال
هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك ورفعنا فقال اتامراني بالكذب
على كبر سني واين الا النصب قالوا ثم جينا الى ابي المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس
الطيب الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا به
انه ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده الرجل لم يبرح فاخبرناه بما
لحقنا فاخرج الرجل خاتمه من يده ودفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس
يا ابا عمرو ولا يخفى عليك ان هذه القصة تضمنت ان اهل الحجاز لا يهملون ليس
في هذه الحالة ويرضون النصب والمفهوم من كلام المص ان اهل الحجاز يهملونها
في هذه الحالة ويوافقون بني تميم في الرفع حينئذ ولضعف ما هذه في العمل
حيث عملت بطريق الحمل لا يتصرف فيها فلذلك اشترط الترتيب في معمولها
واجاز الفرا تقديم خبرها مطلقا وابن عصفور تقديمه اذا كان ظرفا ويعلم
من عدم جواز تقديم الخبر على الاسم عدم جواز تقديم معموله ومن ثم
اهملت في قول القايل وما كل من وافى منى انا عارف بنصب كل على انه مفعول
عارف نعم استثنى منه ما اذا كان المعمول ظرفا فلا يضر تقديمه نحو ما عندك
زيد مقيما وما بي انت معنيا لتوسعهم في الظرف وهو واضح عند من يجوز
تقديم الخبر ان كان ظرفا واما عند من يمنعه فيطلب الفرق بين المعمول والخبر
حيث يجوز تقديم الاول دون الثاني وقد يفرق بان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر

في المتبوع واما بنو تميم فيهملون ما ولا يعملونها مطلقا كما هو القياس كما علمت
ومن ثم قيل على لسانهم ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
اي انا تميمي لا حجازي قال الاصمعي انما لم تجي في الشعر الا على لغة تميم اي ما خلا ابيات
قليلة وفي كلام بعضهم ان ما لم تجي في القران الا على لغة الحجاز ما خلا وما انت بهادي
العمي عن ضلالتهم على قراة حمزة فايدة مما يعمل هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر
بطريق الحمل على ليس عند الحجازيين ايضا بالشروط المذكورة غير الشرط الاول
لعدم تاتيه فيها فلا معنى لاشتراطه وفيه ما تقدم في الكلام على الاسما الستة
ويزاد على الشرطين الباقيين تنكير معموليها الا النافية للوحدة او للجنس ظهورا
واشتهرت بالنافية للوحدة لكن عملها قليل جدا ولذلك لا تعمل الا في الشعر خاصة
ولم اقف على مثال للاول في شعر وتقريبه ان يقال لا رجل في الدار بالرفع بل رجلان
او رجال فان لم تقل بل رجلان بان قيل لا رجل في الدار بالرفع احتمل ان يكون لنفي
الجنس وان يكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امراة وعلى الثاني بل رجلان
او رجال ومن الثاني اي من نفي الجنس ولابد قول القايل
تعز فلا شي على الارض باقيا فشي اسمها وباقيا خبرها وفيه رد على كثير من الناس
زعموا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير وفيه رد على من قال
بلزوم حذف خبرها بل هو الغالب ومنه قول جد طرفة ابن العبد
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لي فبراح اسمها ولي المحذوف خبرها
وعن الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبرها الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين وهذا استثنا
غريب لا اعلمه عن احد وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ومن النوادر
مجي احد معموليها معرفة كقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ومما يعمل العمل
المذكور بطريق الحمل على ليس باتفاق من العرب وهم الحجازيون والتميميون لات
وهي لا النافية زيدت عليها التا لتانيث اللفظ والمبالغة وعن الجمهور من النحاة
لم يعملها بل قال ان جا بعدها مرفوع فهو مبتدا محذوف الخبر او منصوب فهو معمول
لفعل محذوف ولا تعمل الا في اسم الزمان خاصة ويكثر عملها في لفظ الحين ويقل في غيره
كالساعة والاوان ولا يجمع بين اسمها وخبرها والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى
ولات حين مناص وقري ولات حين مناص بالرفع اي ولات حين مناص حينا
ومما يعمل العمل المذكور عند العالية وهو ما فوق نجد الى ارض تهامه ان النافية

لعله وانكر

واكثر عملها من النحاة اهل البصرة سمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد الا بالعافية ومن ثم ذكر الشيخ ابن مالك ان عملها نادر ولا ينافيه قول بعضهم ان عملها اكثر من عمل لا لانه مع ندوره هو اكثر من عمل لا لان عمل لا خاصة بالشعر كما علمت الخامس عشر منها اي المنصوبات التابع للمنصوب وهو اي التابع اربعة النعت حقيقيا او سببيا نحو رايت زيدا الفاضل وجا زيد القايم ابوه والعطف نسقا او بيانا نحو رايت زيدا وعمرا ورايت ابا حفص عمر والتوكيد لفظيا او معنويا نحو رايت زيدا زيدا ورايت زيدا نفسه والبدل باقسامه نحو رايت زيدا اخاك واكلت الرغيف ثلثه واظهر الله زيدا علمه وركبت زيد الفرس فهذه التوابع الاربعة منصوبة وناصبها ناصب متبوعها الا البدل فناصبه مقدر مماثل لناصب متبوعه ولذلك اخر السادس عشر منها اي المنصوبات وبه تتم الفعل المضارع ولا يكون منصوبا لفظا الا اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل باخره شي يوجب بناه كنون النسوة اي الموضوعة للنسوة وان استعملت في غيرهن او نون التوكيد ثقيلة او خفيفة والا لم يكن منصوبا لفظا وكان منصوبا محلا على ما تقدم ونواصبه اي الفعل المضارع المتفق عليها عند نحاة البلدين اربعة احدها ان بفتح الهمزة وسكون النون اي المصدرية لتبادرها عند الاطلاق وقيل لها المصدرية لانها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر ومن ثم تسلط عليها وعلى مدخولها العامل فوقعت مع مدخولها مبتدا في نحو وان تصوموا خير لكم وخبر المبتدا في نحو الراي ان تفعل كذا وفاعلا في نحو بدا لي ان اقوم ومجرورا بالحرف نحو عجبت من ان تفعل ومفعولا به في نحو اردت ان افعل وتقدم بعض ذلك في ان المفتوحة المشددة وان هذه الساكنة ام الباب ومن ثم بدا بها وخرج بقولنا المصدرية المخففة من الثقيلة وهي التي فصلت السين بينها وبين الفعل نحو علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه اي الشان والحال سيكون منكم وقد الغز في هذا الحريري بقوله واين تدخل السين فتعزل العامل من غير ان تحامل فلن السين كما علمت اذا دخلت بين ان والفعل المضارع ارتفع الفعل بعدها وعزلت عن عملها فيه النصب وثانيها لن وهو حرف بسيط لا ابدال فيه وقيل مركب اصله لا ان حذفت الهمزة مع حركتها تخفيفا والالف لخوف التقا الساكنين وقيل فيه ابدال اصله لا ابدلت الالف نونا ورد بان المعروف ابدال النون الفا لا العكس

وثالثها



وثالثها اذن وهو حرف بسيط وقيل مركب فقيل اصله اذا ان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت تلك الهمزة وقيل اذا ان لانها تفيد معنى اذا وهو الربط ومعنى ان وهو النصب حذفت همزة ان مع حركتها تخفيفا ثم الف اذ لخوف التقا الساكنين وعليها فرسم النون واضح وقال شيخ المحققين الذي يلوح لي ويغلب على ظني ان اصلها اذ حذفت الجملة المضاف هو اليها وعوض منها التنوين وعليه قيل برسم ذلك التنوين نونا مطلقا وبه قال المبرد حتى قال اشتهى ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن وقيل الفا مطلقا وقيل ان نصبت برسم ذلك التنوين الفا والا رسم نونا للفرق بينها وبين اذا الظرفية ليلا يقع الالتباس كما رسموا نون التوكيد الخفيفة نونا اذا حصل لبس بسبب رسمها الفا كما علمت وقيل ان وصلت بالكلام رسم نونا عملت او لا مثل وعن واذا وقف عليها رسم الفا نحو يدا ودما ورابعها كي المصدرية المرادة عن الاطلاق وما اقتضاه كلامه من ان هذه الاربعة مجمع عليها عند نحاة البلدين فيه نظر فان كلا من اذن وكي انما هو ناصب على الاصح عند البصريين لا اتفاقا منهم ومقابل الاصح عندهم ان الناصب للمضارع بعدهما ان مضمرة لزوما مثال ان المصدرية نحو قوله تعالى ان تقول نفس فان حرف نصب واستقبال اما انها حرف نصب فواضح لانها تعمل النصب اي تنصب المضارع لفظا او محلا واما انها حرف استقبال فلانها تخلص المضارع للاستقبال اي تعين زمان المضارع بعدها للاستقبال بعد ان كان محتملا له وللحال اما على الاشتراك كما قال المحقق انه الحق او على الحقيقة والمجاز اي حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما قال شيخ المحققين انه الاقوى قال لانه اذا خلا عن القراين يحمل على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز قال السيوطي وهو المختار عندي واختاره ايضا ابن فلاح في مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى انتهى وتقول فعل مضارع منصوب لفظا بان المصدرية باتفاق اهل البلدين وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وربما جزمت ومنه قول الشاعر
٭ تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحتطب ٭
وقد تهمل فيرتفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر
٭ ان تقرآن على اسما ويحكما ٭ مني السلام وان لا تشعرا احدا ٭
ومثال لن نحو قوله تعالى لن نبرح فلن حرف نفي ونصب واستقبال اما النفي فلانها

عند التجرد عن القرينة لمجرد نفي الحدث اي تدل على انتفاحدث المضارع في الزمن
المستقبل ولا تفيد حينئذ توكيده ولا تابيده وحينئذ يكون قولك لن افعل كذا مساويا
لقولك لا افعل كذا واما النصب والاستقبال فمعلوم ان مما تقدم قريبا
في الكلام على ان المصدرية ونحو لن نبرح فعل مضارع منصوب لفظا بلن باتفاق
اهل البلدين وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وربما جزمت المضارع ومنه
قول الشاعر ٭ فلن يحل للعينين بعدك منظر ٭ وتاتي لن للدعا عند ابن عصفور تمسكا
بقول الشاعر ٭ لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال ٭ ولم يثبته ابن مالك وغيره
وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا وفيه بعد لمنافته للسياق وعدم التناسب
بين المعطوفين والمعطوف عليه ومثال اذا نحو قولك اذا اكرمك جوابا
لمن قال انا غدا ازورك فاذا حرف جواب دائما اي تقع في كلام يجاب به
كلام اخر ملفوظا به او مقدرا فالجواب في الحقيقة هي الجملة التي وقعت اذن
فيها ولا تقع في كلام مقتضب ليس جوابا عن شي وليس المراد انها من احرف
الجواب كما قد يتوهم فيقال لو كانت من احرف الجواب لجاز الاقتصار عليها
وترك الجملة بعدها كنعم ولا وهي حرف جزا ايضا لكن غالبا وقيل دايما اي
يقصد بما بعدها المجازاة على فعل ما قبلها كما في المثال فانك قد جعلته وجعلت
اكرامك جزا زيارته وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال لك انا احبك اذا اصدقك
فانه لا يتصور هنا الجزا لان المعنى على الحال والجزا لا يكون الا في المستقبل او الماضي
وصاحب الفضل تكلف مجي الجزا في نحو هذا وهي حرف نصب ايضا اي ينصب
المضارع واكرمك فعل مضارع منصوب لفظا باذا على الاصح عند اهل
البصرة وقد علمت ما يقوله مقابله وعلامة نصبه فتح الميم التي هي اخر المضارع
ويشترط لنصبها اي لجوازه شروط ثلاثة احدها ان تكون مصدرة
في اول الجواب وثانيها ان يكون الفعل المضارع الداخلة عليه بعدها
زمنه مستقبلا وثالثها ان يكون ذلك الفعل متصلا بها بان لا يفصل
بينه وبينها فاصل غير القسم فانه لا يضر فصلها منها بالقسم وقد علمت
انه مع استيفا هذه الشروط الثلاثة يجوز اهمالها ورفع المضارع بعدها
وهو الاكثر اذا وقعت بعد الواو والفا ومن ثم قرا السبعة واذا لا يلبثون
خلفك الا قليلا فاذا لا يوتون الناس نقيرا قال بعضهم وليس في نواصب

الفعل

الفعل ما يلغى سوي اذا فان لم تستوف اذا الشروط المذكورة بان لم تكن مصدرة بان وقعت
متاخرة نحو اكرمك اذن او وقعت حشوا اي معتمدا ما بعدها على ما قبلها بان يكون
ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك واني اذا اكرمك او جزا الشرط قبلها نحو
ان تاتني اذن اكرمك او جوابا القسم قبلها نحو والله اذن اكرمك قال شيخ المحققين
ولا يقع المضارع بعدها على ما قبلها بالاستقرا في غير هذه المواضع الثلاثة انتهى
او كان الفعل الداخلة عليه زمنه غير مستقبل بان كان للحال نحو قولك اذن
تصدق جوابا لمن قال لك اني احبك اذ المراد تصديقه في الحال او كان
ذلك الفعل غير متصل بها بان فصل بينهما فاصل غير القسم وغير لا النافية ولو
ظرفا او ندا نحو اذا في الدار ويوم الجمعة او يا زيد اكرمك اهملت وجوبا
في الامثلة الثلاثة اي مثال عدم التصدر ومثال عدم الاستقبال ومثال
الفصل بغير القسم ومثل لا النافية وحينئذ يجب رفع المضارع بعدها لضعفها
بتاخرها او بوقوعها حشوا او بالفصل بينها وبين معمولها بغير القسم وانما اغتفر
الفصل بالقسم لانه موكد للكلام فلا يعد فاصلا نحو اذا والله اكرمك
بالنصب جوابا لمن قال لك اريد ان ازورك وقد منا ان مثل القسم لا النافية
وهو ما ذكره الجمال بن هشام في الشذور والمغني قال نحو قوله اذا لا اهينك جوابا
لمن قال ما تقدم وعلله بان النافي كالجزء من المنفي فلا يعد فاصلا وظاهره ان غير لا
من ادوات النفي مثلها في ذلك وفي كلام الشيخ ابي حيان لا يجوز ان يفصل بينهما
فيبقى عملها الا بالقسم ولا النافية خاصة انتهى وفي كلام بعضهم لم يسمع الفصل
بشي من الندا او الظرف فالصحيح منعه ومثال كي نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا فكي
حرف مصدري ونصب اما انها مصدرية فانها تؤول مع الفعل بعدها
بمصدر اي وتقديره في الاية لعدم اسايكم بالمثناة التحتية لا الفوقية اي
حزنكم لان مصدر تاسوا الاسي اي الحزن لا الاساة ففي القاموس اسيت كرضيت
اي حزنت واما انها حرف نصب فلعملها النصب وعلامة كونها مصدرية
تقدم لام التعليل عليها لفظا او تقديرا ولم تظهر ان بعدها في الصورتين فالاول
كالاية المذكورة والثاني نحو قولك لكيلا تاسوا ان قدرت اللام قبلها وتاسوا فعل
مضارع منصوب بكي المصدرية وعلامة نصبه حذف النون فان ظهرت
ان بعدها في الصورتين نحو جيت لكي او كي ان تكرمني جاز كونها مصدرية وان موكدة لها

وجاز كونها تعليلية موكدة لتلك اللام الملفوظ بها او المقدرة قبلها ويترجح كونها تعليلية
على كونها مصدريه لان ان ام الباب كما علم وما كان اصلا في باب لا يجعل موكدا لغيره قال
الجمال ابن هشام ولان تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري
هذا وفي كلام شيخ بعض شيوخنا كي بعد اللام بمعنى ان اي لانها مصدرية فتكون
ان بعدها بدلا منها اي لا تاكيدا لها وخرج بالمصدرية التعليلية وسياتي الكلام عليها
وما جا منصوبا من الافعال المضارعة ولم يذكر بعده شي من هذه النواصب
الاربعة فالناصب ان مضمرة اما وجوبا واما جوازا وتضمر ان مطلقا بعد سبعة
احرف اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف وانما خصت ان
بالاضمار لانها ام النواصب كما علمت وهم يخصون الامهات بزيادة الاحكام
اظهارا للمزية اما حروف الجر الاربعة فاحدها لام التعليل ومنها اللام الموكدة
ومثلها لام العاقبة وتضمر ان بعدها جوازا وبعد الثلاثة الباقية وجوبا نحو قوله
تعالى لتبين للناس فتبين فعل مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد
لام التعليل عند اهل البصرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ونحو قوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ونحو قوله تعالى فالتقطه ال
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن اللام في مثل هذا للتعليل لان ال فرعون
لم يلتقطوه ليكون لهم عدوا وحزنا ومحل اضمار ان اذا لم يقترن الفعل بلا الزايدة
او النافية والا وجب اظهارها وادغامها في لا نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا
يكون للناس وثانيها لام الجحود اي النفي وفي كلام بعضهم الجحد انكار ما تعرفه
لا مطلقا فهو حينيذ من اطلاق الخاص وارادة العام وهي المسبوقة بكون
ناقص منفي بما او لم نحو ما كان او لم يكن وتضمر ان بعدها وجوبا فالاول نحو
قوله تعالى ما كان الله ليطلعكم على الغيب والثاني نحو قوله تعالى لم يكن الله
ليغفر لهم فيطلع في الاول ويغفر في الثاني منصوبان بان مضمرة وجوبا بعد لام
الجحود عند اهل البصرة اى ما كان الله مريدا لاطلاعكم او للغفران لهم فالخبر
محذوف متعلق بردون السبك من ان ومعمولها وقد جا الخبر مصرحا به قال
الشاعر سموت ولم تكن اهلا لتسموا وخرج بالكون غيره من اخوات كان
واجازه بعضهم في ذلك نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجازه بعض اخر في باب
ظن نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا قال الشيخ ابو حيان ولم يسمع فيجب منعه انتهى

وخرج

وخرج بالناقص التام فلا تضمر ان بعد كان او يكون التامة وخرج بما او من غيرهما
من ادوات النفي وثالثها حتى الجارة التي بمعنى الي بان يكون ما بعدها غاية لما
قبلها او بمعنى كي التعليلية بان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها او بمعنى الا
بان لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها او مسببا عنه وتضمر ان بعدها وجوبا ولا
ينصب الفعل بعدها الا اذا كان الفعل زمنه مستقبلا بالنسبة لما قبلها
سوا كان مستقبلا بالنسبة الي زمن التكلم اولا بان كان ماضيا بالنسبة
لزمن التكلم فالاول اي المستقبل زمنه بالنسبة لما قبلها وبالنسبة لزمن التكلم
ايضا نحو قوله تعالي حتى يتبين لك اي الي ان يتبين فيتبين فعل مضارع
منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى عند اهل البصرة ومثل ذلك اسلم
حتى تدخل الجنة اي كي تدخل الجنة وقوله في الحديث وكل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اي الا ان ابواه كذا قال ابن هشام
الخضراوي وقال ابن هشام الانصاري في المغنى بعد حكايته ما تقدم ولك
ان تخرجه علي ان فيه حذفا اى يولد علي الفطرة ويستمر علي ذلك حتى يكون انتهى
والنصب في هذا القسم واجب والثاني اي المستقبل زمنه بالنسبة لما قبلها
الماضي بالنسبة لزمن التكلم نحو قولك سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول
وان كان منقضيا وقت التكلم الا انه وقت وجود السير كان مستقبلا فحكي
بصيغة المضارع نظرا لذلك لان السامع بواسطة تلك الصيغة كالمعاين
لذلك الامر ومن قوله تعالى وزلزلوا اي ازعجوا بانواع البلا حتى يقول الرسول
والذين امنوا معه متى نصر الله فان قول الرسول والذين امنوا معه كان منقضيا
وقت التكلم اي نزول الاية واخبارنا به الا انه كان وقت الزلزال مستقبلا
فحكي بصيغة المضارع نظرا لذلك لما تقدم والنصب في هذا القسم جايز لا واجب
ومن ثم قرا نافع حتى يقول بالرفع ورابعها كي التعليلية اي التي هي نص في التعليل
وهي التي لم تتقدم عليها اللام لا لفظا ولا تقديرا او ظهرت ان او اللام بعدها
نحو جيتك كي ان تكرمني او كي لتكرمني فان لم تتقدم عليها اللام لفظا ولم تظهر
ان ولا اللام بعدها جاز كونها مصدرية وتعليلية باستوا نحو جيتك كي تكرمني
فان قدرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة للفعل بنفسها وان لم تتقدم
قبلها كانت تعليلية ويكون الفعل منصوبا بعدها بان مضمرة اضمارا لازما

كما في قوله تعالى كي تقر عينها اذ المرئيو قبلها لام العلة فتقر فعل ماض منصوب
بان مضمرة بعد كي اضمارا لازما فعلم ان كي لها ثلاثة احوال اما ان تكون مصدرية
لا غير واما ان تكون تعليلية لا غير واما ان تكون محتملة لهما وحينئذ اما ان يترجح
كونها تعليلية واما يكون الامران فيها على حد سوا ومن التعليلية ما اتصل بها
ما الاستفهامية او المصدرية مجردة من اللام فالاول كقولك في السوال عن علة
الشي كيمه اي لمه والثاني كقول الشاعر ٭ وانما يرجي الفتى ٭ كيما يضر وينفع ٭ اي
للضر والنفع ليضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع وقد تستعمل كي اي
هذا اللفظ اسما مختصرا من كيف فيرفع المضارع بعدها وفي المغني ويقال فيه
اي كيف كي كما يقال في سوف سو قال الشاعر ٭ كي تجنحون الي سلم ٭ واما حروف
العطف الثلاثة اي التي تضمر ان بعدها ايضا اذا اردت معرفتها فالاول او
العاطفة التي تصلح موضعها الي او كي التعليلية او الا ان واضمار ان بعدها لازم
ويصلح لهذه المعاني الثلاثة نحو قولك لالزمنك او تقضيني حقي اي الي او كي
او الا ان وتكون بمعنى كي خاصة نحو قولك لارضين الله او يغفر لي اي كي يغفر لي
وتكون بمعنى الا ان خاصة نحو قولك لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وكل
من يقضيني ويغفر ويسلم فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد او اضمارا
واجبا وان وما بعدها في تاويل مصدر معطوف باو على مصدر ايضا لكن
مقدر مفروض لعدم وجود المسابك والتقدير في المثال الاول ليكونن مني لزوم
لك او قضا منك لحقي وفي المثال الثاني ليكونن مني ارضا الله او غفران منه لي
وفي المثال الثالث ليكونن مني قتل للكافر او اسلام منه ورد بما ظهرت ان
بعد او في الضرورة ومنه قول الشاعر او ان تلوم لحاجة لوامها فان لم يصلح
موضعها شي مما ذكر بان سبقت باسم خالص من التاويل بالفعل اضمرت ان بعدها
جوازا لا وجوبا والاظهار احسن من عدم الاظهار نحو قوله تعالى وما كان لبشر
ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بالنصب في قراة غير نافع
بان مضمرة جوازا وان وما بعدها في تاويل مصدر معطوف باو على ذلك
الاسم الخالص والتقدير الا وحيا او ارسالا وثانيها وثالثها فا السببية اي الفا العاطفة
المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها في زمان واحد حال كونهما واقعتين في جواب
الطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم الفعل والطلب له انواع اشتهر انها ثمانية ومن

ادوات المعطفة العاطفة المفيدة لمعية ومصاحبة ما قبلها لما بعدها

قال

قال المص في الاجوبة الثمانية الاول من تلك الاجوبة الثمانية جواب الامر وسياتي
انه طلب الاعلى من الادني رتبة الفعل نحو قولك تعال فاحسن اليك او واحسن اليك
فاحسن اليك فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفا التي للسببية
والواو التي للمعية في جواب الامر وان وما بعدها اسم ماويلا معطوف بتلك الفا
او الواو علي اسم موول فرضا وتقديرا من الكلام السابق والتقدير ليكن منك مجي
فاحسان او واحسان اليك ويقال بمثل ذلك في جميع ما ياتي والثاني من تلك
الاجوبة جواب النهي وسياتي انه طلب ترك الفعل من الاعلى للادني رتبة نحو قولك
لا تخاصم زيدا فيغضب او ويغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بان
مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو المذكورتين في جواب النهي والثالث من تلك الاجوبة
جواب التمني وهو كما تقدم محبة اي ميل النفس الي حصول الشي الغير الواجب مستحيلا
كان وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب ~~حصوله وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب~~
حصوله وتعلقه به قليل ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شي
يطلب حصوله قيل في التمني انه طلب ما لا طمع فيه في حصوله لاستحالته او ما فيه
اي في حصوله عسر فلا تترقبه النفس فالاول اي ما لا طمع في حصوله نحو
قول من هو في زمن الشيخوخة ليت الشباب يعود يوما ٭ فاخبره بما فعل المشيب
والثاني اي ما في حصوله عسر نحو قول منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه
او واحج والرابع من تلك الاجوبة جواب الترجي وهو كما تقدم محبة اي ميل النفس
الى حصول الشي الممكن غير الواجب حصوله المحبوب للنفس المترقب حصوله الذي
لا وثوق بحصوله ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الي حصول شي يطلب
حصوله قيل في الترجي هو طلب الامر المحبوب نحو قولك لعلي اراجع الشيخ
فيفهمني او ويفهمني والخامس من تلك الاجوبة جواب العرض بفتح العين
المهملة وسكون الرا وبالضاد المعجمة وهو الطلب بلين ورفق اي طلب غير
موكد نحو قولك الا تنزل عندنا فتكرم او وتكرم والسادس
من تلك الاجوبة جواب التحضيض بحا مهملة فضادين معجمتين وهو
الطلب بحث وازعاج اي طلبا متاكدا نحو قولك هلا احسنت او الا احسنت
الي زيد فيشكرك او ويشكرك والسابع من تلك الاجوبة جواب الاستفهام
وهو طلب التفهيم ولو لغير المتكلم بالاستفهام من المخاطب ان يحصل مضمون

ذلك للمتكلم بالاستفهام او لغيره واما قول المص في تفسير الاستفهام اي طلب
الفهم ففيه مسامحة لانه لما كان الفهم هو المقصود في الحقيقة عبر به والا
فالمطلوب من المخاطب بالاستفهام كما علمت انما هو التفهيم لانه هو المقدور له
لا تحصيل الفهم لانه غير مقدور له فالاول اي طلب التفهيم للمتكلم بالاستفهام
نحو قولك هل لي من صديق فيركن اليه او ويركن اليه والثاني اي طلب
التفهيم لغير المتكلم بالاستفهام نحو قوله تعالى خطابا لسيدنا عيسى صلى الله عليه
وسلم ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فانه سبحانه طلب بهذا الكلام
اقرار عيسى صلى عليه وسلم في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ذلك فيتقرر عند
النصارى كذبهم فيما ادعوه فهو طلب التفهيم لغير المتكلم بالاستفهام فهذا
من الاستفهام الحقيقي كما حققه ابن السبكي الثامن من تلك الاجوبة
جواب الدعا وسياتي ما يعلم منه انه طلب الفعل او عدمه من الادنى
للاعلى رتبة نحو قولك رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل صالحا ونحو
قولك رب لا تواخذني فافوز او وافوز والدعا من اقسام الامر والنهي
فلو سكت المص عنه لاستغنى عن ذكره وحيث ذكره وفا بالطريقة المعروفة
وهي طريقة جمهور المعتزلة وجرى عليها بعض الاصوليين لغرض التادب سلكها
وجرى عليها النحاة وجعلوها مذهبا كان المناسب ان يذكر جواب
الالتماس وهو طلب المساوي رتبة الفعل او عدمه من مساويه وفا
بذلك وكان المناسب ايضا ان يذكر جواب الاشفاق حيث لم يجعل
الترجي شاملا له نحو قولك لعل الرقيب ينظر الي فاهلك او واهلك وقد
قدمنا ان الترجي شامل له لان الاشفاق يرجع الى طلب الامر المحبوب
وبعد النفي المحض اي الخالص من معنى الاثبات نحو قولك لا يقضى
على زيد فيموت او ويموت فقد انتفى الموت بسبب انتفا القضا
لان بانتفا السبب ينتفي المسبب بخلاف نحو قولك الم تاتني
فاحسن اليك او واحسن اليك فلا يجب النصب بل يجوز الرفع لان
هذا النفي ليس خالصا من معنى الاثبات بل فيه معنى الاثبات لانه
استفهام تقريري وبخلاف نحو قولك ما زال تاتينا فتحدثنا
او وتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا او وتحدثنا فانه يجب الرفع ولا

يجوز

يجوز النصب لان فيه نفي النفي في الاول والثاني فيه انتقاض بالا
قبل الفعل فلو انتقض النفي بالا بعد الفعل لم يوثر في وجوب النصب
نحو قولك ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وقد الحق بالنفي المحض امور
مذكورة في المطولات لا نطيل بذكرها وظاهر كلامهم ان نصب
المضارع بعد فا السببية او واو المعية في الاجوبة المذكورة
مسموع عن العرب وفي كلام الشيخ ابي حيان ما يخالفه حيث ذكر
انه لم يسمع النصب بعد واو المعية الا بعد اربعة النفي والامر
والنهي وجواب التمني والباقي من الاجوبة المذكورة بالقياس عليها
وخرج بالفا العاطفة المفيدة للسببية الفا التي لمجرد السببية
المجردة عن العطف ويقال لها الاستينافية والفا التي لمجرد العطف
المجردة عن السببية فان المضارع يرفع بعدهما وجوبا نحو ما تاتيني
فاكرمك بالرفع اما في الاولى فيكون المضارع مستانفا مبنيا على مبتدا
محذوف اي فانا اكرمك بسبب عدم اتيانك تقول ذلك اذا كنت
كارها لمجيئه فالنفي خاص بما قبل الفا واما الثانية فلكون المضارع
يصير شريكا للاول في الرفع والنفي بالعطف اي ما تاتيني فما اكرمك ومن
هذا قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون اي لا يوذن لهم فلا يعتذرون
وكذا منه ولا يقضى عليهم فيموتون على قراة الرفع فيموتون معطوف على
يقضى وليس جوابا اي لا يقضى عليهم فلا يموتون اي انتفاء الامرين
معا وكذا ان جعلت الواو لمجرد العطف او للاستيناف لم ينتصب
المضارع بعدها بل يجزم على الاول ويرفع على الثاني نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن بجزم وتشرب بالعطف على تاكل ورفعه على الاستيناف
وخرج بالطلب يعني بلفظ الخبر والمصدر واسم الفعل الطلب بذلك
فلا ينصب المضارع في جوابه بل يجب رفعه فالطلب بلفظ الخبر نحو
حسبك حديث فينام الناس او وينام الناس بالرفع والطلب
بالمصدر نحو ضربا زيدا فيهابك او ويهابك بالرفع والطلب باسم
الفعل نحو نزال فنكرمك او ونكرمك بالرفع وقد علمت من كلام المولف
ان انه لا تضمر جوازا بعد شي مما ذكره الا بعد لام التعليل ولا يخفى انه

يضم الى ذلك مما لم يذكره ثلاثة اشيا وهي الواو والفا وثم العاطفة ل
المسبوقة بخالص من التاويل بالفعل فان ان تضمر بعدها جوازا فالاول باسم
نحو قول الـ ل ميسون زوج معاوية ام ولده يزيد ولبس عباة وتقر عيني
والثاني نحو قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه والثالث نحو قول الشاعر
اني وقتلي سليكا ثم اعقله بنصب المضارع في ذلك بان مضمرة جوازا
وهي وذلك الفعل في تاويل اسم معطوف على ذلك الاسم الخالص
من التاويل بالفعل والتقدير في الاول ولبس عباة وقرة عيني وفي الثاني
لولا توقع معتر فارضائي اياه وفي الثالث اني وقتلي سليكا ثم عقلي اياه
وخرج بالخالص من التاويل بالفعل الاسم المأول بذلك فلا ينتصب
المضارع بعد تلك الواو والفا وثم بل يجب رفعه فالفا نحو قولهم
الطاير فيغضب زيد الذباب برفع يغضب لان الاسم المعطوف
عليه وهو الطاير مأول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير و
ثم عطف عليه الفعل ثم لما ذكر نواصب الفعل المضارع اراد تتميم
الفايدة بذكر الجوازم له بقوله وجوازم الفعل المضارع احد عشر
جازما ولا يخفى ان الجزم في اللغة القطع لان هذه الجوازم تقطع
الحركة وما ناب عنها وتلك الجوازم قسمان ما اي قسم يجزم فعلا
واحدا وما اي قسم يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا
ان بعة احرف احدها لم وتجزم المضارع لفظا او محلا فلفظا
نحو لم يلد ولم يولد وربما رفع المضارع بعدها ومنه قول
الشاعر لم يوفون بالجار وهو ضرورة وقيل لغة وربما نصب المضارع بعد ها
نحو الم نشرح فقيل بها وقيل الاصل نشرحن بنون التوكيد الخفيفة حذفت فبقيت
دليلا عليها ورد بان فيه شذوذا من وجهين احدهما توكيد المنفي بلم الثاني حذف
نون التوكيد بغير وقف ولا ساكنين وثانيها لما اختها اي اخت لم في النفي وجزم
المضارع والاختصاص به وهي المرادة عند الاطلاق نحو قوله تعالى لما ياتكم
والاكثر على انها مركبة من الجازمة وما الزايدة وقيل بسيطة بخلاف لما الحينية
ويقال لها لما الرابطة اي وهي حرف وجود لوجود في الاصح ومقابله انها
اسم من الظروف فقيل بمعنى حين وقيل بمعنى اذ نحو قوله تعالى فلما

قضينا

قضينا عليه الموت وبخلاف لما الايجابية التي بمعنى الا نحو
قولك اقسمت عليك لما فعلت كذا اي الا تفعلن كذا اي
لا اطلب منك الا تفعل كذا فانهما اي لما الحينية ولما الايجابية
لا يدخلان على المضارع بل يدخلان على الماضي دون المضارع وقد خل
الثانية على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في
قراءة من شدد الميم وثالثها لام الامر نحو قوله تعالى ليقض
علينا ربك والا الالتماس كقولك لمساويك رتبة لتفعل كذا و
رابعها لا في النهي نحو قوله تعالى لا تخف وقوله تعالى ولا تحزن
ولا في الدعا نحو قوله تعالى لا تؤاخذنا ولا في الالتماس نحو
لما ربك لا تفعل كذا هذا بيان عمل هذه الاحرف واما
بيان معانيها اي هذه الاحرف الاربعة فلم حرف لنفي اي
انتفاء حدث الفعل المضارع في الزمن الماضي مطلقا اي سواء
اتصل به ذلك الانتفا بالحال الذي هو زمن التكلم او لا فانه
قد يكون مستمرا متصلا كما تقدم في المثال وهو يلد وقد
يكون منقطعا كما في قوله تعالى لم يكن شيئا مذكورا لان
المعنى ثم كان شيئا مذكورا ولا يدل على توقع حصول ما بعده
ولا يشترط ان يكون زمن الفعل بعده قريبا من الحال فيقال
لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز حذف مجزومها القرينة اختيار
فلا تقول في جواب هل دخلت البلد قاربتها ولم تردا دخلها
واما قول الشاعر ه احفظ وديعتك التي استودعتها ه
ه يوم الاعارب ان وصلت وان لم ه اي وان لم تصل فضرورة
وتقترن به ان الشرطية نحو فان لم تفعلوا واما حرف لنفي
اي انتفاء حدث الفعل المضارع في الزمن الماضي لكن متصلا

ذلك الانتفا بالحال الذي هو زمن التكلم ويدل غالبا على ان مابعده
متوقع حصوله ويشترط ان يكون زمنه قريبا من الحال
ولا يقال لما يكن زيد في العام الماضي مقيما وقال الشيخ ابن
مالك ان الاشتراط كون منفي لما قريبا من الحال بل ذلك
هو الغالب انتهى فالمتصل بالحال نحو قوله تعالى لما يذوقوا
عذاب اي الى الان ماذاقوا وسوف يذوقونه ومن
غير الغالب ان لما لاتدل على التوقع كقولهم ندم ابليس ولما
ينفعه الندم ويجوز فيحذوفه لقرينة اختيارا فتقول في جواب
هل دخلت البلد قاربتها ولما تريد ادخلها ولاتقترن به
ان الشرطيه فلا يقال ان لما قال شيخ المحققين لكونها فاصلة
قريبة بين عامل الجر الذي هو في ومعموله انتهى فقد علمت
مما تقرر ان لم ولما يشتركان في الحرفيه والاختصاص بالمضارع
ونفي حدثه وقلب زمنه للمضي وجزمه ومما يشتركان
منه ايضا انه يلحقهما همزة الاستفهام وقد اشار الى ذلك
بقوله وقد تلحق لم ولما همزة الاستفهام اي التقديري
وهو حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي ومن ثم قال فيتقرر
الكلام معها ويجاب ببلا دون نعم نحو قوله تعالى الم نشرح
لك صدرك وانما يقم زيدا والحقيقي كقولك لمن قام لم
افعل كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك له فيجاب بنعم او لا
واقتران همزة الاستفهام بلم اكثر من اقترانها بلما وعلمت
مما تقرر ايضا انهما يتخالفان في ان النفي بلم لايجب ان
يكون مستمرا الى زمن التكلم بخلاف النفي بلما فيقال لم يقم
زيد ثم قام ولا يقال لما يقم زيد ثم قام للتناقض وان لم لا ايذان
لها بتوقع حصول مابعدها بخلاف لما فانها تؤذن بذلك كثيرا

وان لم

وان لم لايشترط ان يكون زمن مابعدها ~~بخلاف لما فانها تؤذن~~
منفك قريبا من الحال لما وان لم يجز ومنها لا يحذف اختيارا
لقرينة بخلاف لما ولام الامر والدعا والالتماس كل منهما
حرف موضوع لطلب الفعل من الدون في الاولى ومن
الاعلى في الثانيه ومن المساوي في الثالثة رتبة وقد تستعمل
في غير الطلب كالخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا والتهديد
نحو من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد تحذف هذه اللام
ويبقى معمولها في ضرورة الشعر خاصة كقوله الى طالب
محمد نفسك كل نفسك، ولا في النهي والدعا والالتماس
كل منهما حرف موضوع لطلب الترك من الدون في الاولى
ومن الاعلى في الثانيه ومن المساوي في الثالثة رتبة وقد
تستعمل في غير الطلب كالتهديد وذلك كقولك لولدك
لاتطعني وقد سمع الجزم بلا النافيه اذا صلح قبلها كي نحو جيته لايكن
له علي حجة وذلك قليل وفي كلام شيخ المحققين ولا يبعد ان
تجعل لا في مثل هذا التركيب للنهي فعلم ان الطلب من الاعلى
الى الادنى رتبة امر ان كان الطلب للفعل ونهي ان كان
الطلب لعدم الفعل اذ الطلب للفعل او لعدمه ومن الادنى
الى الاعلى رتبة دعا ومن المساوي التماس وهذه التفر
طريقة سلكها جمهور المعتزله وتبعهم بعض الاصوليين
وجرى عليها النحاه كما تقدم والاصح في جمع الجوامع وغيره
ان ذلك يسمى امرا او نهيا هذا ما يتعلق بما يجزم فعلا واحدا
واما الذي يجزم فعلين فهو قسمان حرف واسم فالحرف
قسمان متفق على حرفيته ومختلف فيها فالحرف المتفق
على حرفيته ان بكسر الهمزة وسكون النون الشرطية
بقرينة المقام ولانها المولفة عند الاطلاق مجردة عند ما او

فقد ع

قه

مقرونة

بها فان حرفيتها باتفاق وهي ام ما يجزم فعلين ومن ثم قدمها
والحرف المختلف في حرفيته اذما فان حرفيتها هي على القول
الاصح الذي جرى عليه الجمال بن هشام في الاصح وهي بسيطة
وقيل اسم وعليه جرى في القطر وهي مركبة من إذ الظرفية
وما الزائدة الكافة لها عن الاضافة واستدل لأسميتها بان
اذ كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء على ما كان
عليه وَرُدَّ بانه ثبت لها التغير بدخول ما فانها كانت قبل دخول
ما للماضي وصارت بعده للمستقبل فقد تحقق التغير فدل ذلك
على انها انسلخت عن الاسمية بدخول ما كما انسلخت حيث
عن الفعلية في حينئذ بتركبها مع ذا ورُدَّ بانه لا يلزم من تغير
زمان اذ بدخول ما انسلاخها عن الاسمية بذلك بدليل
اذ لم تغير زمن المضارع بدخولها عليه وتصيره ماضيا كما علمت
ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمى ماضيا وكذا اذ تغير زمن الفعل
الماضي وتصيره مستقبلا بدخولها عليه ولا يخرجه ذلك
عن كونه يسمى ماضيا وهما اي انْ واذما موضوعان لمجرد
الدلالة اي لاجل الدلالة على تعليق الجواب على الشرط
ولفظ الدلالة ساقط في بعض النسخ وسقوطه واضح لان
الدلالة عارضة للوضع وليست للموضوع لها وقد تجزم انْ
فعلا واحدا وذلك اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد
الوصل والربط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي
نعمة لئيم فقد صرح كثير فقد صرح كثير بان لا جواب لانْ ح
وقد يحذف بعضها كلتي شرطها وجوابها في الضرورة ومنه
قالت بنات العم يا سلمى وانْ كان فقيرا معدما قالت وانْ
لان المعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين بهذا البعل وان كان
فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما وخرج بالشرطيه

النافية والمخففة من الثقيلة والزائدة فانها لا تجزم نصلين وهي قسمان
ومختلف فيها ايضا فالمتفق على اسميته ما عدا هما والمختلف في
اسميته مهما والصحيح انها اسم والاسم مطلقا نوعان
ظرف وغير ظرف فغير الظرف خمسة اشياء من بفتح الميم
وما ومهما واي وكيف ما والظرف ايضا خمسة اشياء
وهو نوعان زماني ومكاني فالظرف الزماني شيئان
متى وايان والظرف المكاني ثلاثة اشياء اين واني وحيثما
وهي اي ادوات الشرط تنقسم باعتبار الموضوع له ستة
اقسام احدها ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على مجرد
تعليق الجواب على الشرط وهذا معنى في الغير غير مستقل
بالمفهومية وهو ان واذما كما علمت والقسم الثاني ما وضع
للدلالة اي لاجل الدلالة على مجرد من يعقل وبهذا المعنى
كانت اسما لانه معنى في نفسه مستقل بالمفهومية
كما في قولك انسان ثم ضمن معنى الشرط اي معنى
هو الشرط وهو تعليق الجواب على الشرط السببية والمسببة
بين الجملتين بعدها وهذا معنى في غيرها غير مستقل بالمفهو — مية
ولذلك بني كما بني للشبه الوضعي وهو مَنْ بفتح الميم
الشرطية فقد ظهر الفرق بين حرف الشرط واسمه وربما
خفي على بعض الافهام حتى اورد ذلك الامام السبكي على
ابن هشام فقال اجمعوا على اسمية من الشرطيه وعلى حرفيه
إن الشرطيه فكيف تختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية
مع تساويهما في المفهوم وقد علمت الجواب عنه وقد يستعمل
في غير العاقل في مقام التغليب وخرج بالشرطية الاستفهاميه
والموصولة والنكرة التامة فانها لا تجزم والقسم الثالث ما وضع
للدلالة اي لاجل الدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرطية

تنفق على اسميته ح

فلذلك بني كما بني للشبه الوضعي وهو ما الشرطية وقد تأتي
للعاقل قليلا فيسأل بها عن صفة من يعقل وعن الحقيقة المجهولة فاذا
قيل زيد ما هو كان سؤالا عن حقيقته فيجاب بانسان مثلا وقول
فرعون لموسى ما رب العالمين يحتمل ان يكون من الاول فجواب
موسى بقوله صلى الله عليه وسلم رب السموات الخ واضح ويحتمل ان
يكون من الثاني وح يكون الجواب من موسى صلى الله عليه وسلم
تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بصفاته لان حقيقته غير
معقولة للبشر وخرج بالشرطية الاستفهامية والموصولة
والنكرة الموصوفة والنكرة التامة والزائدة فانها لا تجزم وما
بقي لتضمن المعنى المذكور فقط وهو مهما وهي بسيطة على
وزن فعلى حقها ان تكتب بالياء وقيل مركبة من ما الشرطية
وما الزائدة فاصلها ما ما فأبدلوا الف ما الاولى هاء كراهية توالي
ما ما
المثلين وانما ابدلت هاء لمجانسة الهاء للالف والقسم الرابع
ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على الزمان ثم ضمن معنى
الشرط لذلك بني وهو متى مجردة عن ما او مقرونة بها
وهي للعموم في الزمان وهذيل تجر بمتى فهي عندهم حرف جر بمعنى
من قال شاعرهم في وصف السحاب * شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج * وقد تهمل فيرتفع المضارع بعدها ومنه
قول سيدتنا عائشة رضي الله عنها ان ابي بكر رجل اسيف وانه
متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وايان بفتح الهمزة وتشديد
اليا وفتح النون وسليم يكسرها وكما تكون مجردة من ما تكون
مقرونة بها وهي للعموم في الزمان قال ابن جني وينبغي ان يكون
اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الثانية فبقي ايوان
فادغمت الواو بعد القلب ياء في الياء فهي مركبة والقسم الخامس
ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على المكان ثم ضمن معنى

الشرط

الشرط فلذلك بني وهو اين بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح النون مجردة
عن ما او مقرونة بها وهي للعموم في المكان واني بفتح الهمزة والنون
المشددة وبعدها الف مجردة عن ما وهي كافة لها عن الاضافة وهي
للعموم في المكان وحيثما ولا تفارقها ما وهي كافة لها عن الاضافة
وهي للعموم في المكان والقسم السادس ما هو متردد بين
الاقسام الخمسة صوابه الاربعة وهي من يعقل ومن لا يعقل
والزمان والمكان وهي اي بفتح الهمزة وتشديد الياء الشرطية
بقرينة المقام مجردة عن ما او مقرونة بها فانها بحسب ما تضاف
اليه من العاقل او غيره من زمان او مكان او غيرهما ثم ضمنت معنى
الشرط وانما لم يبن لذلك لانه عارضه ذلك ملازمتها للاضافة الى المفرد
فهي في قولك ايهم يقم اقم معه من باب من اي للعاقل وفي
قولك اي الدواب تركب اركب من باب ما اي لغير العاقل
وفي قولك اي يوم تصم اصم من باب متى اي للزمان وفي
قولك اي مكان تجلس اجلس من باب اين للمكان
وخرج بالشرطية الموصولة والاستفهامية فلا تجزمان ولا يخفى ان
هذه الاقسام الستة خلت عن [illegible] كيفيتها مع ذكره لها فيها الجزم فعلين
ويمثل لها امثلة ذلك اي هذه امثلة ادوات الشرط مطلقا اي
الجازمة لفعل واحد او لفعلين فهذه ترجمة ولا يخفى انه قدم امثلة
ادوات الشرط ما لجزم فعلا واحدا ولعله انما ذكر امثلة ذلك هنا
ثانيا لبيان كيفية الاعراب فيهما فقال مثال لم نحو قوله تعالى لم تكن
امنت من قبل اعرابه لم حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع
وجزم وتكن فعل مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون
ومثال لما نحو قوله تعالى لما يذوقوا عذاب اعرابه لما
حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع وجزم ويذوقوا فعل مضارع
مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال

الخمسة وقد علمت انها تجزم بحذف النون ثم ذكر مثال لام الامر ومثال
لام الدعا المذكور بعينه فيما سبق فقال ومثال لام الامر نحو قوله
تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعرابه اللام لام الامر
وينفق فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه
السكون وذو فاعل وسعة مضاف اليه ومثال لام الدعا
نحو قوله تعالى ليقض علينا ربك فاعرابه اللام لام الدعا
ويقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعا وعلامة جزمه حذف
اليا لانه من الافعال المعتلة التي اخرها حرف علة وقد علمت
انها تجزم بحذف اخرها وعلينا جار ومجرور متعلق بيقض
وربك فاعل بيقض والكاف مضاف اليه ومثال لا في النهي
نحو قوله تعالى لا تخف ولا تحزن فلا حرف نهي وجزم وتخف وتحزن
مجزومان بلا وعلامة جزمهما السكون ومثال لا في الدعا
نحو قوله تعالى لا تواخذنا فلا حرف دعا وجزم وتواخذ فعل مضارع
مجزوم بها وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره انت ونا مفعول به ومثال ان نحو
ان تومنوا وتتقوا يوتكم فان حرف شرط جازم يجزم
فعلين الاول يسمى فعل الشرط والثاني جواب للشرط وجزاوه
كما سياتي ومن ثم قال وتومنوا فعل الشرط وهو مجزوم
بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة
وتتقوا معطوف على تومنوا فهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف النون ويوتكم جواب الشرط وهو مجزوم بان
وعلامة جزمه حذف اليا لانه من الافعال المعتلة وقد تقترن
بلا النافية فيجب قلبها لاما وادغامها في لامه فيصير مجموعهما
في اللفظ كالا الاستثنائية نحو الا تنصروه الا تنفروا
الا تفعلوه فيظن من لا معرفة له انها الاستثنائية وقد ظن

ذلك

ذلك بعض من يدعي الفضل فقال في الا تفعلوه ما هذا الاستثنا متصل
ام منقطع قال بعضهم وينبغي ان يجاب بان الاستثنا لحليته متصل
بالجهل منقطع عن الفضل ومثال اذ ما قول الشاعر وانك اذ ما تاتي
ما انت امر به * تلف من اياه تامر اتيا * فاذ ما حرف شرط جازم
يجزم فعلين وتات فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف اليا لانه من الافعال المعتلة وتلف بمعنى تجد من الفى كذا
اذا وجده جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف اليا لانه من الافعال المعتلة ومثال من نحو قوله تعالى
من يعمل سوا يجز به فمن اسم شرط يجزم فعلين
محلها رفع على الابتدا ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلا مة
جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على من ويعمل وما عله
ذلك العايد على من في موضع رفع على الخبرية لمن على الصحيح
وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من
حيث الخبرية ومن ثم لم يفتقر الى ضمير يرجع من الجواب الى الاسم
الذي هو المبتدا قال صلى الله عليه وسلم من ملك ذا رحم محرم فهو حر
فان هو عايد الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك ذكره الجمال
ابن هشام وقيل الخبر جواب الشرط لان به تتم الفايدة ومن
ثم ادعى شيخ المحققين ان جملة جواب الشرط كلام كما سياتي
وقد علمت جواب هذا وهو ان الفايدة انما توقفت على الجواب
من حيث التعليق لا من حيث الخبرية وقيل الخبر هما وقيل لا
خبر له وهذه الاقوال جارية في كل اسم شرط وقع مبتدا ويجز جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الالف ومثال ما
نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم
شرط يجزم فعلين وموضعها نصب على المفعولية للفعل
بعدها فهو اي الفعل عامل في محلها اي في محل ما النصب وهي

اي ما عاملة في لفظة اي الفعل الجزم وعلامة جزمه حذف النون
لانه من الافعال الخمسة ومن خير بيان لما او في محل نصب نعتا
لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كاينا من خير يعلمه الله
جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ومثال مهما
نحو قول الشاعر وانك مهما تامري القلب يفعل فمهما اسم
شرط يجزم فعلين مبتدا محله رفع وجملة تامري اي تامريه وفاعله
الذي هو الضمير المستتر العايد على مهما خبرها وهو اي تامري مجزوم
بها لانه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه
من الافعال الخمسة وياء المؤنثة محذوفة لالتقاء الساكنين
والقلب مفعول به لفعل الشرط الذي هو تامري ويفعل جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر لموافقة
حرف الروي الذي تعزى له القصيدة والشرط وجوابه
خبرات ومثال اي قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فاي اسم شرط يجزم فعلين مفعول فهو
منصوب بتدعوا مقدم عليه في بعض النسخ وما صلة
اي زايده وتدعوا مجزوم بها اي باي فالفعل الذي هو تدعوا
عامل في لفظ اي النصب وهي عاملة في لفظه الجزم وفي هذا
ونظايره الغز بعضهم بقوله واي عامل يعمل فيه معموله
ولا ينقطع ما سواله وعلامة جزمه حذف النون وفله
اي له جار ومجرور خبر مقدم والاسما مبتدا موخر والحسنى
الاسما والجملة الابتدائيه اي المصدره بالمبتدا التي هو
فله الاسماء الحسنى جزم على انها جواب الشرط ومثال
كيفما هي كيف مع ما الزايد وتفارقها ما وتستعمل مع ما
ومجردة عنها شرطا غير جازم عند البصريين غير قطرب
بشرط موافقة جوابها لشرطها لفظا ومعنى نحو كيف

وكيفما

جوابا

وكيفما تصنع اصنع بالرفع وتستعمل شرطا جازما عند الكوفيين
وقطرب بالشرط المذكور نحو كيف او كيفما تجلس اجلس بالجزم
ولا يجوز كيف او كيفما تجلس اذهب بالجزم اتفاقا من اهل البلدين
وقيل لا تجزم الا اقترنت بما وبهذا التقدير يعلم ان تمثيل المصنف
لجزم كيفما بقوله نحو كيفما تتوجه تصادف خيرا لا يجوزه
بصري ولا كوفي فكيفما اسم شرط جازم يجزم فعلين كما هو
سياق كلامه في محل نصب بالفعل بعده وهو تتوجه الذي
هو فعل الشرط مجزوم بها فهي عاملة معمولته وتصادف
جواب الشرط مجزوم بها فهي عاملة معمولة وعلامة جزمه
السكون ولم اقف له اي للجزم بها على شاهد من شعر ولا نثر
من كلام من يحتج بكلامه وانما قال بالجزم بها الكوفيون وقطرب على
بقية ادوات الشرط بالشرط المتقدم وعورض بانها خرجت عن ادوات
الشرط باشتراط الشرط المذكور فلا يحسن القياس ومثال متى نحو
قول الشاعر متى اضع العمامة تعرفوني فمتى اسم شرط
يجزم فعلين في موضع نصب على الظرفية الزمانيه وناصبه
الفعل بعده وهو اضع وهو فعل الشرط وهو مجزوم به وعلامة جزمه
السكون وكسر لالتقاء الساكنين فهو سكون مقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بالحركة العارضه لخوف التقاء الساكنين فهو سكون
مقدر وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف النون والاصل تعرفونني ومثال ايان نحو قول
الشاعر ايان نومنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن
منا لم تزل حذرا فايان اسم شرط يجزم فعلين وهو في محل نصب
على الظرفيه الزمانيه وناصبه الفعل بعده وهو نومنك فعل
الشرط وتامن جواب الشرط وهما مجزومين وعلامة جزمهما

بتية م

موضع

السكون وحيثما مفعول به ومثالها حال ولم تزل جواب اذا وخذلا
جبر لم تزل ومثال اين نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت
ولو كنتم فايّن اسم شرط يجزم فعلين وما صلة وهو في محل
موضع النصب على الظرفية المكانية وناصبه الفعل بعده وهو
تكونوا وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة
جزمه حذف النون ويدرك جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة
جزمه السكون والموت فاعل يدرك ومثال انى قول الشاعر
انى تاتها تستجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تاججا اصله تتاجج بنون
التوكيد الخفيفة خفف بحذف التاء وقلبت نون التوكيد الفا والجملة
صفة نارا فانى بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة اسم
شرط يجزم فعلين وهو في محل نصب على الظرفية المكانية
وناصبها الفعل بعدها وهو تات من تاتها وتاتها فعل الشرط
وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل من
تات بدل اشتمال وتجد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه
السكون ومثال حيثما نحو قول الشاعر حيثما تستقم يقدر
لك الله نجاحا في غابر الازمان اي فوزا في مستقبل الازمان
لان الغابر كما يطلق على الماضي يطلق على المستقبل فهو من الاضداد
فحيث من حيثما اسم شرط يجزم فعلين وهو في موضع نصب على
الظرفية المكانية وناصبه تستقم وما زائدة وتستقم فعل
الشرط ويقدر جوابه وهو جواب الشرط مجزوم وهي
وعلامة جزمهما السكون فقد علمت مما تقرر ان ادوات الشرط
بالنسبة للخلاف في حقيقتها اربعة اقسام ما هو حرف باتفاق
وهو ان وما هو اسم كذلك وهو الباقي ما عدا اذ ما ومهما وما فيه خلاف
والاصح انه اسم وهو مهما وما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذ ما
وبالنسبة لاقترانها بما على ثلاثة اقسام ما لا يعمل الا معها وهو اذ وحيث

ومنها

ومنها ما لا يقبلها وهو من وما ومهما وان وما يجوز فيه الامران
وهو ان ومتى واي وايان وانى وكيف ويسمى الاول من الفعلين
كما علمت فعل الشرط اي فعل هو الشرط لان المتكلم جعله شرطا
وسببا لتحقق الثاني وان لم يكن كذلك خارجا وذهنا ويسمى
الثاني منهما اي الفعلين جواب الشرط لانه يقع بعد وجود الا
كما يقع الجواب بعد السؤال ويسمى ايضا جزء الشرط لانه
مبني على الاول ابتناء الجزء في الاخيرة ثوابا وعقابا على العمل في
الدنيا وفي كلام بعضهم ان تسميته جوابا وجزاء مجاز سواء كان
اي فعل الشرط وجوابه مضارعين او ماضيين لفظا نحو وان
عدتم عدنا ولا يجوز ان يكون الشرط ماضيا معنى فلا يقال الا ان
قام زيد امس قمت الا بتاويل ان تبين او الاول من الفعلين
مضارعا والثاني منهما ماضيا نحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له او بالعكس اي الاول منهما ماضيا والثاني مضارعا نحو
من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ثم لما تكلم على
المرفوعات ثم المنصوبات شرع يتكلم على المجرورات فقال
باب اي هذا باب المجرورات والترجمة ساقطة في
اكثر النسخ المجرورات المشهورة عند النحاة قسمان لا غير
اما مجرور بالحرف واما مجرور بالمضاف لا مجرور بالاضافة
ولا مجرور بالحرف المقدر على الاصح وقيل ما يقال فيه انه مجرور
بالمضاف وقيل هو مجرور بالاضافة التي هي النسبة بين
المضاف والمضاف اليه ورده شيخ المحققين بانه لو كان
كذلك لكان العامل في الفاعل والمفعول للنسبة بينهما وبين
الفعل ولا قايل به ورده بعض شيوخ مشايخنا بانه انما يتم
بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لانه اذا جا نصر الله بطل نصر
معتل وقيل ما يقال فيه مجرور بالمضاف هو مجرور بالحرف المقدر
اي الذي تكون الاضافة على معناه وزاد بعضهم على القسمين
المذكورين الجر اي المجرور بالتبعية وسياتي الجواب عنه
وزاد بعضهم على ذلك ايضا الجر اي المجرور بالتوهم وسياتي الجواب
عنه ايضا والقسم الاول من القسمين وهو المجرور بالحرف ما يجر

وهي تجر الظاهر والمضمر ومن معانيها الابتدا الجزئي اي ابتداء المسافة
زمانا او مكانا او غيرهما وما يجر **بالى** وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن
معانيها الانتها الجزئي اي انتهاء المسافة زمانا او مكانا او غيرهما وقد
فالابتدا والانتها الكاينان والمجرور ظاهر **نحو** قوله تعالى **من المسجد
الحرام الى المسجد الاقصى** والابتدا او الانتها الزمانيان والمجرور
ظاهر نحو سرت من اول الليل واتموا الصيام الى الليل وغيرهما في
من والى والمجرور ظاهر نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم
وغيرهما في من والى والمجرور مضمر نحو **الكل منه واليه** وتستعمل من
فعل من مان بمعنى كذب وتستعمل اسما قال الزمخشري في قوله
تعالى فاخرج من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من التبعيض فهو
في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله وتستعمل الى اسما
بمعنى النعمة وجمعها الا بالمد ومن ثم عد من بلاغات الزمخشري
قوله طعم الالا احلى من المن وهو امر من الالا عند المن فانه
اراد بالالا الاولى النعم واحدتها الى وبالثانية الشجر المر
ولا تدل الى الا على دخول ما بعدها فيما قبلها الا بقرينة ولو كان
من الجنس **وما يجر بعن** وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن
معانيها المجاوزة حسية وهي بعد شي عن المجرور بها بسبب
ايجاد مصدر الفعل المعدى بها فالحسية نحو رميت السهم
عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي
او معنوية **نحو رضي الله عن المومنين ورضوا عنه وما يجر
بعلى** وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها الاستعلا
حقيقة او حكما اي استعلا ما قبلها على ما بعدها فالحقيقي نحو
زيد على الفرس والحكمي **نحو** قولك **توكلت على الله واقبلت
عليه** وتستعمل ايضا اسما كقول الشاعر غدت من عليه
وتستعمل فعلا ماضيا كقوله تعالى ان فرعون علا في الارض
وما يجر بفي وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها الظرفية
او حكمية فالظرفية الحقيقية ان يكون مدخولها له احتواء
والمظروف له تحيز **نحو** الما في الكوز والحكمية بخلاف ذلك نحو
النعيم في الجنة ونحو قوله تعالى **وفيها ما تشتهي الانفس**

وزيد

وزيد في البرية وانت اخي في الله اي في رضاه وفي صدر
زيد علم وفي وجه زيد علم وفي نفس زيد كبر وتستعمل
اسما بمعنى الفم في حالة الجر ومنه الحديث حتى ما تجعل في
امراتك وتستعمل فعلا امرا من وفا يفي **وما يجر برب**
بضم **الراء** للمونثة وتشديد البا اشهر لغاتها المتكثرة
وهي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا بل قيل لا تفيد التقليل الا بقرينة
ولا يكون الا صدرا ولا تجر الا نكرة ولو معنى موصوفة غالبا
نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة ونحو ربه رجلا قليلا
بل ان الضمير في ذلك نكرة ومن لغاتها رب بفتح الراء وتستعمل
في اسما بمعنى المالك **وما يجر بالبا الموحدة** اي مسماها وهو
ب وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها التعدية اي
تصير الفاعل مفعولا لايصال معنى الفعل الى الاسم لانه مشترك
بين ساير حروف الجر غير الزايدة وشبهها **اعتصمت بالله
واستعنت به وما يجر بالكاف** اي مسماها وهو ك ولا
تجر الا الظاهر ومن معانيها التشبيه اي الدلالة على ان شيئا
ما شارك مدخولها في شيء ما **نحو الادمي كالنخلة اذا
قطع راسه مات** وتستعمل اسما ايضا بمعنى مثل نحو يضحكن كالبرد... عن كالبرد المنهم
اي مثل البرد **وما يجر باللام** اي مسماها وهو ل
وتجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها الملك في نحو
المال لزيد والاختصاص والاستحقاق **نحو الذل للبغاة
ولهم سوء المنقلب** وفي كلام ابن الخشاب ان اللام
مع ما لا يصلح للتمليك وان اضيف اليه ما ليس بمملوك
فهي للاستحقاق ومع ما عدا ذلك وذكر المصنف في التصريح
ان التي للاستحقاق ما كانت لغير ذلك كالسرج للدابة
وتستعمل فعل تقول لي يا زيد عمروا كما تقدم **وما يجر
بحروف القسم** بفتح القاف والسين اي اليمين اي
الباء الموحده اي مسماها وهي ب وهي بالتجريد لاحرف الهجا .....
وهي تجر حروف القسم ومن ثم لم تختص بالظاهر ولم يذكر معها

ام

٤

فعل القسم **بالله** وبه واقسم بالله او به **والواو** بالجر عطفا
على البا اي مسماها وهو و وقد تبدل ها فيقال ها الله
بقطع الهمزه وها الله بوصلها ولا تجر المضمر بل تختص بالظاهر
وهي فرع البا لا انها بدل منها القرب المخرج ولا يضر في كونها فرعا
عن البا كونها اكثر استعمالا في القسم من البا ذكر الاندلسي
في شرح المفصل وقد الغز الحريري في ذلك بقوله واي نايبة
ارحب منه وكواو اعلم منه مكرا واكثر له ذكرا **نحو والله**
والرحمن والخالق ولا ياتي معها بفعل القسم كما قيل انها
عوض عنه فلا يقال اقسم والله **والتا الفوقيه** المثناة
فوق اي مسماها وهو ت وهي بالجر عطفا على البا ولا
تجر الضمير ولا كل ظاهر بل تختص بنوع منه وهو لفظ الجلالة
على الاشهر وهو فرع الواو ولانها بدل منها فهي بدل من بدل
ومن ثم ضاق التصرف فيها واختصت بلفظ الجلالة ليحصل
لها الجبر بجر اشرف الاسماء فيها واجلها انتهى وفي التوضيح
التا تجر تالله ورب مضاف للواو ولياء المتكلم **نحو والله**
والله وتالله ما رايت فتنة اعظم من هذه الفتنة
الواقعة في سنة اثنين وتسعمايه وذلك في عشر والروي
ذي الحجه القعده واستمرت الى اخر ذي الحجه بين اقبردي والرحي
الدويدار ومن معه من العساكر وبين قانصوه خال السلطان
الملك الناصر محمد ابي السعادات ابن المرحوم قايتباي
وكان خاله المذكور مع السلطان بالقلعه واقبردي محاصرا
لها حصارا شديدا بحيث منع من يصعد اليها ان يصحب
شيئا من جنس واشتغل الناس بالهم والغم وارتفعت
الاسعار وبطلت الخبز وانقطع الجلب وتقلت الاسواق
وكان ابتداء القتال بين الطايفتين في اول يوم من ذي الحجه وترك
السلطان الخروج من حريمه وترك الطايفتين ما هم فيه واتهم
بانه مع اقبردي باطنا على خاله وقتل بين الطايفتين خلق كثير فمنهم

انكسر اقبردي

انكسر اقبردي ومن معه من الامرا والجند ونهبت دورهم وكثير من
دور العامه واطلقت فيها النيران واخذت الجيران بذنب الجيران
واعوذ بالله من سنة ثلاث وفيها ارتفعت الاسعار وعزت
الاقوات ومات فيها جماعات من الجوع وقويت شوكة طايفه
من العسكر يقال الجلبان وفيها اشتد اذاهم على الناس حتى هجموا
على الحمامات واخذوا النسا منها وفعلوا بهن ما حرم الله وصاروا
يخفون العلما من الشوارع ويوذون من بها بانواع الاذى وفحشوا
حدا ثم ان السلطان استدعاهم ودفع لكل واحد عشرين دينار على ان
يكفوا عن تلك القبايح فما انكفوا وكل ذلك استخفافا بالسلطان
الملك الناصر محمد بن ابي السعادات ابن السلطان المرحوم قايتباي
فانه لما تولى بعد وفات والده في اواخر سنة واحد وتسعمايه صدرت
عنه حركات مستبشعه وخرافات مستقبحه تقضي بسفهه ونحو نه
بل بذهاب عقله وجنونه منها ما يضحك ويبكي ومالحركات القلوب ينكي
اختل بها نظام الملك واختلت بها عرى السلطنه وسقط من اعين
العساكر وسطى عليها جماعة من مماليك والده بالسيوف والخناجر
يوم خرج فيه منفردا عن خدمه متباعدا عن حوله وحشمه واسقوه كاس
الحمام مترعا وقطعوه قطعا قطعا وذلك في سنة اربع وتسعمايه
وقد سمع جر التاء للفظ رب مضافا للكعبة وهو قليل نحو ترب
الكعبة وفي الاوضح ومما يختص بالله ورب مضافا للكعبه او لياء
المتكلم وهو التاء انتهى وظاهره مساواة ذلك للفظ الجلالة وسمع
جرها للفظ الجلاله وسمع جرها للفظ الرحمن وهو نادر ففي الاوضح ويندر
تالرحمن وحياتك وفي المغني وربما قالوا تربي وترب الكعبة
وتالرحمن انتهى **والقسم الثاني** من القسمين **وهو المجرور بالمضاف**
ثلاثة اقسام ما يقدر باللام الملكيه والاختصاصيه او **الاستحقاقيه**
بان يضاف يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكرها مع المضاف اليه بان
لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفا له وهي الاكثر **نحو غلام**
زيد وقنديل المسجد ويد زيد ووجه عمرو وذي مال وعند زيد ومع عمرو

ومايقدر بمن الجنسيه اي يستفاد من ذلك من ذكر من مع المضاف
اليه بان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف وهي كثيرة نحو خاتم
فضة ومايقدر بفي الظرفيه اي يستفاد من ذكره في بان اضيف
الى زمان المضاف نحو مكر الليل او اضيف الى مكان المضاف نحو اعتكاف
المسجد وهي قليلة فالاول من الامثلة على معنى غلام لزيد وقنديل
للمسجد ويد لزيد ووجه لعمرو والثاني منها على معنى خاتم من فضة
والثالث منها على معنى في الليل واعتكاف في المسجد قال الشهاب السمين
والمشهور ان الاضافة اما على معنى اللام او على من وكونها على معنى في غير
صحيح واما قوله تعالى مكر الليل فلا دلالة فيه لان هذا من باب البلاغة وهو
التجوز في ان جعل ليلهم ونهارهم ماكرين مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيهما
نظير قولهم نهاره صايم وليله قايم فانه لما كانت هذه الاشياء لكثرة وقوعها في
هذه الظروف وصفوها مبالغة في ذلك وهو مذهب حسن مشهور في
كلامهم انتهى وفي كلام بعضهم الاضافة لا تكون الا على معنى اللام فقط
ويقدر في ثوب خز ثوب لخز لان الثوب مستحق للخز لانه اصله
اي ومثله خاتم فضة وبعضهم وهو الشيخ ابن الحاجب لم يجعل المجرور قسمين
بل قسما واحدا حيث حصر المجرورات في المضاف اليه فقط وهو
ح كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اي وهو الذي تقدم انه المجرور بالحرف وتسميته المجرور بالحرف الظاهر
مضافا اليه خلاف المشهور او نسب اليه بواسطة حرف الجر تقديرا
كالقسم الثاني اي وهو الذي تقدم انه المجرور بالمضاف وعلى هذا فالعامل
في زيد من غلام زيد الجر الحرف المقدر لا المضاف فالعامل عند هذا البعض
ليس الا الحرف الظاهر او المقدر وقد علمت ضعفه ثم ان هذا البعض
اعتبر في الحرف المقدر ان يكون مرادا في الكلام احترازا عن المفعول
فيه والمفعول له قال لان حرف الجر وان كان مقدرا فيهما لكنه غير
مراد وقد اغفل المصنف هذا القيد من كلام هذا البعض واما تابع المخفوض
اي المخفوض بالتبعية الذي زاده بعضهم على القسمين السابقين كما

تقدم

تقدم فلا وجه لزيادته لانه لا يتوهم خروجه عن القسمين بل هو داخل
فيهما اذ الصحيح في التابع للمجرور غير البدل انه مجرور بما جر متبوعه
من حرف نحو مررت بزيد الفاضل وابي بكر نفسه وزيد فالفاضل اي
وما عطف عليه من التوابع مجرور بالباء اي بتلك الباء الجارة لمتبوعه
الذي هو زيد او من مضاف نحو غلام هند الفاضلة ام عمرو ونفسها
وغلامها في الدار فالفاضلة اي وما عطف عليها من التوابع مجرور باضا فة
الغلام اليها في المعنى لانه مضاف لمتبوعها الذي هي صفته او عطف بيان
عليه او توكيدا او معطوفا عليه نسقا فكانه مضاف الى ذلك واما في
البدل فالعامل فيه مقدر مشابه للمذكور وهو الحرف او المضاف نحو
مررت بابي حفص عمر لان البدل على نية تكرار العامل واما المجرور
بالمجاورة الذي زاده بعضهم على القسمين ايضا نحو خرب من قول
بعض العرب هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور
بالجر وكان حقه اي خرب الرفع اي ان يكون مرفوعا لانه
نعت لجحر المرفوع على الخبريه لاسم الاشارة والمجرور
اي المجرور بالتوهم الذي زاده بعضهم على القسمين ايضا لست
قايما ولا قاعدا بالجر عطفا على قايما المنصوب على توهم انه مجرور
بدخول الباء لانه يلزم دخول الباء في خبر ليس فلا وجه لزيادتهما
لانه لا يتوهم خروجهما عن القسمين ايضا بل هما داخلان فيهما فانهما
يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف
كما قال ابن هشام في شرح لمحة بن حيان وهذا لفظه
ونص مرتب فالاول في المجرور بالمجاورة لان الجر في خرب جاء لمجاورته
لضب والجر الحاصل في ضب انما هو بالمضاف الذي هو جحر فكان الجر في
خرب بالمضاف والثاني في المجرور بالتوهم لانه مجرور بحرف غاية الامر
انه متوهم ولما انهى المصنف الكلام على انواع المعربات شرع يتكلم على
حقيقة الجملة واقسامها تكميلا للفايده فقال ذكر الجملة اي بيان
حقيقتها وذكر اقسامها هذه ترجمة الجملة اي حقيقتها كل مركب
اسنادي اي ما وجد فيه اسناد ولو بحسب الاصل بدليل قوله

اي

او جاني غلا
ابي حفص ع
٤

افاد نحو قام زيد اولم يفد نحو ان قام زيد وقد علمت مما سبق انه لابد
في الكلام من الفايدة فالجملة اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جملة وليس
كل جملة كلام ويدل لذلك قولهم جملة الشرط جملة الصلة جملة الجواب
الى غير ذلك مما ليس كلاما لعدم الفايدة فيه وقيل الكلام والجملة مترادفان
فقيل ترد الجملة للكلام فلابد فيها من الفايدة قال ابن ناظر الجيش وهو الذي
يقتضيه كلام النحاة قال واما قولهم جملة الشرط فاطلاق مجازي باعتبار
ما كان انتهى ورد بان الاصل الاطلاق الحقيقة وقيل يرد الكلام للجملة
اي لا يشترط للكلام الفايده وفي كلام شيخ المحققين جملة جزا الشرط وجملة
جواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطيه والقسميه انتهى وفي
كلام سيد المحققين الحق ان الكلام هو مجموع المركب من الشرط لا
والجزا لا الجزا وحده واما جواب القسم فكلام بلا نزاع ووجه ذلك مما
يطول وقد قدمنا ذلك وهي اي الجملة تنقسم بالنسبة الى الاسميه
الى قسمين اما ان تكون فعليه او اما ان تكون اسميه اي
منسوبة الى الاسم المصدرة به منسوبة الى الفعل المصدرة به
فالاسمية هي المصدرة باسم مسند اليه غيره او مسند الى
غيره فلا فرق بين ان يكون ذلك الاسم لفظا اي ملفوظا به صريحا
نحو زيد قايم مثال الاسم الصريح المسند اليه غيره او اقايم زيد
مثال الاسم الصريح المسند الى غيره وفي بعض النسخ قام زيد بدون همزة
الاستفهام وفيه نظر ظاهر لان الوصف لا يرفع الفاعل الا ان اعتمد
على الراجح لا يقال هو خبر مقدم وهو مسند للمبتدا لانا نقول تكون الجملة
مصدرة بالنسبة اليه لا بالمسند الى غيره ويبعد انه يمثل لاحد القسمين
بمثالين ويترك القسم الاخر بغير مثال او يكون غير ملفوظ به صريحا بان
يكون تقديرا اي مقدرا او مؤولا من ان والفعل نحو قوله تعالى وان
تصوموا خير لكم فان تصوموا مؤول من ان والفعل باسم تقديره
صيامكم او صومكم خير لكم والفعلية هي المصدرة بفعل لفظا
اي ملفوظا به نحو قام زيد او تقديرا اي مقدرا تقديره ادعوا
عبد الله والمراد بكون الفعل انما هو بحسب الرتبة والاصالة لا

بحسب الذكر

بحسب الذكر فلذلك قال والمعتبر من المصدر ما هو في الاصل لا في
اللفظ فنحو فجملة كيف جاء زيد وفريقا كذبتم فعلية لا اسميه لان
الاسم المتقدم فيها المصدرة وهو كيف وفريقا في رتبة التاخير لانه
مفعول للفعل فان قلت بقي من التقسيم جملتان ليستا اسميتين
ولا فعليتين وهما الجملة الشرطيه وهي المصدرة اي المبدوءة باداة
الشرط والجملة الظرفيه وهي المبدرة بالظرف نحو اعندك زيد او في الدار زيد
لانهما لم تصدر باسم ولا بفعل قلت في الجواب عن ذلك انا لا نسلم خروج كل
من الجملة الشرطيه والجملة الظرفيه المذكورة بين الاسميه والفعليه ونمنع
انهما لم يصدرا بما ذكر اما الشرطية فانها وان صدرت بحرف شرط
اي جازم كما المتبادر عند الاطلاق فلابد ان لولا حرف شرط وهو
مختص بالجملة الاسميه على ان ابن جماعة توقف في كون لو ولا من ادوات
الشرط قال لانهما للربط دون الشرط قال لا استلزم للشرط لا في اقول
ممتنع لان هو اعم مطلقا اللهم الا ان يقال جعلهما من ادوات الشرط مجازا
لوجود الربط اي ومنه كلام المصنف الاتي في الكلام على الجملة الواقعة جوابا
لشرط جازم فهي فعلية نحو ان قام زيد قمت لانه سياتي انه ينظر لما
بعد الحرف المصدر به الجملة وان صدرت باسم اي باسم شرط فهي
اسمية ان كان ذلك الاسم مسندا اليه بان يكون مبتدا نحو
من يقم اقم معه والا يكن مسندا اليه بان لا يكون مبتدا بل مفعولا
فهي اي تلك الجملة فعلية نحو ما تصنع اصنع فلم تخرج الجملة الشرطيه
عن الاسميه والفعليه وهذا التفصيل واضح وبه يرد اطلاق قول المغني
الصواب انها اي الجملة الشرطيه من قبيل الفعليه واما الجملة الظرفيه
فان قدرت اي فيها الظرف متعلقا بفعل محذوف كاستقر وجعلت
حالا فاعلا بذلك الفعل فهي فعليه والا بان قدرته متعلقا باسم محذوف
كمستقر اي وجعلت حالا فاعلا بذلك الفعل فهي اسمية فلم تخرج الجملة
الظرفية من الاسميه والفعليه وكذا لا تخرج ان جعلت حال مبتدا
مخبر عنه بالظرف لان الجملة ح اسمية ولابد وان جعل متعلق الظرف
فعلا كاستقر وربما حملنا كلامه عليه فلا يرد ما يقال اذا اعرب حال

مبتدا والظرف خبر عنه متعلقا بمستقر مثلا فهي جملة اسمية بلا مرية ه
وصدق على ذلك ان الفعل يتعلق بفعل لما علمت ان كلامه فيما اذا جعل
مال فاعلا لا مبتدا وفيه ان المغني ما يفيد ان مالا اذا جعل فاعلا بنفس
الظرف اعتماده على الاستفهام فالجملة ظرفية ولا يقال فيها فعلية ولا اسمية
وان كان الظرف اسما فنعلم ان جملة اعندك والا في الدار مال يحتمل ان
تكون اسمية وذلك اذ جعل مال فاعلا بذلك الاسم الذي قدر متعلقا به
الظرف وان تكون فعلية وذلك اذا جعل مال فاعلا بذلك الفعل
الذي قدر متعلقا به الظرف واما اذا جعل مال مبتدا والظرف خبره
فالجملة اسمية ولا بد وان جعل متعلق الظرف فعلا واما اذا جعل
مال فاعلا بنفس الظرف لاعتماده على الاستفهام لا بمتعلقه فالجملة ظرفية
ولا يقال فيها اسمية ولا فعلية وان كان الظرف اسما فان صدرت
بحرف نظرت الى ما بعد ذلك الحرف فان كان ما بعده اسما نحو
ان زيدا قائم فهي جملة اسمية نظرا الى مدخول ذلك الحرف
ولا عبرة بذلك الحرف ثم هي هنا لا الترتيب الذكري تنقسم الجملة
ثانيا بالنسبة الى الوضعية الى الجملة الصغرى والجملة الكبرى
فان قلت انظر في الجملة الصغرى الى العجز لانها التي تقع خبرا
عن المبتدا كما سياتي وفي الجملة الكبرى الى الصدر لانها
التي تقع جزء المبتدا فيها كما سياتي فلاي شيء قدمت ما
يراعى فيها العجز الذي هو الجملة الصغرى على ما يراعى فيه الصدر
وهو الجملة الكبرى قلت الجملة الصغرى جزء الجملة الكبرى كل
واعتبار الكل انما يكون بعد اعتبار الجزء طبعا فوضع الجزء
ثم الكل ليوافق الوضع الطبع وفيه انه كان مقتضى هذا الجواب
ان يقدم بيان حقيقة الجملة الصغرى على بيان حقيقة الجملة ه
الكبرى وقد عكس ذلك فان قلت لم قلت الصغرى والكبرى
بالتعريف بال ولم تقل صغرى وكبرى بالتنكير كما قال الجمال
بن هشام في القواعد قلت لانهما اي صغرى وكبرى من باب
اسم التفضيل لان صغرى مؤنث اصغر وكبرى مؤنث اكبر

وكلا من

وكل

من اصغر واكبر اسم تفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة
الى معرفة يجب ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان موصوفه الذي
هو المفضل مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فيقال زيدا وهندا او الزيدون
او الهندات اصغر او اكبر من عمرو كما تقدم واذا قرن اي اسم التفضيل
بال يجب مطابقته لموصوفه الذي هو المفضل فيقال زيد الاصغر
او الاكبر وهند الصغرى او الكبرى والزيدان الاصغران والاكبران
والهندان الصغريان والكبريان والزيدون الاصغرون او الاكبرون
والهندات الصغريات والكبريات فتانيث المجرد مما ذكر لحن ومن ثم قال
الجمال بن هشام في المغني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم اي
للنحويين وانما الوجه استعمال فعلى على افعل بال او الاضافة ولذلك
لحن من قال اي وهو ابو نواس في وصف الخمرة ٭ كأن كبرى وصغرى
من فواقعها ٭ حصباء در على ارض من الذهب ٭ ولكن ربما استعمل
افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال ٭ اذا غاب
عنكم اسود العين كنتم ٭ كراما وانتم ما اقام اللائم ٭ اي لئام فعلى ذلك
فيخرج البيت المذكور وقول النحويين اي جملة صغرى وجملة كبرى
وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى المقصود
منه وان اضيف اسم التفضيل فان كان الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ه
ايضا لكن يلزم في المضاف اليه ان يطابق الموصوف تقول زيد افضل
رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء وان كان
الى معرفة فتارة تجب المطابقة وتارة تجوز فالاول نحو الناقص ه
والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم والثاني نحو اكابر مجرميها وليجد
احرص الناس واذا اردت معرفة الكبرى والصغرى فالكبرى
ما كان الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا في الاصل لجملة زيد
قام ابوه من زيد الى ابوه اي زيد وابوه وما بينهما ونحو ظننت
زيدا يقوم ابوه جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وهي كبرى لا غير
وذلك ان زيدا مبتدا وجملة قام ابوه من الفعل والفاعل خبر عنه

نسخه

وجملة قام ابوه من الفعل وهو قام والفاعل وهو ابوه جملة صغرى لانها وقعت
خبرا عن زيد وهي صغرى لا غير وصغر الجملة وكبرها بحسب كثرة الكلمات
وقلتها وقد تكون الجملة الواحدة كبرى وصغرى باعتبارين مختلفين نحو زيد
ابوه غلامه منطلق فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثاني وغلامه مبتدا
ثالث ومنطلق خبر المبتدا الثالث والمبتدا الثالث وخبره الذي هو منطلق
خبر المبتدا الثاني وهو ابوه والرابط بينهما الهاء من غلامه لان الخبر جملة
ليست غير المبتدا الثاني الذي هو ابوه وخبره الذي هو جملة غلامه منطلق
خبر المبتدا الاول الذي هو زيد والرابط بينهما الهاء من ابوه لما تقدم والروابط
فيها طريقتان احداهما ان يضاف كل من المبتدآت الاول الى ضمير متلوه والمبتدا الاو ل
يبقى بحاله ولا يضاف اليه غيره كما في مثال المصنف عليه ما تقدم اي التقدير
زيد غلام ابيه منطلق لا غلام ابي زيد منطلق كما زعمه المصنف في شرح
القواعد لان القصد الاخبار عن زيد بان غلام ابيه منطلق لا بمجرد الاخبار عن
غلام ابي زيد بالانطلاق فمن زيد الى منطلق اي زيد ومنطلق وما بينهما
جملة كبرى لا غير لان خبرها جملة وجملة غلامه منطلق جملة صغرى
لا غير لانها وقعت خبرا عن الخبر عن مبتدا وهو ابوه وجملة ابوه غلامه
منطلق جملة كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وهو ابوه منطلق
وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد وفي المغني لا غير لحن وانما
يقال ليس غير ورد بان لا غير مسموع فقد اورد ابن مالك قول الشاعر
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ۰ لعن عمل اسلفت لا غير تسال ۰ وثاني الطريقين
ان تاتي بالروابط بعد خبر المبتدا وتاتي بها مرتبة فتوصل كلا بضمير ما قبله
حتى المبتدا الاول نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عنده باذنه والى
ذلك اشار بقوله وقس على ذلك اي على ما تقدم في الروابط في الطريقة الاولى
ما تقدم فيها في الطريقة الثانية نحو زيد عمرو بكر مقيم عنده في داره فبكر
مقيم خبر عن عمرو والرابط بينهما الهاء من عنده وعمرو وخبره الذي
هو الجملة خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من داره قال المصنف في شرح
القواعد ويتفرع من هذين الطريقين طريق ثالثة مركبة منهما وهي
ان تجعل بعض الروابط مع المبتدا وبعضها مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون
ضاربوهما باذنه انتهى وقد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لفقد
الشرطين اي شرط الكبرى وهو كون الخبر جملة وشرط الصغرى وهو
كونها

كونها خبرا نحو زيد قائم وقائم زيدا اذ لا يقال في ذلك جملة صغرى لانها
لم تقع خبرا ولا كبرى لان خبرها ليس جملة وقد يحتمل ان تكون الجملة
كبرى وان لا تكون كبرى ولا صغرى نحو قوله انا اتيك به فانه يحتمل
ان يكون اتيك فعلا مضارعا فالجملة لا كبرى ولا صغرى ورجح الثاني قال
في المغني ويؤيد الثاني ان الاصل في الخبر الافراد ذكر الجمل التي لها محل من
محال الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب هذه ترجمة وقدم الجمل التي
لا محل لها من الاعراب موافقة لما في المغني ومخالفة لما في القواعد مع ان
فيه الاعراب اشرف لمجيء ما لا محل له من الاعراب على الاصل في الجمل
٧ وهو الاستقلال وعدم حلولها محل المفرد فقال الجمل التي لا محل لها من
سبعة الاعراب الجملة ٧ الابتدائيه اي المبتدا بها الكلام اسمية كانت او فعلية
الاولى وليس المراد بها المبدوءة بمبتدا كما استعمله المصنف فيما سبق ولا
ح يشمل ذلك لان المبدوءة بالمبتدا قد يكون لها محل وح كان الاولى
التعبير بالمستانفه وهي نوعان مبتدا بها الكلام حقيقة نحو انا انزلناه
او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وفسر
بق البيانيون المستانفة بما كانت جواب سوال ينشا عن الكلام السا
نحو قالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب سوال
نشا من الكلام السابق تقديره فما قال لهم ومن ثم تعطف الاولى على
الجملة الثانية الصلة لموصول اسمي او حرفي فالاولى اي الصلة لموصول
اسمي نحو قوله تعالى الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب فجملة انزل
صلة الذي فلا محل لها من الاعراب واما الموصول نفسه ففي محل جر صفة للجلالة
والثانيه اي الصلة لموصول حرفي نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب
فجملة نسوا صلة ما المصدريه ويفترق الموصولات اي الموصول الاسمي
والحرفي في بان الموصول الاسمي لا يسبك مع صلته بمصدر بخلاف الموصول
الحرفي فانه يسبك مع صلته بمصدر تقديره في المثال بنسيانهم وتفترق
صلتاهما بان صلة الموصول الاسمي تحتاج الى رابط يربطها بالاسم
الموصول كما تقدم وصلة الموصول الحرفي لا تحتاج اليه اي الى ذلك الرابط
بل لا يصح تعلق الرابط به اذ لا يعود الضمير الا على الاسما وباقتران صلتاهما

يفترقان ايضا ويفترقان ايضا من حيث انه يصح ان يقال في الموصول الحرفي
مع صلته في محل كذا كالجر في امثال المذكور وان كان مع صلته كالكلمة الواحدة
لان الموصول الحرفي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا بخلاف الاسمي فانه معرب
محلا قال الجمال بن هشام في المغني وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن
اصحابه ان يقولوا ان الموصول الاسمي وصلته في محل كذا محتجا بانهما
كلمة واحدة والحق ما قدمت لك اي انه لا يقال ذلك وانما يقال الموصول في
محل كذا والصلة لا محل لها بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول قال
تعالى ربنا ارنا الذين اضلانا وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباح والجملة الثالثة المعترضة بكسر الراء
كعيشة راضية وبفتحها على انه من باب الحذف والايصال وهي الواقعة
بين شيئين متلازمين اي متطالبين يطلب كل الاخر كالمبتدا والخبر
والفعل والفاعل والفعل والمفعول والشرط وجوابه والقسم وجوابه والصفة
والموصوف والصلة والموصول والتاكيد ومؤكده وقد الفعل وهذا عند النحاة
والبيانيون فلا يشترطون ذلك بل يجوزون الاعتراض في اخر الكلام
وكثيرا ما يستعمله الزمخشري بهذا المعنى فقد جوز ان تكون جملة
ونحن له مسلمون اعتراضيه اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد قال
في المغني ويرد عليه اي على الزمخشري مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم
كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين
شيئين متطالبين انتهى والغرض من الاعتراض بالجملة اما تقوية
الكلام او تحسينه ثم ان هذين الشيئين اللذين يقع بينهما الاعتراض
اما ان يكونا مفردين او مفردا وجملة او جملتين سواء اقترنت تلك الجملة
المعترضة بواو الاعتراض فهي اي المفردين والمفرد والجملة والجملتين ام لا
اي ام لم تقترن بها فالمقترنة اي امثلة المقترنة بالواو باقسامها
الثلاثة نحو علي رضي الله عنه وان لم يحمل السلاح شجاع فجملة وان
لم يحمل السلاح شجاع جملة معترضة بين مفردين وهما المبتدا والخبر
وهما علي شجاع وتلك الجملة مقترنة بالواو ونحو قول الشاعر ان
الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان فجملة وبلغتها

جملة

جملة دعائية لا حالية وشرط الحالية ان يكون خبرية والدعائية انشائية
وهي معترضة بين اسم ان وهو مفرد الذي الثمانين وخبرها وهو جملة
احوجت فهو بين مفرد وجملة مقترنة بالواو ونحو قوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فجملة ولن تفعلوا معترضة بين
جملتي جملة الشرط وجملة جوابه ومقترنة بالواو وغير المقترنة بالواو
باقسامها الثلاثة اي بين مفردين او مفرد وجملة او جملتين اي امثلة
ذلك نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فجملة لو تعلمون معترضة
بين مفردين وهما الموصوف وصفته وهما قسم وعظيم غير مقترنة بالواو
ونحو الشر ان شاء الله يزول فجملة ان شاء الله معترضة بين مفرد وجملة
وهما المبتدا والخبر وهما الشر ويزول غير مقترنة بالواو ونحو قوله تعالى
فلا اقسم اي اقسم بمواقع النجوم الى قوله تعالى انه لقران كريم وما بينهما
وهو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض لجملة في ضمن تلك
الجملة اعتراض لجملة وهو لو تعلمون كما تقدم وتلك الجملة التي ضمنها
جملة معترضة بين جملتين اي جملة القسم وهي لا اقسم بمواقع النجوم
وجملة جوابه وهي انه لقران كريم وفي هذا التمثيل نظر لان تلك الجملة
المعترضة التي هي وانه لقسم مقترنة بالواو فقد علمت ان قوله
وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض لجملة في ضمن هذا الاعتراض بهذه
الجملة اعتراض بجملة وهي لو تعلمون فليس اعتراضا واحدا لجملتين بين
شيئين فقط كما في قوله تعالى في سورة ال عمران رب اني وضعتها
انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها
مريم حيث اعترض فيه بجملتين الاولى الجملة الاسمية وهي والله
اعلم بما وضعت والثانية الجملة الفعلية وهي وليس الذكر كالانثى
بين شيئين فقط وهما الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها المصدرتان
باني بل هما اعتراضان كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين للشيئين
بينهما الاعتراض الاخر الاعتراض الاول بين القسم وجوابه والثاني
بين الموصوف والصفة ومن ثم اعترض على الزمخشري فيما افهمه كلامه
من مساواة ما هنا لما في سورة ال عمران حيث قال في المغني قال
الزمخشري اي في سورة ال عمران هنا جملتان معترضتان كقوله
تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراضان كل منهما لجملة اي

بكل منهما بين شيئين مخالفين للشيئين اللذين بينهما الاعتراض الاول لا
عتراض واحد بجملتين انتهى اي بين شيئين فقط وهما المعطوف والمعطوف
عليه وبهذا يعلم ما في كلام المصنف في شرح القواعد وقد مثل فيه لبقية ما قدمنا
انه يقع فيه الاعتراض فراجعه الجملة الرابعة المفسرة لضمير الشان لانها
الكاشفة لحقيقة ما تليه وهي لا محل لها مطلقا اي سواء كان لما تفسره
حظ اي محل من الاعراب ام لا الاولى اي المفسرة لما له حظ من الاعراب نحو
قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب اي لا ابوين
له فشان عيسى كشان ادم من حيث الخروج عن مستمر العاده
من التولد بين اب وام من حيث كونه خلق من تراب كما يقتضيه
ظاهر اللفظ وفي الكشاف ان هذا من تشبيه الغريب بالاغرب
لان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعاده من الوجود من غير
اب وذلك اقطع للخصم واحسم لماده شبهته اذا نظر فيما هو
اغرب مما استغرب فجملة خلقه من تراب اي مع ما بعدها تفسير لمثل
المجرور بالكاف والثانية اي المفسرة لما لا حظ له من الاعراب نحو قولك
زيدا ضربته فجملة ضربته مفسرة لجملة مقدرة وهي ضربت وتلك المقدره
لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائيه اي مستانفة وفصل ابو علي
الشلوبين بفتح المعجمة واللام وبضم اللام وهو بلغة الاندلس
الابيض الاشقر فقال التحقيق التحقيق ان الجملة ان فسرت ما لا محل
له كما تقدم في المثال الثاني فلا محل لها لانها تابعة لما تفسره في عدم اعرابه
والا بان فسرت ما له محل كما تقدم في المثال الاول فهي لها محل لانها
تابعة لما تفسره في اعرابه واتفق الجميع من النحاة على ان المفسرة لضمير
الشان لها محل من الاعراب لانها خبر معنى نحو زيد قايم في محل رفع على
الخبريه لان في نحو كان هو زيد قايم في محل نصب على الخبريه
لكان ومن ثم استثناها المصنف واحترزنا عنها في التعريف بقولنا
الفضلة لانها كما علمت عمده وخرج بقولنا الكاشفة لحقيقة ما تليه
صلة الموصول فانها وان كانت كاشفة للموصول لكن لا تكشف
حقيقته بل تشير ايها لحال من احوالها وفي المغني ان المفسره ثلاثة
اقسام مجردة من حرف التفسير اي كما في الامثلة المتقدمه ومقرونة

بأي

باي نحو ترميني اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك اذا لم تقدر الباء قبل ان الجملة الجملة الخامسة الواقعة
جوابا للقسم اي لفعله سواء ذكر فعله وحرفه ام لا بل ذكر حرفه فقط او لم يذكر
واحد منهما فالاولى نحو قولك اقسمت بالله ان الصلح خير من اقامة الشر ور
والفتن الواقعة في هذا الزمان يعني زمن تاليف هذا الكتاب وهو زمن السلطا ن
الملك الناصر ابي السعادات محمد بن المرحوم قايتباي كما تقدم فجملة ان
الصلح خير جواب لفعل القسم والثانية نحو قوله تعالى حم والكتاب
المبين انا انزلناه فجملة انا انزلناه جواب والكتاب اي الفعل المتعلق
به الذي هو اقسم لا فعل القسم كما علمت لا الجار الواو والثالثة نحو قوله
تعالى واذا اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماكم الجملة السادسة الواقعة جوا با
لفعل شرط غير جازم كاذا واخواتها اي نظايرها في افادة الشرطية من غير
جزم وهي لو ولولا الشرطيتان وكيف على ما تقدم فيها مطلقا اي سواء
اقترن الجواب بالفا او اذا الفجائيه او لا او واقعة جوابا لفعل شرط جازم
كان واخواتها اي نظايرها في افادة الشرطيه والجزم للفعلين ولم تقترن
بالفا ولا باذا الفجائيه مثال الاولى اي الواقعة جوابا لشرط غير جازم
نحو قولك اذا جاء زيد فاكرمه فجملة فاكرمه جواب اذا مقترنة تلك
الجملة بالفاء ونحو قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فجملة انتم تخرجون جواب اذا مقترنة باذا الفجائيه ومثال الثانيه
اي الواقعة جوابا لشرط جازم نحو ان جاء زيد اكرمته فجملة اكرمته
جواب ان الشرطيه اي جواب فعلها غير مقترنة تلك الجملة بالفا ولا باذا
الفجائيه وتقدير المضاف في كلامه وهو لفظ فعل متعين لان ظاهر صنيعه
ان المراد بالشرط الادات لوصفه بكونه جازم وغير جازم ومن المعلوم ان الشرط
بمعنى الاداة لا جواب له الا ان يجعل في كلامه استخدام بان يراد بالشرط فعل
الشرط وبالضمير في قوله جازم وغير جازم الشرط بمعنى الاداة الجملة السا بعة
التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد وقعد عمرو فجملة قعد قام
عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجملة قام زيد ابتدائيه مبتدا بها
الكلام اي مستانفه لا محل لها من الاعراب فكذلك ما عطف عليها
وهي جملة قعد عمرو لا محل لها من الاعراب فان جعلت الواو للحال لا للعطف
كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد وكانت قعد مقدره قال ابن جماعه

ويرجع الاول لان الاصل في الواو كونها عاطفة هذا ما يتعلق بالجمل التي لا محل لها من
الاعراب واما الجمل التي لها محل من الاعراب فلا يخفا انها سبع ايضا هو
مصدر اض اذا رجع يقال اض ايضا بمعنى رجع رجوعا اي رجع المصنف
الى تعداد مواضع استعمال الجمل لها محل من الاعراب بعد تعداد مواضع
استعمال الجمل التي ليس لها محل من الاعراب الجملة الاولى الواقعة خبر
المبتدا في الحال او في الاصل اي لم ينسخ او نسخ فالاولى اي الواقعة خبرا
لم ينسخ نحو زيد ابوه منطلق فجملة ابوه منطلق من المبتدا والخبر
خبر زيد والرابط الضمير ابوه محلها رفع وهو خبر غير منسوخ والثانية
اي الواقعة خبرا انسخ نحو كان زيدا ابوه قايم فجملة ابوه قايم من
المبتدا والخبر خبر كان محلها النصب وهو خبر منسوخ الجملة الثانية
الواقعة حالا مرتبطة فقط او بالضمير فقط او بالواو والضمير
معًا فالاولى اي المقترنة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة
فجملة والشمس طالعة محلها النصب على الحال من زيد والجملة الثانية
اي المقترنة بالضمير فقط نحو جاء زيد يده على راسه فجملة يده على
راسه في محل نصب على الحال من زيد الجملة الثالثة اي المقترنة
بالواو والضمير معا نحو قوله تعالى الم ترى اي تنظر الى الذين خرجوا من
ديارهم وهم الوف قيل سبعون الفا فجملة وهم الوف من المبتدا والخبر
في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا التي هي فاعلة الجملة الثا
لثة الواقعة مفعولا للقول الخالص ذلك القول من معنى
الظن اي المحكية بالقول المذكور نحو قال اني عبد الله فجملة اني
عبد الله من اسم ان وخبرها محلها النصب على المفعول به لقال
او على انها مفعول به وقيل مفعول مطلق مبين للنوع لانها دالة
على نوع مخصوص ورده في المغني ولا يكون محلها نصبا الا اذا لم تنب
عن الفاعل نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون وكما تقع مفعولا به
تقع في باب ظن واعلم على انها مفعول ثاني لظن وثالث لاعلم وفي باب التعليق
للفعل القلبي ومن ثم اطلق في المغني فقال الجملة الثالثة الواقعة مفعولا
فان كان القول بمعنى الظن فانه لا يعمل النصب في محل الجملة
وانما يعمل في مفردانها نحو اتقول زيدا عالما اي تظن

فزيد

فزيدا مفعول اول وعالما مفعول ثاني الجملة الرابعة المضاف اليها اسم زمان
او اسم مكان فالاولى اي المضاف اي المضاف اليها اسم زمان نحو قوله تعالى
اذا جاء نصر الله فجملة جاء نصر الله محلها الجر باضافة اذا اليها
والثانية اي المضاف اليها اسم مكان نحو قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته فجملة يجعل رسالاته من الفعل والفاعل محلها الجر باضا
فة حيث اليها الجملة الخامسة الواقعة جوابا لفعل شرط جازم وهو اي
ذلك الشرط الجازم ان الشرطية واخواتها اذا كانت تلك الجملة الواقعة
جوابا مقترنة بالفاء او باذا الفجائية مثال الاولى وهي المقرونة بالفاء
نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير فجملة الله به عليم فجملة فان الله
به عليم محلها الجزم لانها جواب هنا الشرطية ومثال الثانية وهي المقرونة
باذا الفجائية نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون فجملة هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية
وفي المغني ان اذا في هذه الاية نائبة عن الفاء بخلاف ما اذا كان
الشرط غير جازم او كان الشرط جازما ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجا
فان الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها من الاعراب كما تقدم في الكلام
على الجملة التي لا محل لها والسر في ذلك ان الفاء واذا الفجائية يهيئان
الجملة لربطها بالاداة لا بالجملة الجملة السادسة التابعة لمفرد فان
محلها تابع لذلك المفرد في اعرابه من رفع ونصب وجر فالرفع نحو قوله
تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه محلها الرفع لانها
نعت ليوم الواقع فاعلا لياتي والنصب نحو قوله تعالى واتقوا يوما
ترجعون فيه فجملة ترجعون فيه من الفعل وفاعله محلها النصب
لانها نعت ليوم الواقع مفعولا لاتقوا والجر نحو قوله تعالى ليوم
لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها محلها الجر لانها نعت
ليوم ويوم مجرور باللام الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعرا
قال في المغني ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة واعرض بعد
الحصر بان قولك زيد قام ابوه قام ابوه فيه ان الجملة الثانية في محل
رفع على انها تاكيد الجملة الخبر وليست في واحد من البابين فالمعطوفة

نستا نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه فجملة وقعد اخوه من الفعل والفاعل ه
محلها الرفع ان كانت معطوفة على الجملة الفعلية الصغرى اي الواقعة
خبرا عن زيد الذي هو المبتدا وهو جملة قام ابوه فان كانت معطوفة
على الجملة الكبرى باسرها اي جميعها وهي زيد قام ابوه فانها لا محل لها
من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية اي مستانفة فالاول
من هذين الوجهين اولى لان فيه عطف فعلية على مثلها ومن المعلوم
ان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما وعلى الثاني
وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية الواقعة بدلا وشرطها ان
تكون اوفى بتادية المعنى من الاولى كقول الشاعر ه اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا ه فان الجملة الثانية اوفى بتادية المعنى المراد وهو اظهار
الكراهة لاقامته عندهم من الجملة الاولى فان الثانية تدل على ذلك بالمطا
بقة والاولى تدل عليه بالالتزام كذا في المغني ومثل له ايضا بقوله نحو قوله
تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
ونظر في ذلك الدماميني واعتذر عنه بما فيه نظر ايضا ثم ذكر ضابط للجملة
التي لها محل من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب في الاغلب
فقال والضابط في الاغلب هو ان كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من
الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد ومن غير الاغلب فيهما
اي في الاول والثاني الجملة الواقعة بعد الفا وبعد اذا الفجائية اذا
كانت تلك الجملة موقع مفرد ويقبل الجزم اصلا لا لفظا ولا محلا لان اذا
الفجائية مختصة بالجمل الاسمية والفاء لا تدخل الا على ما لا يصلح ان يكون شرطا
فكان ينبغي ان لا يكون لها محل من الاعراب مع ان محلها من الاعراب
الجزم كما تقدم ولا يخفى انما هو من غير الاغلب في الثاني لا في الاول ايضا
ذكر حكم الجمل الخبرية بعد المعرفة او بعد النكرة بقوله حكم الجمل الخبرية
المحضة اي المتمحضة للخبرية اي الخالية عن شائبة الانشا وهي الخبرية
لفظا ومعنى الواقعة بعد المعارف والنكرات هذه ترجمة اذا وقعت الجملة
المذكورة بعد معرفة محضة اي متمحضة للتعريف اي به خالية عن شائبة

التنكير

التنكير وهي المعرفة لفظا ومعنى ومنها النكرة المخصوصة كما يدل عليه كلامه
فهي اي تلك الجملة حال من تلك المعرفة حيث لا مانع يمنع من ذلك نحو
قوله تعالى وجاؤا اباهم عشاء اي بين المغرب والعشاء وقيل اخر الليل
يبكون فجملة يبكون حال من الواو في جاؤا اي جاؤا باكين
اي متباكين فان منع مانع من وقوعها حالا مانع بان صدرت تلك
الجملة بدليل استقبال كالسين ولن لم تكن حالا نحو زادني زيد سا كامنة
ولن انسى له ذلك المتنافي واذا وقعت الجملة بعد نكرة محضة
اي متمحضة للتنكير او خالية عن شائبة التعريف وهي النكرة لفظا
ومعنى اي لم تخصص بشيء من المخصصات فهي اي تلك
الجملة نعت لتلك النكرة نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه
فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها نعت ليوم كما تقدم فان
منع من وقوعها نعتا مانع لم يكن نعتا نحو قوله تعالى او كالذي مر على
قرية وهي خاوية على عروشها لان الواو لا يعترض بها بين الصفة
والموصوف خلافا لابن جني وان تبعه الزمخشري فقال في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان جملة ولها كتاب معلوم
صفة قرية قال وتوسطت ايذانا بالصادق الصفة بالموصوف انتهى
ومع تكون جملة وهي خاوية حالا من قرية قال وتوسطت الواو ها
لوصفها بقوله على عروشها اي ساقطة على عروشها فقدمت الحال على
تلك الصفة واما جملة يرجى لكل عظيم فقد تقدم عن الجمال بن هشام
انها حال لا صفة لانها معرفة محضة لانه منادى مقصود ومن ادعى
انها صفة كالشيخ بن مالك لا يتخلص من ذلك لكونه قدرها صفة قبل النداء
كما سبق لبعض الافهام لان ذلك انما هو مصحح للنصب لا المخصص
وصف المعرفة فان قلت كيف تقع الجملة نعتا اي للنكرة وحالا مع
الحال ونعت النكرة وحقهما التنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا
تنكير قلت في الجواب عن ذلك الجملة وان لم تتصف بذلك حقيقة
الا انها اذا وقعت موقع النكرة نزلت منزلته اي منزلة المنكر

كما انت في حكم النكره فهي نكرة حكما القيام موجب التنكير وانتفا موجب
مقتضي التعريف واذا وقعت اي الجملة بعد ماليس معرفه
محضه ولا نكره محضه بل بعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت
اي تلك الجملة الحاليه نظرا للتعريف واحتملت الوصفيه نظرا للتنكير
نحو قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فجملة يحمل من قوله يحمل اسفارا
يحتمل ان يكون حالا من الحمار نظرا الى التعريف الحاصل للفظ الحمار
فانه معرف بال الجنسيه ويحتمل ان تكون صفة نظرا الى التنكير
الحاصل لمعناه لانه نكرة بحسب المعنى فان المراد به الجنس
لان ال فيه جنسيه كما علمت والمراد من الحمار ماهيته وحقيقته
مطلقا او في ضمن فرد اي فرد كان لا في ضمن فرد معين والاسفار جمع
سفر بالكسر وهو الكتاب الكبير فالاسفار الكتب الكبار اي يحمل
كتبا كبارا والتقييد بالكبار لم اقف عليه لغيره من كتب العلم فهو يتعب
بها ولا يعلم ما فيها الا ما يحسه من الكل والتعب وما يعلم ما بها وهو
مثل من حمل امر الله به فلم يعلم ولم يعمل به فكل من علم ولم يعمل بعلمه   يحمل ٤
فهو مثله لان علم هذا العالم جهل والحاصل له من تعلم العلم انما هو من بد
التعب وعظيم النصب وقد اشار الى هذا المعنى بعض العارفين
وهو ابن عروس بقوله حمار العنب واشى معناه حامل نقيل الارا طل
وغيره ملتذ بحلواه وهو حامل للحمل باطل وخرج عما ذكر اي عن
الخبريه المحضه الجملة غير الخبريه وهي الانشائيه لفظا ومعنى
والجملة الخبريه لكنها غير الجملة الخبرية المحضه اي المتمحضه للخبر
بان تكون انشائيه ولو معنى فانهما لا يكونان حالا من معرفه
ولا يكونان نعتا لنكره ثم شرع في حكم الظروف والمجرورات بعد
المعارف والنكرات بقوله حكم الظروف الظروف الزمانية والظروف
المكانيه والمجرورات بالحروف الاصلية التي لا تشبه الزائده
فحكم الخبرية المحضه في تكون الظروف او المجرورات احوالا ونعوتا   تلذذ
او محتملة لهما فهي بعد المعارف المحضه اي المعرفة لفظا ومعنا احوال
نحو

نحو جاء زيد على الفرس او فوق الناقة او عشاء فالمجرور وهو الفرس   ٢ تشبيه
واما قوله فالجار والمجرور اي وهما على الفرس ففيه تسامح والظرف
وهو فوق حالا من زيد لانه اي زيد معرفة محضه اي معرفة
لفظا ومعنى كما تقدم وهي بعد النكرات المحضه اي النكرات
لفظا ومعنى اي التي لم تخصص بوجه من وجوه التخصيص
ومنه النكرة المقصوده في باب النداء فهي صفات نحو مررت
برجل في داره او تحت السقف فالجار والمجرور وهما في داره وفيه
ما علمت والظرف وهو تحت صفتان لرجل وهي بعد ما ليس محضه
ولا نكره محضه بل ما يحتمل التعريف والتنكير احتمالا اي الظرف
والمجرورات للحالية والوصفيه نحو يعجبني الثمر على اغصانه
او فوق الشجر فالجار والمجرور وهما على اغصانه وفيه ما علمت
والظرف وهو فوق يحتملان الحاليه نظرا الى لفظ الثمر فانه
معرفة لفظا لانه معرف بال الجنسية ويحتملان الوصفيه نظرا
الى معناه اي الثمر فانه نكرة معنى فان المراد به الجنس اي
ماهية الثمر وحقيقته مطلقا او في ضمن فرد مما فلا او في ضمن
جميع الافراد ولا في ضمن فرد معين كما علمت في نظيره والحكم على
نفس الظرف والمجرور بانه حال او صفه خلاف الصحيح كما
علمته في قوله فان تعلقت الظرف والجار والمجرور اذا وقعا
اي الظروف والمجرورات حالا او صفة تعلقا بعامل محذوف
وجوبا بناء على ان وجوب تقديره عاما اذا لم توجد قرينة جائز
الحذف كما تقدم وسياتي ايضا وذلك العامل المحذوف وجوبا
او جوازا هو الحال والنعت اي الصفة على الصحيح لا نفس
الظرف والمجرور ولا مجموع المحذوف وذلك الظرف او المجرور فان
قدر اي المحذوف فعلا كانا اي الظرف والمجرورات من قبيل الجمل
وان قدرت اسما كانا من قبيل المفردات فلا يخرجان عن
عن الجملة والمفرد وقد تقدم حكم كل منهما فما وجه افرادهما بالذكر
المقتضي ذلك لكونهما قسما ثالثا قلت في الجواب عن ذلك ان

هذا التقدير الذي ذكرناه اي تقدير الاسم والفعل ليس قولا مجمعا عليه
فان الاكثرين قدروه فعلا وغيرهم قدره اسما وفيه ان من قدر الفعل
لا يمنع تقدير الاسم ومن قدر الاسم لا يمنع تقدير الفعل والخلاف بين
الاكثرين وغيرهم انما هو في الاولى منهما كما قدمناه بما فيه في الكلام
على خبر المبتدا فكان الاولى للمصنف ان يقول بدل هذا قلت كون المقدر
هو الحال او النعت ليس مجمعا عليه بل هو الصحيح كما نبهنا عليه
ومقابل الصحيح ان نفس الظرف والمجرور هو الحال والنعت وهو
ما اشتهر على السنة المعربين وقيل الحال والنعت وهو مجموع ذلك
المتعلق المحذوف والظرف والمجرور وقد قدمنا ثم ايضا عن تحقيق بعضهم
ان هذا الخلاف لفظي فعدم ذكرهما هنا والسكوت عنه بالكلية فيه
اخلال بالعلم بحكمهما في الجملة اي من بعض الوجوه وهو الوجه
المتقدم الذي صار اليه المخالف للصحيح لا سيما على المبتدي بين
الذين لا يهتدون الى رجوعهما الى الجملة او اعتزد وقد قدمنا ثم هذا السوال
والجواب عنه واضفنا اليه سوالا اخر والجواب عنه فان قلت هذه
القاعدة التي ذكرتها وهي ان الظروف والمجرورات بعد المعرفة المحضة
احوال وبعد النكرة المحضة صفات منقوضة بمثل قوله تعالى واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت ظرف وقع بعد معرفة محضة وهي مريم
وليس حالا بل هو بدل اشتمال من مريم اي اذكر مريم حين انتبا
ذها لان الاحيان مشتملة على ما فيها انتهى فليتامل ومنقوضة
ايضا بمثل قولك ضربت رجلا بسيف فالجار والمجرور يعني
بسيف وقع بعد نكرة محضة وهي رجلا وذلك المجرور متعلق
بضربت فهو لغو وليس نعتا لرجل قلت في الجواب عن ذلك
هذه القاعدة مشروطة بوجود المقتضي وانتفاء المانع
وما اوردته ونقضت به من المثالين ليس كذلك اي لم يوجد فيهما
المقتضي ولم ينتف فيهما المانع فان المقتضي الحالية والوصفية
هو التخصيص اي الغرض منهما التخصيص والا فالمقتضي

للحاليه

للحالية التعريف والمقتضي للوصفية التنكير وهو اي التخصيص منتف
في المثالين لعدم افادتهما له والمانع موجود فيهما وهو العامل الخاص
المذكور وهو اذكر في المثال الاول وضربت في المثال الثاني وقد
علمت ان الظروف والمجرورات بالحروف الاصلية التي لا تشبه الزايدة
غير مشتملة ولا بد اي لا فراق للظرف والمجرورات بالحروف الاصلية
التي لا تشبه الزايدة من عامل يعمل فيها تتعلق به تلك الظروف
والمجرورات به اي بذلك العامل ويسمى ذلك العامل منهما المتعلق
به بفتح اللام اي اسم مفعول لتعلقهما به ولا بد ان يكون ذلك المتعلق
فعلا او ما يشبهه او ما يوول بما يشبهه او ما يشير اليه معناه واحترز
بالحروف الاصلية عن الحروف الزايدة وقولنا لم تشبه الزايدة احترازا
عن ما يشبهها فانها لا تتعلق بشيء فمن الزايدة الباء ومن في نحو
قوله تعالى كفى بالله شهيدا هل من خالق ومما يشبه الزايدة لعل في
لغة عقيل ومن ثم حكم على مجرورها بانه في محل رفع على الابتدا ورب في
محل نصب على المفعولية نحو رب رجل عالم لقيته على زيدا ضربته ثم
اي متعلق تلك الظروف والمجرورات مذكورا
تارة يكون متعلقهما غير مذكور بان
نحو جلست في الجامع خلف الامام وتارة يكون
يكون محذوفا وسياتي مثالهما المحذوف تارة يكون عاما والعام ما لا
يخلو اسنه فعل لحال الاستقرار اي حال هو الاستقرار والحصول وتارة
يكون خاصا وهو ما ليس كذلك كالقيام والقعود والمحذوف تارة
واجبا اي واجب الحذف وذلك اذا كان عاما وتارة يكون جايزا اي جايز
الحذف وبدا بالمتعلق المحذوف فقال فان كان اي المتعلق المحذوف عاما
واجب الحذف اي ولا يكون العام الا واجب يسمى الظرف والجار
والمجرور اي حين اذ كان متعلقه عاما مستقرا بفتح القاف اسم مفعول
فانما سمي بذلك لاستقرار الضمير المنتقل من ذلك المتعلق العام
المحذوف بعد حذفه اليه اي الى ما ذكر من الظروف والجار والمجرور
واستقراره فيه و الاصل ان يقال مستقر فيه فحذفت منه
تلك الصلة وهي فيه تخفيفا على المتكلم وذلك الضمير هو فاعل ذلك

زنا

الضمير هو فاعل ذلك المتعلق المحذوف وذلك اي تقديره عاما واجب الحذف
في مواضع اربعة وعدها في المغني ثمانية منها الظرف والجار والمجرور اذا
وقعا صلة للموصول الاسمي نحو جاء الذي عندك او في الدار ومنها ما اشار
اليه بقوله او وقعا خبرا عن المخبر عنه في الحال او في الاصل نحو الحمد لله ومنها ما اشار اليه بقوله ٤
والركب اسفل منكم وكان زيد في الدار وعندك وان زيدا في الدار او وقعا
صفة نحو مررت برجل عندك او في الدار ومنها ما اشار اليه بقوله او وقعا
حالا نحو جاء زيد على الفرس او فوق الناقة او عشا فهما اي الظروف
والجار والمجرور في هذه المواضع الاربعة متعلقات بعامل محذوف وجوبا وهو
عام اي لوجود تقديره فعلا او اسما ولذلك قال وتقديره استقر او حصل او ثبت
او نحوهما من الافعال العامة او تقديره مستقر او ثابت او حاصل او نحوهما من
الاسماء العامة فكل من الامرين جائز والخلاف انما هو في الاولى منهما وقد قدمنا
في الكلام على الخبر ما لا يختص به بل يشركه ما ذكر معه وهو ان الجمال بن هشام قال
في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره فعلا ولا اسما بل بحسب المعنى وذكر
فيه انه اذا قدر فعلا فان اريد المضي قدر الماضي وان الحال او الاستقبال قدر
المضارع وقد اغفلوه وجواز الامرين فيما ذكر محله في غير صلة الموصول اي غير ال
اما في الصلة المذكورة فيتعين تقديره الفعل ويمتنع تقديره الاسم وقد اشار الى
ذلك بقوله الا في الصلة للموصول الاسمي غير ال فانه يتعين لا يقدر اسما بل
يتعين تقديره فعلا فيقدر استقر لا مستقر بلا خلاف كما في المغني لان
الصلة لا تكون في الموصولات غير ال الا جملة وقد علمت مما سبق ان في ذلك
العامل المتعلق ضمير مستتر فحذف ذلك العامل وحيث حذف انتقل
الضمير الذي كان فيه وسكن في الظرف او الجار والمجرور وبقي الضمير مرتفعا
بذلك الظرف او المجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف او المجرور عن
ذلك العامل ومن ثم لم يجز اظهار ذلك العامل وسمي كلا من الظرف والجار
والمجرور مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وكان الاصل
ان يقال مستقر فيه فحذفت فيه تخفيفا على المتكلم كما تقدم ثم لا يخفى ان
هذا اي القول بوجوب تقدير المتعلق في هذه المواضع عاما مطلقا وانه لا
يسمى الظرف مستقرا الا حين تقدير ذلك المتعلق عاما تبع فيه المص
ولا معول عليه ولا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلق عاما مطلقا بل يجوز
تقديره خاصا حيث قامت قرينة على الخصوص فيقدر في نحو زيد من العلماء

معدول

معدول ونحو يكون ذلك المتعلق جائز الحذف لا واجبه وفي المغني وتوهم
جماعة امتناع حذف الكون الخاص ثم ابطله بما يطول واذا حذف ذلك
المتعلق الخاص لم ينتقل منه ضمير الى الظرف والمجرور بل يحذف مع ضميره
كما تقدم فلا يقال لذلك الظرف او المجرور مستقر بناء على ان المستقر ما انتقل
اليه الضمير من عامله بعد حذفه والمستقر هو ما استقر فيه معنى عامله الخاص
وفهم منه فيسمى ذلك الظرف والمجرور مستقرا لانه يستقر فيه معنى عامله
الخاص ويفهم منه كما يستقر فيه معنى عامله العام كما قدمنا ويفهم منه
وفي كلام سيد المحققين تقدير النحاة للمتعلق عاما انه مجرد تمثيل وتقريب
اي لانه متعين فانك ان قلت زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة تقدير
كان المقدر جائز الامرين ان يكون المقدر راكب ومعدود ومقيم اي لقيام القرينة على
الخصوص فمحل وجوب المتعلق عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص والا جاز تقديره
خاصا وفي المغني ولا يجوز تقدير الكون الخاص كالقيام والجلوس الا لدليل فيكون
الحذف جائزا لا واجبا وفي كلام سيد المحققين وانما سمي هذا القسم من الظروف
اي الذي يقدر متعلقه خاصا وحذف مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه
وتقدير خصوص الافعال لا الظروف عن كونها ظروفا مستقرة لان معنى ذلك
الخاص استقر فيها ايضا قال وكما كان تقدير الافعال العامة هنا مستنبطا مطردا
اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف عام وانما كان العام مستنبطا
مطردا لانه لو صرح في كل محل بالفعل المطابق لاتسع الامر على افهام المتعلمين
نحو بالامور العامة تقريبا عليهم وهذا خلاصة توضيحنا في ضبر الكلام على بسملة
شيخ الاسلام فان كان عامله عامله خاصا اي في غير تلك المواضع الاربعة
لما علمت انه فيها لا يكون الا عاما واجب الحذف عند المحقق ونعني به اي
الخاص ان يكون غير الاستقرار والحصول سمي كل من الظرف والجار
والمجرور لغوا او سمي لالغائه عن الضمير ولا يسمى مستقرا لعدم
استقرار الضمير فيه وانتقاله اليه من ذلك المتعلق سواء ذكر اي ذلك
المتعلق وهو واضح لانه لم يحذف حتى يقوم انتقال الضمير منه بعد حذفه
نحو صليت عند زيد في المسجد فالظرف وهو عند والجار والمجرور وهما
في المسجد متعلقات بصليت وهو عامل خاص مذكور ولو كان العامل
العام مذكورا في غير تلك المواضع الاربعة نحو استقر بيت عند زيد في
المسجد سمي كل من الظرف والجار والمجرور لغو لعدم استقرار الضمير فيه على
قياس ما ذكر ام حذف ذلك المتعلق الخاص وسواء حذف وجوبا لوجود ما هو

كالعرض منه نحو يوم الخميس صمت فيه فيوم من يوم الخميس منصوب
بعامل محذوف وجوبا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال
بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد قولك زيدا
ضربته ولا يجوز ذكر عامله اي اليوم لان العامل المذكور وهو صمت
كالعوض منه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض وعلى قياسه يقال
في العامل العام نحو يوم الخميس استقريت فيه ام حذف ذكر المتعلق
الخاص جوازا لعدم وجود ما هو كالعوض منه نحو قولك يوم الجمعة
جوابا لمن قال متى قدمت اي وح يكون المقدر قدمت يوم الجمعة
وعلى قياسه يقال في العامل العام يوم الجمعة جوابا لمن قال متى استقريت
ثم رايت بعض المشايخ قال انما ترك المصنف العامل العام المذكور لانه
لا يتعلق به غرض ثم شرع يتكلم على اعراب الاستعاذة واعراب جملة
من السور القرانية تمرينا للمتعلم فقال اعراب الاستعاذه ولا يخفى
ان الاستعاذه ليست من القران اتفاقا وهي مندوبة وقيل واجبه
والاصح في كيفيتها الصيغة المشهوره وهي اعوذ اي اعتصم والتجي
وهو فعل مضارع اصله أَعْوُذُ نقلت ضمة الواو للساكن قبلها لثقلها
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم على الاصح وفاعله ضمير المتكلم
مستتر فيه اي في ذلك الفعل وجوبا لا يجوز اظهاره وهو احد المواطن
السبعة التي يجب فيها استتار الضمير لعدم حلول الاسم الظاهر والضمير
المنفصل محله حتى لو برز كان تاكيدا لذلك المستتر تقديره اي ذلك
المستتر انا بالله جار ومجرور متعلق باعوذ والبا للاستعانة من
الشيطان جار ومجرور متعلق ايضا باعوذ ومن للتعليل او لابتدا
الغايه اي اعتصم والتجي مستعينا بالله من اجل او مبتدا ذلك من
الشيطان والشيطان هو المتمرد من الجن قيل او من الانس او الحيوان
والجمهور على انه مشتق من الشطن اي البعد لبعده من رحمة الله
وقيل من الشيط اي الاحراق وضعف بوجود النون وسقوط الالف
من تصاريف هذه الكلمة فعلى الاول يكون مصروفا اذا سمي به وعلى

الثاني

الثاني يكون ممنوعا من الصرف واما اذا لم يسمى به يكون مصروفا
فولا واحدا لفقد العلمية كما علم ذلك من الكلام على ما لا ينصرف
الرجيم فعيل بمعنى مفعول اي مرجوم بالطرد او بالشهب
او بمعنى راجم لانه يرجم غيره بالاغوا نعت للشيطان
مفيد للذم اي الغرض منه افادة ذم منعوته اعراب البسملة
مصدر بسمل اذا قال بسم الله وهذا من باب النحت لان
العرب تنحت اي تجمع من الكلمتين كلمة واحده كما ينحت النجار
خشبتين ويجعلهما واحده وهو نوع من الاختصار ومنه
ايضا حمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداك وسبحل
اذا قال سبحان الله وحيعل اذا قال حي على الصلاة حي على
الفلاح وحيهل اذا قال حي هلا وطليق اذا قال اطال الله بقاك ودمعز
اذا قال ادام الله عزك وحسبي اذا قال حسبي الله وسمعل اذا
قال السلام عليكم وربما نسبوا الى الاسم الماخوذ من اسمين كقولهم
رجل عبشمي نسبة لعبد شمس وتيملي نسبة الى تيم الله
ان كان ٤ وعبدري نسبة الى عبد الدار بسم جار ومجرور مجرور بحرف اصلي
لم يشبه الزايد لا بد له من عامل يعمل فيه ويتعلق به من فعل او اسم فيه
رائحة الفعل عاما او خاصا مذكورا او محذوفا على ما تقدم انفا وهو وهو
متعلق بمحذوف جوازا لكثرة الاستعمال ومن قال في بعض النسخ
من قوله وجوبا فيه نظر ظاهر تقديره اقرا وفعلا خاصا وعليه يكون
لغوا او تقديره قراتي اي اسما خاصا وح يكون ذلك الاسم مبتدا وعليه
يكون الظرف اما خبرا او متعلقا بمحذوف ذلك المحذوف هو الخبر لذلك
المبتدا المقدر والتقدير قراتي كاينة او مستقرة بسم الله ولا يلزم
عليه حذف المصدر وابقاء معموله اي عمل المصدر محذوفا كما بينته في
حيز الكلام وبينت فيه ايضا انه لا يحسن ان يكون ذلك الجار والمجرور
متعلقا بذلك المبتدا المقدر لان الخبر او متعلق الخبر لا يقال انه متعلق
بالبا اصطلاحا بل على معنى ان له نوعا من التعلق فعلم من هذا ان الحكم

على الجار والمجرور بانه متعلق بذلك المحذوف واضح في الاول دون الثاني الاعلى
المعنى المذكور فليتامل ولا يغتر بما وقع لبعضهم هنا الله مجرور بلفظ اسم
لانه مضاف اليه لفظ اسم الرحمن الرحيم نعتان لله لانهما صفتان
مشتقتان من الرحمن وقيل اي قال الاعلم الرحمن علم بالغلبة لا صفة
فهو بدل من الله لا نعت له والرحيم حينئذ نعت للرحمن لا لاسم
الله لان البدل لا يتقدم على النعت اذا اجتمعا كما تقدم اعراب بقية
سورة الفاتحة اي فاتحة الكتاب العزيز لانها مفتتحه ومن ثم سميت
ام القران كانها اصله ولها اسماء كثيرة الحمد مبتدا ولله جار ومجرور
متعلق بمحذوف وجوبا لتقديره عاما لعدم قرينة الخصوص تقديره
مستقر اي اسما عاما او تقديره استقر اي فعلا عاما وذلك المحذوف
خبر المبتدا على التحقيق اي الحمد مستقر او استقر لله فهو ظرف مستقر
رب بالجر نعت اول لله وهو اي رب مضاف والعالمين مضاف اليه
فهو مجرور به وقرا شاذا بالنصب وبالرفع فيهما على القطع ثم الاتباع لان
قوله الرحمن بالجر نعت ثاني لله والرحيم كذلك نعت ثالث لله ومالك
كذلك نعت رابع الا ان يقال من رفع او نصب رب فعل كذلك بالرحمن والرحيم
ومالك لوجود القراة فيها بذلك فلا اتباع بعد القطع ومالك قرا به عاصم
والكسائي وقرا غيرهما مالك قال ابو شامه وقد اكثر المصنفون في
القراات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراتين حتى ان
بعضهم يبالغ في ذلك الى حد يسقط وجه القراة الاخرى وليس هذا محمود
بعد ثبوت القراتين حتى اني اصلي بهذه في ركعة وبهذه في ركعة انتهى
ومما رجحت به قراة مالك فانها افصح لعموم اضافته اذ يقال مالك الانس
والجن والطير ولا يقال ملك الطير وكان مالك نعتا واضح لانه معرفة بالاضافه
لان اضافته محضة واما ملك فان اريد به المضى فكذالك لما ذكر ويؤيده
قراة ملك بصيغة الماضي فان اريد به الحال او الاستقبال فيشكل وقوعه
نعتا فان اضافته غير محضه واجيب بان اسم الفاعل هنا اريد به الثبوت
والدوام من غير نظر الى مضي ولا الى غيره وكذا قال المصنف وصح ذكره اي وقوع
مالك نعتا لله لدلالته على الدوام والاستمرار لا للتجدد والحدوث لكونه
من صفات الباري تعالى فالمعنى انه تعالى متصف بانه ملك يوم الدين
مطلقا وهو اي مالك مضاف ليوم اضافة محضه فيعرف بها فصح وقوعه
نعتا

نعتا للمعرفة كما علمت ويوم مضاف اليه مالك او ملك فهو مجرور به
وهو اي يوم مضاف ايضا اي كما انه مضاف اليه الدين مضاف اليه يوم فهو
مجرور به والاضافة هنا على معنى اللام اياك ايا ضمير منفصل والكاف حرف خطاب
على الاصح من الاقوال الاربعة وذلك الضمير مفعول مقدم لنعبد لافادة الاختصاص
والحصر لان العبادة غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال والعبود
اظهار التذلل والخضوع ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
على الاصح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لا يجوز اظهاره وهذا ايضا من المواطن
السبعة التي يجب فيها استتار الضمير كما تقدم تقديره نحن وفيه التفات
من الغيبة الى الخطاب اذ كان مقتضى الظاهر ان يقال اياه نعبد واياك
فيه ما تقدم وهو مفعول مقدم لنستعين ونستعين فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا كما تقدم تقديره نحن معطوف على نعبد
واصل نستعين نستعون استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى
الساكن قبلها فسكنت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها فقلبت ياء نحو
ميزان وميقات وقرئ نستعين بكسر حرف المضارعة وهي لغة
مطرده في نحو هذا اي في المضارع الذي ماضيه مبدو بهمزة وصل وهو
هنا استعان وقدم سبحانه العبادة على الاستعانة لانها وصلة لطلب
الحاجة اهدنا فعل دعا اي صيغة معناها الدعا وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انت ونا مفعول اول الصراط مفعول له ثاني المستقيم نعت الصراط
والاصل اهدنا للصراط او الى الصراط لانه يتعدي للاول بنفسه وللثاني باللام
او الى قال تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم وقال يهدي الى للتي هي اقوم
صراط بدل من الصراط بدل كل من كل لغرض التاكيد وهو مضاف والذين مضاف
اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعايد انعمت فعل وهو انعم وفاعل
وهو التاء والجملة صلة الذين وعليهم جار ومجرور متعلق بانعمت والهاء والميم
اي والهاء ضمير عايد على الذين غير نعت الذين وفيه ان غير نكره لا تتعرف
بالاضافه كبقية اخواتها وهي مثل وشبه وحده والذين معرفه واجيب بان
غير اذا وقعت بين ضدين كما هنا عرفت بالاضافه لانحصار الغير به او ان
الموصول مستثنى من المعارف من المعارف لانه يشبه النكره من حيث ابهامه
فصح وصفه بالنكره او غير بدل منه اي من الذين وغير مضاف والمغضوب مضاف
اليه وال في المغضوب اسم موصول لا حرف ومغضوب صلة ال وهو اسم
مفعول والتقدير غير الذين غضبت عليهم استغنى بجمعه عن جمعه

يجمع الضمير بعده لان فعله غضب وهو لازم واسم المفعول يحتاج الي
مرفوع ينوب عن فاعله واسم المفعول لا يبني من اللازم الا بعد تعديته
عليهم جار ومجرور متعلق بمغضوب في موضع رفع على انه نايب الفاعل
ولا الواو عاطفة ولا صلة لتوكيد النفي المستفاد من غير للاستوهم عطف
الضالين على الذين انعمت قال الكوفيون هي بمعنى غير قال الشهاب
السمين وهذا قريب من كونها زايدة اي صلة فانه لو صرح بغير كانت للتاكيد
ايضا وقد قرا بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه الضالين معطوف على
المغضوب اي وغير الضالين واما امين فليست من القران اجماعا وهي
اسم فعل مبني على الفتح كاين وكيف لاجتماع الساكنين ومعناه استجب وفيه
المد والقصر والمد افصح واشهر وحكى معه الامالة وتشديد ميمه اي مع المد
والقصر روي عن الحسن وجعفر الصادق وذكر الجوهري انه خطا اعراب
سورة قريش بسم الله الرحمن الرحيم تقدم اعرابها فلا اعود ولا اعادة
لايلاف جار ومجرور اختلف الناس في المتعلق به فقيل متعلق بقوله في
السورة قبلها فجعلهم كعصف ماكول وايد بانهما كانا سورة واحدة من
غير فصل في مصحف ابي وقراهما ايضا عمر رضي الله عنه في الركعة الثانية من
صلاة المغرب بعد ان قرا في الاولى سورة والتين ورد بانهم اجمعوا على الفصل
بينهما وقيل متعلق بمقدر تقديره فعلنا ذلك اي اهلاك اصحاب الفيل الايلاف
قريش وقيل متعلق بيعبدوا وايلا مضاف قريش وهم اولاد النضر بن
كنانة على الاصح مضاف اليه ايلافهم توكيد لفظي وقيل بدل كل من كل ولا يقولون
الاول مطلق والثاني مقيد اذ هو على حد قولك يحبت من احسانك الى
زيد وهو اي ايلاف مصدر الف بالمد مضاف الى فاعله ورحلة مفعوله
وهو مضاف والشتا مضاف اليه والصيف معطوف على الشتا وهذه
كانت الى الشام فليعبدوا فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة
جزمه حذف النون والواو فاعله والفا زايدة وقيل دخلت الفاء
لما في الكلام من معنى الشرط اي فان لم يعبدوه لساير نعمه التي عليهم
التي لا تحصى فليعبدوه لاجل ايلافهم فانه اظهر نعمه عليهم وهذا بناء على
ان لايلاف متعلق بيعبدوا رب مفعول اي مفعول بيعبدوا
وهو مضاف وذا من هذا مضاف اليه البيت عطف بيان على

ذا ى

ذا من هذا او نعت له الذي نعت لرب اطعمهم فعل ومفعول اطعم
وفاعل وهو الضمير المستتر ومفعول وهو الهاء والجملة من الفعل والفاعل
صلة الذي والعايد الى الموصول ذلك الضمير المستتر في اطعمهم
المرفوع اي الذي في محل رفع على الفاعلية من جوع عظيم اي من اجله
متعلق باطعمهم وامنهم فيه ما تقدم في اطعمهم وهو معطوف
على اطعمهم من خوف عظيم اي من اجله متعلق بامنهم اعراب سورة
سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم ارايت فعل وهو راى
وفاعل وهو التاء اي ابصرت ورايت ونظر فيه ابو حيان بان رايت لا يعرف
كونها بمعنى عرفت الذي مفعول به كرايت يكذب فعل وفاعل وهو
الضمير المستتر فيه جوازا والجملة من الفعل والفاعل صلة الذي وعايدها
اي تلك الصلة ذلك الضمير المستتر في يكذب بالدين اي بالجزا
والحساب وفهمنا الجار ومجرور متعلق بيكذب فذلك الفا جواب الشرط
اي ان لم تبصره او تعرفه فهو ذلك وقيل عاطفة وذا اسم اشارة الى الذي
يكذب موضعه رفع على الابتدا واللام للبعد والكاف حرف خطاب
لا موضع لها من الاعراب الذي خبر فاما فذلك الذي يدع اي
يدفع بعنف اليتيم فعل وهو يدع وفاعل وهو الضمير المستتر في يدع
جوازا محله رفع ومفعول وهو اليتيم والجملة من الفعل المذكور وفاعله
صلة الذي وعايدها ذلك الضمير المستتر في يدع المرفوع اي الذي
في محل رفع على الفاعلية ولا يحض معطوف على يدع وهو فعل وفاعل ومفعوله
محذوف تقديره ولا يحض غيره على طعام اي اطعام متعلق بيحض وهو
مضاف والمسكين مضاف اليه فويل مبتدا للمصلين متعلق باستقرار
محذوف وذلك المحذوف خبر ذلك المبتدا وهو ويل على ما تقدم الذين نعت
اول للمصلين وهم مبتدا عن صلاتهم متعلق بساهون وساهون
اي غافلون خبر المبتدا الذي هو هم وجملة المبتدا وخبره صلة الذين والذين
نعت ثاني للمصلين وهم مبتدا يراوون اي الناس باعمالهم خبره
والجملة من المبتدا والخبر صلة الذين ويمنعون معطوف على يراوون الماعون
مفعول يمنعون والماعون فاعول من المعن وهو الشي القليل ومن ثم فسر
بنحو الابرة ولم يذكر المفعول الثاني ليمنعون الذي هو الناس اما للعلم به او لان

ف

النس

الغرض ذكر ما يعبدونه لا من يعبدونه تنبيها على من يد خستهم اعراب سورة الكوثر
بسم الله الرحمن الرحيم انا اي انا المشدده حرف توكيد ونصب ونا اسمها
والاصل اننا بثلاث نونات الاولى مشدده بنونين حذفت النون الثانيه
منهما لتوالي الامثال وادغمت الاولى في نون نا اعطيناك فعل وهو اعطى
وفاعل وهو نا ومفعول اول وهو الكاف والخطاب له صلى الله عليه وسلم الذي ترد
عليه امته وهو نهر في الجنه وجملة اعطيناك الكوثر اي جملة الفعل والفاعل
من ذلك خبر ان فصل الفا عاطفه وهي السببيه اي بسبب هذه النعمه
العظيمه صل عطف وفيه عطف جملة فعليه انشائيه على جملة اسميه خبريه
وصل فعل امر لربك اي مربيك والمنعم عليك جار ومجرور متعلق
بصل وفيه التفات من التكلم الى الغيبة وانحر فعل امر وفاعله ضمير مستتر
معطوف على صل وحذف متعلقه لدلالة ما قبله عليه اي له ان حرف توكيد
ونصب شانئك اي باغضك اسم ان وهو مضاف والكاف مضاف اليه هو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب الابتر اي مقطوع العقب خبر ان وليس
هو ضمير الفصل مؤكد الشانئك كما قد يتوهمه قول ابي البقا ويجوز ان يكون
للتاكيد لانه لا يوكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ويمكن مراد ابي
البقا انه تاكيد للضمير المستتر في شانئك لا لنفس شانئك وهو واضح نبه عليه
في المغني اعراب سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره انت يا حرف ندا اي منادا مبني على الضم وها حرف تنبيه
الكافرون نعت لا حرف نفي اعبد فعل مضارع زمنه مستقبل اي لا اعبد فيما
يستقبل من الزمان وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا ما اسم موصول
بمعنى الذي في موضع نصب على المفعوليه ما اعبد تعبدون فعل مضارع
زمنه حاضر اي الذي هو تعبدونه وفاعل وهو الواو والمفعول محذوف والجملة من
الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذي هو المفعول محذوف كما تقدم تقديره
تعبدونه اي لا اعبد في المستقبل الذي تعبدونه الان ولا الواو عاطفه ولا
حرف نفي انتم مبتدا عابدون خبره ما اسم موصول في موضع
نصب على المفعوليه بعابدون اعبد فعل مضارع زمنه حاضر وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره انا ومفعوله محذوف والجملة من الفعل والفاعل صلة ما
والعايد الذي هو المفعول محذوف كما تقدم تقديره اعبده اي ولا انتم عابدون
في المستقبل الذي اعبده الان ولا نافيه انا مبتدا عابد في المستقبل خبره اي
خبر انا ما اسم موصول في موضع نصب على المفعوليه بعابد عبدتم فيما
مضا وعبدتم من عبدتم فعل ماض والتا فاعله وهو اي ذلك الفعل وفاعله صلة
ما والعايد الذي هو مفعول عبدتم محذوف تقديره عبدتموه اي ولا انا
عابد في المستقبل الذي عبدتموه فيما مضا ولا حرف نفي انتم مبتدا عابدون

[margin:] ٧ ... مفعول وهو ...

في المستقبل

في المستقبل خبره ما موصول اسمي مفعول عابدون اعبد فعل مضارع مرفوع
زمنه حاضر اي الآن وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا والجملة
من الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذي هو المفعول محذوف تقديره
تعبدونه اعبده اي ولا انتم عابدون في المستقبل ما اعبده الآن لكم
جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم دينكم اي دين
من دينكم مبتدا موخر وهو مضاف والكاف مضاف اليه ولي جار ومجرور
متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم وديني مبتدا موخر وهو مضاف
اليه يا المتكلم المحذوفه عند السبعه اي دين من ديني وتسمية الاول عن
المتضايفين مضاف اليه خلاف المشهور وفايدة تكرار القطع اختلاف
المعاني من ماض وحال واستقبال كما علمت فقد قيدت كل جملة بزمان
غير الزمان الاخر وقيل ان قوله ولا انا عابد ما عبدتم تاكيد لقوله لا اعبد
ما تعبدون وقوله ولا انتم عابدون ما اعبد والغرض من ذلك قطع
اطماع الكفار وتحقيق الاخبار بانه لا يعبد الهتهم في زمن من الازمنه
ردا عليهم حيث قالوا له اعبد الهتنا سنه ونحن نعبد الهك سنه
فنزلت وانهم لا يسلمون ابدا وقد جا في الحديث ان هذه السوره
تعدل ربع القران اعراب سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم اذا ظرف
لما يستقبل من الزمان اعترض في المغني هذه العباره ان اذا الحل للمستقبل
كما تقدم اليوم ظرف للنوعين فان اليوم قد يجعل للزمان المستقبل مجازا
تقول لقيته في يوم الخميس في عام كذا وذلك الظرف خافض لشرطه منصوب
بجوابه وهو قول الاكثرين وهو الصحيح وقيل الناصب له شرطه وهو
قول المحققين وهو جا وهو فعل ماض نصر من نصر الله الله فاعل وهو اي
نصر مضاف والله مضاف اليه والمفعول محذوف اي نبيه والمومنين على اعدائهم
وجملة الفعل الذي هو جا والفاعل الذي هو نصر في محل جر باضافة اذا اليها
وهذا معنى كونه خافضا لشرطه والفتح اي فتح مكه معطوف على نصر ورايت
اي ابصرت فعل وفاعل معطوف على جا والناس مفعول برايت ويدخلون
فعل وهو يدخل وفاعل وهو الواو والجملة من الفعل والفاعل في موضع نصب
على الحال من الناس اي حالة كونهم داخلين في دين الله جار ومجرور وهو مضاف
والله مضاف اليه متعلق اي الجار والمجرور بيدخلون افواجا اي جماعات بعد
ان كان يدخل الواحد بعد الواحد فهي حال من فاعل يدخلون فهي حال متداخله
كما علمت في باب الحال ويجوز ان تكون جملة يدخلون في محل نصب على انها المفعول
الثاني لرايت بجعلها علمية فسبح فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت

وقرئ بالفلانة جواب اذا وهو العامل فيها النصب على الصحيح كما تقدم بحمد
الباء جار وحمد مجرور متعلق ذلك الجار والمجرور بسبح او حال اي حال كونك
ملتبسا بحمد ربك وحمد مضاف ورب من ربك مضاف اليه ورب
مضاف ايضا كما هو مضاف اليه والكاف مضاف اليه واستغفره معطوف
على سبح وهو فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت ومفعول
وهو الهاء انه ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها في محل نصب كان
فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على ربك وتوابا
خبر كان وكان واسمها وخبرها في محل رفع خبر ان اعراب سورة تبت
بسم الله الرحمن الرحيم تبت تب فعل ماض والتاء حرف تانيث
يدا فاعل تبت مرفوع به وعلامة رفعه الالف لانه مثنى يد والمراد جملته وخص
اليدين بالذكر لانه اكثر الافعال ابي مضاف اليه ومضاف ايضا كما هو مضاف
اليه ولهب مضاف اليه وفي الاتقان ليس في القران من الكنى غير ابي
لهب واسمه عبد العزى ولذلك لم يذكر باسمه لانه حرام شرعا وقيل للاشاره
الى انه جهنمي انتهى وفي الاول نظر لان الحرمة انما هي على الواضع لا على المستعمل
وتب خبر فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ابي لهب والجملة
من الفعل والفاعل معطوفة على ما قبلها اي الجملة قبلها وفيه عطف الخبرية على
الانشائية فهو على حد قولهم اهلكه الله وقد هلك ما نافيه اغنى فعل ماض عنه
عن جار والهاء مجرور متعلق ذلك الجار والمجرور باغنى ماله فاعل اغنى ومال
مضاف والهاء مضاف اليه ويجوز ان تكون ما استفهامية فيها معنى النفي والتقدير
اي شيء اغنى ماله اي لم يغني عنه شيئا وما يحتمل ان تكون موصولا اسميا بمعنى
الذي في موضع رفع بالعطف على ماله وجملة كسب من الفعل والفاعل المستتر
فيه صلة ما لا محل لها من الاعراب والعائد الذي هو المفعول والتقدير والذي
كسبه ويحتمل ان تكون ما موصولا حرفيا تسبك مع صلتها بمصدر وجملة
كسب صلتها ولا يحتاج الى عامل بل لا يجوز وما وصلتها في تاويل مصدر
مرفوع بالعطف على ماله والتقدير وكسبه ويجوز ان تكون ما استفهامية
فيها معنى النفي والتقدير واي شيء كسب اي لم يكسب شيئا سيصلى فعل
مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير مستتر فيه يعود الى ابي لهب
نارا مفعول يصلى ذات بمعنى صاحبة نعت نارا وذات مضاف ولهب
مضاف اليه وامراته بالرفع يحتمل ان تكون معطوفة على فاعل يصلى
الذي هو الضمير المستتر فيه لوجود الفصل بالمفعول وصفته وان سيصلى
ابو لهب وامراته نارا وح لا يصلح يحسن الوقف على ذات لهب حمالة على هذا

الوجه

المستتر فيه

الوجه فيها اوجه احدها انها نعت امراته ثانيها انها عطف بيان ثالثها
انها بدل رابعها انها خبر لمبتدا محذوف اي هي حمالة ويجوز ان لا تكون
معطوفة على فاعل يصلى بل يحتمل ويجوز ان تكون امراته اي امرات من
امراته مبتدا وهو مضاف والهاء مضاف اليه وحمالة خبره وحمالة مضاف
والحطب مضاف اليه في جيدها في جار وجيد مجرور وجيد مضاف
والهاء مضاف اليه متعلق ذلك الجار والمجرور باستقرار محذوف
خبر مقدم حبل مبتدا موخر وجملة المبتدا خبر ثاني لامراته على الثاني
او نعت او حال لحمالة على جعلها بمعنى الحال او الاستقبال لانه وارد
انها يوم القيامة تحمل النار كما كانت تحمل من حطب الدنيا واضافة
الوصف بالمعنى المذكور لفظيه فهي نكرة بعدها صفة على الاول من امراته
او من حمالة بناء على ان معناها المعنى لانها كانت تحمل الشوك وتطرحه
في طريقه صلى الله عليه وسلم اذا خرج للصلاة واضافة الوصف بالمعنى المذ
حقيقة والجملة بعد المعرفه تكون حالا هذا كله على قرات امراته بالرفع
واما على قراتها بالنصب فهو مفعول لفعل محذوف واجب الحذف اي
ذم حمالة الحطب وح يحسن الوقف على ذات لهب من مسد متعلق
باستقرار المحذوف لانه صفة لحبل اعراب سورة الاخلاص بسم
الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انت هو ضمير شان لا محل له رفع على الابتدا وجملة الله احد خبره
محلها رفع لا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا كما علم الله الصمد مبتدا وخبر
لم يلد لم فيه جازم ويلد مجزوم ولم يولد لم فيه جازم ويولد مجزوم
معطوف ايضا على ما قبله اي كالذي قبله ولم يكن لم فيه جازم ويكن مجزوم
معطوف ايضا له جار ومجرور يحتمل ان يكون متعلقا بكفوا وكفوا
خبر يكن مقدم واحد اسم يكن موخر والتقدير لم احد كفوا له ويحتمل
ان يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبريه ليكن وكفوا
منصوب على الحال لانه في الاصل نعت لاحد واحد نكره ونعت النكره
اذا تقدم عليها نصب على الحال والتقدير ولم يكن احد مستقر له حال كونه
مكافيا قاله الجمال بن هشام في شرح الشذور والظاهر الاول وعليه
المعول وفي الحديث ان هذه السوره تعدل ثلث القران اعراب
سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره انت اعوذ فعل مضارع وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره انا برب الباء فيه جار ورب مجرور متعلق

كور

لان المقام تعظيم

اي ذلك الجار والمجرور باعوذ ورب مضاف والفلق مضاف اليه من شر
جار ومجرور متعلق باعوذ ايضا ما يحتمل ان يكون موصولا
اسميا مجرور المحل باضافة شر اليه اي بلفظ شر المضاف
اليه وجملة خلق من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما والعائد
الذي هو المفعول محذوف والتقدير من شر الذي خلقه
ويحتمل ان تكون ما موصولا حرفيا يؤول مع صلته بمصدر
وجملة خلق صلة ما ولا عايد في تلك الصلة عليها اي على ما
وهي اي ما وصلتها في تاويل مصدر مضاف اليه والتقدير
من شر خلقه ومن شر من فيه جار وشر مجرور معطوف
على شر غاسق مضاف اليه اي شر اذا ظرف للمستقبل من
الزمان وهو مضاف وجملة وقب من الفعل والفاعل المستتر
فيه مضاف اليه ومن شر معطوف على من شر النفاثات
مضاف اليه شر في العقد جار ومجرور متعلق بالنفاثات
ومن شر جار ومجرور معطوف على من شر ايضا وحاسد
مضاف اليه شر اذا ظرف لما يستقبل من الزمان وهو
مضاف وجملة حسد من الفعل والفاعل المستتر فيه وجوبا
في محل جر باضافة اذا اليها اعراب سورة الناس بسم
الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا
تقديره انت اعوذ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انا برب الباء فيه جار ورب مجرور متعلق باعوذ ورب
مضاف والناس مضاف اليه ملك نعت لرب الناس مضاف٤
مضاف اليه اله نعت بعد نعت لرب الناس مضاف
اليه واظهر المضاف اليه فيهما لمزيد البيان من شر جار ومجرور
متعلق الجار والمجرور باعوذ وشر مضاف و الوسواس مضاف
اليه الخناس نعت للوسواس الذي اسم موصول في
موضع جر نعت للوسواس ايضا وجملة يوسوس من الفعل
والفاعل المستتر فيه صلة الذي وعايدها اي تلك الصلة فاعل
يوسوس المستتر فيه في صدور جار ومجرور متعلق

بيوسوس


جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات